الكيان المؤقت

(المفهوم ودراسات تخصصية)

الكيان المؤقت

المفهوم ودراسات تخصصية

نيسان 2022

عن المركز

يعمل مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير كجهة دعم معرفي ومعلوماتي خاصة بالإعلاميين، ويؤدي وظيفة مواكبة المجريات والتحولات بالتحليلات والمعلومات والتقارير التي تخدم الجهات الإعلامية والإعلاميين لتطوير أداء المهام وإنتاج مادة إعلامية متقدمة ومستندة إلى المعرفة المعمقة والدقيقة والشاملة.

الفهرس

الفصل الأول: في المفهوم	6
1- مفهوم الكيان المؤقت	7
الفصل الثاني: فشل الأجهزة الأمنية الاسرائيلية	17
1. وزارة الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلية	18
2. المجتمع الاستخباراتي الاسرائيلي: التاريخ، الهيكلية والصلاحيات، النفوذ والتنازع	28
3. استراتيجية كوخافي بين النظرية واختبار التجربة	138
4. تحديات وفرص يواجهها أمن إسرائيل القومي.	159
5. البحرية الاسرائيلية: افتقار للقوة النارية في مواجهة حزب الله وحماس في الحرب القادمة	164
6. عناصر وآليات صناعة قرارات الامن القومي الإسرائيلي	170
الفصل الثالث: زوال الكيان	249
1- الخريطة الاستراتيجية في المنطقة وتداعياتها على اسرائيل	250
2- دراسة: التصدعات البنيوية في الكيان المؤقت	255
3- ديمقراطية اسرائيل المتزعزعة	269
4- تقدير موقف: حرب الجبهات الثلاثة	294
5- الأزمات التي يواجهها الكيان الصهيوني خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة	300
6- الوطن المزدوج: الهجرة العكسية المقنعة في الكيان الصهيوني	317
الفصل الرابع: الوعي الاسرائيلي	328
1- مفهوم: الإشباع المبكر في الحرب النفسية	329

المقدمة

تحت عناوين "التفوق في القدرة العسكرية"، و"حتمية" الهيمنة الأمريكية، و"انعدام وجود البدائل"، يستمر المحور العربي- الغربي بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي في منطقتنا بحجة "الواقعية"، واعتبار الثورية فكرة رومانسية غير مسؤولة. الواقع أن الإقرار بـ "عدم وجود بدائل" عن "السلام مع إسرائيل" يعني تبرير كل شيء إلى ما لا نهاية. والحق أن الحديث ليس له أن يدور في فلك "البديل"، وعمليات التسوية ليس لها أن تكون "قدَرًا" لا رادّ لقضائه، وما فكرة البديل إلا عملية تضليل لحرف الأذهان عن إدراك أن هذا الكيان هو كيان غير طبيعي تم زرعه في أرض رافضة له، وأن الرفض هو رد الفعل الطبيعي، وسينتهي هذا الرفض بزوال هذا الكيان، وما هو إلا كيان مؤقت، لا جذرَ تاريخيًا له.

يستعرض هذا الكتاب من خلال فصوله الأربعة مجموعة من الدراسات والتحليلات حول الكيان المؤقت والتي تؤكد كلها على حتمية زواله. الفصل الأول في المفهوم، الفصل الثاني فشل الأجهزة الأمنية الاسرائيلية، الفصل الثالث زوال الكيان، الفصل الرابع الوعي الاسرائيلي.

الفصل الأول: في المفهوم

مفهوم: الكيان المؤقت

تحت عناوين "التفوق في القدرة العسكرية"، و"حتمية" الهيمنة الأمريكية، و"انعدام وجود البدائل"، يستمر المحور العربي- الغربي بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي في منطقتنا بحجة "الواقعية"، واعتبار الثورية فكرة رومانسية غير مسؤولة. الواقع أن الإقرار بـ "عدم وجود بدائل" عن "السلام مع إسرائيل" يعني تبرير كل شيء إلى ما لا نهاية. والحق أن الحديث ليس له أن يدور في فلك "البديل"، وعمليات التسوية ليس لها أن تكون "قدَرًا" لا رادّ لقضائه، وما فكرة البديل إلا عملية تضليل لحرف الأذهان عن إدراك أن هذا الكيان هو كيان غير طبيعي تم زرعه في أرض رافضة له، وأن الرفض هو رد الفعل الطبيعي، وسينتهي هذا الرفض بزوال هذا الكيان، وما هو إلا **كيان مؤقت**، لا جذرَ تاريخيًا له.

في هذا الملف عرض لفعالية وصلاحية المصطلحات المستخدمة في الإشارة إلى كيان العدو، ومن ثم عرض للآليات التي المعتمدة لجعل كيانهم مقبولًا من خلال المصطلحات، والتي تحتم علينا نحت مصطلح يحتوي على ردة فعل تنسف كل تلك المحاولات لتثبيت كيان العدو في أرضنا. في الملف أيضًا عرض للتأثيرات النفسية والمعرفية التي من المتوقع لمصطلح/ وسم "الكيان المؤقت" أن يحققها.

أولًا: فعالية المصطلحات المستخدمة

ثمة العديد من المصطلحات الشائعة التي تطلق على الكيان الإسرائيلي في المنطقة، مثل كيان الاحتلال، كيان العدو، الكيان الغاصب، الكيان الصهيوني، و "إسرائيل" بين شرطتين في إشارة إلى عدم تبنيها كدولة.

كيان العدو: مصطلح دال على أن هذا الكيان هو عدوّ، وما بيننا وبينه علاقة صراع، هذا المصطلح بدايةً، ترك أثرًا في ذهن المتلقي لناحية تلقينه بأن هذا الكيان عدوّ، إلا أن بعض الأنظمة العربية، وبعض الإعلام العربي، وعملاء الغرب في منطقتنا، استطاعوا أن يراكموا خروقات في الحاجز النفسي تجاه هذا الكيان كعدو، في محاولات تكريس أن العداوة هي وجهة نظر، ومنهم من ذهب إلى شرعنة سلامه مع إسرائيل إسلاميًا، والترويج لأيديولوجيات دينية جديدة، قائمة على فكرة السلام.

كيان الاحتلال: هو تعريف توصيفي، خدم أيضًا في تكريس فكرة الاحتلال، لا يملك قوة تقريرية ترسخ تنبيهًا في ذهن المتلقي.

الكيان الغاصب: يحمل هذا المصطلح دلالة على طبيعة العدو، إلا أن العدو وعملائه استطاعوا الخرق بمحاولة تكريس "الواقعية"، بأن هذا الغصب سيستمر، وليس ثمة حلول إلا بالتسوية.

الكيان الصهيوني: هو مصطلح تعريفي، أي أنه كيان بأيديولوجيا صهيونية. الواقع أن ما درج في الوجدان الشعبي هو أن الصهيونية هي صفة ملحقة بالشتيمة، إذ يتضمن دلالة التزامية مع الاحتلال والتهجير والعنف وغيرها من الممارسات الإسرائيلية، إلا أن هذا المصطلح معتمد لدى كيان العدو بكل فخر، وليس فيه ما يشير إلى زوال الكيان.

"**إسرائيل**": بين شرطتين في إشارة إلى عدم تبنيها كدولة، والواقع أن مجرد إعطاء رمزية للنقيض يجعل العبارة كالتالي: يعترف العالم بها كدولة ولكن أنا لا أعترف، والحال أن داخل الشرطتين أيضًا اعتراف غير مباشر بهذه الدولة.

ثانيًا: كيف يكرّس العدوّ وجوده من خلال المصطلحات

من الحيل الصهيونية البلاغية استخدام مصطلحات تبدو كما لو كانت بريئة محايدة تحل محل المصطلحات ذات المضمون التاريخي والواقعي، والخلط بين مصطلحات وجعلها بدون مجال دلالي واضح، ومحاولة طمس حقائق من خلال التجاهل والانكار وزرع واقع جديد من خلال التكرار:

المفردات المراوغة التي يستخدمها العدو

من الملاحظ أن الإسرائيليين لجعل كيانهم مقبولًا، يستخدمون في لغتهم الدبلوماسية: "الديموقراطية"، "الحرية"، "الأمن"، "السلام"، وهي نفس أدبيات الديبلوماسية الأمريكية، كما لو أنه كيان طبيعي في المنطقة. ويتم استخدام هذه المفردات بشكل مكثّف وأساسي للحصول على انطباع بأن الأخطار التي تتربّص هذا الكيان، هي نفسها الأخطار التي يمكن أن تتربّص بالدول المجاورة، وهي مشاكل مشتركة بينه وبين باقي الشعوب الأمريكية والأوروبية وحتى العربية، فيظهر الشعب الإسرائيلي بمظهر المدافع عن حقه في الأمن والديموقراطية مثل غيره من الشعوب، وأن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية تمامًا كباقي الحكومات لحماية شعبها. ويعرف الدعاة الإسرائيليون أنهم كلما ركّزوا على التماثل والتشابه مع الولايات المتحدة، زادت إمكانية كسب دعم الأشخاص المحايدين لصالح إسرائيل، وخاصة مع موجة التطبيع التي تجتاح دول الخليج اليوم ودول عربية أخرى.

إلى ذلك، فالملاحظ أن العدو في أدبياته أمام المجتمع الدولي والرأي العام، يُكثر من استخدام عبارات مثل "الاحترام المتبادل"، و"التعاون" و"التشارك" و"التسوية"، في محاولة للإيحاء بأمر واقع يجعل كلا الطرفين يتمتع بحقوق متساوية.

وفي سياق آخر، يبرع الإسرائيليون في خلق سياقات لمفردة "السلام" في حد ذاتها. فيستخدمونها كأنهم يمتلكون الحقّ فيها وينفون من خلالها عن أنفسهم بأنهم غزاة ومعتدون، خاصة أنهم باتوا يعرفون جيّدًا أنّ العالم لم يعد ينظر إليهم على أنهم شعب مقهور ومضطهد. وقد ارتفعت بعض الأصوات في الأوساط الأمريكية والجماهير الأوروبية، خاصة المتعلمة والمتقدمة والتي تتمتّع بآرائها الخاصة، على أنهم محتلون ومعتدون.

إلى ذلك، ثمة الكثير من الاستخدامات لمصطلح "السلام"، فمثلًا، لدى الحديث عن "دفع عملية السلام" ليس ثمة سياق عن المكان الذي سيتم الدفع إليه، وإبقاء السياق غامضًا سيؤدي إلى خيارات مفتوحة، في محاولات لجعله ينتهي بدمج "إسرائيل" بالعالم العربي.

تجاهل الأصول التاريخية والزمانية وتزييفها وتغليب عنصر المكان

من الحيل الأساسية في الخطاب الصهيوني محاولة عزل الظواهر والمصطلحات عن أصولها التاريخية والاجتماعية بحيث يبدو الواقع كما لو كان مجرد عمليات وإجراءات وأحداث ليس لها تاريخ واضح ولا سياق تاريخي محدد، وبالتالي فليس لها سبب معروف أو اتجاه محدد. فالسبب لا علاقة له بالنتيجة، والنتيجة لا علاقة لها بسياقها التاريخي، والمعلومة لا تنضوي تحت نمط. ومن ثم يمكن أن يتحول الهامشي إلى جوهري والجوهري إلى هامشي، ويمكن فرض أي معنى على أية واقعة من خلال وضعها داخل نمط متكرر في الخطابات، مثل تكرار عبارة "**القدس عاصمة أبدية لإسرائيل**" في الخطابات الصهيونية المتوجهة للرأي العام الداخلي والخارجي. في هذه العبارة/ الشعار إنكار للجذور التاريخية العربية أولًا، ويمكن العودة في تبرير هذا الشعار إلى محاولات التضليل الأولى عندما درجت ديباجة أن فلسطين "أرض بلا شعب"، في محاولة للقول: قد لا تكون فلسطين أرض الميعاد التي وعد بها اليهود ولكنها ليست فلسطين أساسًا وإنما هي مجرد أرض والسلام، مكان بلا زمان ولا تاريخ، ومن خلال التكرار والمراوغة فيما عرضنا سالفًا من مصطلحات يتم إخفاء الماضي والتراث وكل ما يتعلق بالزمان الفلسطيني من الخارطة الإدراكية، وتكريس "أبدية" القدس كعاصمة يهودية.

بناءً على ما تقدّم من استخدامات لمصطلحات تكريس الوجود ومفاهيم التطبيع بما هي عامل مساعد على تثبيت مشروعية استمرار النظام وبقائه، ودورها الأساسي والفعّال في جعل التطبيع أكثر مقبولية على الرغم من أن مصطلح التطبيع بحدّ ذاته يشي بأن ثمة ما ليس طبيعيًا يتمّ العمل لجعله طبيعي، وهكذا، يصبح غاية في الأهمية -وإن كان متأخرًا – توحيد مصطلح يحتوي على ردّة فعل على هذه المصطلحات التي تحاول تثبيت الكيان في العالم العربي، والاعتراف به كما لو أنه كيان طبيعي، وهو "**الكيان المؤقت**".

ثالثًا: **الكيان المؤقت**

يتمتع هذا المصطلح / الوسم بأنه ذات مقدرة تفسيرية عالية على مستوى فعاليته اللغوية والمفاهيمية التي يفترض أن تخاطب الإدراك العربي والصهيوني في آن، فهو من جهة يكرس حتمية زوال الكيان في الخطاب العربي الذي بدأ يتصدّع بفعل التنظير المفاهيمي الانهزامي كما ورد في المقدمة، ومن جهة أخرى، هو سهم من سهامنا في الحرب النفسية مع العدو، فكلما ذكرنا كيانه، ذكرناه بأنه "**كيان مؤقت**". حرب نفسية تتلاقى مع الهواجس المتنامية لدى قادة الكيان ونخبه والنقاش المستدام داخل الأطر السياسية والفكرية العبرية حول احتمال زوال الكيان.

تعريف الكيان المؤقت

المؤقت: اسم مفعول من أقّت، أي زائل لا يدوم، مرتبط بوقت محدد، وهو ما تكون ممارسته مسندة إلى وظيفة عابرة. والكيان المؤقت هو كيان استند وجوده على وظيفة زُرعَ من أجلها في منطقة غرب آسيا، وهو زائل غير دائم لعدة اعتبارات بنيوية تحتّم الزوال، منها: فشل وظيفته، ضعفه لأنه مصطنع وغير طبيعي، إرادة ومقاومة الشعوب الرافضة له.

حتمية الزوال

حتمية الانتهاء وفشل الوظيفة: في الأعوام التي سبقت عام 1948 وهو عام النكبة في فلسطين، جرت العديد من النقاشات في الأروقة السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة، كشفت عنها المذكرات، حول قيمة إنشاء "إسرائيل" في الولايات المتحدة. ولعلّ أبرزها النقاشات والمواقف الحادة التي حصلت بين الرئيس الأميركي آنذاك هاري ترومان رئيس أركان الجيش الأميركي مارشال الشهير الذي نظّم وسهّل غزو أوروبا،

وصاحب «خطة مارشال» التي أعادت إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ركّزت مواقف مارشال على مجموعة اعتبارات:

- دعم دولة إقليمية إسرائيلية في الشرق الأوسط سوف يؤثر على أمن ومصالح الولايات المتحدة أولاً.

- الاعتراف بدولة يهودية سيؤجّج العالم العربي.

- الاعتراف بدولة يهودية سيؤدي إلى صعوبات إضافية ومتزايدة مع مشاكل مهمة أخرى أمام الأمم المتحدة والرأي العام.

- حسم المواقف بالعنف سيقوّض عمليات السلام.

- مصلحة اليهود أيضاً في حجب الاعتراف القانوني.

وهكذا أصبح مارشال ذا سمعة ليس فقط بأنه معارض لموقف الولايات المتحدة المؤيد لتقسيم لفلسطين، بل أوصى بشدة بألا تعترف الولايات المتحدة بدولة إسرائيل. لقد تنبأ مارشال بأن الدولة اليهودية ستشكل صداعًا للسياسة الأمريكية المستقبلية، وقد كان ذلك واضحًا له من خلال عدة مؤشرات أبرزها التعنت الإسرائيلي آنذاك في الصراع مع الفلسطينيين والمستمر حتى اليوم، والذي يشلّ موقع ودور الولايات المتحدة في المنطقة، وفيما نقل في مجلة فورين بوليسي في مقال "موجز بترايوس: إحراج بايدن ليس كل القصة" عام 2010، نقل الكاتب مارك بيري أن بايدن نقل فحوى تقرير مولين- بترايوس[1] عام 2010 نتنياهو بقوله: " «لقد أصبح الأمر خطيراً بالنسبة إلينا. إن ما تفعله هنا يهدد أمن قواتنا المقاتلة في العراق وأفغانستان وباكستان، وهذا يعرّضنا ويعرض الأمن الإقليمي للخطر»[2].

إثر عملية سيف القدس الأخيرة، كتب ستيفن والت مقالاً تحت عنوان «حان الوقت لإنهاء العلاقة الخاصة مع إسرائيل»، وهو كاتب عمود في مجلة فورين بوليسي وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد. في هذا المقال اعتبر والت أن الولايات المتحدة قد بالغت في قيمة «إسرائيل» كرصيد استراتيجي في كثير من الأحيان،

[1] قام فريق مؤلّف من ضباط القيادة المركزية ومسؤولين عن مصالح الأمن الأميركي في الشرق الأوسط، بتقديم عرض في البنتاغون لهيئة الأركان المشتركة التي يرأسها الأدميرال مايكل مولين حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وكان هذا الفريق قد أُرسل من قبل رئيس هيئة الأركان الجنرال ديفيد بترايوس ليؤكد على «قلقه من عدم التوصل إلى حل للنزاع».

[2] للاطلاع أكثر على ماهية ملخص موجز بترايوس وغيره من الجدالات أنظر مقال "جدال في أمريكا حول قيمة إسرائيل": https://al-akhbar.com/Opinion/322864

وأن الدعم غير المشروط لإسرائيل اليوم يخلق مشاكل لواشنطن أكثر مما يحلها. ويرى أن تكاليف العلاقة الخاصة بينهما مستمرة بالارتفاع، على أن هذه التكاليف سياسية وليست اقتصادية.

فعندما تقف الولايات المتحدة بمفردها وتستخدم حق النقض ضد ثلاثة قرارات منفصلة لمجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار، فإنها تعيد التأكيد مراراً وتكراراً على «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، وتفوّض بإرسال أسلحة إضافية بقيمة 735 مليون دولار إلى إسرائيل، وتقدّم للفلسطينيين خطاباً فارغاً فقط حول حقّهم في العيش بحرية وأمن مع دعم حل الدولتين (هذا الأخير هو احتمال لم يعد يأخذه إلا عدد قليل من أهل العلم على محمل الجد)، فإن «ادعاءها بالتفوّق الأخلاقي أصبح مكشوفاً باعتباره أجوفَ ومنافقاً». يقول والت.

والتكلفة الدائمة الأخرى لـ «العلاقة الخاصة» كما يعبّر الكاتب، هي الاستهلاك غير المتناسب للنطاق التردّدي للسياسة الخارجية مع «إسرائيل». يواجه بايدن وبلينكين ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان مشاكل أكبر مما يدعو للقلق من تصرّفات دولة شرق أوسطية صغيرة. ومع ذلك، تتورّط الولايات المتحدة في أزمة من صنعها إلى حد كبير، «تتطلّب اهتمامها وتستغرق وقتاً ثميناً بعيداً عن التعامل مع تغيّر المناخ والصين والجائحة وفك الارتباط الأفغاني والانتعاش الاقتصادي ومجموعة من المشاكل الأكثر ثقلاً». ويضيف: «إذا كانت للولايات المتحدة علاقة طبيعية مع إسرائيل، فإنها ستحظى بالاهتمام الذي تستحقّه ولكن ليس أكثر».

ثالثًا، يؤدي الدعم غير المشروط لإسرائيل إلى تعقيد جوانب أخرى من دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. سيكون التفاوض على اتفاقية جديدة للتراجع عن إمكانات الأسلحة النووية الإيرانية ووضع حد لها أسهل بكثير إذا لم تواجه الإدارة معارضة مستمرة من حكومة نتنياهو، ناهيك عن المعارضة القاسية للعناصر المتشدّدة من اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

واليوم، وبعد معركة سيف القدس في أيار من عام 2021، تبدو الأجواء التي سيطرت في عام 2010 أكثر انقشاعاً وتثبيتاً، ولم تعد أي سياسة أميركية قادرة على تجميل الحقائق التي استشرفها مارشال، لقد أتى اليوم الذي وُصفت فيه «إسرائيل» بأنها دولة فصل عنصري داخل قاعات الكونغرس، كما اتُّهمت بأنها ترتكب «أعمالاً إرهابية»، وفي الحالتين لم تقابل هذه الاتهامات بمعارضة واسعة داخل الكونغرس. كما أن كلّ الاعتبارات التي أشار إليها مارشال في مذكّراته، تتثبّت مصاديقها يوماً بعد يوم، أمام الرأي العام العالمي والأميركي الذي لم يكن للإدارة الأميركية ما تقوله له، سوى مسارعة بايدن لوقف الحرب على غزة، بالإضافة

إلى معضلة مقاومة الشعوب للكيان الصهيوني التي تزداد تأجّجاً وتراكم قوة إلى اليوم، وإعلان هذه الشعوب عداءها الواضح للولايات المتحدة.

كيان مصطنع وغير طبيعي:

كيان مصطنع تم زرعه في أرض رافضة له، فمنذ قيامه لم تنتهِ المقاومة ضده بل تزداد مراكمة للقوة العسكرية وقوة الحق بالأرض. أما على صعيد الدول المجاورة، فرغم كل الجهود العالمية لجعل الأنظمة تعترف بالكيان اليهودي في المنطقة العربية، إلا أنها لم تتمكن من تحصيل الاعتراف الشعبي.

إلى ذلك، فإن هذه الدولة تأسست على العرق والدين، وتجعلهما أساس المواطنة فيها، وتستند إلى وهم التفوق العرقي، وإلى أساطير "الحق التاريخي"، ومهما كان من حالها فإنها ليست في إطار الدول الحديثة، فهي فيما تصدره من تشريعات، دولة عنصرية بامتياز من غير الممكن الاندماج الديموقراطي فيها، وقيامها أصلا مخالف لكل السنن في نشوء الدول، وأساس قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية من خارج حدود الأرض التي أقامت عليها كيانها، وقائم على الحماية الأمريكية. وهي دولة وظيفية أسسها التشكيل الحضاري والإمبريالي الغربي لتقوم على خدمته، ولذا فهي كانت تحظى بكثير من التعاطف لأن بقاءها كقاعدة للاستعمار الغربي جزء من الإستراتيجية العسكرية والسياسية والحضارية للعالم الغربي ·

إرادة ومقاومة الشعوب الرافضة له:

عادة ما يكافح الفلسطينيون وحلفاؤهم من محور المقاومة من أجل اختراق روايتهم في الاعلام العالمي، لكن ليس بعد معركة سيف القدس. لا ريب أن لدى إسرائيل ميزة عسكرية في صراعها المستمر مع المقاومة الفلسطينية، لكن في الكفاح للسيطرة على الرواية العامة للصراع بدأت ميزة هذا الكيان تتراجع، خاصة بعد التطور التقني والاتصالي الذي استطاع اخراج القضية الفلسطينية من البعد المحلي، وعزز هوية القدس العربية.

التوقعات الإسرائيلية حول الزوال:

كل الجهود السابقة في المراوغة والتزييف ومحاولات تحقيق إنجازات وانتصارات من خلال اللغة، لم تتمكن من تغيير الواقع المتصدع لهذا الكيان، وهنا يتم طرح فكرة الجدوى، فهل فعلًا هذا الكيان قابل للاستمرار "الأبدي" كما يدعون في شعار "القدس عاصمة أبدية لإسرائيل"؟ بعيدًا عن كل تقنيات التضليل اللغوي

أثبت الواقع أنه في كل مرة يحصل حرب بين كيان العدو وبين المقاومة، تبدأ الأصوات العبرية بالتصاعد والتنبؤ حول بداية نهاية هذا الكيان:

يارون لندن وهو كاتب صحافي عبري كتب في مذكراته في نهاية العام 2014: إنني أعدّ نفسي لمحادثة مع حفيدي لأقول له إن نسبه بقائنا في هذه الدولة لن يتعدى 50%. ولمن يغضبهم قولي هذا فإنني أقول له إن نسبه 50% تعتبر جيدة لأن الحقيقة أصعب من ذلك.

يوفال ديسكين وهو رئيس سابق لجهاز الشاباك: لا أدري هل هي نهاية البداية أم بداية النهاية، نحن ليس فقط فاسدين بل نحن معنفون.

كارمي غيلون رئيس سابق لجهاز الشاباك: إن استمرار السياسات المتطرفة ضد المسجد الأقصى ستقود إلى حرب يأجوج ومأجوج ضد الشعب اليهودي وستقود إلى خراب إسرائيل.

مائير داغان رئيس جهاز الموساد العاشر: إنني أشعر بخطر على ضياع الحلم الصهيوني.

روني دانييل المحلل العسكري في القناة العبرية الثانية: أنا غير مطمئن أن أولادي سيكون لهم مستقبل في هذه الدولة، ولا أظن أنهم سيبقون في هذه البلاد.

أفراييم هليفي رئيس سابق لجهاز الموساد: نحن على أبواب كارثة، إنه ظلام ما قبل الهاوية.

بيني موريس وهو مؤرخ إسرائيلي: خلال سنوات سينتطر العرب والمسلمون ويكون اليهود أقلية في هذه الأرض إما مطاردة أو مقتولة وصاحب الحظ هو من يستطيع الهرب إلى أمريكا أو أوروبا.

بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء السابق: سأجتهد لأن تبلغ إسرائيل عيد ميلادها المائة لكن هذا ليس بديهيًا، فالتاريخ يعلمنا أنه لم تعمر دولة للشعب اليهودي أكثر من 80 سنة وهي دولة الحشمونائيم.

غادي آيزنكوت رئيس أركان جيش الاحتلال السابق: الأهم من كل التهديدات الخارجية، وأن ما يقلقه هو تراجع التماسك الاجتماعي والداخلي في إسرائيل، لأن الصدع في المجتمع الإسرائيلي، والقطيعة المتبادلة بين القادة، وتدهور الحكم، وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة والمحاكم، وانتشار الجريمة، كل هذه أكبر تهديد يواجه مستقبل الدولة.

رابعًا: التأثيرات النفسية والمعرفية

الفعالية المفاهيمية للفكرة

بناءً على كل ما ورد أعلاه، وقبل إخضاع هذا المصطلح للمبادئ التقنية للكلمات الفعالة، يتضّح أن التركيز والتداول المتكرر لفكرة مؤقتية الكيان، تترك تأثيرًا نفسيًا اندفاعيًا لدى الشعوب المحتلة، وتأثيرًا نفسيًا انهزاميًا لدى الشعوب المستوطنة. وتأطيرًا عامًا لمحدودية هذا الكيان. إنه من أكثر المفاهيم تصويبًا على حتمية انتهاء هذا الكيان، وهذا وعد ديني أيضًا ورد في القرآن والتوراة والإنجيل.

الفعالية التقنية للمصطلح

يتميّز هذا المصطلح **"الكيان المؤقت"** بالبساطة، إذ لا يجبر شخصًا للوصول إلى القاموس، ومعانيه لا تحتمل التأويل وهو مفهوم بشكل واضح من قبل الجميع، وهو ليس فقط مصطلحًا يحتوي على أفكار وبروباغندا دعائية، بل يتمتع **بالمصداقية** التاريخية والظرفية ووجوده المؤقت هو استشراف علمي ووعد إلهي.

صحيح أن طرح كلمة "مؤقت" هو طرح جديد للتداول ما يمكن أن يؤثر على فهم المعنى، إلا أن كلمة الكيان، أصبحت ترتبط شرطيًا في الأذهان، فتستحضر مباشرة الكيان الإسرائيلي، وتصبح تمامًا مثل مصطلح "كيان العدو"، فعندما نقول كيان العدو، تذهب أذهاننا مباشرة إلى الإسرائيلي. وعليه يصبح مصطلح "الكيان المؤقت" هو **تعريف جديد لفكرة قديمة ومعروفة**، ولن تحتاج معها إلى تعريف أن المقصود به هو الكيان الصهيوني المؤقت أو كيان الاسرائيلي المؤقت، وإن كان ربط الكلمتين في الإشارة إلى الكلام في بدايات التداول هو فعل مفيد ونافع لترسيخ المصطلح.

إلى ذلك، يتمتّع هذا المصطلح **بالإيقاع اللفظي القوي**، والسهل في الوقت نفسه، سواء في العربية أو بالإنكليزية Temporary Entity، سهل الحفظ واللفظ.

مسألة مهمة أخرى، في الرسائل، يجب أن تقول ما يريد الناس سماعه، كأن تتحدث **بطموح**، والترويج إلى أن هذا الكيان مؤقت، يخاطب **أعمق آمال الشعوب المستضعفة وأحلامها**، وهو ما تريد سماعه وتصديقه وتثبيته للخلاص من ظلم وعدوان وكل ما يحصل عليها من مشقات وعقوبات دولية بسبب هذا الكيان.

وأخيراً

الواقع أن استخدام الأطراف الفاعلة السياسية والإعلامية لأفكار ومفاهيم معينة، سيؤدي إلى تغيير أكثر أثراً عندما يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها. فما يجعل الأفكار قوية هو استقرارها، وقدرتها كمنطلق فكري على قولبة أنماط التفكير بحيث تقود إلى القضاء على أي حلول سياسية أخرى خارج قالبها الفكري، وهي تعتمد إلى حد كبير على دعم أطراف فاعلة سياسية في مواقع مركزية قيادية بالدرجة الأولى، وأطراف فاعلة إعلامية بدرجة لا تقل أهمية، ووضعها على أجندات سياسية وإعلامية. ومن ثمّ إطلاقها في مناسبة مركزية أيضًا لتعطي انطباعًا راسخًا لا يُنسى، ومن ثمّ، يأتي دور التكرار، والتكرار، والتكرار، فالتكرار هو التقنية الأكثر فعالية لاستمرار الرسائل، ووضعها في سياق مستمر ومتصل.

الفصل الثاني: فشل الأجهزة الأمنية الاسرائيلية

وزارة الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلية

تاريخ التأسيس:

وزارة الشؤون الاستراتيجية والدعاية هي إحدى وزارات الحكومة الإسرائيلية. تأسست في 2006 وكان أفيغدور ليبرمان أول رئيس لها. حلت الوزارة بعد سنتين ثم أقيمت مرة أخرى في 2009.

تم إنشاء الوزارة في عام 2006 لصالح أفيغدور ليبرمان، الذي انضم حزبه "إسرائيل بيتنا" إلى الائتلاف الحاكم. ليبرمان كان قد طالب بمنصب وزير الأمن الداخلي، ولكن بما أنه كان قيد التحقيق من قبل الشرطة، وشغل المنصب بالفعل من قبل آفي ديختر، تم إنشاء وزارة جديدة له، مع دور تنسيق المبادرات الأمنية والاستخباراتية والدبلوماسية فيما يتعلق بإيران وغيرها من التهديدات الاستراتيجية.

ترك ليبرمان الحكومة في 18 يناير 2008، وقد حُلّت الوزارة حينها، ثم أقيمت مرة أخرى في 2009

وزارة الشؤون الاستراتيجية والدعاية، هذا هو اسمها الآن، تشكلت وهي تسير بأشكال مختلفة على مدى السنين.

أقيمت الوزارة للمرة الاولى في العام 2006 كملف وضع ليناسب افيغدور ليبرمان، وتم حلها بعد سنتين، وأقيمت من جديد في العام 2009. ومنذ ذلك الحين أصبح لها محتوى ومعنى جديدان. وأثناء ولاية ليبرمان قيل إن صلاحيته هي "افشال مخطط مشروع إيران النووي"، والتحريض الفلسطيني. واثناء ولاية يوفال شتاينيتس تم دمج الوزارة مع وزارة الشؤون الاستخبارية. وفي العام 2015 تقرر فصلها من جديد، وأصبح الملف الاستراتيجي، الذي تم دمجه في وزارة "الشؤون الاستراتيجية والدعاية"، خاضعاً للوزير أردان.

في تشرين الاول من ذلك العام قرر "الكابينت" السياسي والأمني زيادة الاهداف الدعائية للوزارة، واعتبارها "مسؤولة عن تنسيق اعمال كل الوزارات الحكومية وجهات مدنية في البلاد والخارج في موضوع محاربة محاولة سلب الشرعية عن إسرائيل".

هذه التغييرات، التي اعتبرها جزء كبير من الجمهور شكلية، بدت مختلفة في الدعاية. وفي العام 2016 وجهت انتقادات شديدة لها من مراقب الدولة. وفي التقرير الذي قام بنشره القاضي المتقاعد، يوسف شبيرا، عن نقل صلاحية الصراع ضد "بي.دي.اس" جاء أن نقل صلاحية علاج "بي.دي.اس" من وزارة الخارجية الى وزارة الشؤون الاستراتيجية يضر بصلاحية وزارة الخارجية، وأنشأ ازدواجية شلت عمل الحكومة في هذا المجال. وهناك من يزعم أن الهدف من ذلك هو الميل السياسي الليبرالي الزائد، حسب رأي الحكومة، في أروقة وزارة الخارجية. وهذا التغيير أدى الى التوتر بين الوزارة والدعائيين الجدد. ولم يؤثر تغيير الاستراتيجية في حركة "بي.دي.اس"، التي حسب تقرير المراقب "تركز على توسيع النقاش مع الاشخاص والمنظمات والاتحادات والمؤسسات في الخارج"، أي أن الحديث يدور عن نقاش وليس عن مطاردة للنشاط والاشخاص.

يمكن إيجاد مثال على التغيير في طبيعة العمل في التعريف القتالي لمنصب نائب المدير العام في الوزارة، تساحي غبرئيلي، "مدير المعركة ضد سلب الشرعية". غبرئيلي (43 سنة) هو محامٍ، وكان مستشاراً لرئيس الحكومة نتنياهو، وقبل ذلك عمل في مكاتب رؤساء الحكومات ايهود اولمرت وارئيل شارون. وكانت له علاقة في اقامة هيئة الدعاية القومية، وقبل الانتخابات ترك مكتب نتنياهو وعمل مع موشيه كحلون من اجل تحضير برنامج حزب "كلنا" الانتخابي. وتولى منصبه في وزارة الشؤون الاستراتيجية في منتصف العام الماضي. وفي نقاش جرى في الكنيست قال غبرئيلي عدة مرات إنه من الافضل أن يتم النقاش بصورة أقل علنية. دور الوزارة، مثلما قال غبرئيلي، هو "التوضيح والاهتمام بأن تكون رواية اسرائيل كبيتٍ قومي للشعب اليهودي، أمرًا واضحًا بدون تشكيك، سواء على مستوى الدول أو الجاليات أو الجامعات أو من يتخذون القرارات الاقتصادية أو القضاة في ارجاء العالم أو الاتحادات المهنية والكنائس". ولكن بنك الأهداف لا

يقتصر على هذا، حيث اضاف: "يجب كبح ظاهرة نزع الشرعية عن اسرائيل. ومن هنا توجد صعوبة في التحدث بشكل علني ومفتوح".

وعندما سئل عن تعريف الوزارة لـ "نزع الشرعية" قال إن الحديث يدور عن "اجتماع منظمات وافكار بخصوص مسألة قائمة وهي رفض فكرة دولة اسرائيل كبيتٍ قومي للشعب اليهودي". وقد أخذت فاكنين اقواله خطوة اخرى الى الامام وتحدثت عن مثال معين. "نعتبر أن قصة وسم المنتوجات هي خطوة اولى في الطريق إلى شيء أوسع. لذلك فإن وسم المنتوجات في نظرنا هو من أعراض نزع الشرعية". وهنا تجدر الإشارة إلى أن حركة وسم منتوجات المستوطنات ليست جزءاً من حركة المقاطعة الدولية، وهي تريد فقط وسم المنتوجات من "المناطق" المحتلة.

زيادة الميزانية

حسب تقرير المراقب، الذي نشر في السنة الماضية، فان نقل الصلاحية في مجال الصراع ضد "بي.دي.اس" الى وزارة الشؤون الاستراتيجية اقترن بكثير من الميزانيات. فقد بلغت ميزانية الوزارة 8.8 مليون شيكل في العام 2015، وزادت في العام 2016 الى 26.9 مليون وتضاعف هذا المبلغ في هذه السنة. ولكنّ هناك غموضاً حول الأموال التي تصل الى الوزارة ونشاطاتها. فحسب فاكنين، الميزانية الشاملة للعام الماضي بلغت 44 مليون شيكل. وميزانية نشاط مكافحة "نزع الشرعية" بلغت 128 مليون شيكل. من الواضح أن هناك زيادة في الميزانية. ورغم أنه عند النقاش في الكنيست، قبل نصف سنة، عمل في الوزارة 16 شخصاً، فقد أعلنوا النية لرفع العدد الى 20 شخصاً.

لن يعمل هؤلاء الموظفون لمعرفة المتعاونين مع حركة المقاطعة فقط، بل أيضا على "بلورة استراتيجية الوعي والإعلام لخلق تغيير حقيقي في صورة دولة اسرائيل فيما يتعلق بالمعركة على نزع شرعية إسرائيل". والقيام ايضا بنشاطات ميدانية ومشاريع مختلفة لتطبيق هذه الاستراتيجية. مثلا في حزيران من العام الماضي حصلت الوزارة على اعفاء من عطاء الاتصالات بكلفة 1.6 مليون شيكل لإعداد الشباب للعمل في الشبكات الاجتماعية واللقاءات. وقد خرجت

الوفود الى المناطق التي حددتها الوزارة، وسيتم اختيار مجموعة من الشباب لتمثيل الوجه الحقيقي المتعدد لإسرائيل من اجل احباط نزع الشرعية. في النقاش حول الخطة قالت فاكنين إن "الوزارة ستحدد ايضا المدارس في الخارج، التي سيتم التوجه إليها. لأن هذه المدارس هي التي ستغذي الجامعات مستقبلاً، حيث تدور المعركة الحقيقي".

في أيلول الماضي قالت الوزارة أيضا إنها تنوي التعاون مع "الهستدروت[3]" الجديدة عن طريق جمعية "المعهد الدولي للقيادة". وحسب الخطة سيتم استثمار 22 مليون شيكل للعمل في اوساط الاتحادات المهنية واتحادات العمال في الخارج لمنع تأثير "بي.دي.اس" على هذه الاتحادات. هذا المشروع ليس الوحيد. ففي تشرين الثاني طلبت الوزارة المصادقة على ميزانية عن طريق الوكالة اليهودية لنشاط الطلاب في أرجاء العالم بكلفة 16 مليون شيكل. وبشكل مواز، دخلت الوزارة في الاشهر الاخيرة الى مجال التعاون مع جمعية "ايش هتوراة[4]" بكلفة بلغت أكثر من 3 ملايين شيكل من ميزانية الوزارة. والهدف من النشاط، الذي يتم مع جمعية دينية لها توجه يميني، هو جلب وفود طلابية من الولايات المتحدة الى اسرائيل.

منذ أشهر، قررت الوزارة استثمار أكثر من 3 ملايين شيكل بالتعاون مع الفيدرالية الصهيونية البريطانية لإقامة مهرجان اسرائيلي ثقافي في لندن في أيلول الفائت. وفي قرار المصادقة على الميزانية جاء أن "المهرجان سيوفر للشعب البريطاني الفرصة لمعرفة أوجه الثقافة الاسرائيلية المختلفة"، لا سيما أن الشعب البريطاني مكشوف على نشاطات معادية لإسرائيل ويتأثر بحملة نزع شرعيتها". وهناك مشروع آخر نشر عنه مؤخرا يتعلق بتخصيص 3 ملايين شيكل لجلب وفود من الخارج لزيارة المستوطنات بالتعاون مع المجلس الإقليمي "شومرون".

في إطار مؤتمر لشركة "كيشت" من القناة الثانية، تحدث الوزير اردان عن التغطية المشوهة لإسرائيل في وسائل الاعلام الدولية. ولم يتم اختيار هذه المنصة بالصدفة، حيث منحت وزارة الشؤون الاستراتيجية ربع مليون شيكل لشركة كيشت مقابل المشاركة في المؤتمر. وفي الأروقة

3 الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية تأسست في حيفا في ديسمبر 1920 كنقابة عمال يهودية في الانتداب البريطاني على فلسطين وهي الآن مؤسسة نقابية.

4 أيش ها توراة (نار التوراة) هي منظمة يهودية، مدرسة يهودية دينية حيث يتم تعليم مصادر الهلاخاه (الشريعة اليهودية) وخاصة التلمود (وهي من الجماعات التي تدعم بقوة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

اعتبروا ذلك فرصة لبناء علاقة مع "من يشكلون الوعي العالمي لمئات ملايين المشاهدين يوميا"، قالوا هناك، "وكجزء من اهداف الوزارة في الصراع ضد التغطية الكاذبة في وسائل الإعلام العالمية".

مسؤوليات الوزارة

- قيادة الحملة ضد ظاهرة نزع الشرعية والمقاطعة ضد إسرائيل.
- صياغة وإدماج وتنسيق الجهود الحكومية للتصدي للظاهرة بجميع جوانبها بما في ذلك جوانب المعلومات والوعي والنشاط الأكاديمي الاقتصادي والثقافي والقانوني مُيسِّر محترف للوزارات الحكومية فيما يتعلق بأنشطتها في مجال الحملة، بما في ذلك عند تنفيذ الأنشطة وعقد الأحداث في إسرائيل وحول العالم، مع تعزيز عمل الهيئات المدنية العاملة في هذا المجال.
- صياغة صورة حديثة ومستمرة وتركيز عمل المقرات الحكومية لبناء البنية التحتية المعرفية في مجال الحملة وإتاحتها للجهات ذات العلاقة.
- تمثيل موقف الحكومة من الحملة تجاه المنظمات غير الحكومية في إسرائيل وحول العالم، والعمل بالتعاون معها لدفع أهداف الحملة وخطة العمل.

المهام:

تقوم الوزارة بدعم جهود إسرئيل في مكافحة حملة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

فمنذ إنشائها، وبشكل أكبر منذ عام 2001، واجهت دولة إسرائيل جهودًا متواصلة من قبل الدول والمنظمات والأفراد لدفع حملة لنزع الشرعية (DLG) نحو الحق في إنشاء ووجود إسرائيل. الأمن هو: "متعدد - ظاهرة منهجية ومتعددة التخصصات تجري في العديد من المجالات وبطرق مختلفة، بما في ذلك المقاطعات، والتي تهدف إلى تقويض حق دولة إسرائيل في الوجود، كدولة يمارس فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير أو حق إسرائيل لممارسة حقوقها السيادية ".

في ذروة حركة المقاطعة، في عام 2015، نجحت الحملة في المحصلة إلى رحيل ثلاث شركات عالمية من إسرائيل. وتجنب شركات إضافية دخول إسرائيل، إضافة الى مقاطعة الفنانين الذين ألغوا عروضهم في إسرائيل. هذا الأمر أدى إلى زيادة المقاطعات في المجالات الأكاديمية والمدنية والقانونية أيضاً؛ وقاد حملة عالمية بالاشتراك مع بعض مسؤولي السلطة الفلسطينية، لمقاطعة إسرائيل في منظمة الفيفا الدولية لكرة القدم، مع خلق مناقشات حقيقية في مجلس الفيفا لطرد إسرائيل من المنظمة في عام 2015.

داخل الوزارة، تم إنشاء فرقة عمل وطنية تسمى "الحملة"، وهي في طليعة الأنشطة البحثية، وتمكين الشبكات الموالية لإسرائيل وإدارة جهود التوعية - ضد الحملة رفيعة المستوى ومقاطعة دولة إسرائيل: من الدفاع إلى الهجوم في مختلف الساحات والأنظمة، كان الهدف المركزي والرئيسي لنشاط الحملة هو كشف الوجوه الحقيقية لمنفذي المقاطعة.

ومن المهام الأساسية للوزارة، مراقبة تحريض السلطة الفلسطينية، فمنذ عام 2009، تقوم وزارة الشؤون الاستراتيجية بفحص التصريحات العامة لكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية ومنشورات المؤسسات والمنظمات التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وتتابع التحريض الصريح على العنف، وتشجع أجواء العنف والإرهاب، والتحريض على الكراهية، والتشويه.

أهداف عمل الوزارة:

في مواجهة كل هذا، وفي مواجهة الموجات الإعلامية السلبية ضد إسرائيل بقيادة عناصر نزع الشرعية وBDS[5]، قرر مجلس الوزراء السياسي والأمني في تشرين الأول / أكتوبر 2015 أن نهجًا هجوميًا، مختلفًا عن ذلك المستخدم حتى ذلك الحين، كان ضروريًا لإحباط ووقف تطور وانتشار تهديد نزع الشرعية، وأكثر من ذلك أنشطة حملة مقاطعةBDS ، التي بدأت أنشطتها قبل عقد من الزمن (2005). لذلك فرض مجلس الوزراء بالإجماع وزارة الشؤون الاستراتيجية والإعلام برئاسة الوزير جلعاد أردان، "المسؤولية الكاملة لقيادة الحملة ضد آثار نزع الشرعية والمقاطعة

5 حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (Boycott, Divestment and Sanctions Movement) تشير إلى الحملة الدولية الاقتصادية والتي بدأت في 9 يوليو 2005 بنداء من 171 منظمة فلسطينية غير حكومية، للمقاطعة، وسحب الاستثمارات وتطبيق العقوبات ضد إسرائيل حتى تنصاع للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان

ضد إسرائيل". هذا، مع تخصيص موارد كبيرة في الميزانية والموارد البشرية لإنجاز المهمة بنجاح، عندما يتم منح الميزانية المخصصة للوزارة بقرار من مجلس الوزراء، بشكل استثنائي من قبل رئيس الوزراء، بشكل فريد، بغض النظر عن ميزانيات الوزارات الأخرى، وليس على حساب من ميزانياتهم في ذلك الوقت، كل هذا بسبب الفهم بأنه يجب معالجة الظاهرة بطريقة شاملة وعالمية وفي إطار إستراتيجية شاملة وليس بشكل محلي تكتيكي كان مألوفًا حتى قرار مجلس الوزراء.

بناء خطط ابداعية وملائمة لوسيلة الاعلام الجديدة حسب اهداف المعركة والاستراتيجية الإعلامية.

جمع ونشر المعلومات عن مؤيدي نزع الشرعية عن إسرائيل.

حملات ونشاطات دعائية ضد هذه الجهات في البلاد والخارج.

ويتبين أن الوزارة تنفق عشرات ملايين الشواكل من اجل التعاون مع "الهستدروت" والوكالة اليهودية والجمعيات ولإعداد ممثلين لإسرائيل في كثير من المجالات. وفي ذلك النقاش قالت فاكنين إن الوزارة تقوم بإعداد 200 شخص "من أفضل الاشخاص في إسرائيل" كي يكونوا سفراء الوزارة في الخارج.

البنية الهيكلية:

- مكتب الرئيس التنفيذي
- مقر المكتب:
  - المشورة القانونية
  - وحدة الميزانية والمشتريات
  - الرصد والمراقبة
- الحملة ضد نزع الشرعية:
  - قسم المبادرات

- قسم البحوث والعلاقات الخارجية
- قسم الوعي والاستراتيجية

تحت قيادة جيلداد إردان، حاولت الوزارة إبقاء أنشطتها سرية. بل إن إردان وفاكنين جيل حاولا، دون جدوى، إعفاء الوزارة من قانون حرية المعلومات الإسرائيلي. في عام 2016، رفض فاكنين جيل الكشف عن تفاصيل أنشطة الوزارة إلى لجنة من البرلمانيين الإسرائيليين. قالت لهم: "الكثير مما نقوم به هو تحت القانون. ومع ذلك، جاءت الوزارة تحت قيادة جديدة في عام 2018. أصبح أوريت فركاش-هكوهين وزيرة الشؤون الاستراتيجية الجديدة ورونين مانيليس مديرًا عامًا له. وأعلنوا أنهم يعتزمون زيادة شفافية الوزارة التي سمحت بنشر وثائق سرية سابقة.

تعتقد الوزارة أن دعاية الدولة أقل فاعلية في إقناع الجمهور من المؤسسات والأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم يتصرفون بشكل مستقل. لذلك أنشأت الوزارة "شبكة" من المنظمات المحلية والدولية لنشر "رسالة" الدولة.

تقييم:

في يناير 2008، تقاعد الوزير ليبرمان من الحكومة، وفي أبريل قررت الحكومة حل الوزارة وتحويل مهامها إلى وزارات حكومية أخرى.

أعادت الحكومة الثانية والثلاثون تأسيس الوزارة في 6 مايو 2009، وترأسها موشيه يعلون، بعد أن تم تسليم حقيبة الدفاع إلى إيهود باراك. أعطت الوزارة الفرصة ليعالون للانخراط في مجالات المخابرات والأمن دون أن يتولى حقيبة الدفاع فعليًا. ركز يعلون على دراسة التحريض لدى الفلسطينيين وتم التعامل مع العوامل الرئيسية وإبرازها. في 30 نوفمبر 2014، قررت الحكومة دمج وزارتي المخابرات والشؤون الاستراتيجية في وزارة واحدة تسمى وزارة المخابرات.

في مايو 2015، قررت الحكومة تفكيك وزارة المخابرات إلى وزارتين، وزارة الشؤون الاستراتيجية والإعلام ووزارة المخابرات. في يونيو 2020، قررت الحكومة تغيير اسم الوزارة إلى اسمها الحالي، وزارة الشؤون الاستراتيجية.

في يناير 2020، أفادت المجلة الاستقصائية الإسرائيلية The Seventh Eye أن الوزارة كانت تشتري مساحة في الصحف الإسرائيلية السائدة للترويج لحملتها ضد حركة BDS، وبدأت الحملة في صيف 2017 عبر وسائل الإعلام مثل يديعوت أحرونوت، جيروزاليم بوست، ومجموعة كيشت. وقد دفعت الوزارة 120 ألف شيكل لنشر مقالات في جيروزاليم بوست و70 ألف شيكل "لرعاية" مؤتمر استضافته الصحيفة. في مقابل الرعاية، استقبلت الوزارة حلقة نقاشية مدتها 30 دقيقة في المؤتمر تضمنت عرض فيلم أنتجته الوزارة حول BDS ومعاداة السامية. قبل المؤتمر، نشرت صحيفة جيروزاليم بوست عدة مقالات ومقالات افتتاحية حول "روابط مفترضة بين حركة المقاطعة ومعاداة السامية".

في أكتوبر 2020، أفادت The Seventh Eye بأن الوزارة دفعت في عام 2019 لصحيفة جيروزاليم يوست مبلغ 120 ألف شيكل لنشر ملحق خاص بعنوان كشف القناع عن حركة المقاطعة.

تدعم الوزارة وتمول Act.IL وهو تطبيق للتعبئة الشعبية يوجه مستخدميه لخدمة إسرائيل عبر الإنترنت. على سبيل المثال، من خلال التعليق على المواد المؤيدة لإسرائيل ومشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي والإبلاغ عن الانتقادات الموجهة لإسرائيل والإبلاغ عنها والرد عليها.

في عام 2019، أعلنت الوزارة أن حملة مالية أسفرت عن إغلاق 30 حسابًا ماليًا تابعًا للمنظمات غير الحكومية التي تروج للمقاطعة؛ 20 في أوروبا و10 في الولايات المتحدة، من بينها حسابات تابعة لشبكة صامدون للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين، واللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة، ومؤسسة الحق.

الوزراء والمدراء التنفيذيّون للوزارة منذ تأسيسها:

#	الصورة	اسم الوزير	الحزب	من	الى	رقم الحكومة	المدير التنفيذي
1		أفيغدور ليبرمان (1958-)	إسرائيل وطننا	30 أكتوبر 2006	16يناير 2008	الحكومة الحادية والثلاثون لإسرائيل	حجاي فالح
2		ايهود اولمرت (1945-)	الى الأمام	16يناير 2008	13أبريل 2008		
تم حل الوزارة في عام 2008، وأعيد تأسيسها في عام 2009							
3		موشيه يعالون (1950-)	الليكود	6مايو 2009	18مارس 2013	الحكومة الثانية والثلاثين لإسرائيل	حاييم بلومنبلات يوسي كوبرفاسر
4		يوفال شتاينتس (1958-)	الليكود - إسرائيل بيتنا ليكود	18مارس 2013	1ديسمبر 2014	الحكومة الثالثة والثلاثين لإسرائيل	حاييم بلومنبلات
تم دمج المكتب مع وزارة المخابرات في عام 2014 وأعيد تأسيسه في عام 2015							
5		جلعاد أردان (1970-)	الليكود	25مايو 2015	17مايو 2020	حكومة اسرائيل الاربعة والثلاثون	سيما فاكنين جيل تساحي جبريلي
6	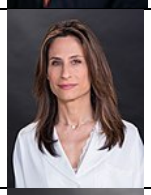	أوريت فركاش هكوهين (1970-)	الصمود الأزرق والأبيض لإسرائيل	17مايو 2020	30نوفمبر 2020	الحكومة الخامسة والثلاثون لإسرائيل	رونين مينالیس
7		مايكل بيتون (1970-)		30 نوفمبر 2020	13يونيو 2021		شاي هار تسفي
8		يائير لابيد (1963-)	هناك مستقبل	13يونيو 2021	3 أغسطس 2021	الحكومة السادسة والثلاثون لإسرائيل	

المجتمع الاستخباراتي الاسرائيلي

(التاريخ – الهيكلية والصلاحيات – النفوذ والتنازع)

مدخل مفاهيمي ونقدي

يهمل البحاثة والدارسون "عنصر" الاستخبارات في مناقشتهم وتحليلهم للنظرية الأمنية الاسرائيلية التي باتت في العقود الأربعة الماضية عرضة للترميم كل سنة تقريباً، وفي بعض الأحيان كل 6 أشهر كما يحدث في العقدين الماضيين.

ويهتم معظم البحاثة بالعنصر العسكري والسياسي في "نظرية الأمن الاسرائيلي" باعتبارهما من الموضوعات البارزة وذات الأولوية في التمحيص والتحليل لأدق تفاصيل هذين العنصرين، باعتبار أن "إسرائيل" هي عدو داهم ومجتمع حرب قائم على إيديولوجية "توراتية دينية" أساسها مرتبط بأفكار التوسع والاستعلاء، والتي تتطلب خوض حروب دائمة. لذا تراهم يركزون على المهم وهو العسكري، ويهملون الأهم وهو الأمني. وإذا ما تطرقوا في أبحاثهم وتحليلاتهم للعنصر "الأمني والاستخباراتي"، تراهم يعالجون فقط ما يرتبط بالعسكري ويتجاهلون كل شيء آخر. وقد يكون هؤلاء على صواب إذا كان البحث في الموضوعات الأخرى ترفاً ليس لباحث أو محلل إشغال نفسه به طالما أنه (المحلل) يعيش ويتنفس في منطقة الأحداث وفي مجال التهديدات العسكرية على مدار الساعة، إلا أن ما سنعرضه في هذا البحث سيُظهر أن أعمال التفكير والبحث والتحليل في هذا المجال أي "عالم الاستخبارات الاسرائيلي"، جدير بوضعه ضمن أولويات كل باحث أو مهتم في هذا المجال، انطلاقًا من أن مجهود مجتمع "الحرب الإسرائيلي" للهيمنة على المحيط والأعداء يمثل العامود الفقري للهدف الاستراتيجي "للأمن القومي الإسرائيلي".

فالحرب اللينة الـ soft war التي دخلت في العقود الأخيرة في صميم جهد الكيان الصهيوني الجمعي هي المكمّل بل هي الحرب الحقيقية التي تجري في ميادين الوعي (الفكر – الثقافة – الدين والمعتقد – العلم والمعرفة – وإرادة القتال أو الدفاع) ومن أجلها تسخّر طاقات وأموال تستهلك موارد هائلة من موارد "الدولة" وتعاظم ذلك في العقود الثلاثة الأخيرة مع ثورة الاتصال والاعلام الجديدة والحروب السيبرانية الناعمة، التي باتت تعتبرها "إسرائيل" أسلحة أمضى من الأسلحة الخشنة لأنها تستطيع من خلالها إسقاط دول وشعوب بحرب الوعي.

فبقراءتنا لكل تحديثات نظرية "الأمن القومي الإسرائيلي" الثلاثة عشر من النسخة الأولى التي وضعها "دايفيد بن غوريون" عام 1948 إلى التحديث الأخير الذي صدر في الأول من حزيران عام 2021، وشارك في إعداده عشرات المفكرين والجنرالات ومسؤولين سابقين في أذرع الاستخبارات المختلفة. نرى بأن النظرية (المحدثة والقديمة) على حد سواء، وضعت التفوق الاستخباري في المثلث الأول في عقيدة "الامن القومي الإسرائيلي"، وهو الأمن الذي يتكون من ثلاثة أضلاع هي، الردع، الإنذار، والحسم. ووضعت عنصر الاستخبارات في مكان ثانٍ كمكوّن تالٍ للرد على التهديدات يأتي بعد مكون الردع مباشرة، ينبغي تحقيقه كما الردع وبنفس الأولوية والأهمية.

تقول النظرية (في آخر تحديثاتها) التي نشر معهد واشنطن مؤخراً فصلين منها :

- يتمثل المكون الثاني من الرد "الإسرائيلي" على التهديدات، بالتفوق الاستخباراتي الذي يمكن أن يوفر إنذاراً مبكرًا لإحباط نية العدو بشكل استباقي لإلحاق الأذى بالأمة. إن ذلك يمنح "دولة إسرائيل" وقتاً كافياً لصياغة ردّ مناسب على التهديد وتجنب حالة الاستعداد الدائم، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الأمة.

- يتعين على "جيش الدفاع الإسرائيلي" والمؤسسات الأمنية الأخرى، تزويد صنّاع القرار بمعلومات استخبارية محددة حول عوامل التهديد ونوايا العدو لاتخاذ خطوات معادية للدولة. وهذا أمر ضروري لتوفير الوقت اللازم لإعداد رد عسكري مناسب وعملي، من حيث الاستخدام الفوري للقوة أو بناء القوة على المدى الطويل.

مما تقدم يتبين أن نظرية "الأمن القومي الإسرائيلي" منحت دورًا مركزيًّا لأجهزة المخابرات، في تكليفها بمهمَّة الإنذار ويأتي هذا الدور الأساسي للمؤسسة الأمنية في ضوء أن الجزء المحوريّ من "قوة إسرائيل" ليس منخرطًا في الخدمة العسكرية، ولا يُزاول مهامَّه القتالية بساحة المعركة، يضاف إلى ذلك أيضاً أن "إسرائيل" تفتقر إلى العمق الاستراتيجي؛ مما يجعل قدراتها الأمنية الاستخبارية حزامًا دفاعيًّا بالدرجة الأولى.

لذلك تحوَّل الإنذار من "حرب قادمة تستهدف إسرائيل" إلى مهمَّة أساسية لأجهزة المخابرات؛ وقد ازداد ذلك أهمية وخطورة في العقود الاربعة الماضية لأن الحروب مع الجيوش النظامية في معظم دول شرق آسيا باستثناء إيران لم تعد تشَكِّل عملية مفاجئة لصُنَّاع القرار في المستويين السياسي والعسكري، بخلاف الحرب مع المنظمات التي تتخذ من عقيدة حرب العصابات أو الحرب غير المنظمة مدرسة قتالية أو صراعية لها. لذا، بات واقع التهديدات المتغيرة يتطلب وضع تصور دائم وفي الوقت الحقيقي لمفهوم الإنذار المبكر.

وينطبق الأمر نفسه على نوايا استخدام الأسلحة الشائعة والكاسرة للتوازن في جميع مراتبه وأساليب حرب العصابات أو الحرب اللامتماثلة كما يحلو "للإسرائيليين" وأتباع المدرسة الغربية في الحرب تسميتها.

إضافة إلى ما تقدم، يحدد صانع القرار "الأمني الإسرائيلي" مفهوم التفوق الاستخباراتي بخاصيتين رئيسيتين:

- التفوق الاستخباراتي البعيد: وهو قدرة الوكالات الاستخباراتية "الإسرائيلية" على توفير إنذار مبكر لنشر قوات خارج حدود "البلاد" - على سبيل المثال، تحذيرات استخباراتية في لبنان أو تحذيرات استخباراتية محددة بدقة في قطاع غزة. وفي كلتا الحالتين، على مجتمع الاستخبارات توفير الإنذار المبكر في ظل غياب وجود بري دائم. ويعتبر توفير إنذار مبكر خارج حدود الكيان، صعباً بحدّ ذاته عندما يتعلق الأمر بالنيران العالية المسار، مثل الصواريخ قصيرة المدى، أو نشر قوات غير رسمية تديرها منظمات تستخدم تكتيكات حرب العصابات. وأثبتت محاولة تحقيق نتيجة مرضية في غزة ولبنان مدى صعوبة توفير معلومات استخباراتية فعالة من بعيد.

- التفوق الاستخباراتي المترافق مع تواجد على الأرض: يتميز قتال "الجيش الإسرائيلي" في الضفة الغربية المحتلة خلال العقود الاربعة الماضية من الصراع بالقدرة على إصدار تحذيرات استخباراتية مبكرة فعالة. وهذه القدرة مبنية على الوجود الناتج عن الاحتلال الدائم "للجيش الإسرائيلي" في تلك المنطقة. وهناك، يعمل "الجيش" و"الشاباك" على الحد من نطاق العمليات فيما يسميه الاجراءات الوقائية.

وتعمل المؤسسات الأمنية على تزويد صناع القرار في "إسرائيل" بتحذيرات استخباراتية مبكرة بشأن التقلبات الاستراتيجية التي يمكن أن تحدث في المنطقة، فضلًا عن الاستخبارات الضرورية لتكييف بناء قوة "الكيان العبري" وضبطها.

وعلى مر السنين، سعت "إسرائيل" إلى تطوير خبرة استخباراتية متفوقة لتحديد قدرات العدو ومعرفة نواياه لاستهداف الكيان. ويتم تطبيق هذه الخبرة على سيناريو تتعرض فيه "المدن والمستوطنات الإسرائيلية" لهجوم من قبل قوات عسكرية لا نظامية. ولمثل هذه الحالات، لم تنجح المؤسسة الأمنية بعد بإنتاج لغة مشتركة من المفاهيم التي تصنف مؤشرات نية الخصم للهجوم .

وكمثال حي قريب، فلقد شكلت حرب تموز 2006 الحالة الأحدث في الحرب اللامتماثلة كثيرة الأبعاد وكثيرة القدرات، إضافة إلى أنها مثّلت ولا تزال أحد أكثر الأحداث التي هزّت "إسرائيل" في العقود الأخيرة، حيث ترسخت عميقًا في الإدراك "الإسرائيلي"، ليس فقط بسبب المظاهر المثيرة للقلق التي ظهرت بشأن حصانة التجمع الاستيطاني "الإسرائيلي"، وبسبب ضعف القدرة التنفيذية "للجيش"، وعدم أهلية البنى التحتية

الطارئة، وطريقة سلوك القيادة السياسية، وإنما لأن هذه الحرب تركت "تأثيرا شاملًا" أظهرت تحقيقات لجنة فينوغراد أنه لم يكن محسوباً.

كان العمى الاستخباراتي الكبير، واحداً من العناصر القاتلة في تلك الحرب، امتد إلى صعوبة تخمين فعل وردة فعل الخصم "حزب الله" وحقيقة إرادته القتالية، فضلاً عن توقع أو على الأقل تخمين أسلحته ومفاجآته. وهنا ينبغي التنويه إلى الفقر والضعف الاستخباراتي الفظيع الذي تمثّل في عدم كشف أهم سلاحين مؤثرين وحاسمين في حرب تموز 2006 وهما "صواريخ الكورنيت" التي فتكت بدبابات الميركافا وصواريخ السطح - بحر التي أطاحت بساعر 5 وحيدت سلاح البحرية "الإسرائيلية" من المعركة في المراحل الابتدائية للحرب.

كما أن الشكل الذي ظهر فيه التحدي، جسّد للكثيرين في "إسرائيل" حدوث تغيير طويل الامد في قوته وتحوله إلى تهديد خطير ممتد على أمن "إسرائيل" بسبب قدراته على الصعيد الاستخباراتي ونجاحه في تحديد نقاط الضعف القاتلة للتجمع "الاستيطاني الصهيوني"، وتركيز الهجمات عليها.

وفي محاولة للتعمية على الأسباب الحقيقية، سلط جهاز "الدعاية الصهيونية" وعلى مدى 15 عاماً وبشكل تلقيني الضوء على "معضلة انعدام التنسيق المزمنة بين أجهزة العدو الامنية" وإذا ما تم التعمق بما وراء هذه الحجة أكثر من خلال دراسة وتحليل فشل المنظومة كاملة، يجعل حجة عدم التنسيق أقل الاسباب تأثيراً على الاختلال الاستخباراتي الكبير بين حزب الله من جهة وبين فيلق أجهزة "الاستخبارات الإسرائيلية" المكون من عدد كبير من الأجهزة والأقسام والوحدات التي يعمل 95% منها على حزب الله.

ففي دراسة حملت عنوان "أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية – إلى أين؟ تحليل، اتجاهات وتوصيات" صدرت عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، مطلع نيسان 2012، سلط المعهد الضوء على تنظيم أجهزة "الاستخبارات الإسرائيلية"، وانتقد بشدة أداء هذه الأجهزة وخصوصًا انعدام التنسيق فيما بينها.

واشارت الدراسة، إلى أنه ينبغي إجراء تغييرات في شكل هذه الأجهزة لتتمكن "إسرائيل" من مواجهات "التحديات الإستراتيجية". وأكدت الدراسة أن "البنية التنظيمية لأجهزة الاستخبارات واهية، وليست مناسبة بصورة كافية لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة "لدولة إسرائيل"، لأنه ليس لمجمع أجهزة "الاستخبارات الإسرائيلية" مركز أو رئيس أو مدير، وليس لديها منظمات للإشراف عليها باستثناء لجنة رؤساء الأجهزة، وهي هيئة تطوعية لا تملك صلاحيات ولا نظامًا للحسم، ونتيجة لذلك فإنه ليست لدى الأجهزة خطة عمل

مشتركة، ولا تنسيق في مجال بنية القوة بين أجهزة الاستخبارات المختلفة ولا نظرة شاملة لرصد الموارد لهذه الأجهزة".

ورأى معدّا الدراسة أن الصعوبة في عدم التعاون بين أجهزة "الاستخبارات الإسرائيلية" مرتبطة الى حد كبير بانعدام الوضوح النابع من مشاكل جذرية في جهاز الأمن القومي بمجمله.

وفي إضافة أخرى رأت صحيفة "هآرتس الإسرائيلية" في الذكرى السادسة لحرب تموز، أن ضبط شبكات التجسّس التي يشتبه في أنها عملت لحساب "إسرائيل" في لبنان، يعكس الاحتكاكات بين أجهزة "الاستخبارات الإسرائيلية" التي تنشط في لبنان، وهي "الموساد" وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" وجهاز الامن العام "الشاباك".

وكتب محلل الشؤون الاستخبارية والإستراتيجية في الصحيفة يوسي ميلمان، ان "محاولات عقد معاهدة لتوزيع العمل بين أجهزة "الاستخبارات الإسرائيلية" لم تنجح دوماً في حلّ الاحتكاكات بينها".

ونقل عن محللين في "إسرائيل" تقديرهم أن أحد الأسباب التي أدت إلى القبض على أعضاء شبكات التجسّس "الإسرائيلية" في لبنان بين عامي 2000 و2006، هو "الخلل في إخفاء معلومات"، أي الخلل في العلاقة بين العملاء التي أدت إلى سقوط الشبكات في أيدي أجهزة الأمن اللبنانية.

وأوضح أنه بموجب توزيع العمل بين أجهزة "الاستخبارات الإسرائيلية"، يشغّل "الموساد" عملاء بواسطة وحدة "تسوميت" المسؤولة عن تفعيل العملاء ووحدة "قيساريا" التي تنفذ عمليات عسكرية، اذ يجري تجنيد العملاء في "دولة القاعدة" ومنها يرسلون لتنفيذ مهمات في "دولة الهدف" التي غالباً ما تكون "دولة عدوة" أو ضمن منطقة مسؤولية "منظمة إرهابية".

وتشغل "الوحدة 504" التابعة لـ "أمان" عملاء، وبموجب توزيع العمل بين هذه الوحدة و"الموساد"، تتحمل "الوحدة 504" المسؤولية عن تفعيل العملاء في المناطق الحدودية "لإسرائيل" مع كل من سوريا ولبنان ومصر وفي مناطق السلطة الفلسطينية. فيما يشرف الموساد على تجنيد وتشغيل العملاء خارج الحدود وفي داخل مساحة دول الطوق لا حدودها.

وهنا لا بد بعد هذا العرض، من التنويه إلى أن التطور التكنولوجي الهائل في العقدين الأخيرين الذي يمكن وصفه بالطفرة في مجال بروتوكولات وأساليب وأدوات حرب الاستخبارات الحديثة، استفادت منه القوة الأضعف (المقاومة) التي تنتمي إلى مدرسة الحرب اللامتماثلة بنفس طريقة استفادتها منه في المجال

العسكري، حيث استطاعت تكييف نفسها ببراعة مع الفوارق الهائلة في الامكانات التكنولوجية التي تميل بشدة نحو "الإسرائيليين" تمهيداً لحرمانهم من عناصر التفوق في هذا المجال، مما أعطى القوة الأضعف (المقاومة) مجدداً أفضلية وأرجحية على خصمها.

وتنطلق حرب الاستخبارات اللامتماثلة من عدة مفاهيم يمكن أن نجملها بالتالي:

- ليس هناك ميدان يتقابل فيه المتحاربون أمام بعضهم بالمواجهة أو بالالتفاف.
- إن السلاح المستخدم في ميادين الاستخبارات ليس "متماثلا" وإن كانت طرائق تشغيله "لا متماثلة" حتى وإن اختلفت درجات قوته.
- ليس هناك صلة بين فعل ورد فعل تجري ممارسته على ساحة معينة يدور فوقها اشتباك أو اتصال، ويترتب على ذلك أن حفظ السلاح أو فعله هنا يصبح خارج حساب أي منطق أو تصور يمكن توقعه.
- سرعة الحركة، فمع أن سرعة الحركة والمفاجأة أساليب مطلوبة في كل أنواع الحروب إلا أنها في حالة حرب الاستخبارات اللامتماثلة، تصبح مطلوبة أكثر لأنها لازمة لمدرسة التشغيل المبتكر التي تميزها، أي التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه مما لا يحكمه قيد أو أحد، لأنه معتمد على الابداع وعلى الأفكار "الغريبة" أو غير الموجودة في صفحة التاريخ، ولا يؤدي إليه العلم أو توازن القوة مهما كانت دقة حساباته.
- إن هذا النوع من الحرب ليس مقيداً بمذاهب مصنفة في الحرب، إنما هو يلتقط الرسائل التي يفكر فيها بمصادفات الظروف التي غالباً ما تصنعها ردات فعل أو مبادرات العدو، لكنه عندما يقابلها بالمصادفة يدرسها بعناية، مما يجعل التنبؤ المسبق بأعماله مهمة شاقة وعسيرة.
- هذا النوع من الحرب جاهز في بعض الأحيان لأعلى درجات المخاطرة، لأن الخسارة بالنسبة إليه في الحالتين واحدة، وبالتالي فإن أعلى المخاطر تتساوى عنده مع أقلها.
- هذا النوع من الحرب يمارس دمجاً بين ما هو "مادي" وما هو "نفسي"، وذلك أكثر ما يخدمه في الأساليب اللامتماثلة التي يستعملها حيث يمتاز المتصدي في هذه الحرب بروح معنوية عالية لدى أفراده وتكتيك متقدم في عملياته، واستعداده لأقصى المخاطر بجعل ما لا يجوز التفكير فيه وارداً وممكناً حتى ولو كان في المقاييس الطبيعية من المستحيلات أو من ضروب الجنون، كما تقتضي هذه الحرب "إرادة قوية" و "تنظيماً جديداً" و "صبراً" يراقب على مهل، لأنه ليس رد فعل يتحتم عليه (لدواعٍ كثيرة)، أن يواجه عدوه حيث يتوقع أن يـأتيه زماناً ومكاناً.

مسرد تاريخي

تتعدّد أجهزة الاستخبارات الصهيونية وتختلف فيما بينها، وفق نوعية المهمات الملقاة على عاتقها، وحجم الدور الذي تقوم به، إضافة إلى طبيعة المؤسسة المنتمية إليها سواء كانت عسكرية (الجيش)، أو سياسية (وزارة الخارجية)، أو أمنية (الشرطة)، ونعرض في هذا القسم تأسيس وتطور أنشطة وهيكليات أجهزة المخابرات الصهيونية، وإنتاجها الاستخباري، والمراحل التي مرت بها.

الجاسوسية مبدأ صهيوني أساسي

اعتمد العدو الصهيوني في عمله الأمني على قاعدة، أنّ: "الجاسوس هو الجندي الأول في بناء الدولة الصهيونية"، ولهذا فإنَّ التجسس يُعتَبر من العقائد الثابتة في الفكر اليهودي والصهيوني، وفي الواقع فإنَّ الدولة العبرية لم تحقِّق انتصاراتها على الفلسطينيين والدول العربيَّة من خلال جيشها أو أسلحتها فحسب، ولكنها أيضاً تغلّبت وانتصرت عليهم من خلال المعرفة والاهتمام بكيفيَّة الحصول على المعلومات الاستخباراتية التي وفِّرت رؤية واضحة الأهداف والمعالم لشكل الصراع وأبعاده وأولوياته، ولم يتحقّق ذلك إلاَّ من خلال جهاز استخبارات قويّ تتوافر له جميع وسائل التكنولوجيا والأموال والإمكانيات والأفراد من ذوي الكفاءات والمؤهلات اللازمة، وقد كان للجاسوسية دوراً مركزياً في إنشاء الكيان الصهيوني واحتلال فلسطين.

منذ نشأة الوكالة اليهودية، وهي : التنظيم الصهيوني، الذي أخذ على عاتقة مهمة تأسيس الدولة اليهودية الصهيونية في فلسطين، تجسّس اليهود على العرب والأتراك والإنكليز، كما عملوا كجواسيس مزدوجين لصالح الإنكليز تارة، وضد الأتراك والألمان تارة أخرى، وانتشرت شبكات التجسس الصهيونية في مصر وسوريا ولبنان والأردن وتركيا وفلسطين وغيرها، لخدمة أهداف الوكالة اليهودية وما تفرّع عنها من منظّمات عسكرية، أخذت على عاتقها مهمّة تنفيذ أهداف المشروع الصهيوني بالقوّة، وقد أنشأت الوكالة اليهودية شبكاتها العالمية للوصول للهدف الأكبر، وأقامت فروعًا لها في باريس وروما وبرلين ولندن وزوريخ وفيينا وموسكو وغيرها.

تعدد الاجهزة ليس حديثاً

ويعكسُ تعدد أجهزة الاستخبارات الصهيونية الحالية بمختلف مسمياتها ومهامها حجمَ الاهتمام البالغ الذي تُوليه قيادةُ الكيان الصهيوني لأجهزة جمع المعلومات؛ حيث إنَّ الاعتقاد السائد منذ إنشاء دولة الكيان

الصهيوني أنّ: أجهزة جمع المعلومات اللبنة الأولى في إنشاء الدولة، ولها الفضل في تحقيق أهدافها التوسعية، ومعرفة نوايا البيئة الإستراتيجية المحيطة بها وحمايتها .

وإذا كان لتيودور هرتزل وعائلتي روكفلر وروتشيلد دوراً أساسياً في إحياء فكرة إسرائيل الافتراضية فإن لدافيد بن غوريون الدور الأكبر في جعل إسرائيل الافتراضية واقعاً حقيقياً أدى إلى تأسيس دولة الاحتلال في أيار 1948، فمنذ توليه منصب رئاسة الوكالة اليهودية، وقف بن غوريون أثناء الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، وأدار الوكالة اليهودية لتأمين قيام الدولة العبرية، وجلب اليهود من خارج فلسطين وتهريب الأسلحة، وتنفيذ عمليات إرهابية ضد الفلسطينيين والعرب، وكذلك ضد البريطانيين داخل فلسطين للتعجيل في رحيلهم، ولهذا فقد قسَّم بن غوريون عمل الوكالة اليهودية استخباراتيًا إلى ثلاثة أقسام، هي:

- القسم الأول: القسم العامل في المجال العربي، واختصّ بأمور الاستخبارات في صفوف الفلسطينيين والمواطنين العرب عامة .
- القسم الثاني: القسم السياسي، وكانت مهمّته جمع المعلومات السياسية في المجالين الداخلي والدولي.
- القسم الثالث: القسم العسكري، للقيام بأعمال التجسّس والتصفيات الجسدية بحق البريطانيين واليهود الشرقيين والعرب.

مرّت الاستخبارات الصهيونية منذ بداية القرن العشرين بخمس مراحل، وهي:

- o المرحلة الأولى: كانت تعبّر عن علاقة الاستخبارات الصهيونية مع القوات البريطانية وما قدّمته من عونٍ وتمهيد لغزو الحلفاء لفلسطين. وأنشئت منظّمة «بيلو» السريّة عام 1904 من مجموعة من المهاجرين اليهود من أوروبا الشرقية لإمداد بريطانيا بالمعلومات عن أوضاع السلطات العثمانية ونشاط الفلسطينيين، وفشلت المحاولة عندما اكتشفت السلطات العثمانية هذه المنظمة عام 1907.
- o المرحلة الثانية: كانت قبيل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها، وبعد إنشاء منظمة سريّة باسم «نيلي» (أقامت اتصالًا مع الاستخبارات البريطانية في المنطقة)، ونشرت شبكات تجسّسها في مختلف أنحاء فلسطين، وساهمت هذه المنظمة مساهمة فعّالة في حسم معركة جنوب فلسطين لمصلحة الحلفاء، عن طريق المعلومات التي زوّدتهم بها حول استعدادات الجيش العثماني في غزوة بئر سبع، إلا أنّ السلطات العثمانية اكتشفت أمرها وقامت بتصفيتها عام 1917.

- المرحلة الثالثة: بدأت بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى، وصدور وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود، والتي أخذت فيها الاستخبارات بعدًا أكثر تطورًا بحيث أصبحت مستقلّة عن العلاقة ببريطانيا أو غيرها. وأنشأت الوكالة اليهودية في العام 1920 فروعًا لها في القدس ولندن ونيويورك وجنيف والقاهرة وباريس وبرلين، كما أُنشئ لها قسم خاص هو "المكتب السياسي"، وتولاه الكولونيل كيسي الذي قام بتنظيم شبكة الجاسوسية اليهودية التي نشرت فروعها، مختبئة وراء ستار هيئات مختلفة، وكان بعضها عبارة عن نوادٍ رياضية أو منظّمات عالميّة، أمّا الاسم الرسمي لهذه الشبكة فهو "الهاغانا" والتي كانت تتشكّل من ثلاثة أقسام:

1. قسم وحدات "الهاغانا" العسكرية للقتال.
2. قسم وحدات "البالماح" لأعمال التخريب والعمليات الخاصة.
3. قسم وحدات "شاي"، أي خدمات الاستخبارات.

ويعود إنشاء جهاز الاستخبارات الخارجية الصهيونية «الموساد» إلى ما بعد قيام الكيان الصهيوني، وكان في السابق قد أُنشئ كجيشٍ سري تابع لـ "الهاغانا"، وتركّز عمله في تنظيم الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين وتهريب الأسلحة، ثم توسّعت مهمّاته لتشمل جميع أنواع التجسّس خارج حدود فلسطين، إضافة إلى أعمال مكافحة الجاسوسية المضادة، ومعاقبة اليهود الخارجين على سياسة "الهاغانا" وأهدافها.

- المرحلة الرابعة: عكست الصراع بين العصابات الإرهابية الصهيونية استعدادًا لإنشاء الكيان الصهيوني، حيث نشب في العام 1947 صراعاً بين أجهزة الاستخبارات الصهيونية المختلفة، والتي بدأت بتصفية بعضها البعض بتشجيع من بريطانيا أحيانًا.

- المرحلة الخامسة: بدأت بعد إعلان قيام الدولة العبرية في 15مايو /أيار 1948 حيث تمّ الاتفاق على حلّ معظم التشكيلات السابقة للاستخبارات، وتشكيل جهاز مركزي. وقام بن غوريون بانتخاب معظم عناصر هذا الجهاز من "الهاغانا" ليتأكد من تسلّمهم المناصب القيادية، ولكنه استفاد أيضًا من العناصر الممتازين الموجودين في التنظيمات الأخرى، وتم تقسيم الجهاز إلى ثلاث دوائر متخصصة في أول اجتماع للجهاز:

الدائرة الأولى: الاستخبارات العسكرية.

الدائرة الثانية: الدائرة السياسية في وزارة الخارجية، ومهمتها الحصول على المعلومات من السفارات في الخارج.

الدائرة الثالثة: الأمن الداخلي "الشين بيت" وتشمل مهمتها ملاحظة الجواسيس الأجانب، والناشطين اليساريين من اليهود.

ولم تنجح هذه التنظيمات في مهماتها على أكمل وجه، مما أدى إلى حدوث عدد من التقلبات في تنظيم الاستخبارات وأجهزتها وإداراتها، حتى تمت إعادة تنظيمها مرة أخرى برئاسة الجنرال مئير عميت، وكان أهم إنجاز للاستخبارات الصهيونية، هو التحضير لحرب 5 يونيو / حزيران 1967، ثم توالت التغييرات على الجهاز بمختلف تشكيلاته، خصوصًا بعد حرب 6 أكتوبر / تشرين أول 1973 المجيدة، مما أدى إلى إنشاء (لجنة الأمن القومي التابعة لرئاسة الحكومة الصهيونية.

ومرَّ العمل الاستخباري للكيان الصهيوني بمراحل عديدة منذ نشأته، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

أولًا- المرحلة الأولى (التأسيس): عُرِفَ في الأيام الأولى لِما قبل قيام الدولة العبرية، وحتى نشوب حرب عام 1948م، ما يُسمى بـ : مخابرات المستوطنات، وكانت تتكون من منظمتين رئيستين، تُعرفُ الأولى بـ : القسم السياسي للوكالة اليهودية، الذي تأثر في أعماله وأنشطته ومبناه الإداري بالمخابرات البريطانية، وإثر إقامة الدولة العبرية تم دمج هذا القسم في وزارة الخارجية، على غرار ما حدث في المخابرات البريطانية، وعمل في مجال جمع المعلومات عن العلاقات بين الفلسطينيين والدول المجاورة، والعلاقات بين الدول العربية والدول العظمى، والعلاقات العربية ــ العربية، والتطورات الداخلية في الدول العربية التي كان لها تأثيراً على العدو الصهيوني، كما عمل هذا القسم على جمع معلومات عامة: أمنية وسياسية، وإقامة علاقات مع عناصر استخباراتية غربية، وشن عمليات تخريبية لعرقلة الأعمال العدائية، وراقب هذا القسمُ العملياتِ الاستخباراتية الأجنبية في فلسطين.

أما المنظمة الأخرى، فكانت تُعرفُ بـ: هيئة المعلومات لمنظمة الهاغانا العسكرية التي كانت النواة الأولى والأساسية لاستخبارات الجيش الصهيوني، وتركزت أنشطتها حول الجبهة الداخلية، وعرب الداخل الفلسطيني، والبريطانيين، والبلدان العربية، وقامت الهيئة بتجنيد شبكات من المتطوعين والمتعاونين، وعندما تم إنشاء الجيش الصهيوني تفككت هذه الهيئة، واستُخدمت وحداتُها المختلفة لتشكيل هيئة استخباراتية عسكرية داخل الجيش.

ثانيًا- المرحلة الثانية: في ذروة اشتعال الحرب عام 1948م، شكلت المخابراتُ الصهيونية الهيئاتِ الآتية:

1. هيئة المخابرات في جيش العدو، وتحوَّلت في يونيو/ حزيران 1949م، إلى قسم استخباراتي في شعبة العمليات التنفيذية بالجيش، وفي نوفمبر/تشرين ثاني 1949م، تم تشكيل سلاح المخابرات كإطار مهني خاص لجميع رجال المخابرات بالجيش.

2. قسم سياسي في وزارة الخارجية الصهيونية خاص بالأنشطة الاستخباراتية في الخارج.

3. هيئة المعلومات الداخلية، وتختص بالأمن الداخلي، وخاصة في إحباط المؤامرات السياسية والعمليات الإرهابية، وتحولت الهيئة فيما بعد إلى جهاز (الشاباك) الذي أُنشئ في فبراير 1949م. وفي أبريل/ نيسان 1949م تشكَّلَت لجنة التنسيق بين الهيئات العليا برئاسة رأوبين شيلوح، أمين سر رئيس مجلس الوزراء دافيد بن غوريون، وتتكون من رؤساء الأقسام السياسية، والشاباك، والمخابرات العسكرية، وشرطة الكيان الصهيوني.

4. المؤسسة المركزية لتركيز وتنسيق الخِدْمات المخابراتية والأمنية التي تشكلت في 13 ديسمبر/ كانون أول عام 1949م، وترأسها روبين شيلوح أيضًا، والهدف منها تطوير أنشطة المخابرات وتنسيقها، واختار بن غوريون رئيسًا واحدًا للمنظمتين لتفهمه أهمية التنسيق بين أجهزة المخابرات والسيطرة المركزية عليها، إضافة إلى الدروس التي استفاد منها بن غوريون من الصراعات التي نشبت بين وزارة الخارجية والمخابرات العسكرية، لاسيما فيما يتعلق بجمع المعلومات من الخارج.

5. في صيف عام 1949م تم نقل تبعية جهاز (الشاباك) من هيئة أركان الجيش الصهيوني، إلى وزارة الحرب، لأسباب إدارية بيروقراطية، حيث قال (الشاباك)، أنَّ الجيش لا يعطيه حقه فيما يتعلق بتخصيص الموارد.

ثالثًا- المرحلة الثالثة والأخيرة: في مارس/ آذار 1954م تحولت المؤسسة المركزية لتركيز وتنسيق الخِدْمات الاستخباراتية والأمنية إلى هيئة مستقلة بذاتها، ولم تعُد تابعة لوزارة الخارجية، وأصبحت تابعة لرئيس الوزراء مباشرة، وحدث تغير جوهري في مهامها، حيث أُنشئت هيئة مركزية مستقلة داخلها، منوطة بكل العمليات الاستخباراتية خارج الكيان الصهيوني، التي مثلت فيما بعد الجزء الرئيس من جهاز (الموساد)، واشتملت الهيئة على ممثلين من جهازي الاستخبارات الآخرين، سواء على مستوى القيادات العليا أو القيادات الميدانية، وبرزت شخصية رأوبين شيلوح الذي نجح في تطوير مجموعة من العلاقات الخارجية السرية، ونسج علاقات خاصة مع أجهزة مخابرات غربية ومن بينها المخابرات المركزية الأمريكية، وتم عام

1952م تعيين إيسارهرئيل رئيسًا للموساد (المؤسسة المركزية للمخابرات)، وكان مسؤولًا أمام بن غوريون عن رئيس الشاباك، أي إنه كان المسؤول المباشر عن جهازي المخابرات (الموساد، والشاباك) في الفترة من 1952م وحتى 1963م.

وتحول قسم المخابرات في 28 ديسمبر/ كانون أول 1953م، إلى شعبة في هيئة أركان الجيش الصهيوني، والتي تحولَت إلى (جهاز أمان: المخابرات العسكرية الصهيونية)، وكانت أهم الاعتبارات الأساسية وراء هذه الخطوة، هي طبيعة عمل هذه الهيئة المتعلقة بالمجال العسكري؛ ما يستدعي ربطها مباشرة برئيس الأركان ووزير الحرب، ومن ثم تأسس (أمان) كأكبر هيئة استخباراتية عسكرية مركزية في الكيان الصهيوني في مجال جمع المعلومات والبحث الاستخباراتي، كما تعززت مكانته نتيجة للتطورات التي شهدها كونه هيئة كبيرة في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية التكنولوجية.

وظهرت أنشطة أمان في مجال العمليات القتالية السرية، التي كان لها أيضاً أهدافًا سياسية، وتركزت على التسلل سرًا إلى مناطق (العدو) بوساطة مجموعة من المقاتلين أو العملاء اليهود؛ بغرض جمع معلومات استخباراتية أو القتال سرًا.

ويمكن الجزم بأن العام 1952 كان عاماً حاسماً ففيه أنجز تشكيل مجتمع المخابرات الصهيوني على شكله وأجهزته الحالية باستثناء جهاز استخبارات الشرطة الصهيونية الذي تم تأسيسه بعد عشرات السنين لأسباب عملية.

واقع أجهزة المخابرات الصهيونية

بعد التطور السريع الذي مرت به أجهزة استخبارات الكيان، وما صاحبه من قصور في بعض المراحل، ونجاحات في مراحل أخرى، تم وضع رسم نهائي وواضح لتلك الأجهزة بما يحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، وبما يتناسب مع حجم التطور الهائل الذي شهده العالم في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

تتعدد أجهزة المخابرات الصهيونية وتختلف فيما بينها؛ وَفْقًا لنوعية المهام الملقاة على عاتقها، وحجم الدور الذي تقوم به، إضافة إلى طبيعة المؤسسة المنتمية إليها، سواء كانت عسكرية (الجيش)، أو سياسية (وزارة الخارجية)، أو أمنية (الشرطة).

وتشمل أجهزة المخابرات وجمع المعلومات في الكيان الصهيوني حاليًا خمسة أجهزة وهي:

1. جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان).

2. جهاز المعلومات الداخلية- الأمن العام (الشاباك).

3. جهاز المهام والعمليات الخارجية (الموساد).

4. مركز الأبحاث السياسية بوزارة الخارجية (مماد).

5. مخابرات الشرطة الصهيونية.

تختلف نوعية إنتاج كل جهاز استخباراتي صهيوني عن غيره، وفق المحددات التي يعمل في إطارها؛ ويمكن التمييز بين ثلاث حزم أساسية لنوعية الإنتاج الاستخباراتي، في ضوء المهام التي تقوم بها؛ وتتمثل هذه النوعيات في:

1. المعلومات الاستخباراتية اللازمة لبلورة السياسات العامة واتخاذ القرارات المصيرية، فيما يتعلق بالمستويات الاستراتيجية السياسية والعسكرية؛ حيثُ تقومُ المخابرات ببلورة الواقع السياسي والاستراتيجي أمام أصحاب القرار لمواجهة التهديدات المختلفة، لاسيما المتعلقة بحجم القدرات العسكرية للأعداء.

2. المعلومات الاستخباراتية اللازمة لتفعيل تكتيكات القوات الأمنية والعسكرية، مثل جمع معلومات دقيقة حول مواقع القيادة، وأماكن نصب الصواريخ للعدو، بشكل يسهل من قصفها، أو جمع معلومات دقيقة تمكن قوات الجيش والشرطة الصهيونية من إحباط هجمات عدائية، واعتقال المتورطين فيها.

3. تنفيذ عمليات قتالية وإحباط الأعمال العدائية، كتنفيذ هجمات سرية على الأسلحة غير التقليدية للعدو، وإحباط المؤامرات ضد الدولة العبرية، وإفشال الأعمال التجسسية للعدو.

ومن خلال هذه التقسيمات السابقة، يمكن تمييز العمل الاستخباراتي الصهيوني بتقسيمه إلى مستويين أساسيين، وهما:

أ- مهام استخباراتية "كلاسيكية": وهي المهام التقليدية التي تقوم بها أي أجهزة استخباراتية في العالم.

ب- مهام استخباراتية "فعَّالة": استخدام المخابرات كمقاتل مشارك في الحروب، وهي تلك الاستخبارات التي ترتبط بالاستخبارات التكتيكية والعملياتية.

كما تعد عملية (إعداد المعلومات الاستخباراتية الأمنية القومية)، إحدى أهم نتاجات المخابرات الصهيونية؛ فمن المنوط بها إعداد معلومات استخباراتية قيمة، متعلقة بالمناخ الاستراتيجي المحيط بالكيان الصهيوني،

وحول المخاطر الآنيَّة والمستقبلية المحيطة به في منطقة الشرق الأوسط، وتقديمها إلى القيادة السياسية لبلورة القرارات واتخاذها في مجال الأمن والسياسات الخارجية، ومن المهم أن تتمحور هذه المعلومات ويجب ألا تتعرض هذه المعلومات للأوضاع الداخلية للدولة العبرية، وتعرض هذه التقديرات أمام الحكومة الصهيونية مرة واحدة في السنة على الأقل، وتعرف بـ (التقديرات السنوية للمخابرات الصهيونية)، ويتم استحداث هذه التقديرات وما يتعلق بالقضايا المطروحة بها تطرح على رئيس الوزراء بشكل متتابع خلال السنة، سواء من خلال الوثائق المخابراتية، أو من خلال التقارير، أو من خلال وسائل أخرى بديلة.

مجتمع الاستخبارات الصهيوني

يعتبر جهاز المخابرات العسكرية (أمان) أكبر جهاز استخباراتي صهيوني من بين جميع الأجهزة الأخرى، والأكثر قوةً من بين بقية الأجهزة في مجالات التنصت والتقاط الصور الجوية، والبحث والمهام الخاصة، أما جهازي (الموساد والشاباك) فلهما تميز أكبر في المجال البشري، أي تجنيد العملاء وإجراء التحقيقات مع الجواسيس، والعمليات الوقائية والتنفيذية الخاصة بهما، ويمتاز (الموساد) بديناميكية خاصة فيما يتعلق بالعمليات السرية خارج البلاد، بينما يمتاز (الشاباك) بهذه الديناميكية في العمليات داخل الأراضي المحتلة. وسنتناول في هذا المبحث كل جهاز من تلك الأجهزة بشيء من التفصيل، يتضمن نشأته، والمراحل التي مر بها، وأبرز مهامه، وأهم وحداته، وأقسامه.

أولاً جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان):

يُعدّ "أمان" هيئة عسكرية تقوم بتقديم خدمات استخباراتية، وصلاحية وجودها الأساسية تتمثّل في مساعدة الجيش الصهيوني في تنفيذ مهماته، وبفضل قدراته الكبيرة في مجال جمع المعلومات، يقوم بتنفيذ مهمات خارج إطار الجيش، وهو جهاز تابع للهيئة العامة لأركان الجيش الصهيوني، ومن الناحية التنظيمية، يتبع هذا الجهاز مباشرة لرئيس الأركان، المؤتمر بأمر الحكومة، والتابع بدوره لوزير الحرب الصهيوني، ومهمته الأساسية العمل الأمني والاستخباري لصالح الجيش ومختلف الأجهزة الرسمية الإضافية العاملة في مجال الأمن والعلاقات الخارجية، وجوهر عمله البيئة الاستراتيجية المحيطة بالكيان، ويترأسه عادة ضابط برتبة جنرال، ولطالما كان نشاط هذا الجهاز حيوي لكيان العدو نسبة لما يقوم به من دور في عمليات التجسس الإلكتروني، وعمليات التنصت، سواء في قطاع غزة أو في أراضي السلطة الفلسطينية أو الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة.

- تأسيس جهاز "أمان": خلال النصف الأول من العام 1948م تمّ تكليف قائد شعبة العمليات في جيش العدو آنذاك يغآل يدين بتأسيس الاستخبارات العسكرية، وكانت تبعيتها في حينه لشعبة العمليات، وألقيت على عاتقها مسؤولية جمع المعلومات العسكرية؛ تمهيدًا لتنفيذ الهجمات العسكرية، وإحباط التجسس، والرقابة العسكرية على النشر، والتنصت، وساد اعتقادٌ لدى المنظرين العسكريين والسياسيين الصهاينة بعد نكبة عام 1948م، أنَّ الاستخبارات هي خط الدفاع الأول عن الكيان الصهيوني، ففي ظل غياب عمقٍ استراتيجي جغرافي يفصل ساحات القتال عن التجمعات السكنية المدنية، يصبح الإنذار المبكر بحربٍ وشيكة أمرًا في غاية الأهمية.

وفي العام 1949م وفي إطار إعادة هيكلة الاستخبارات العسكرية، تقرّر اعتبار الاستخبارات قسمًا منفصلًا داخل قسم العمليات، وتحويلها إلى قسم يتبع له ضباط الاستخبارات في الوحدات المختلفة كافة. وتمّ تحديد مهام الضباط، وأصبح رئيس الاستخبارات يقدّم تقاريره مباشرة إلى رئيس أركان الجيش الصهيوني، بدلًا من قائد قسم العمليات.

- من دائرة استخبارات إلى شعبة استخبارات: لم تتجاوزْ عمليةُ تنظيم الجيش الصهيوني في السنوات التي تلت إقامة الكيان سلاحَ الاستخبارات، ففي ديسمبر / كانون أول 1953م أعطيت دائرة الاستخبارات مكانة شعبة مستقلة في رئاسة الأركان بعد أن استُبْدل البناء البريطاني للجيش الصهيوني بالبناء الفرنسي المُكوَّن من أربع شعب، الذي يحتفظ بمكانة مستقلة للاستخبارات. وعشية تحويل دائرة الاستخبارات إلى شعبة في رئاسة الأركان، لم يزد حجم قوات سلاح الاستخبارات عن ألف شخص؛ حيث خدمَ حوالي 200 ضابط وجندي في دائرة الاستخبارات في رئاسة الأركان العامة، وحوالي 600 شخص في وحدات السلاح المختلفة، وقد شملت شعبة الاستخبارات العسكرية عدة أقسام في حينه، وهي:

أ- قسم الجمع الذي كان مسؤولًا عن تشغيل وحدات الجمع في سلاح الاستخبارات وتوجيهها.

ب- قسم البحث الذي كان يقسم إلى "مقاعد سياسية وعسكرية وميدانية وفنية".

ج- قسم أمن الميدان المسؤول عن السرية في داخل الجيش.

د- قسم التخطيط والعمليات الخاصة.

- أبرز مهام جهاز "أمان": تكمن المهام الأساسية لجهاز أمان في الآتي:

أ- توفير المعلومات الأمنية والاستخبارية للحكومة، وخصوصاً لمجلس الوزراء الأمني المصغر كابينيت، ووزير الحرب وقادة الجيش الصهيوني، ولجهات رسمية أخرى معنية بالشؤون الأمنية والعلاقات الخارجية والإستراتيجية الإسرائيلية، والتي من شأنها تقدير قدرات قوة العدو العسكرية وانتشار قواته، وفهم دوافعه، وتوقع توجهاته، والتعرف على نقاط ضعفه وقوته، ومحاولة استكشاف أهدافه ونواياه تجاه دولة الكيان.

ب- تقديم التحذيرات والإنذارات للقيادتين السياسية والعسكرية من مغبة نشوب حروب، أو تنفيذ عمليات فدائية وعمليات عدائية ضد الكيان الصهيوني، وإمدادهم بتقديراتٍ أمنية، وعسكرية، وسياسية بصورة دائمة.

ج- الحرص على إمداد الجيش الصهيوني ووحداته بالمعلومات الاستخبارية التي تلزمه في ساحة المعركة؛ من أجل تقديم أفضل أداء من قبل مختلف الأسلحة ووحدات القتال، وتوفير معلومات استخباراتية للعمليات القتالية ـ الميدانية للجيش الصهيوني، والأجهزة الأمنية الأخرى.

د- تحليل المعلومات الاستخبارية وفحصها، ورفعها لصناع القرار؛ لتحسين مستوى فهمهم للواقع؛ لاتخاذ أنسب القرارات.

هـ- إبلاغ الجهات المختصة في الكيان الصهيوني بنوايا دول معادية الحصول على أسلحة غير تقليدية.

و- تنفيذ بعض المهام الاستخبارية الخاصة، وتنفيذ عمليات خاصة.

ز- تطوير المنظومات والوسائل التكنولوجية والقدرات التكنولوجية في مجال جمع المعلومات من خلال الاختراق الالكتروني وتقنيات التجسس الحديثة.

ح- تقديم المادة الإعلامية المناسبة للمراقب العسكري، التي تتعلق بطبيعة عمله، وفقًا للظروف القائمة.

ط- دعم مجال الأمن المعلوماتي وتجهيز وتوفير تقنيات مهنية لأجهزة الاستخبارات الأخرى في الجيش الصهيوني.

ي- التحذير من تطوير العدو أسلحة ومعدات قتالية غير تقليدية، وتوفير المعلومات الاستخباراتية اللازمة للمساعدة على تحييد هذه الأسلحة.

ك- عرض معلومات استخباراتية على أصحاب القرار السياسيين والعسكريين بمهاتهم المختلفة، وتجميع المعلومات الاستخباراتية على اختلاف أنواعها، وعرضها للأغراض الاستخباراتية المختلفة.

o أهمية جهاز أمان: تبرز أهمية أمان من طبيعة المهام التي يقوم بها؛ ومن الصعب على أي جهة صهيونية أن تنكر الكم الهائل من المعلومات الاستخبارية التي يوفرها "أمان"، وما يقوم به من جهد في مجال التحليل والتقييم للمعلومات الأمنية كذلك، وإنَّ الوصف المتعارف عليه لجهاز "أمان" لا يتوافق مع كينونته؛ إذ إنه يعد شعبة "شاذة" داخل الجيش الصهيوني؛ نظرًا لحجم المهام التنفيذية الكبيرة التي يقوم بها من خلال وحدات جمع المعلومات والبحث، إضافة للمهام التكنولوجية والتنفيذية الأخرى التي يقوم بها، وبالتالي فهو يشبه ذراعًا عسكريًّا مثل: ذراع سلاح الجو؛ ولكنه ذراع يعمل في مجال المعلومات، ويعد "أمان" بمساعدة أذرع استخباراتية أخرى "الدينامو" الأساسي داخل منظومة المخابرات الصهيونية فيما يتعلق باستخلاص التقديرات الاستخباراتية ووضعها؛ كونه الهيئة الوحيدة التي تقوم ببحث كل عناصر التقديرات الاستخباراتية؛ مما يؤهله للقيام بعملية "فلترة" لها، وتقديم تقدير استخباراتي قومي شامل، في حين أنَّ الوحدات البحثية في الأجهزة الاستخباراتية الأخرى تقوم بوضع تقديراتٍ استخباراتية في مجالات أخرى، غير متعلقة بما يقوم به "أمان"؛ إلا إنّه في جزء منها يوجد ارتباط بين جميع المجالات البحثية في الأجهزة الاستخباراتية كافة.

o البناء التنظيمي لجهاز الاستخبارات العسكرية "أمان": بعد التطور المتسارع الذي طرأ على أمان، تنوعت الأقسام والوحدات داخله؛ ليتمكن من مواكبة المخاطر الأمنية المتزايدة ؛ حيث تم إدخال تحديثات عديدة عليه، ويشمل جهاز الاستخبارات أمان حاليًا وحدات وأقسام عديدة تعمل في مجالات جمع المعلومات وبحثها وتحليلها، وفي مجال التطوير التكنولوجي، ومن أهم الإدارات والأقسام الاستخبارية التي تتبع مهنيًّا أو فنيًّا لجهاز الاستخبارات العسكرية ما يأتي:

أ- دائرة البحوث: وهي من أهم الدوائر في جهاز الاستخبارات العسكرية؛ حيث إنها تقوم برسم الصور الاستخبارية الكاملة، وتقدم تقارير عن مختلف الساحات بما فيها الساحة الدولية والساحات المحلية، ومهمتها الرئيسة رسمُ خريطة الخصومات، وتحديدُ الفرص والسيناريوهات التي تنتظر الكيان الصهيوني، ووضع بنية تحتية للرد التنفيذي والسياسي الصهيوني على السيناريوهات المتوقعة، وتقوم بتزويد التقييمات الاستخبارية الشاملة إلى المستوى السياسي، في إطار التقييم السنوي، وكذلك في الأحداث المعقدة والحروب، التي تتطلب تكاملًا بين مواضيع عديدة: عسكرية، وسياسية، واقتصادية، وتجاه جميع الدول والمنظمات المشاركة. فقط في وحدة البحث يتم إجراء بحث عميق تجاه جميع هذه المواضيع، وتشمل دائرة البحوث

خمسة قادة لساحات مركزية، وهي: الساحة الفلسطينية، والساحة اللبنانية، والساحة الشمالية الشرقية: سوريا، والعراق، وإيران، وساحة دول المنطقة والقوى العظمى، وساحة أخيرة فنية مسؤولة عمليًّا عن كل العالم، ويرأس وحدة البحوث العميد درور شلوم؛ حيث تم تعيينه في الربع الأول من هذا العام خلفًا للعميد ايلي بن مائير.

ب- دائرة المُخابرات البحرية :Naval Intelligence Departmentويرمز لها بالعبرية أف أتش / FHوتعدُّ الدائرة تابعة مهنيًا إلى جهاز الاستخبارات العسكرية أمان ويُديرها رئيسُ سلاح البحرية الصهيوني، وتعمل الدائرة على صياغة الصور، وتقديمها إلى أجهزة الاستخبارات الأخرى، وتُشارك في خلق صورة الوضع الاستخباراتي الشامل في أجهزة الاستخبارات الصهيونية، ومِن مهام الدائرة أيضًا توفير الإنذار ضد الأعمال الهجومية والحربية في البحر، وتقييم صور المخابرات العامة، والتنسيق والاتصال، وتدريب الموظفين في سلاح البحرية على مُختلف المجالات الاستخبارية.

ج- وحدات المُخابرات القتالية :Combat Intelligence Collection Corpsأحدث سلك استخباراتي لجيش العدو، تأسست في أبريل / نيسان سنة 2000م؛ لجمع المعلومات الاستخباراتية والقتالية، وللمُحافظة على شبكات الرصد، ويديرها العميد إيلي بولاك منذ سنة 2009م، وتتكون من وحدات عديدة، من بينها: كتيبة "النسر 414"، التي تعمل على الحدود مع قطاع غزة، وكتيبة "النورس 869" التي تعمل على الحدود مع لبنان والحدود المصرية، وكتيبة "نيتسان 636" التي تعمل في الضفة الغربية، ويُعد الجهاز المسؤول الأول عن وحدات الاستخبارات من مستوى الكتيبة حتى القوة بأكملها، وهو تابع مهنيًا لجهاز الاستخبارات العسكرية.

د- وحدات الاستخبارات البرية :The intelligence unitsوحدات استخباراتية تابعة للقيادات الإقليمية الأربعة للجيش الصهيوني: الوسطى، الشمالية، الجنوبية، والجبهة الداخلية، ومن مهامها جمع المعلومات وتهيئتها لجيش العدو.

هـ- وحدة الرقيب العسكري الصهيوني :Israeli Military Censorتعمل على نشر المعلومات بشأن الشبكة العسكرية وأمن الكيان العبري، ومراقبة المعلومات الصادرة من وسائل الإعلام، وحذف أجزاء منها في كثير من الأحيان، وتقوم بجميع الأنشطة والإجراءات المضادة للحرب النفسية التي تمارسها أجهزة استخبارات معادية.

و- وحدة جمع المعلومات من المصادر العلنية المفتوحة (حتساب): تتابع المصادر العلنية للمعلومات، مثل: وسائل الإعلام المختلفة، وسائل التواصل الاجتماعي، المنتديات الحوارية، وشبكة الأنترنت بشكلٍ عام، وتستنبط من خلالها المعلومات الاستخبارية وتجمعها، وتصنِّفها وتتابعها، وتقوم بإرسال هذه المعلومات إلى جهة الاختصاص الصهيونية.

ز- وحدة استطلاع هيئة الأركان العامة في جيش العدو (سييريت ماتكال)/ Sayeret Matkal تأسست سنة 1957م، تتبع لجهاز الاستخبارات العسكرية، ومن مهام الوحدة: جمع المعلومات الاستخبارية، والاستطلاع في عمق الأراضي المعادية؛ للحصول على المعلومات الاستراتيجية، ومُكافحة العمليات المُسلحة، ويديرها قائد سري لم يُكشَف عن اسمه منذُ تعيينه سنة 2010م، حيث أنَّ الوحدة تُخفي أسماء مُديريها منذُ انتهاء فترة خدمة مديرها السابق العقيد هرتزل ليفي سنة 2004م، وتُعَد الوحدة هي اليد الضاربة في أجهزة الاستخبارات الصهيونية، واشتهرت بالعديد من العمليات التي نفذتها، منها على سبيل المثال:

1. تخريب محطة توليد الكهرباء والجسور في مصر سنة 1968م.
2. تخريب 14 طائرة عربية في مطار بيروت الدولي في لبنان سنة 1968م.
3. تخريب أسلاك الجهد العالي وهوائي للمراقبة والاستيلاء على رادار في مصر سنة 1969م.
4. نفذت الاستخبارات العسكرية الصهيونية، العديد من عمليات الاغتيال التي استهدفت قيادات سياسيّة وعسكرية للثورة والمقاومة الفلسطينية، ومن أهمها، اغتيال العديدة من كبار قادة الثورة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح، وخصوصاً اغتيال القادة الثلاثة لحركة فتح: الشهداء أبو يوسف النجار، كمال عدوان، وكمال ناصر بمهاجمة منازلهم في حي الفردان في العاصمة اللبنانية بيروت في 1974/4/10، وكان إيهود باراك يترأس الوحدة الخاصة التابعة لرئاسة الأركان سايرت مطكال، في ذلك الوقت، وشارك في العملية وتخفى بملابس امرأة.
5. خطف خمسة ضباط مُخابرات سوريين سنة 1972م، عندما ترأس الوحدة ايهود باراك في 1969م.
6. محاولة قنص الرئيس الفلسطيني الراحل الشهيد ياسر عرفات في حرب لبنان سنة 1982م.
7. اغتيال القائد الفلسطيني الراحل الشهيد خليل الوزير أبو جهاد في تونس سنة 1988م.
8. اختطاف أحد قادة حزب الله الشيخ عبد الكريم عُبيد في لبنان سنة 1989م.

9. اختطاف القائد في المقاومة اللبنانية، وزعيم حركة أمل الإسلامية، المنشقة عن حركة أمل اللبنانية الحاج أبوعلي مصطفى الديراني في لبنان سنة 1994م، بسبب دوره في اعتقال الطيار الصهيوني رون أراد، ومحاولة الحصول منه على معلومات، حول مصير هذا الطيار، الذي فقدت أثاره منذ أواخر الثمانينات.

10. جمع عينات من التربة السورية لقصف المفاعل النووي السوري سنة 2007م.

ح- وحدة الحرب النفسية: تشكلت هذه الوحدة لتخدم أهداف الجيش الصهيوني؛ والقيام بمهام استخبارية هجومية، تهدف إلى كَيِّ وَعْيِّ العدو والخصم، وتثبيط وكسر معنوياته، ونشر الدعاية الصهيونية المضللة والإشاعات داخل صفوف من تصفهم الدولة العبرية بـ الأعداء، وصودق لها مؤخرًا بإضافة عشرات الكوادر الجديدة، وذلك في إطار تطبيق توصيات الحرب الأخيرة على قطاع غزة واستخلاصاتها، كما وقام وزير الدفاع السابق موشي يعلون بمنح الوحدة مكانة قسم، وجعل على رأسها ضابط استخبارات برتبة عقيد، وتخضع وحدة الحرب النفسية مباشرة لشعبة العمليات في هيئة الأركان؛ ولكن الموجه المهني فيه هو جهاز الاستخبارات العسكرية أمان.

ط- فيالق الاستخبارات الصهيونية :The Israeli Intelligence Corpsتأسست سنة 1976م بعد هزيمة العدو الصهيوني والمُخابرات الصهيونية في حرب أكتوبر/ تشرين الأول سنة 1973م البطولية المجيدة، ويدير هذه الفيالق العميد أرئيل كارو منذُ سنة 2009م، وتُعرف باسم هامان Hamanوتتبع لِمُديرية الاستخبارات العسكرية لجيش العدو، وتعمل على جمع المعلومات وتهيئتها لهيئة الأركان الصهيونية العامة والأجهزة الاستخبارية الأخرى، ويُشارك أفرادها في الاستخبارات المُضادة، وتقديم التقديرات العامة، وتحذير القيادات السياسية والعسكرية في الوقت الحقيقي للحرب، فضلًا عن كشف النشاطات المُضادة للكيان الصهيوني.

وتشمل الفيالق:

1- فيلق الاستخبارات البشرية وحدة 504: تم تأسيسها عام 1949م برئاسة دافيد كارون، وكانت تسمى حينها بـاستخبارات 10، ورقمها 154، وتعتبر الوحدة 504، أو المعروفة حديثًا، باسم: فيلق الاستخبارات البشرية من أكثر الوحدات سريّة في الجيش الصهيوني، وهي من وحدات جهاز الاستخبارات التابع للجيش أمان، وتم تشكيلها لتعمل في المناطق الحدودية؛ من أجل تجنيد سكان الحدود في المناطق المختلفة، والتعرف على تطورات الأوضاع فيها، ويراوح النشاط السري للوحدة بين محورين، وهما:

- تجنيد واستعمال عملاء في أراضي الضفة الغربية وفي الدول المحاذية لفلسطين المحتلة، مثل لبنان، ومصر، وسوريا، والأردن.
- التحقيق مع الأسرى في الحياة العادية وفي الحرب.
- تقاسم العمل مع جسمي جمع المعلومات الآخرين: الموساد، والشاباك جغرافيًا، فالموساد يعمل في أماكن أبعد، والشاباك في أماكن أقرب، وتعمل الوحدة 504 في منطقة الوسط، وتشترك مع جهازي الشاباك والموساد في طريقة ووسيلة جمع المعلومات التي تعتمد بالدرجة الأولى على العنصر البشري اليومنت، بخلاف بقية وحدات أمان التي تعتمد على وسائل مختلفة، ويرأس هذه الوحدة ضابط برتبة عميد، ويُسَمّى الضباط العاملون في هذه الوحدة كَتَميم: ضباط للمهمات الخاصة؛ ويتم تأهيل هؤلاء الضباط في مساريْن بحسب المهام حيث إن جزءًا من الضباط يُؤهَّل لمهام تشغيل العملاء، والآخرين يُؤهلون لمهام التحقيق مع الأسرى.
- مهام فيلق الاستخبارات البشرية 504 :

• التحقيق مع الأسرى: يتم الحصول على المادة الاستخبارية التي يجمعها المحققون من الأسرى في أثناء القتال، بخلاف مستعملي العملاء، ويكون معظم جهد الوحدة وقت القتال في مجال التحقيقات الميدانية؛ لصعوبة استعمال العملاء في هذه الأوقات من جهة، ولعِظَم حجم المعلومات وأهميتها التي تُستَخلَص من الأسرى أثناء القتال من جهةٍ أخرى، والمعلومات التي يستخرجها المحققون من الأشخاص الذين يعتقلهم الجنود الصهاينة في مناطق المعارك، يمكنها أن تغير خطط الهجوم أو الدفاع الصهيونية، وتتم التحقيقات في الميدان، وغالباً في بيوتٍ يسيطر عليها الجيش الصهيوني تحت إطلاق النار أحيانًا، وإذا كان الأسير مُطَّلِعًا على معلومات استخبارية محتملة يُنقل للتحقيق معه في داخل الكيان أو إلى أماكن أكثر أمنًا.

• تجنيد العملاء: تعكف وحدة "504" على تجنيد العملاء واستخدامهم في نطاق عملها في المناطق الحدودية، التي تشترك فيها حدود الكيان الصهيوني مع عدد من الدول العربية الشقيقة، ويعتبر جنوب لبنان بشكلٍ خاص، ولبنان بشكلٍ عام، من أبرز المناطق التي نشطت فيها وحدة "504" في تجنيد العملاء. وكانت هذه الوحدة حتى وقتٍ قريبٍ تدير العملاء وتستخدمهم في جمع المعلومات عن حزب الله والمقاومة والفصائل اللبنانية والفلسطينية في لبنان.

ويعتبر مسؤولو فرع التحقيق في الوحدة، أنَّه: لا بديل عن اللقاء الشخصي في عمل جمع المعلومات الاستخبارية، وإنَّ استعمال العملاء والتحقيق مع الأسرى في الميدان هما أساسا جمع المعلومات البشرية السرية الميدانية، ويوجد الكثير من المجسات في المجال؛ لكن "اليومنت" هو الذي يعطي الصبغة والرائحة آخر الأمر، وأنت تستطيع بالاتصال بالشخص فقط أن تعرف أشياء ليس من المحتمل أن تعرفها بالجمع التقني للمعلومات، وكان هذا الإدراك موجودًا دائمًا.

2- وحدة النخبة التكنولوجية: تُعتبر هذه الوحدة المعروفة باسم الوحدة "8200"، من أشهر الوحدات الخاصة التي شكلها الجيش الصهيوني، وتعتبر أحد أهم نقاط التسلل الصهيوني إلى عالم التكنولوجيا الرفيعة والمتطورة هاي تيك، وتعتمد الوحدة على عدّة أنواع من العمل في المجال الاستخباري وهي: الرصد، والتنصت، والتصوير، والتشويش، وتهتم بجمع المعلومات الالكترونية واللاسلكية، ويتطلب هذا النوع من المهمات وسائل تقنية متقدمة، وتتصدر خط الجبهة الإلكترونية للعدو الصهيوني، وتزوِّد متخذي القرار في الكيان الصهيوني بالمعلومات القيِّمة التي يحتاجونها، وأنشأ مؤسسوها الكثيرَ من الأقسام والوحدات الالكترونية الرديفة العاملة في مجال حماية المعلومات وشبكات الاتصال، وكان الهدف من تأسيسها تتبع المقاومة الفلسطينية وتحركات المقاومين، من خلال التنصت وتقنيات التجسس الإلكتروني؛ وتطور عملها مع تطور وسائل التكنولوجيا في العالم والتوسع الذي يشهده في مجال التكنولوجيا الرقمية؛ واستقطبت الدولة العبرية العديد من المؤهلين في المجال المعلوماتي والرقمي، وضمتهم إلى صفوف هذه الوحدة، واهتمت الوحدة بالطلاب الصهاينة الذين لديهم قدرات خاصة في القرصنة والحوسبة، واعتنت بهم حتى وصولهم إلى الوحدة والعمل فيها، وأصبح خريجوا وحدة "8200" رديفًا لكلمة عبقري، وأصبحت الخدمة فيها جوازَ سفرٍ للشبان الصهاينة؛ ليصبحوا من أصحاب الملايين؛ بسبب استيعابهم في شركات التقنيات الرائدة، أو بفعل قيامهم بتدشين شركات. ومنذ ثلاثة عقود دشن جهاز «أمان» الذي يعتبر أكبر الاجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، قسمًا متخصصًا في مجال التجسّس الالكتروني، سُمّي «الوحدة 8200». وقد اعترف الجنرال المتقاعد أوري ساغي، الرئيس السابق لجهاز «أمان» بوجود هذه الوحدة، اعتبرها: من أهم الوحدات الاستخبارية في الدولة العبرية. وقال إنَّ: اهداف هذه الوحدة تتلخص في المساهمة في تقديم رؤية استخبارية متكاملة مع المعلومات التي توفرها المصادر البشرية القائمة على العملاء. ويقوم مجمع الصناعات العسكرية الصهيونية الذي تملكه حكومة العدو، بتطوير أجهزة إلكترونية، بناءً على طلبات خاصة من مسؤولي الوحدة التي يقودها ضابط كبير برتبة عميد.

- أهمية الوحدة: معظم التقارير الصادرة عن طبيعة العمل، والدور الذي تقوم به وحدة 8200، التابعة لاستخبارات العسكرية الصهيونية أمان، جعل الكيان الصهيوني ثاني أكبر دولة في مجال التنصت في العالم، بعد الولايات المتحدة، وتوازي هذه الوحدة نظيرتَها في الولايات المتحدة الأمريكية "وكالة الأمن القومي"، وإنَّ التقدم الهائل الذي حققته الدولة العبرية في مجال صناعة التقنيات المتقدمة قد وُظِّف بشكل كبير في تطوير عمليات التنصت التي تقوم بها الوحدة وتوسيعها.

- أبرز مهام هذه الوحدة: التنصت على الهواتف، الفاكسات، والتسلل إلى الحواسيب، واعتراض الوسائط الرقمية، وحل الألغاز، وقتال السايبر، وسأقوم بتفصيل بعض هذه المهام لخطورتها.

• التنصت: تشرف الوحدة "8200" على محطات تنصت عديدة، شمال فلسطين وجنوبها، ويُعدُّ التنصت على أجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية من المهام الأساسية لها، فالهواتف الأرضية والنقالة، وأجهزة اللاسلكي يتم التنصت عليها بشكل دائم، الذي يساعد الوحدة على أداء مهمتها بشكل تام، ولا يقتصر التنصت على فلسطين المحتلة والدول العربية المجاورة فقط؛ بل يمتد لدول عديدة بعيدة جغرافيًا عن الكيان الصهيوني. وتعمل وحدة "8200" بشكلٍ وثيق مع وحدة سيبرت متكال، وهي الوحدة الخاصة الأكثر نخبوية في الجيش الصهيوني، التي تتبع مباشرة لرئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، وبالإضافة إلى تخصصها في تنفيذ عمليات الاغتيال التي تتم في العالم العربي، فإنَّ سيبرت متكال تلعب دورًا مركزيًّا في جمع المعلومات الاستخبارية عبر زرع أجهزة تنصت وتصوير، بناءً على تنسيق مسبق مع وحدة "8200"، وتوجد أكبر قاعدة تجسس وتنصت على مستوى الشرق الأوسط شرق قطاع غزة، على بعد 16كيلو متر عند الحدود مع القطاع.

• المتنصت: وظيفة مهمة في وحدة "8200" وهي للذكور والإناث، وتتطلب مزيجًا من إتقان اللغة العربية، والقدرة على التحليل، والمتنصت أول من يتلقى المعلومة، وهو المسؤول عن تحديد قيمتها الاستخبارية، هل ستصبح معلومة استخباراتية أم لا ؟، ويمتلك المتنصت الجيد طلاقة في اللغة العربية، ويؤدي وظيفة المتنصت في أجهزة استخبارات بلدان مختلفة حاملو الشهادات الجامعية؛ ولكن الجيش الصهيوني هو الجيش الوحيد في العالم الذي يُدرِّب جنودًا صغار السن لتأدية هذه الوظيفة، ضمن جهاز استخباراتي عالي التكنولوجيا. وقدرات هذه الوحدة المتقدمة في مجال التنصت قديمة، ودلت الوثائق الجديدة التي كشف عنها مخزن الأرشيف الرسمي الصهيوني بمناسبة مرور أربعين عامًا على حرب أكتوبر / تشرين أول 1973م المجيدة، أنَّ الوحدة مسؤولة عن الوسائل الخاصة، التي تتضمن زرع أجهزة تنصت في مكاتب ومرافق حيوية في عمق البلدان العربية، خصوصًا البلدان التي تكون في حالة عداء مع الكيان الصهيوني.

- الاختراق الإلكتروني هيئة السايبر: حدد عام 2009م رئيس هيئة الأركان الصهيونية في حينها الجنرال غابي إشكنازي الفضاء السبراني أنه فضاء حرب إستراتيجي وعملياتي هام للدولة العبرية، وأُنشِئَت لاحقًا هيئة السايبر التابعة للجيش الصهيوني؛ لتشكِّل مكتب تنسيق تابع لهيئة الأركان العامة، مهمته التنسيق، وتوجيه أنشطة الجيش في المجال السبراني، وأنشئ المكتب داخل الوحدة "8200".

وقتال السايبر هو سلسلة من الأعمال يقوم بها الأفراد والمنظمات والدول، والمنظمات فوق دولية، وهدفها مهاجمة أو إلحاق ضرر بحواسيب العدو، ومنظومات المعلومات لديه، ويمكن أن يكون لمثل هذا الهجوم هدفان أساسيان: الحصول على معلومات وإلحاق ضرر بالحواسيب ومنظومات المعلومات، يُحدِث رد فعل متسلسل ويمس بالبنى التحتية الاستراتيجية أو غيرها.

وتمثل هيئة السايبر في وحدة "8200" الأنشطة الهجومية، بينما تمثل هيئة السايبر في الشاباك الأعمال والأنشطة الدفاعية الهادفة للتحصين ومنع هجمات السايبر المعادية، وتُعدُّ الجهود المشتركة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني للمس بالبرنامج النووي الإيراني مثالًا على هذا القتال، وكانت ذروة هذه الجهود، برنامج فيروس فتاك لُقِبَ بـ ستوكسنت، أُدخِلَ إلى منظومات حواسيب موقع لتخصيب اليورانيوم في ناتانز في إيران عام 2010م، وكان البرنامج والحملة مشروعًا مشتركًا للمخابرات الصهيونية الموساد والأمريكية NSAوكلف رئيسا وزراء العدو أرئيل شارون، وإيهود أولمرت الجنرال مائير داغان الذي ترأس الموساد لثماني سنوات بتنسيق الجهود الصهيونية؛ من أجل إحباط وتشويش وإبطاء البرنامج النووي الإيراني؛ وقد سرَّبَ إدوارد سنودن موظف الـ NSA وثائق كشفت أنَّ وحدة "8200"، هي الجهة الإسرائيلية التي كانت مسؤولة عن الفيروس، وحسب وثائق "سنودن" : يجري بين الوحدتين تعاون وثيق للغاية، نص عليه في اتفاق وقع قبل بضع سنوات وعمق العلاقة بينهما، وازداد التعاون في العقد الأخير.

3- شعبة المعلومات الصورية visnit وحدة 9900: تختص بتحليل الصور، ووضع الخرائط والاستخبارات القائمة على معلومات ضوئية متوقعة، وتشمل الوحدة 9900 العوالم الجغرافية، والضوئية القائمة في جهاز الاستخبارات التابع للجيش الصهيوني أمان؛ وتضم عدة أقسام متخصصة في مجال عملها، وتعمل أيضًا في مجال خلق حالة من تراكم التكنولوجيا، ويخدم فيها مئات الجنود، وبقيت هذه الوحدة طيلة السنوات الماضية بعيدة عن أعين الإعلام مختفية في ظلال المنطقة الرمادية الواقعة بين المعلوم والسري، ولم تكشف النقاب سوى عن النذر اليسير من نشاطاتها، وطرائق عملها، وتعدُّ بالنسبة للعاملين في مجال جمع المعلومات ومجالات التكنولوجيا والأجسام القيادية المتخصصة عالمًا مصغرًا قائمًا بذاته، ويختص هذا العالم بجمع المعلومات الضوئية القادمة من مصادر متنوعة، مثل: الأقمار الصناعية، وطائرات

المراقبة، والاستشعار، إضافة إلى المعلومات الظاهرة والمعروفة للجميع "المنشورة"؛ ليقم بعدها بنقل وتحويل رؤيته الاستخبارية وتنبؤاته لمتخذي القرارات في الكيان الصهيوني والقوات العاملة في الميدان، وتتكون الوحدة 9900 من عدة وحدات وأقسام، وهي :

- مركز المعلومات المتخصص: يعنى بدراسة المعلومات وتحليلها، وجمع المعلومات الميدانية؛ لتشكيل صورة تنفيذية واعية ومدركة، تشمل أعمال تحليل محاور المواصلات، وجمع معطيات ميدانية، والخروج بفهم وإدراك جوهري لطبيعة التهديدات، ويعرف "محللو" الوحدة كيفية تشخيص أنواع الوسائل القتالية من خلال الصور الجوية، وتصل المعلومات التي تخضع للتحليل عبر مجسات فضائية، ونقاط رقابة أرضية، ومجسات جوية داخل الطائرات التي تعمل بنظم المعلومات الجغرافية GIS، فيما يتم استخلاص جزء كبير من المعلومات من خلال دراسة وتحليل معلومات غير سرية ومكشوفة.
- وحدة الخرائط وتحليل المعلومات: متخصصة برسم الخرائط للعمليات التنفيذية، وبقية احتياجات الجيش الصهيوني.
- وحدة الأقمار الصناعية: مسؤولة عن أقمار التجسس الاصطناعية، وتستخدم جميع إمكانيات هذه الأقمار ووظائفها، لخدمة الأقسام والجهات التي تحتاج إلى معلومات فورية، تبدأ من لحظة إطلاق النار أو الصواريخ.

ويقف مشروع "نبني العوالم" وراء واحد من التطويرات المركزية التي شهدتها الوحدة، ومنحها جائزة من رئيس أمان لعام 2014م، وهي الجائزة الأولى التي تمنح بفضل الرؤيا والإنجاز، وأطلق على المشروع إسم "نبني العوالم"، ويقوم على رؤية ربط عالم الخرائط، وتحليل المعلومات، وإنتاج نموذج يسمح باستخدام نظارات واقعية من طبقات، مثل: نظارة غوغل؛ بهدف تزويد القوات الميدانية بمعلومات استخبارية في الوقت الحقيقي على خلفية صورة من الواقع الميداني، ما يسمح للقوة العسكرية برؤية ما يوجد داخل مبنى أو منزل، ويتم تحديد الجنود بإشارة معينة، والعدو بإشارة أخرى؛ للتمييز بينهما، كما يمكن للجنود تلقي أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بطبيعة المنطقة؛ وهذه التكنولوجيا تسمح حاليًا للجنود بالاستعداد قبل الخروج لتنفيذ عملية، وقبل وصولهم إلى الميدان.

ويُعدُّ جهاز أمان هيئة عسكرية، تقدم خِدْمات استخباراتية، وتتمثل صلاحية وجوده الأساسية في مساعدة الجيش الصهيوني في تنفيذ مهامه؛ وبفضل قدراته الكبيرة في مجال جمع المعلومات، فإنه يقوم بتنفيذ مهام وطنية خارج إطار الجيش؛ لمساعدة القيادتين السياسية، والأمنية الصهيونية للقيام بمهامهما.

ثانياً: جهاز المخابرات العامة (الشاباك أو الشين بيت)

تتألف تسمية الشاباك بالعربية اختصارا من اجتماع الأحرف الأولى للاسم العبري "شيروتي بتحون كلالي"، الذي يعني "خدمة الأمن العام" واختصاره بالعبرية "شين بيت".

يوصف (الشاباك) بأنه هيئة أمنية قومية مستقلة بذاتها، ويتشابه مع الجيش الصهيوني في كونه مسؤولًا عن الحفاظ على أمن "الدولة" في مواجهة التهديدات السرية، وعلى هذا الأساس فإنّه يُعدّ هيئة استخباراتية قومية نظرًا لامتلاكه قدرات في مجال جمع المعلومات والبحث والعمليات الاستخباراتية التي تساعد معظم أجهزة الاستخبارات الصهيونية الأخرى، ويتلخص دوره في الحفاظ على أمن الدولة العبرية، واستقرار النظام ومؤسساته المختلفة، في مواجهة التهديدات والمخططات المختلفة التي تتعرض لها، والحفاظ على أسرارها العليا، والعمل على تحقيق المصالح "الوطنية الحيوية" الأخرى للأمن القومي الصهيوني، وفق ما تحدده الحكومة، التي يخضع لسلطتها ويتبع لرئيس الوزراء الصهيوني مباشرة.

- إنشاء جهاز الأمن العام: تم يوم 18 شباط 1949م إضفاء الصفة الرسمية على (جهاز الأمن العام الشاباك)، ولكن استمر التكتّم على وجوده حتى عام 1957م، ويُعدُّ جهاز (الشاباك) جزءًا مهمًّا من المنظومة الأمنية الصهيونية، ويتبع مباشرة لسلطة وأوامر رئيس الوزراء الصهيوني، وحددت مهامه الرسمية تحت عنوان واسع وهو: (حماية الدولة من المؤامرات والتآمر الخارجي، وحماية أمنها الداخلي).
- مهام جهاز الأمن العام: وكانت المهام التي كُلف بها الجهاز عند تأسيسها هي كالآتي:

أ- مكافحة التجسس الذي تمارسه قوى خارجية.

ب- مكافحة التجسس والمؤامرات السياسية.

ج- المسؤولية عن حماية أمن المؤسسات، والمنشآت الحيوية للدولة، وممثلياتها في الخارج، وتأمين الأشخاص والمعلومات والأماكن وفق ما تحّدده الحكومة.

د- إحباط ومنع الأعمال غير القانونية، التي تهدف للإضرار بأمن الدولة، واستقرار النظام الديمقراطي ومؤسساته المختلفة.

هـ- تحديد المعلومات السرية الأمنية المتعلقة بالمناصب والوظائف العامة في مختلف الهيئات، وتنفيذ عمليات الفحص والاستقصاء الأمني السرية.

و- إجراء أبحاث استخباراتية وإعطاء استشارات وتقديرات للحكومة وللهيئات الأخرى التي تحدّدها الحكومة.

ز- العمل في مجالات أخرى تحدّدها الحكومة، وذلك بموافقة (لجنة الكنيست لشؤون الخدمات)، والتي تم تشكيلها للعمل على تحقيق المصالح الحيوية للأمن القومي للدولة.

وكان جهاز الأمن العام (الشاباك) منتشرًا في جميع أنحاء الكيان الصهيوني، وعمل فيه بضع مئات من المستخدمين، ومنهم: ضباط استخبارات ميدانيون، ومحققون، ورجال عمليات، ومتنصّتون، ومحللون للمعلومات الاستخبارية، وخبراء التكنولوجيا، وأفراد الإدارة، وضباط أمن وحراس، وتمحورت نشاطات جهاز الأمن العام خلال عقدَي الخمسينيات والستينيات حول إحباط المخططات الإرهابية، والمؤامرات السياسية في الوسط اليهودي، والتصدي لمحاولات التجسس الأوروبي الشرقي والعربي، ودعم الحكم العسكري الذي كان مفروضًا آنذاك على المواطنين الفلسطينيين العرب في الدولة العبرية، ويتركز عمل جهاز الأمن العام في الحفاظ على أمن دولة الكيان، وحماية مؤسساتها من أي تهديد معادٍ، أو أعمال تخريب، أو تجسس؛ تؤدي إلى كشف أسرار الدولة، كما يقوم بالحفاظ على المصالح الرسمية لدولة الكيان، لا سيما الحيوية، منها وكل ما يتعلق بالأمن القومي للكيان، وَفقًا لما حددته القوانين الحكومية، وتتلخص أهم الأدوار والوظائف الأساسية فيه وفقاً للمهام المحددة إليه قانوناً بالآتي:

- إحباط أي عمل مقاوم أو معادٍ يهدف إلى المس بأمن الكيان ومؤسساته المختلفة.
- جمع المعلومات وتحليلها بغرض تنفيذ المهام الموصى بها لخدمة مصالح الكيان.
- توفير الحماية للشخصيات المهمة في دولة الكيان.
- توفير الإجراءات اللازمة لحماية الجهات التي تحددها الحكومة.
- المراقبة والحماية: مراقبة الإجراءات الأمنية المتعلقة بالمنشآت الاستراتيجية في الدولة، مثل: طائرات الركاب، والمطارات، والسفارات الصهيونية في الخارج، وحماية المعلومات الأمنية والسياسية.
- الموافقة الأمنية: منح الموظفين العموميين والعاملين في القطاع العام التصنيف الأمني؛ استنادًا لقرارات الحكومة المتعلقة بكل وظيفة وشخصية.
- تجنيد مصادر المعلومات كافة وتشغيلها، سواء من خلال العناصر البشرية، أو من خلال وسائل التكنولوجيا المختلفة؛ بهدف الحفاظ على أمن الكيان.

يعمل " الشاباك" وفقاً لنظامين (جغرافي وتخصصي) ويتكون جهاز الشاباك جغرافياً من ثلاث مناطق:

- منطقة القدس والضفة الغربية: وهي أكبر منطقة في جهاز (الشاباك)، ومتخصصة بإحباط العمليات الفلسطينية المنطلقة من المناطق المذكورة.
- المنطقة الشمالية: وهي مسؤولة عن مكافحة العمليات السرية والتنظيمات السرية المعادية في المنطقة، وقد تسلَّمَ (الشاباك) مسؤوليةَ منطقة لبنان بالتعاون مع جهات استخبارية أخرى خلال الاحتلال الصهيوني للبنان منذ العام 1982م حتى الانسحاب عام 2000م.
- المنطقة الجنوبية: وهي ثاني أكبر منطقة في الشاباك وتقع قيادتها في مدينة عسقلان/ المجدل المحتلة عام 1948، ومسؤولة ضمن أشياء كثيرة منها القسم الجنوبي من الأراضي المحتلة عام 1948 م ومسؤولة أيضاً عن إحباط العمليات الفلسطينية المنطلقة من قطاع غزة.

أقسام جهاز الشاباك (المتخصصة): ويضم جهاز الشاباك أقسام متخصصة عديدة، وهي:

- القسم العربي: وهو أكبر أقسام الشاباك، والمسؤول عن اكتشاف خلايا ومنظمات معادية داخل المجتمع الفلسطيني العربي في الداخل الفلسطيني المحتل.
- قسم مكافحة التجسس ومنع الاختراقات: ويعرف أيضًا باسم (القسم اليهودي)، أو (القسم غير العربي)، وتراجع حجم هذا القسم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي؛ كونه متخصصًا بمكافحة التجسس اليهودي عمومًا، وخلال الحرب الباردة خصوصًا.
- قسم الحماية: ويضم الوحدة الرسمية لحماية الشخصيات والوفود، والمسؤولة عن حماية الشخصيات، والمطارات، وطائرات الركاب، والسفارات الصهيونية.
- قسم التحقيقات: مسؤول عن التحقيق مع المعتقلين داخل أقبية التحقيق الخاصة بالجهاز.
- القسم التكنولوجي: مسؤول عن تطوير وسائل تكنولوجيا لمكافحة "الإرهاب"، وجمع المعلومات.
- قسم الهيئة الحكومية لحماية المعلومات: والمعروفة باسم (رام)، وأقيمت بناء على قرار حكومي صدر عام 2002م، وترتبط مباشرة بجهاز (الشاباك)، وتمتلك صلاحية توجيه الأوامر والتعليمات لهيئات وجهات تمتلك منظومات معلوماتية حساسة، مثل: مكتب رئيس الحكومة، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، والبنك المركزي الصهيوني، وتتركز مهام جهاز (الشباك) على الصعيد القومي لدولة الكيان وليس على قطاعات

الداخلية فحسب، ويمكننا من خلال التمعن بالمهام السابقة معرفة القدرات البارعة التي يتمتع بها (الشباك) في مجال جمع المعلومات، وتنفيذ المهام التي تساعد أمن الكيان وتدعمه.

- ضباط (الشاباك) ومنسقوه: يقوم (الشاباك) ويستند أساسًا على الأكتاف العريضة (للمنسقين)، المنشغلين طيلة وقتهم في تجنيد العملاء وتشغيلهم، ورسم الصورة الاستخبارية الكاملة، المكونة من حجم كبير من المعلومات، ويشكل (المنسقون) الذين يشترط فيهم إتقان اللغة العربية، وهم (عيون الدولة العبرية) في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وغور الأردن، والحدود المصرية، والإعداد المهني لمنسقي (الشاباك) ومشغلي العملاء والجواسيس يمر بمراحل عديدة، تبدأ بترشيحهم وتوزيعهم على مختلف الأعمال والأقسام بحسب قدراتهم ومجالات إبداعهم؛ وبسبب أهمية أجهزة الاستخبارات وجمع المعلومات لدى الكيان الصهيوني، فإنها تهتم باستثمار مختلف مقدرات الدولة وتوظيفها في خدمة أجهزة الاستخبارات، سواء على صعيد الإعداد، أو توفير ما يلزم من إمكانيات؛ حيث يخضع الملتحقون بـ (الشاباك) لدورات تدريبية وتأهيلية مرهقة جدًا ومتقدمة، من بينها دورات في علم النفس، وتبدأ مراحل تعليمهم داخل معهد تابع لمدرسة (ألسُن) لـ (الشاباك)، المُقام منذ أكثر من 50 عامًا، وفيه يتعرفون على ثقافة العرب جيدًا، من أمثال وحكم وما شابه؛ لكي يستخدموها مع العرب خلال تجنيدهم للعمل لصالح (الشاباك)، وتبدأ المرحلة الأولى في المعهد بتكثيف تعلم اللغة العربية، ويستطيع المتدرب في نهايتها إدارةَ حوار باللغة العربية مع رجل أعمال عربي، أو مع مزارع بسيط، وفي المرحلة الثانية من التأهيل التي تستمر عشرة شهور، يتم توزيعهم على مناطق مختلفة بمرافقة معلم، ويتم منح المتدرب لقبًا ليتمكن من إدارة محادثاته مع الجواسيس والعملاء الآخرين، وكذلك داخل جهاز(الشاباك) نفسه، وفي الأغلب تكون الألقاب عربية، ويصحبهم مدرب إرشادي ليساعدهم على فهم المنطقة والتغلب على تحدياتها، فكل عنصر يرافقه معلم خاص لتعليمه الثقافة العربية والإسلامية، ويُطالب المتدرب باحترام الدين الإسلامي ومراعاة الثقافة الإسلامية؛ حتى يستطيع التأثير على من يريد تجنيده، ويتعلمون اللغة العربية بجميع لكناتها، كما يتعلمون لغات أخرى متعددة، بالإضافة إلى تعلم علوم الشرق والقرآن الكريم.

ورغم أنَّ (الشاباك)، هو أصغر الأجهزة الاستخبارية في الكيان الصهيوني ؛ إلا إنَّه من أكثر الأجهزة الأمنية الصهيونية حضورًا وتأثيرًا على عملية صنع القرار السياسي والعسكري في الكيان الصهيوني، ولا يمكن مقارنة تأثيره الطاغي بتأثير أي جهاز أمني صهيوني آخر، خاصة عندما يتعلق الأمر في منطقة اختصاصه، سواء في قطاع غزة، أو الضفة الغربية، أو الداخل الفلسطيني المحتل، ويوصف (الشاباك)، بأنه هيئة أمنية قومية مستقلة بذاتها، ويتشابه مع الجيش الصهيوني في كونه مسؤولًا عن الحفاظ على أمن الدولة العبرية في

مواجهة التهديدات السرية؛ إذ إن أساس أنشطته هي "السرية"، ويعد هيئة استخباراتية قومية؛ نظرًا لامتلاكه قدرات في مجال جمع المعلومات، والبحث، والعمليات الاستخبارية التي تساعد معظم أجهزة المخابرات الصهيونية الأخرى.

ثالثاً: فرع الاستخبارات في الشرطة الصهيونية:

في أعقاب العدوان على العراق سنة 2003م، أوصت اللجنة الأمنية الصهيونية بإعادة هيكلة الأجهزة الاستخبارية، وتوزيع العمليات عليها، فكان من مهام فرع الاستخبارات في الشرطة الصهيونية جمع المعلومات وتحليلها، والعمل بصورة مكثفة في المناطق المُضطربة مع حدود الضفة الغربية، بالإضافة إلى دوره الرئيس في (مُكافحة الأنشطة المعادية، وتنفيذ أهداف الشرطة في مكافحة الجريمة وحماية النظام العام)؛ حيث يعد فرع استخبارات الشرطة، أو مباحث الشرطة، مسؤولًا عن بلورة صورة استخبارية كاملة، وترفع إلى هيئة قيادة الشرطة، وبذلك فإنها تلعب دورًا بارزًا في إحباط، وكشف النشاطات الأمنية والأعمال الجنائية.

- أقسام فرع استخبارات الشرطة الصهيونية: ويشمل فرع استخبارات الشرطة داخل الشرطة الصهيونية العديد من الأقسام، أهمها:

- قسم الأبحاث: يحمل مسؤولية إعداد صورة الاستخبارات وتوزيعها، وتقديرات الاستخبارات والتوقعات المستقبلية في مجال الإجرام، والأمن اليومي والنظام العام، كما يعمل في البحث الاستراتيجي التطبيقي، الذي يهدف إلى التشخيص، والإشارة إلى التوجهات، والعثور على التهديدات الأساسية التي تواجه الشرطة، من خلال توجيه التجميع لردم فجوات في المعلومات، وتستعمل بنية البحث التحتية في تنظيم قاعدة لتعيين السياسة في مجال بناء القوات، وتخصيص الميزانيات مقابل التفضيل والنشاطات العملية اليومية.

- مركز الأمان - قسم الاستخبارات: وظيفة مركز الأمان (قسم الاستخبارات) تحضير صورة استخبارية يومية في زمن حقيقي في مجالات النشاط الفدائي المعادي والنظام العام، بما في ذلك توزيع تقرير يومي لتلخيص أحداث اليوم الماضي والتوقعات الاستخبارية للزمن القريب، ويتحمل القسم المهامَ الخاصة والمسؤولية الكاملة لتطوير وإدارة العلاقات الاستخبارية الخارجية لشرطة الكيان الصهيوني مع سلطات وعناصر تطبيق القانون الأجنبية، والتنسيق الإداري في المجال الخارجي لوحدات الشرطة الصهيونية الأخرى، والتنسيق العملي مع جهات في خارج البلاد وشرطة الكيان الصهيوني في مجال عمليات الكشف والتحقيق،

كذلك يحمل مسؤولية بلورة سياسة تبييض الأموال، وتوجيهات العمل لجهاز ضباط الحجز في الألوية وتنفيد التعميمات في الممرات الحدودية.

- قسم الجمع والتكنولوجيا: يتحمل المسؤولية القيادية في تشغيل وسائل الجمع، والمصادر، والعملاء، والتنصت السري، والمراقبة الفنية، والشرطة السرية، والمتابعة، والاستخبارات ومصلحة السجون، كما يقوم بالتوجيه المهني لوحدات الشرطة السرية والجمع، وتطور وسائل تكنولوجية وأساليب عمل متطورة في جهاز الشرطة السرية والجمع.

رابعاً: مركز البحوث السياسية " The Centre for Political Researchمماد":

ويُعرف اختصارًا باسم ((ACPR، ويُعدُّ المركز فرعَ المُخابرات في وزارة الخارجية الصهيونية، ويعمل في مجالات تقدير المواقف السياسية فقط في ضوء ما يصله من معلومات أمنية واستخبارية وسياسية من المكاتب والقنصليات التابعة له في مختلف عواصم العالم، وهو جهاز صغير نسبيًّا، مقارنةً بمراكز الأبحاث التابعة لجهازي (الموساد) و(أمان)، ويتم الاستفادة من أبحاثه في مجال العمل الدبلوماسي الذي تضطلع به وزارة الخارجية، ومع ذلك فإن العاملين فيه وممثليه يشاركون في أحيان كثيرة في اجتماعات الحكومة؛ لتقدير المواقف الأمنية، ويقدمون توصياتهم ومقترحاتهم في مختلف القضايا التي تخص دولة الكيان.

ومن مهام المركز الدعاية ونشر الإعلانات الداعمة للكيان الصهيوني في الصحف العالمية والأمريكية، كما يعمل على إنتاج الأفلام الوثائقية، ونشر الكُتب، وتنظيم المؤتمرات العالمية التي تحمل عناوين (مكافحة الإرهاب) و(التطرف الإسلامي).

تم تأسيس جهاز داخل المركز سمي بـــ (كمان)، معظم العاملين فيه من النساء، ولديهنَّ مهام تشابه مهام عميلات (الموساد)؛ وما يختلف أنَّ معظم النساء العاملات في الجهاز هنَّ من عالم السياسة وديبلوماسيات، ويملكن شبكة علاقات واسعة مع مسؤولين سياسيين وعسكريين وأمنيين ودبلوماسيين ومعارضين من العرب ومن دول أجنبية كثيرة، ولعب (كمان) دورًا مهمًّا في توطيد العلاقات بين الكيان الصهيوني ودول العالم في أوروبا وآسيا بصفةٍ عامة، وفى إفريقيا بصفةٍ خاصة، ولعب دورًا في عقد محادثات بين السياسيين الصهاينة ونظرائهم العرب والأفارقة خلال العشر سنوات الماضية.

خامساً: مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة أو جهاز استخبارات المهام الخارجية – الموساد:

يعد (الموساد) هيئة استخباراتية قومية صهيونية، ويختلف عن (أمان) في كونه هيئة مستقلة بذاتها، ويختلف عن (الشاباك) في كون مهامه ليس بها مسؤوليات محددة فيما يتعلق بالأمن القومي الصهيوني ؛ وتتمثل مسؤوليته في كونه ذراعَ عمل سري خارج الكيان الصهيوني، وتنفيذ مهام تلقى على عاتقه من جانب رئيس الوزراء الصهيوني مباشرة، وتسهم قدرات (الموساد) المختلفة في عمل أجهزة المخابرات الصهيونية الأخرى، ويُطلق اسم «الموساد» على جهاز الاستخبارات الخارجيَّة الصهيوني، واسمه الكامل هو «مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة»، وحرصت الدولة العبريَّة منذ تأسيسه على إضفاء هالة من الغموض وستار من السريَّة والتكتُّم الشديدين على تنظيمه وأعماله وأنشطته التجسُّسيَّة وعملياته الخاصة.

- التأسيس:

استنادا لما يذكره الكاتبان الصحفيان يوسي ميلمان ودان رافيف، في مؤلفهما النادر الذي يسرد "التاريخ الشامل" لنشاطات اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية بفروعها المتعددة والذي صدر ونشر في اسرائيل في العام 1990 تحت عنوان "امراء الموساد"، فقد تشكل جهاز "الموساد" اول ما تشكل "على أنقاض الدائرة السياسية" التي عملت في نطاق وزارة الخارجية الاسرائيلية في حينه، وكانت مهمتها الرئيسية جمع المعلومات خارج اسرائيل.. وقد عمل "الموساد" في البداية تحت تسميات مختلفة، منها "المركز الرئيسي للتنسيق"، ثم "المؤسسة الرئيسية للاستخبارات والامن" وانتهى لاحقا بظهوره باسمه الرسمي الحالي "مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة".. ويعتبر الاول من نيسان عام 1951، من ناحية رسمية، يوم تأسيس "الموساد"، حيث قام رئيس وزراء اسرائيل "بن غوريون" بتعيين مستشاره ومساعده الخاص للشؤون الخارجية "روبين شيلوح"، واسمه الحقيقي "روبين زاسلانسكي"، ليكون اول مدير (رئيس) لجهاز "الموساد"..

ولما كان "شيلوح" من بين الناشطين الصهيونيين الذين اوكلوا بتأدية مهام سرية وتجسسية منذ الثلاثينيات، بما في ذلك في دول عربية، وأحد الذين عهدت اليهم المنظمة العسكرية المركزية في الحركة – الصهيونية (الهاغانا) في اواسط الثلاثينيات بمهمة اقامة "دائرة مخابرات محترفة لحماية المصالح البعيدة المدى لليشوف اليهودي" في فلسطين، لتظهر بعد ذلك بفترة وجيزة اول مؤسسة استخبارات في الحركة الصهيونية عرفت في حينه باسم "شاي"، وهو الاسم المختصر لـ "خدمة المعلومات"، فقد كلف "بن غوريون" مساعده المقرب "شيلوح" بإعادة تنظيم وهيكلة جهاز الاستخبارات الخارجية "الموساد" على اسس جديدة، تضع حدا لحالة الفوضى والتخبط التي سادت العمل الاستخباري الاسرائيلي الخارجي ابان تلك الفترة، فقام "شيلوح"

بحل الدائرة السياسية الخارجية، وبإعادة تنظيم العمل الاستخباري الخارجي، في اطار الجهاز الجديد (الموساد) الذي اصبح منذ ذلك الحين يخضع مباشرة لمسؤولية رئيس الوزراء، ملغيا بذلك النمط السابق للتجسس الخارجي الذي كان يخضع لمسؤولية وزير الخارجية، وفق نموذج المخابرات السرية في بريطانيا (ام – اي – 6) ليحل بدلا من ذلك نموذج وكالة المخابرات المركزية الاميركية (السي – اي- ايه) التي تتبع مباشرة إلى المكتب البيضاوي – مكتب الرئيس الاميركي.

وبخلاف الـ "سي – اي - ايه" لم تكن لدى "الموساد" خلال الفترة الاولى من عمله شعبة عمليات، حيث اقتصرت مهامه على انشطة التجسس وجمع المعلومات، لكن رؤساءه عملوا مع ذلك ضمن لجنة مشتركة مع قادة شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي "امان" اشرفت خلال سنوات الخمسينيات والستينيات على تنفيذ عمليات ومهمات خاصة خلف خطوط المواجهة مع دول الطوق العربية عن طريق وحدات عسكرية سرية اقامها الجيش الاسرائيلي..

وبحسب ما يسرده كتاب "امراء الموساد" فقد استطاع روبين شيلوح، رغم الفترة القصيرة التي اشغلها كأول رئيس للموساد (18 شهرا)، ان يكرس المبادئ الاساسية التي وجهت عمل الجهاز لعقود مقبلة..

وقد ظلت نشاطات "الموساد" الذي شهد منذ ذلك الحين العديد من التغييرات والاضافات الوظيفية والبنيوية الداخلية، تخضع من حيث المبدأ للرقابة العسكرية في اسرائيل التي كانت تفرض بقاء اسم رئيس الجهاز سريا حتى العام 1996، حيث كشفت للمرة الاولى عن اسم رئيس "الموساد" الجنرال داني ياتوم عقب تعيينه في اذار من العام المذكور في المنصب الذي اضطر للاستقالة منه بعد مرور اقل من سنتين على توليه لرئاسة الجهاز.

إذاً فقد تأسس جهاز الأمن الخارجي الصهيوني، الذي يطلق عليه اختصارًا اسم (الموساد)، في العام 1951م، بقرار صدر عن رئيس الوزراء الصهيوني الأول، دافيد بن غوريون، ليشكِّل ذراع الاستخبارات الخارجيَّة الرئيس ضمن أجهزة الاستخبارات الصهيونية السريَّة المتعدِّدة التي عملت في حينه على خدمة الحركة الصهيونيَّة والكيان الصهيوني، ويعنى بجمع المعلومات، وإجراء البحوث، وتنفيذ المهام الخاصة والاغتيالات، وعلى الرغم من أن دور (الموساد) محدودٌ وغير مباشر في العمل الاستخباري في الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصًا، والأراضي الفلسطينية عمومًا؛ إلا إنَّ ساحات عمله خارج حدود الكيان الصهيوني واسعة وغير محدودة، ويتبع (الموساد) بصورة كاملة لرئيس الحكومة، وتشكَّل (الموساد) على أنقاض الدائرة السياسيَّة التي عملت في نطاق وزارة الخارجيَّة الصهيونية، وكانت مهمتها الرئيسة جمع المعلومات خارج الكيان الصهيوني، وعمل

«الموساد» في البداية تحت تسميات مختلفة، منها «المركز الرئيس للتنسيق»، ثم «المؤسَّسة الرئيسة للاستخبارات والأمن»، وانتهى أخيرًا بظهوره باسمه الرسمي الحالي «مؤسسة الاستخبارات والمهمات الخاصة – الموساد» وهو أهم أجهزة الاستخبارات الصهيونية ويتبع مباشرة لرئيس الوزراء وهو المسؤول عن جمع المعلومات الخارجية وتوفير المعطيات السياسية لاتخاذ القرارات ومكافحة الدور التنموي والتحرري الفلسطيني والعربي، ويمكن تصنيف (الموساد) على أنَّه جهاز أمني يقدم خدْمات قومية ثمينة للكيان الصهيوني، وهو بذلك يختلف عن جهاز (أمان) الذي يعدُّ جزءًا رئيسًا من أجهزة الجيش الصهيوني، فالموساد جهاز أمني مستقل عن سواه من الأجهزة، ويختلف عن (الشاباك) في عدم تبعيته المباشرة لجسم سياسي معين؛ وتُنفذُ جميع مهامه الأمنية والخاصة خارج حدود الكيان الصهيوني، وتقتصر تبعيته على مكتب رئيس الحكومة فقط دون سواه، ويتلخص دور «الموساد» في تجميع المعلومات والبحث الاستخباراتي وتنفيذ العمليات السرية الخاصة خارج الكيان الصهيوني.

- مهام جهاز الموساد:

تتركز أبرز مهام جهاز الموساد في الآتي:

أ- إحباط عمليات تطوير الأسلحة غير التقليدية، وإحباط أي محاولة للحصول على أسلحة غير تقليدية لدى الدول المعادية.

ب- إحباط العمليات ضد الأهداف اليهودية والصهيونية في مختلف أنحاء العالم.

ج- القيام بمهمة جمع المعلومات السرية خارج حدود الدولة.

د- إدارة الشركات الأمنية والخاصة، التي تتبع بشكل سري للموساد، وتنفذ سياساته، وتسهل مهامه كشركة "G4S"، وشركة "بنيتل إنترناشيونال سكيوريتي"، وهي شركات تحظى بتغطية قانونية دولية، وتعمل في العديد من الدول.

هـ- توفير المعلومات الاستخباراتية، والاستراتيجية، والعملياتية، والسياسية النافذة.

و- تطوير العلاقات السرية الخاصة، السياسية وغيرها مع جهات خارج حدود الكيان.

ز- تنفيذ المهام والعمليات الخاصة خارج حدود الكيان.

ح- العمل على تهجير وجلب اليهود من خارج حدود الكيان، وخصوصاً من الدول التي تكون الهجرة منها غير ممكنة، وذلك عن طريق مؤسسات الهجرة في الكيان الصهيوني، وبذل كل الجهود لذلك، بالتنسيق مع مختلف المؤسسات ذات الصلة.

o أقسام جهاز (الموساد) ووحداته:

هناك أقسام ووحدات عديدة تعمل داخل جهاز الموساد، ويتشكل الهيكل الوظيفي لجهاز «الموساد» من عدة دوائر لكل منها دورها ووظيفتها المحددة وأهمها:

- الإدارة العامة: تقع في أطراف تل أبيب، ويعمل فيها نحو مائة موظف ومكتب المدير وبعض المساعدين وسكرتارية خاصة بالمدير الذي يتم تعيينه عن طريق رئيس الوزراء مباشرة.

- قسم التخطيط للعمليات والتنسيق: مهمته الإدارة والتطوير ووضع الخطط المستقبلية وتنسيق عمل الشبكات.

- قسم العمل السياسي والخارجي: المسؤول عن الاتصالات في الدول الأجنبية التي لها علاقات مع الكيان الصهيوني.

- قسم المهمات الإدارية: المختص بتدريب وتوظيف العاملين وترقياتهم واختيارهم.

- قسم البحوث: يقوم بإعداد بحوث لتطوير العمل ومكافحة التجسس والاختراق.

- قسم التكنولوجيا والتقنيات: خاص بكل الأجهزة العلمية، والأجهزة الحديثة التي يحتاجها (الموساد) وإدخالها في هذا القسم؛ من أجل استعمالها في المهمات، مثل: أجهزة التنصت، وأجهزة الكمبيوتر، وأجهزة التصوير الدقيقة والتزوير، ويتضمن هذا القسم أيضًا التزوير، والتصوير، والشيفرة، وأجهزة الاتصالات، ويتم تدريب العملاء والجواسيس على تلك الوسائل.

- قسم العلاقات: يُعنى بالتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية الأخرى.

- قسم العلاقات التكتيكية والفنية: يضم ضباطًا محترفين في القتل والتخريب وإخفاء الجريمة والملاحقة.

- قسم جمع المعلومات: من أكبر أقسام (الموساد)، ويتولى جمع المعلومات واستقراءها وتحليلها، ووضع الاستنتاجات بشأنها.

- قسم العمليات: ويتولى وضع خطط العمليات الخاصة بأعمال: التخريب، والخطف، والاغتيال.

- قسم الحرب النفسية: ويشرف على خطط العمليات الخاصة بالحرب النفسية وتنفيذها، مستعينًا بجهود القسميْن السابقيْن عن طريق نشر الفكرة الصهيونية.

- وحدة النفوذ: لتدريب عناصر من (الموساد) نفسه، ومن عملائه؛ لاختراق (العدو)، وتنفيذ المهمات الموكلة إليهم، ومن أبرز النفوذيين الذين اخترقوا البلاد العربية الجاسوس "إيلي كوهين" المولود في مصر بالإسكندرية 1924م؛ حيث أرسله (الموساد) إلى سوريا باسم كامل أمين ثابت سنة 1962م؛ من أجل عقد صداقات مع ذوي النفوذ في المجتمع السوري، لجمع المعلومات حول القوات السورية والمواقع الحدودية والتسليح الجديد، وبعض المهام الأخرى، فعقد كوهين صداقات وثيقة مع سالم سيف مذيع الراديو، واللواء أمين الحافظ، وعدد كبير في هيئة أركان الجيش السوري، فتمكن من الحصول على الخطط السورية والمصرية، وحصل على معلومات حول شراء أسلحة من الروس، ومعلومات تفصيلية عن المواقع السورية، وأرسلها إلى الكيان الصهيوني، ثم انكشف كوهين وأعدم شنقًا في دمشق سنة 1965م.

- وحدة التدريب والتخطيط: المختصة بتدريب العاملين في (الموساد)، على الأجهزة التكنولوجية والمعلومات، ويخضع العاملون في الموساد وبعض العملاء إلى دورات تدريبية خاصة من خلال مدارس تدريب يُعطى فيها الدروس النظرية والعملية، ويرفع مستوى العاملين في هذا الجهاز، الذين سوف ينفّذون مهمات معيّنة، بالإضافة إلى التخطيط الجيد الذي له دور كبير، خصوصًا في نجاح العمليات، مع مراعاة التفاصيل غير المتوقعة، مع ترك الحرية لقائد العملية في اتخاذ التعديلات التي يقتضيها الموقف، ويمكن الاستعانة بالخرائط ذات المقياس الكبير، والنماذج المجسمة لمسرح العملية، حتى يعرف القائمون في التنفيذ واجباتهم بالتفصيل.

- وحدة مكافحة التجسّس: مهمتها كشف النفوذيين الذين يحاولون اختراق أجهزة المخابرات الصهيونية، مثلما حصل لرجل المخابرات المصري البطل رأفت الهجّان، حيث فشلت أجهزة الاستخبارات الصهيونية في كشفه، وتمكن من دخول الكيان الصهيوني على أنه رجل أعمال يهودي، وتغلغل في عمق الكيان الصهيوني الأمني، والسياسي، والعسكري، والاجتماعي.

o ملاحظات على مهام واقسام الموساد:

بحكم التداخل والاختلاط الشديد الذي ساد خلال السنوات الاولى عمل اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية حديثة التأسيس، لم تكن هناك لسنوات عديدة لاحقة مهام واقسام ثابتة، محددة وواضحة المعالم، تضبط

وتنظم عمل جهاز "الموساد" وانشطته.. وطبقا لما تذكره مصادر اسرائيلية مختلفة فقد اقتصرت مهام "الموساد" في البداية على جمع المعلومات في الخارج والمساعدة في تنظيم هجرة اليهود الى اسرائيل، خاصة الجاليات اليهودية التي كانت تقيم حينذاك في الدول العربية.

وفيما يتعلق بمهمة جمع المعلومات، فان الطريقة التي تميز العمل التجسسي للموساد، وفقا لما ذكره يوسي ميلمان في تقريره المنشور في صحيفة "هآرتس" في 26 شباط 1998، تستند الى العنصر البشري (العملاء) وهي طريقة تدعى باللغة المهنية ""humnit، وتعني الاستخبارات البشرية. ويقوم "الموساد" بموجب هذه الطريقة بزرع عملاء (جواسيس) اسرائيليين يحصلون على هوية جديدة في دولة او تنظيم يتحولان الى مصدر مباشر لجمع المعلومات. وبحسب ما يذكره فيكتور اوستروفسكي عميل "الموساد" السابق في كتابة "عن طريق الخداع"، فان استخدام هؤلاء العملاء يتم بواسطة وحدة ميدانية في (الموساد) يطلق عليها اسم "متسادا".. ويقول "ميلمان" ان 90 في المائة من جهود وطاقات جهاز "الموساد" توجه نحو مهمة "جمع المعلومات"، وان جزءًا ضئيلًا من انشطته وفعالياته يكرس لتنفيذ "عمليات خاصة" او حسب وصف ميلمان "عمليات عنيفة وصاخبة" في اشارة لمسلسل طويل من اعمال الاغتيالات والتصفيات الجسدية التي وقف "الموساد" مباشرة او اشترك مع اجهزة وفرق استخبارية وعسكرية اخرى في تنفيذها، وعلى الاخص منذ مطلع السبعينيات، دون ان تعترف اسرائيل او تنسب لهذا الجهاز التجسسي المسؤولية عنها، تمشيا مع قواعد السرية شبه المطلقة التي احيط بها عمل "الموساد" منذ تأسيسه وحتى الان، ضمن نسق ونهج ينسجمان مع تقاليد الدولة العبرية في "تمجيد الاغتيالات السرية" وسعيها الدؤوب إلى ابقاء جهازها الاستخباري الخارجي محاطا بهالة من الغموض تضفي عليه هيبة و "جبروت الذراع الخفية" القادرة على التسلل والوصول الى كل مكان في العالم.

ويتحدث افي دغان، الذي قدمته صحيفة "يديعوت احرونوت" في مقابلة اجرتها معه ونشرتها في عددها الصادر بتاريخ 12.4.1998 على انه مسؤول كبير سابق في "الموساد" تحول لاحقا الى "العمل الخاص والحياة المدنية" بعد ثلاثين عامًا امضاها في العمل السري، عن تجربته في مجال تجنيد العملاء.. يقول "دغان"، الذي ترأس بين السنوات 1990- 1997 القسم الاكثر اهمية في الموساد، قسم جمع المعلومات: ".. ليست هناك اداة لجمع المعلومات أفضل من تشغيل العملاء... صحيح ان التنصت والكاميرات الخفية هامة الا ان المعلومات التي يحملها العميل هي التي تساعد على فهم المعطيات وتحليلها".

ويضيف "دغان"، الذي كان من بين الذين ترددت اسماؤهم كمرشحين لرئاسة "الموساد" بعد استقالة الجنرال داني ياتوم في شباط 1998، ان "العمل في مجال تشغيل العملاء معقد جدًا لأنه يتعامل مع النفس الانسانية وهذه مهارة يتم اكتسابها بعد سنوات طويلة من العمل الميداني، وهي اشبه بلعبة شطرنج لا تنتهي ابدا".

ويتحدث المسؤول الكبير السابق في "الموساد" عن ان تجنيد العملاء يتم عن طريق اكتشاف واستغلال نقاط ضعفهم. ويعترف "دغان" في تفس الوقت ان "من الصعب العمل في هذا المجال والبقاء نظيفا" لكنه انتقد بشدة من ناحية اخرى وسائل الاعلام الاسرائيلية بسبب نشرها للفضائح والاخفاقات التي تعرض لها "الموساد"، مشيرا الى ان "سبب حظر نشر عمليات الموساد لا يكمن في الخوف من الانتقادات بل لأن كل عملية نشر تتناقض تناقضا تاما مع طابع العمل الذي يعتمد نجاحه بشكل مباشر على السرية".

وبالعودة الى مرجعيات تبلور مهام ووظائف "الموساد"، كما تسردها المصادر الاسرائيلية، يتضح ان الجهاز اضطلع منذ تأسيسه، الى جانب مهمته الاساسية في جمع المعلومات في الخارج، بوظيفة ودور هامين في تنظيم حملات تهجير لليهود من الدول العربية، ومن بين الحملات الشهيرة التي اشرف "الموساد" على تنظيمها كعمليات احيطت بالسرية، احيانا من خلال عقد "صفقات" وتقديم رشاوى واحيانا اخرى تحت طائلة ممارسة الابتزاز والتخويف والترهيب، تهجير القسم الاكبر من يهود المغرب واليمن والعراق في الخمسينيات، وتهجير اليهود (الفلاشا) من اثيوبيا اواسط الثمانينيات، وقد تمت هذه العمليات والحملات بواسطة وحدة خاصة في " الموساد" يطلق عليها اسم "بتسور".

وخلال السنوات الاولى من بدء مزاولته لعمله وانشطته، لم تكن لدى "الموساد" شعبة عمليات خاصة، لكن مثل هذه الشعبة التي تعرف الان بـ "قسم العمليات" بدأت تتشكل وتتبلور منذ العام 1963، عندما قام رئيس "الموساد" في ذلك الوقت، الجنرال مائير عميت، الذي كلف بإعادة تنظيم هيكلية الجهاز، بضم وحدة الجيش السرية رقم 131، والتي عملت كذراع للعمليات الخاصة في اطار شعبة الاستخبارات العسكرية "امان" التي جمع "عميت" لفترة من الوقت بين قيادته لها وبين رئاسته للموساد، لتصبح جزءا من وحدات "الموساد" ونواة اسست بعد دمجها مع وحدتين صغيرتين ادارهما الجهاز، لإقامة وتشكيل قسم جديد، تحت اسم "قسم العمليات" الذي يعد الى الان القسم الأكثر اهمية وحيوية من بين سائر الاقسام التي يتكون منها "الموساد".

وبحكم الطابع السري الذي اتسمت به غالبًا ولا تزال دبلوماسية اسرائيل وسياستها الخارجية، كنتاج بديهي منبثق عن طبيعة تكوينها ونشوئها، فقد كان من الطبيعي ان يضطلع جهازها التجسسي "الموساد"

بمسؤوليات ووظائف هامة في نسج وارساء علاقات وصِلات اسرائيل الخارجية، وحتى في مجال عقد اتفاقيات وصفقات عسكرية وتجارية واقتصادية واحيانًا سياسية، لحسابها مع دول وجهات مختلفة في انحاء العالم.

وللتذكير، فان جهاز الموساد اقيم، كما أسلفنا استنادًا لما ورد في كتاب "امراء الموساد"، "على أنقاض الدائرة السياسية" التي عملت في نطاق وزارة الخارجية الاسرائيلية، كما ان الجهاز ذاته عمل في المرحلة الاولى من نشاطه وتأسيسه تحت مسؤولية وزير خارجية اسرائيل.

وقد اقام "الموساد" لهذا الغرض، في وقت لاحق، قسمًا رئيسيًا خاصًا ضمن صفوفه ليكون مكلفًا ومسؤولًا عن ملف العلاقات الخارجية.. ولا يزال هذا القسم الذي يطلق عليه اسم "تيفيل" يدير الى الان عشرات الممثليات والمحطات الثابتة والمتنقلة في العديد من دول العالم، يعمل بعضها بصفة رسمية وبعضها الاخر الى جانب سفارات اسرائيل او تحت غطاء بعثاتها الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية وغيرها. وكثيرًا ما تسببت النشاطات الموازية لممثليات ومراكز هذا القسم في "الموساد" باحتكاكات واحتجاجات، طفت على السطح احيانًا، مع وزارة الخارجية الاسرائيلية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج، التي رأت في نشاطات "الموساد" هذه ليس فقط مصدر منافسة لوظيفتها بل تجاوزًا وتهميشًا لصلاحياتها ودورها كممثل وناطق رسمي لإسرائيل في الخارج.

وبحسب ما يسرده كتاب "امراء الموساد" فقد تحول "قسم الاتصال والعمل السياسي" في الموساد منذ العام 1963 الى ما يشبه "وزارة خارجية سرية ثانية، كانت تتفوق في بعض الاحيان على الوزارة الاصلية".

ومهمة هذا القسم تتمثل في اختراق المؤسسات والدوائر التجارية والصناعية والمعلوماتية، خاصة الامنية والعسكرية، وغيرها من المؤسسات والاجهزة الحساسة في الدول المستهدفة عن طريق ارسال مستشارين او دس "عملاء محليين" يتمتعون بمراكز نفوذ وتأثير، ليس بهدف جمع المعلومات عن برامج وخطط وتوجهات هذه الدول فقط، بل ولممارسة التأثير على سياسات حكوماتها بقصد توجيهها في اتجاهات معينة بما يخدم مصالح واهداف اسرائيل والحركة الصهيونية.

وعمومًا، وبحسب مصادر مختلفة، فان جهاز "الموساد"، الذي شهد في عهد رئيسه الثالث الجنرال مائير عميت (1963- 1968) اوسع اصلاحات وتغييرات في بنيته وهيكله التنظيمي أصبح، ولا يزال تقريبًا، يتكون من مجموعة اقسام ودوائر رئيسية تتبعها شعب ووحدات ومحطات ميدانية وفرعية، تعرف وفق التسميات التالية:

- قسم جمع المعلومات، ويدعى "تسومت" (مفترق) وهو منظم على اساس اقليمي ووظيفي تخصصي، تتبع له وحدة ميدانية رئيسية تسمى "متسادا" (حصن، قلعة) تنظم وتضم في صفوفها الجواسيس الاسرائيليين(اليهود).

- قسم العمليات، ويعد من الاقسام الرئيسية الاهم في "الموساد"، وتتبع له دائرة للتخطيط العملياتي والتنسيق، كما تخضع لمسؤوليته المباشرة وحدات وفرق التنفيذ الميدانية المتخصصة في عمليات التجسس المعقدة والاغتيالات والتصفيات الجسدية وعمليات "الاختطاف" وما شابه.

- قسم الاتصال - الارتباط- والعمل السياسي، ويطلق عليه اسم "تيفيل" وتعني في تعريبها (المعمورة) او (الكون). وهو قسم واسع وكبير مكلف بمسؤولية العلاقات الخارجية بما يشمل اقامة وادارة روابط وعلاقات التنسيق والتعاون مع اجهزة الاستخبارات والتجسس في دول العالم وتنظيم الاتصالات مع الجاليات والاقليات اليهودية في "الدول المعادية"، كما ومن مهمة هذا القسم المنظم اقليميا ووظيفيا على اساس تخصصي مساعدة حكومات الدولة العبرية عن طريق ممثلياته ومحطاته العلنية والسرية الخارجية، في اقامة وعقد الاتفاقات والروابط السياسية والدبلوماسية والامنية وغيرها مع جهات وحكومات في دول اخرى..

- قسم الادارة والتنظيم: ويعنى بشؤون العمل والتنظيم الداخلي للموساد.

وتعمل الى جانب هذه الاقسام الرئيسية، مجموعة دوائر مساعدة، متخصصة في مجالات البحث والتخطيط والعمليات الفنية والتكنولوجيا والتدريب والتنظيم، اضافة الى شعب ووحدات ميدانية تنفيذية.. وبحسب ما يذكره الصحافي يوسي ميلمان، في تقريره المنشور في صحيفة "هآرتس" في 26.2.1998، فان جهاز "الموساد"، وفي إطار تكليفه بمسؤولية "تنظيم هجرة اليهود الذين يمرون في ظروف صعبة ويقعون تحت تهديد انظمة معادية، وكذلك المساعدة في الدفاع عنهم إذا ما دعت حاجة لذلك"، قام بتشكيل وحدة ميدانية هامة لهذا الغرض تعمل تحت اسم "بتسور" وتعني (تحصين)...

وتشرف على قيادة عمل "الموساد" وانشطته هيئة قيادية عليا تضم رؤساء الاقسام وقادة الدوائر والوحدات الكبيرة، وتعمل هذه الهيئة التي يكون اعضاؤها عادة من ذوي الالمام العالي والخبرة والتجربة الشخصية في مجال العمل الاستخباري والتجسسي الميداني، كـ "هيئة اركان الموساد" وتعادل رتب اعضائها الرتب العسكرية لأعضاء هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي – جنرال وميجر جنرال (عميد)..

- العلاقة بين (الموساد) والاستخبارات الأميركية والدولية:

يرتبط «الموساد» بعلاقات حميمة مع الاستخبارات الأميركية، كما أنّ له علاقات مهمّة مع استخبارات حلف شمال الاطلسي، فهو يشارك بشكل دائم في التحقيق مع الموقوفين العرب في الدول الغربية ويستغل ذلك لكسب عملاء له. وقد أقام علاقات مع «السافاك الإيراني» في عهد الشاه بهدف خلق مناخ مؤيد لإسرائيل في إيران. أمّا علاقة «الموساد» مع الاستخبارات التركية، ومركز الأمن التركي القومي، فتعُرف بـ "المثلث الرهيب"، وقد تعهد «الموساد» بتقديم تقارير إلى مركز الأمن القومي التركي حول النشاطات التجسسية المعادية لتركيا، وتعهّد الأتراك أيضًا بتقديم تقارير حول نشاطات العرب التجسسية ضد إسرائيل وتقديم تقارير خصوصًا حول النشاطات المصرية بالذات ضدها. كذلك فإنّ علاقة الموساد باستخبارات الدول الإفريقية (زائير وليبيريا، كينيا، غانا وجنوب افريقيا)، هي علاقات قوية جدًا. وثمّة علاقة للموساد مع استخبارات دول أميركا اللاتينية (مثل البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، كوستاريكا، بنما، البيرو، السلفادور وسواها)، ومع دول آسيا الصغرى (مثل كوريا الجنوبية، وتايوان وتايلاند واندونيسيا)، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الاستخبارات المركزية الاميركية.

أدت سلسلة من الفضائح والعمليات الفاشلة، التي مني بها جهاز المخابرات الاسرائيلي الموساد خلال السنوات الاخيرة، والتي كان آخرها قضية الشكوك القوية حول وجود جاسوس إسرائيلي في وزارة الدفاع الأميركية المرشحة للتفاعل هذه الأيام وقبلها قضية إلقاء القبض على عملاء لهذا الجهاز في نيوزيلاندا وتقديمهم إلى المحاكمة بتهمة انتهاك سيادة تلك الدولة وتفاعلاتها المستمرة حتى الآن، الى تسليط قدر كبير من الاضواء الصحافية والاعلامية على هذا الجهاز الذي حرصت اسرائيل منذ تأسيسه في العام 1951، على اضفاء هالة من الغموض، وستار من السرية والتكتم الشديدين، على عمله وأنشطته التجسسية وعملياته الخاصة.

وكجهاز استخبارات خارجي، فان نشاطات وعمليات "الموساد" لم تقتصر على ساحة الدول العربية ومنطقة الشرق الاوسط التي لا تزال اسرائيل وبعد مرور اربعة وخمسين عاما على قيامها تعتبر انها تعيش وسطها "كجزيرة مهددة في محيط دائم العداء والتربص بها"، بل امتدت وتشعبت لتصل الى ما وراء البحار والمحيطات، مما جعل جهاز "الموساد" يتمتع بمرور السنوات بصيت وشهرة واسعين وضعاه في مصاف أفضل اجهزة التجسس والاستخبارات على مستوى العالم.

ولعله لم يكن من باب المصادفة ان يستهل الرئيس السابق للموساد، افرايم هليفي، مهام منصبه بعد يومين على صدور القرار الرسمي بتعيينه في الرابع من اذار 1998، بنشر مقالة مذيلة بتوقيعه في احدى الصحف العبرية الاوسع انتشارًا في اسرائيل، قيمت على انها محاولة من جانب "هليفي"، الذي امضى سنوات طويلة من الخدمة في "الموساد"، لخطب ود الاسرائيليين ولإصلاح صورة الجهاز وسمعته التي اهتزت في نظرهم بفعل سلسلة الفضائح والاخفاقات المتتالية التي تعرض لها، وأدت تداعيات اثنين منها مُني بهما الجهاز على التوالي عام 1996، بفشل فريق من عملائه في تنفيذ محاولة اغتيال في الاردن استهدفت رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية "حماس" خالد مشعل، (في ايلول 1996)، واخفاق فريق آخر من عملاء الجهاز في تنفيذ عملية تجسس في سويسرا (في شباط 1997)، الى الاطاحة برؤوس عدد من كبار قادة ومسؤولي "الموساد" بينهم رئيسه الجنرال داني ياتوم، الذي اضطر مرغما الى تقديم استقالته من منصبه، ورئيس قسم العمليات في الجهاز الذي استقال طوعًا (قبل ياتوم) بعد فترة قصيرة من تكشف فضيحة فشل محاولة اغتيال مشعل، فضلًا عما تسببت به فضيحتا الفشل من ضرر واساءة كبيرين لسمعة اسرائيل وموقفها عربيًا ودوليًا وعلى الاخص علاقاتها مع الاردن..

وقد اعاد رئيس "الموساد" السابق، افرايم هليفي، بنشره في صحيفة "يديعوت احرونوت" (عدد 6 اذار 1998) مقالته الدفاعية النادرة بالنسبة لجهاز يعول في عمله على السرية المطلقة، التذكير بان اسرائيل مازالت في حاجة الى جهاز استخبارات خارجي قوي للحفاظ على توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط..

ورغم ان " هليفي" تحاشى في مقالته الخوض مباشرة في موضوع الجانب الخفي الاخر من نشاطات "الموساد" السرية - عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية لخصوم اسرائيل واعدائها- وهو ما اكد عليه بوضوح شديد الصحافي والخبير الاسرائيلي في شؤون اجهزة الاستخبارات السرية الاسرائيلية، يوسي ميلمان، بقوله في مقاله المنشور في صحيفة "هآرتس" بتاريخ 26 شباط 1998: " لغاية الآونة الاخيرة لم يكن ثمة احد في المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة يعارض قيام تنظيم تجسس كالموساد بعملية اغتيال، الا ان ذلك اثير الان بعد فشل محاولة اغتيال (خالد) مشعل"، غير ان "هليفي" بربطه في مقالته بين العمل الاستخباري – التجسسي المناط بالجهاز في الوقت الحالي وبين التاريخ القديم لليهود واللاحق قبل وبعد قيام الدولة العبرية، بقوله ان "التوراة تحدثت عن الاثني عشر جاسوسا الذين ارسلوا الى ارض كنعان" وان "اسرائيل منذ قيامها اعتبرت المخابرات الخارجية جدارها الشرقي المنيع.. وشرطًا اساسيًا ليس فقط لوجودها المادي كدولة، بل ولمناعتها الاجتماعية والحضارية.." وتشديده على ان "العمل الاستخباري شمولي"، انما اعاد بذلك بقصد او دونما قصد، التأكيد والاعتراف بحقيقة ان جهاز الاستخبارات الاسرائيلية "الموساد" لا يعكس فقط ماضي اسرائيل

"الذي قام على العنف" بل ويعكس ايضًا "حاضرها القلق" رغم انها كانت تحتفل في تلك الايام (تاريخ كتابة المقال) بالذكرى السنوية الخمسين على تأسيسها، وأنها رغم توقيعها خلال العقدين الماضيين على معاهدتين للسلام مع مصر والاردن وعلى اتفاق سلام مؤقت مع الفلسطينيين، لا زالت تعتبر نفسها "في حالة حرب مع جيرانها العرب..". وهكذا، فقد ولَدت اهمية الدور الذي ما انفكت اسرائيل توليه لجهاز استخبارات "الموساد"، لا سيما على ضوء سلسلة الفضائح والاخفاقات التي تعرض لها وكان لها وقع الصدمة الشديدة بين الاسرائيليين عموما، والهزة القوية داخل الجهاز نفسه على وجه الخصوص، الحاجة الى القاء الضوء مجددًا على طابع تكوين ومجالات عمل ومهام "الموساد"، ماضيا وحاضرا، بما له وعليه، مع التنبيه المسبق بالطبع الى ان كل محاولة من هذا القبيل، حرصت على توخي قدر من الدقة والمصداقية، سواء تمت في السابق او ستتم مستقبلا، وبضمنها هذه المحاولة، كانت وستبقى محكومة ومقيدة في حدود المصادر القليلة المتاحة، وما سمحت الرقابة الاسرائيلية الصارمة المفروضة على عمل الجهاز، بنشره في اسرائيل..

- الاغتيالات كأحد أهم أساليب عمليات الموساد:

درجت إسرائيل على استخدام كلمة اغتيال لوصف عملية التصفية الجسدية التي تقوم بها أجهزتها الأمنية ضد قادة ومقاتلين فلسطينيين وعرب تتهمهم بالتورط في نشاط أو عمليات ضدها، وقد بقي هذا الاسم متداولا حتى العام 2000 حيث قدم القاضي في المحكمة العليا إلياكيم روبنشتاين الاسم "الأقل إجحافا" بحق إسرائيل حسب وصفه، وهو إحباط موضعي والذي يوحي بإلحاح وعدم القدرة على الاستعاضة عن التصفية لمنع عملية وشيكة، ليصبح هذا التعريف (المحايد) هو الاسم المعتمد لدى نائب رئيس الشاباك يوفال ديسكين في ذلك الوقت، والذي يعتبر مهندس هذا الأسلوب في مواجهة الانتفاضة، ليتبناه الإعلام والدوائر الرسمية بشكل حصري وذلك لتحقيق عدة أهداف تمت بلورتها مع الزمن وتطويرها إلى أن تحولت إلى نظرية قائمة بذاتها.

يعتبر الدكتور بنحاس يحزقيلي، وهو رئيس سابق لقسم الأبحاث الاستراتيجية والسياسات في الجيش الإسرائيلي، أن كلمة اغتيال هي "صيغة ملطفة للقتل العمد والإعدام دون محاكمة" وأن الدول تلجأ إلى هذه السياسة ضد جهات تعتبرها (إرهابية) لتحقيق عدة أهداف تتراوح بين أغراض عسكرية بحتة مثل الردع ومنع تنفيذ عملية وشيكة أو ما يوصف إسرائيليًا بالقنبلة الموقوتة، وصولا إلى أغراض معنوية مثل رفع معنويات الجمهور والانتقام والرد على عملية موجعة.

يقر يحزقيلي في تلخيصه حول الأهداف من وراء سياسة الاغتيالات، أنها لن تنهي ظاهرة (الإرهاب) وإنما، وفي أحسن الحالات، وعندما يكون هدف الاغتيال شخصية مركزية في شبكة يعتمد وجودها على هذه الشخصية، "إدخالها (الشبكة) في حالة من الفوضى لفترة من الزمن" قبل أن تستعيد عافيتها وربما على نحو أكثر عنفا كما حدث مع اغتيال عباس موسوي، أمين عام حزب الله السابق، الذي خلفه حسن نصر الله والذي "حول الحزب من جماعة صغيرة إلى جيش منظم" كما يصفه ألون بن دافيد، او كما في حالة الدكتور فتحي الشقاقي الذي لم يمنع اغتياله من تحول التنظيم الذي أسسه إلى قوة أكثر تهديدا لأمن إسرائيل.

رغم حضور عنصر العقوبة والانتقام كأحد مبررات اللجوء إلى سياسة الاغتيالات، إلا أن المنظومة الإسرائيلية تفضل التعريفات التي تصور الاغتيال على أنه مجرد أداة تنبع من اعتبارات وقائية ضد حالات استثنائية (تضطر) فيها إلى استخدام قوة قاتلة بشكل موجه ومقصود ضد أشخاص معروفي الهوية بشكل واضح ومسبق.

التعريف أعلاه تعوزه الدقة ولا يغطي مئات حالات الاغتيال التي نفذتها إسرائيل إما بدافع العقوبة أو الانتقام وتدفيع الثمن، إلى جانب المس بمواطنين أبرياء لا علاقة لهم بالقضية وبعائلات وممتلكات من تصفهم بأنهم مطلوبون.

- تاريخ الاغتيالات

ارتبطت سياسة الاغتيالات لدى المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية بشعار "يد إسرائيل الطويلة" القادرة على الوصول إلى كل مكان، والتي أدت إلى جعل "المقابر تمتلئ" بالضحايا ممن وصلت إليهم هذه اليد وقادت إلى تصفيتهم في مختلف أرجاء العالم، وفق تعبير ألون بن دافيد.

يمكن التأريخ لسياسة الاغتيالات التي يتم فيها استهداف شخص معين محدد الهوية، يتم اختياره بشكل مسبق بهدف تصفيته بقرار رسمي، بالعام 1972 حين قررت رئيسة حكومة إسرائيل غولدا مائير ملاحقة واغتيال منفذي عملية ميونيخ التي نفذتها منظمة أيلول الأسود التابعة لحركة فتح ضد رياضيين إسرائيليين كانوا يشاركون في الأولمبياد في ألمانيا.

قرار مائير حوّل إسرائيل، وفق ألون بين دافيد الذي أعد سلسلة من أربع حلقات عرضها في القناة 13، إلى "الدولة الوحيدة في الغرب التي يأمر فيها رئيس الحكومة بإعدام شخص دون أن يعود لأحد أو أن تشرف على قراره لجنة رقابية برلمانية" لتتواصل بعدها عمليات الاغتيال والتصفية وتطال أدباء مثل غسان كنفاني

وقادة أمنيين مثل أبو علي حسن سلامة وأمناء عامين مثل الشقاقي وعباس موسوي ومفكرين وقادة سياسيين في أصقاع الأرض المختلفة.

أخذت سياسة الاغتيالات بعدا جديدا أكثر كثافة وتركيزا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام 2000 حيث "تحولت إلى سياسة ممنهجة وعلنية وجزء أساس من الحرب على الإرهاب" وفق معهد الاستراتيجية الصهيونية، والذي أحصى خمسين عملية اغتيال عن بعد عبر استخدام الطائرات والمروحيات في عام واحد (2005) وهو ما يكشف عن الوتيرة الكبيرة التي تم استخدام هذا الأسلوب فيها ضد المقاتلين الفلسطينيين في هذه الموجة التي اعتبرت الأعنف منذ احتلال العام 1967 داخل الأراضي المحتلة.

تميزت الاغتيالات في فترة الانتفاضة الثانية ليس بكونها أكثر كثافة، بل بكونها أصبحت بديلًا مريحًا عن الاعتقال وكمحاولة تقديم المشتبه به إلى المحاكمة، كما أنها طالت عناصر وجهات ميدانية غير مركزية لا يترك غيابها الفردي (بحد ذاتها) أي أثر جدي على الواقع السياسي والأمني، إلا أن استهدافها بشكل مكثف يخلق حالة من الترهيب والردع والانشغال في الحماية الشخصية ومحاولة التخفي بدل المبادرة لتنفيذ أو التخطيط لعمليات جديدة.

كثافة اللجوء إلى سياسة الاغتيالات وتوسيع دائرة ومستوى المستهدفين وردود الفعل العنيفة التي قادت إليها، كما حدث مع اغتيال القيادي في كتائب شهداء الأقصى في طولكرم رائد الكرمي في العام 2002 الذي أدى إلى موجة عمليات تفجير في قلب المدن الإسرائيلية وانضمام حركة فتح للعمليات التفجيرية داخل الخط الأخضر، أثارت جدلا كبيرا في إسرائيل حول قضيتين أساسيتين: جدوى وأخلاقية وقانونية الاغتيالات.

- الجدل حول سياسة الاغتيالات: الجدوى

يجزم ألون بن دافيد أن سياسة الاغتيالات "لا تؤدي إلى انتهاء ظاهرة الإرهابيين بل استبدالهم بآخرين فقط" وأنها قد تقود إلى نتائج عكسية وإلى تغذية دوامة الدم والعنف وتوسيعها، كما أنها لا تشكل بديلا عن الوسائل الأخرى، بالإضافة إلى ضررها على صورة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، وتعريض ضباط وقادة إسرائيليين للملاحقة قضائيًا في المحاكم الدولية، إن لم يكن بسببها مباشرة فبسبب الأضرار الجانبية التي تنتج عنها والمس بالمدنيين الأبرياء كما حدث في عملية اغتيال القيادي في حركة حماس صلاح شحادة الذي أدت عملية اغتياله بإلقاء قنبلة تزن طنا من طائرة حربية على المبنى المكتظ الذي يقيم فيه إلى مقتل 14 مواطنًا بريئًا، وتقديم دعاوى ضد قائد سلاح الجو دان حالوتس.

نتج عن هذا الجدل بين من يؤيد السياسة ويعارضها وضع معايير لتقييد والحد من استخدامها، نشر موقع (واللا) في العام 2019 ملخصها بالتشديد على أن تتم بشكل مدروس وفي حالات استثنائية وبعد استنفاد الوسائل الأخرى وامتلاك معلومات تؤكد أن الهدف المنوي اغتياله سينفذ فعلا عملية وأن اغتياله فقط يمكن أن يوقفها، إلى جانب التأكد من عدم المس بالآخرين. الدكتورة رونيت مرزن، المستشرقة والمحاضرة في جامعة حيفا، تقول إن "الاعتبارات تتداخل" ولا أحد يمكن أن يضمن أن لا "يدخل عامل الرغبة في الإذلال القومي والانتقام" لدى متخذ القرار الذي لا يمكن إلزامه بهذه المعايير في ظل غياب الرقابة التي يقابلها "ضغط الجمهور" الذي يريد أن يرى نتائج. وتقترح إضافة ثلاثة أسئلة للمعايير السابقة، وأنه فقط في حال الإجابة عليها بشكل إيجابي يمكن اللجوء إلى اغتيال الشخص وهي: هل غياب هذا الشخص سيؤدي إلى إحداث ضرر لا يمكن إصلاحه للمنظومة التي يقودها؟ وهل سيزيد غيابه من فرص التقدم في المسار السياسي؟ والأهم، هل من سيحل مكانه معتدل أكثر منه أم لا؟

إن تجربة السنوات الماضية تثبت ليس فقط أن هذه الأسئلة لم تطرح، بل ان النتائج جاءت عكسية في الكثير من الحالات.

- الجدل حول قانونية الاغتيالات

الإدانة الواسعة دوليًا لسياسة الاغتيالات وتحديداً في الانتفاضة الثانية، والجدل الإعلامي والسياسي الداخلي الذي رافقها في إسرائيل، دفع اللجنة العامة ضد التعذيب إلى تقديم التماس ضد استخدام الجيش لهذه السياسة بدعوى أنه "وسع استخدامها أكثر من الغاية الأصلية التي حددها لها" وأن اللجوء إلى هذه السياسة، بهذه الكثافة، والتسبب في وقوع ضحايا في صفوف المدنيين يتعارض مع القانون الدولي.

القضية وضعت على طاولة أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، هي المحكمة العليا، في ذروة الانتفاضة الثانية في 2002، إلا أنها بقيت تماطل وتتجنب البت في القضية لأربع سنوات متواصلة، وفقط بعد أن هدأت الانتفاضة وتراجعت عمليات الاغتيال، أصدرت قرارها المخيب للآمال، والذي لم يتضمن إدانة واضحة لسياسة الاغتيالات ولا وضع قيود للحد منها، معتبرا أن "من يشارك في تنفيذ عملية إرهابية، يجب أن يـأخذ بالاعتبار أنه سيكون عرضة للمس من قبل الجيش".

المحكمة العليا التي ترأس هيئتها التي بتت في القضية رئيسها الأسطوري المعروف بمواقفه الليبرالية أهارون باراك، تعاملت مع الجيش بأكف من حرير، واكتفت بتقديم توصيات عامة تطالبه "بتفضيل الاعتقال والتحقيق مع المتورطين وتقديمهم إلى المحاكمة، وعدم استهدافهم، إذا كان هذا الاستهداف سيؤدي إلى

المس بأبرياء قريبين منهم" وتوخي توفر معلومات دقيقة حول الشخص المستهدف والتأكد استخباراتيا أنه متورط بشكل مباشر في عمل "إرهابي"، لا بل إنها فوق ذلك، قدمت تفسيرا للقانون الدولي يشرعن هذه السياسة، عندما حددت أن المقاتل "هدف شرعي" وأن أعضاء المنظمات (الإرهابية) ليسوا مواطنين ولا يلتزمون بقوانين الحرب وبالتالي "لا تنطبق عليهم الحماية الدولية الممنوحة للمواطنين".

إن موقف المحكمة العليا المنحاز للمؤسسة مكن الجيش من امتلاك مظلة لتبرير سياسة الاغتيالات وإقفال الباب حول الجدل القانوني حول شرعيتها ومدى أخلاقيتها، وهو ما عززته الكثير من الدراسات اللاحقة وأبرزها دراسات معهد أبحاث الأمن القومي والذي أعد دراسة في العام 2018 اعتبر فيها أن قضية الاغتيالات التي يتم اللجوء اليها في سياق الحرب على (الإرهاب) تجسد التصادم بين قيميتين أساسيتين هما الأمن الشخصي للمواطنين وحقوق الإنسان، وأن ضمان الأمن يبرر اللجوء إلى هذه السياسة التي وصفها الباحث عيدو روزنتسفايغ بأنها الأداة التي "ابتدعتها إسرائيل وتحولت إلى ظاهرة دولية وأداة مركزية في الحرب على الإرهاب على مستوى العالم" وهو الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال الإحصائية التي قدمها المعهد الذي وجد أن "ثلاث دول غربية متقدمة تستخدم سياسة الاغتيال ما بعد العام 2000".

لا يوجد بحث واحد ولا تجربة تثبت أن سياسة الاغتيالات حققت الردع أو ساهمت في تخفيف حدة العنف، بل على العكس من ذلك تثبت التجربة العملية أن هذه السياسة قادت إلى تأجيج العنف وتوسيع دائرة المنخرطين فيه وتوسيع نطاقه، وأن من تم اغتيالهم شغل مكانهم أشخاص أكثر راديكالية اعتبروا أن مهمتهم الأولى الثأر لقادتهم الذين تمت تصفيتهم.

- جواسيس وجنرالات في رئاسة "الموساد"

يخضع "الموساد" منذ تأسيسه في العام 1951 لمسؤولية رئيس الوزراء الاسرائيلي المباشرة، وهو الذي يقرر في مسألة تعيين رئيس الجهاز، كما يصادق على عملياته وخططه الهامة.. وقد ابقت اسرائيل اسماء رؤساء الجهاز سرية يحظر نشرها لغاية العام 1996، حيث سمح للمرة الاولى بإشهار واعلان اسمي رئيسي الجهازين الاستخباريين السريين، الاستخبارات الخارجية (الموساد) والمخابرات الداخلية (الشين بيت) ضمن تقليد جديد صادق عليه الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي.

فترة الولاية القانونية المحددة لمنصب رئيس "الموساد"، مدتها خمس سنوات لكن عددا من الذين تولوا المنصب، وهم غالبًا إما "جواسيس محترفين" عملوا في خدمة اسرائيل واجهزتها الاستخبارية سنوات طويلة او جنرالات عسكريين لامعين استقدموا مباشرة من الخدمة في الجيش الاسرائيلي لرئاسة الجهاز، شغلوه في

عدد من الحالات لفترات اطول، وأحيانًا اضطروا للاستقالة قبل انتهاء فترة ولايتهم المحددة، بسبب فضائح او اخفاقات مني بها "الموساد" تحت رئاستهم.. وتشمل قائمة الذين اشغلوا رئاسة "الموساد" منذ تأسيسه الاسماء التالية:

- روبين شيلوح: الرئيس الأول للموساد الصهيوني وهو من مواليد القدس، أتقن شيلوح اللغة العربية وكان خبيرًا في شؤون الشرق الأوسط بثقافته وعمله. كان شيلوح أول رئيس لجهاز الموساد بين الأعوام 1952-1949 ورجل المهامّ السرية فيه، بعد أن أوكل إليه رئيس الوزراء ووزير الحرب الصهيونية دافيد بن غوريون تولّي هذا المنصب، وبعد استقالته من رئاسة الموساد كان شيلوح مستشارًا في سفارة الكيان في واشنطن والمستشار السياسي لوزير الخارجية.

منذ شبابه اهتمّ شيلوح بالأمور السرية للمجتمع اليهودي في البلاد قبل إقامة دولة الكيان، وكان مقربًا من القيادة اليهودية بصفته رجلًا يوثق به لدى كل من دافيد بن غوريون وموشيه شاريت. واعتنى شيلوح بالنشاط السري خاصة في المجال السياسي، وذلك تطلّعًا منه إلى تخليص دولة الكيان من العزلة الإقليمية والدولية التي عاشتها في السنوات الأولى بعد إقامتها، وبغيةً في تحقيق هذا الهدف أقام شيلوح علاقات مع حركة التحرير الكردية ومع أجهزة استخبارات غربية، وأهمها الـ .CIAكما حقق شيلوح انجازات في مجال جمع المعلومات، ومن أهمها حصوله على خطط الجامعة العربية الخاصة بالاجتياح العربي لدولة الكيان.

وفيما كان شيلوح رجلا غير اعتيادي ومثيرًا للجدل في أساليب عمله ونمط تفكيره، إلا انه لقي تقديرًا لا يختلف فيه لقوّته الإبداعية، وأهمية مبادراته، ومساهمته في النشاط الاستخباراتي لدولة الكيان.

- إيسار هرئيل: الرئيس الثاني للموساد وقد ولد ايسار هرئيل في روسيا البيضاء عام 1912، وحينما بلغ الثامنة عشرة من عمره قدم هرئيل إلى دولة الكيان، حيث اعتنى بشؤون أمنية واستخباراتية خلال سنوات كثيرة في خدمة الكيان إبان الفترة التي سبقت إقامتها والتي تلتها.

بعد ذلك كان رجل أعمال، كما كان عضو كنيست لمدة ولاية واحدة من قبل "القائمة الوطنية".

وألف هرئيل كتبًا كثيرة، عرض فيها قضايا استخباراتية وأمنية وحلّل أبعادها في نظام ديمقراطي.

وتذكر بين المناصب التي اشغلها هرئيل والتي تشكل المحطات الرئيسية في خدمته للدولة، تنفيذ مهام في إطار خدمة المعلومات لمنظمة "الهاغانا" (1947-1944)، ورئيس جهاز الأمن العام – الشاباك (1948-1963)، ورئيس الموساد المسئول عن أجهزة الأمن (1963-1952).

ورغم الثقة التامة التي ميّزت العلاقات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع دافيد بن غوريون وإيسار هرئيل، فقد استقال هرئيل من منصبه عام 1963 نتيجة ظهور خلافات مبدئية بين الرجلين في قضية "العلماء الألمان" الذين عملوا في مصر على تطوير صاروخ بعيد المدى. واعتبر هرئيل هذا المشروع تهديدًا مباشرًا على وجود دولة الكيان، ولذلك أيد اتخاذ موقف شديد حيال أولئك العلماء وألمانيا الغربية.

وكان هرئيل رجل مرهف الحواسّ ذا مواهب نادرة في مجال العمل الاستخباراتي، ودرج على أن يقود شخصيا عمليات هامة، وأكثرها شهرةً عملية اختطاف النازي أدولف إيخمان ونقله من الأرجنتين إلى دولة الكيان.

وقام هرئيل في أيام ولايته بصياغة أسس العمل للموساد، وبتكييف الموساد للواقع والأهداف الجديدة الجديدة التي واجهته، بما في ذلك الانتقال من جهاز يعمل في مرحلة تبلور الدولة إلى جهاز رسمي، واتسم إيسار هرئيل في أداء عمله بالتشبّث بالهدف، وبإخلاص تام للمستوى السياسي.

- **مئير عميت:** الرئيس الثالث للموساد وقد عين على رأس الموساد العام 1963وقد ارتبط اسمه بكثير من قضايا الجاسوسية في العالم العربي وأوربا، وفي زمنه تم الكشف عن الجاسوس الصهيوني ايلي كوهين في دمشق وأعدم هناك، كما تنسب إليه عملية زرع جاسوس آخر في لبنان هو مسعود بيطون، وكاد مئير أن يطويه النسيان لولا تدخله في قضية أشرف مروان مدافعًا عنه ومتهمًا الجنرال إيلي زعيرا رئيس الاستخبارات العسكرية "أمان" الأسبق بكشفه، ومع كل نجاحاته فان عدم قدرة الموساد على التنبؤ بالهجوم المصري السوري أثناء حرب أكتوبر - تشرين الأول عتم على الكثير من انجازاته لكنه حاول دومًا أن يلصق الأمر بالجنرال إيلي زعيرا.

وخلال تولي عميت مسؤولياته في الموساد، حط طيار عراقي العام 1966 بطائرته من طراز ميغ 21 سوفياتية الصنع في دولة العدو الصهيوني، ما اعتبر إحدى ابرز العمليات التي نجحت فيها الاستخبارات الصهيونية، وقيل أن مئير عميت هو الذي أغوى الطيار العراقي بالهروب بطائرة سوفيتية حديثة بكامل معداتها.

وورد اسم عميت أيضا في قضية المعارض المغربي مهدي بن بركة، بعدما اشتبه بأن الموساد كشف للاستخبارات المغربية عنوان بن بركة الذي قتل بعد بضعة أيام اثر خطفه في باريس، وكان الموساد حينها ولا يزال وثيق الصلة بالاستخبارات الفرنسية التي تعاونت حسب ما يبدو من السياق مع الموساد والمخابرات المغربية في تصفية المهدي بن بركة الذي شكل هاجسًا للملك الحسن الثاني.

انتخب عاميت عضوا في الكنيست العام 1977 على قائمة حزب داش الوسطي، وتولى في العام نفسه لوقت قصير وزارة النقل والمواصلات في الحكومة اليمينية برئاسة مناحيم بيغن. لكنه انسحب من الحياة السياسية العام 1980.

وأعلن الرئيس الصهيوني شيمون بيريز أن: "أجيالًا من الصهاينة تدين له بامتنان كبير للخدمات الكبيرة التي أداها لأمن البلاد والتي لا تزال طي الكتمان"، وتوفي بتاريخ 2009/7/18 عن 88 عامًا.

- **تسفي زامير**: الرئيس الرابع للموساد من مواليد بولندا عام 1925، وقد قاد تسفي مائير جهاز الموساد الصهيوني ما بين عم 1968 إلى عام 1974، وقد كانت هذه الفترة من أحلك الفترات والتوتر بين العرب والصهاينة حيث كان الاحتلال في يمر بأزمة بعد حرب أكتوبر.

كان أبرز حدث في فترة قيادته للموساد هي حرب أكتوبر 1973 والتي شنت بها جمهورية مصر العربية حربًا لتحرير سيناء، عبر قناة السويس تجاه سيناء وقاموا بتحريرها.

ظهر بينه وبين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "امان" إيلي زعيرا خلاف حاد أثناء حرب تشرين عام 1973 وهو يعتبر الأشد إثارة في تاريخ الدولة الصهيونية.

كانت أشد حرب استخبارية في عهده أطلق عليها "غضب الرب" وقد دارت بين الموساد الذي يقوده ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوربا والتي اشتهرت فيها عملية ميونخ التي قتل خلالها 12 لاعب صهيوني كانوا ضمن الاولمبياد العالمية هناك.

أرسل العشرات من رجالات الموساد إلى الدول الأوربية لتصفية من نفذوا هجوم ميونج وكان يدير هذه العمليات من غرفة متقدمة في النرويج.

بعد عملية ميونخ شكّلت غولدا مائير رئيسة الوزراء الصهيونية الشهيرة فرقة اغتيالات خاصة أطلق عليها "كيدون" وبالتحديد قد أشرف عليها بنفسه وكان على رأس الفرقة (مايك هراري) المرتزق الصهيوني.

في 1972/10/17 شارك بنفسه باغتيال وائل زعيتر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في روما حيث أطلق عليه 12 طلقة من مسدسات كاتمة للصوت.

كان يقود محاولة اغتيال أبو حسن سلامة القيادي في منظمة التحرير لكن تشخيصاً خاطئاً أدّى إلى مقتل نادل مغربي، ونجح بعدها اللذان أطلقا النار من الموساد بالفرار ومعهم ثمانية من أعضاء الموساد من بينهم مايك هراري قائد العمليات في الموساد وقتها ورئيس الموساد تسفي زامير.

- **يتسحاق حوفي**: رئيس الموساد الخامس هو عسكري عمل مديرًا لجهاز المخابرات الصهيونية الموساد بين 1974 و1982.

ولد إسحاق حوفي سنة 1927 في تل الربيع المحتلة، وخدم في منظمة البلماخ الإرهابية من سنة 1944 حتى نهاية حرب 1948 وعين نائب قائد وحدة المظليين في سنة 1956 خلال العدوان الثلاثي.

عمل بعد ذلك قائد مدرسة الضباط العسكريين، ومن ثم رئيس قسم العمليات في هيئة الأركان العامة خلال حرب 1967، ورئيس قسم الإرشاد وقائد لواء الشمال أثناء حرب 1973.

عُين بعد انتهاء الحرب رئيسًا لقسم العمليات العسكرية وقائمًا بأعمال رئيس الأركان العامة بعد استقالة دافيد إلعازار من رئاسة الأركان.

عين سنة 1974 رئيسا للموساد وكان يحظى بإعجاب مناحيم بيغين رئيس الوزراء الصهيوني.

اهتم إسحاق حوفي بتوثيق العلاقات مع حزب الكتائب اللبناني وكان من بين المعارضين لضرب المفاعل النووي العراقي، رغم أنه أظهر موافقته على العملية فيما بعد كمحاولة لتصحيح ما اعتبره خطأ في تفكيره.

توجه نحو الأعمال بعد تركه العمل السياسي والأمني فعين مديرًا عاما لشركة الكهرباء. عاد لينخرط في العمل السياسي لفترة وجيزة من صيف 1994 حتى نهاية 1995 ضمن حركة الطريق الثالث التي تمكنت من الوصول إلى الكنيست ولكن حوفي لم يكن عضوًا فيه.

- **ناحوم ادموني**: رئيس الموساد الصهيوني السادس ولد في القدس العام 1929، ودرس في جامعة كاليفورنيا فنال الماجستير في موضوع العلاقات الدولية، انضم إلى قلم الاستخبارات خلال حرب 1948 ونفذ سلسلة من العمليات الاستخبارية.

عين مساعداً لرئيس الموساد اسحق حوبي بين 1976-1982، وعين رئيسا للموساد في العام 1982، وبقي في منصبه هذا حتى العام 1989.

عند إنهائه خدمته في الموساد عين مديراً عاماً لشركة المياه مكوروت، وعين عضواً في لجنة "تشخانوفر" للتحقيق في ملابسات محاولة اغتيال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في عام 1997، ولكنه قدم استقالته إثر تعرضه لانتقادات لاذعة وشديدة لكونه دافع عن الموساد قبل أن تشرع اللجنة المذكورة في التحقيق في القضية.

تورط في أكبر عملية نهب في بريطانيا طالت متجرًا للمجوهرات، افلح فيها اللصوص في سرقة غنائم قدر ثمنها بـ 40 مليون جنيه إسترليني، وعجزت الشرطة البريطانية في العثور على أي أدلة أو آثار تقودها إلى منفذي العملية.

- **شابتاي شافيت:** هو رئيس الموساد السابع ولد العام 1939 في "نيشر" بالقرب من حيفا. درس موضوعي اللغة العربية وتاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، ثم تابع دراسته في جامعة هارفرد بالولايات المتحدة. انخرط للعمل في الموساد ابتداء من العام 1964، وتولى رئاسة الموساد بين 1989 و1996. حاول الحفاظ على سرية عمل الموساد إلا أن كتاب فيكتور اوستروفسكي أدى إلى كشف بعض الجوانب المهمة حول تركيبة الموساد وعمله. ووجهت إليه أصابع اللوم الشديدة لعدم تمكنه من معرفة التحركات العراقية نحو الكويت وانه اهتم بجمع معلومات حول دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ما أدى إلى ازدياد الاحتكاك مع وزارة الخارجية. وعين مديرًا لشركة (مكابي) للخدمات الصحية فور انتهاء عمله من الموساد.

وشافيت من أتباع مدرسة السرية للحفاظ على الخصوصية، فيرفض نشر أي معلومات سرية عن أي وحدة في الجيش الصهيوني، ويعتبر واحدًا ممن عملوا في وحدة سرية الأركان "سييرت متكال".

في عهده تم اغتيال القائد الفلسطيني عاطف بسيسو، بأوامر من إسحاق شامير حيث التقى رئيس المخابرات الفرنسية مع شبيط وهدده بقطع العلاقات مع إسرائيل في حال كرر الموساد عمليات اغتيال في فرنسا. وعايش شبيط رئيس الوزراء اسحاق رابين وكان يتابع معه قضية الجندي المفقود رون أراد. كان يؤمن شافيت بان الوقائع الجديدة هي التي تفرض ثقافات جديدة في إشارة إلى أن الواقع العربي بعد هزيمة العراق سيعزز المعسكر الداعي لثقافة التطبيع مع إسرائيل.

يعتبر شبيط أن حرب تموز، 2006م كانت مركزيتها في إيران، ويقول أن العراق وإيران وسوريا ولبنان هي محور الانتشار الديني.. المواجهة الإيرانية الصهيونية آخذة في الاقتراب.

يرى شافيت انه يمكن اللجوء لخيارات غير عسكرية مع حماس لكن الوقت غير ملائم في الوقت الحالي وقال: "برأيي أنه ممنوع شطب توجه براغماتي لخدمة مبادئ على المستوى الإيديولوجي.

- **داني ياتوم:** هو رئيس الموساد الثامن وعينه شمعون بيريس رئيسًا للموساد في آذار 1996 واضطر إلى تقديم استقالته في شباط 1998 بسبب تداعيات فضيحتي الفشل في الأردن وسويسرا.. وكما هو معروف فقد عين رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتياهو، افرايم هليفي، نائب رئيس "الموساد" السابق، خلفًا لداني ياتوم في رئاسة الجهاز وذلك لفترة انتقالية، عول عليه خلالها إعادة تنظيم وإجراء إصلاحات في صفوف وهيكلية "الموساد" التي أصابها الكثير من الترهل والوهن مع مرور الزمن.

كان أول رئيس للموساد تعلن الدولة الصهيونية عن توليه مهام رئيس جهاز الموساد بدلًا من "شاباتاي شافيت" الذي استقال من منصبه في مارس 1996م. حيث جرت العادة على عدم الإفصاح بشكل رسمي عن هوية رئيس جهاز المخابرات (الموساد) واعتباره من أحد الأسرار الأمنية المحظورة.

عين بعد استقالته رئيسًا لوكالة الهجرة الصهيونية واستثمر موقعه في وكالة الهجرة ليعود مجددًا إلى زيارة مرابعه القديمة في أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق.

وأصبح يرسل مبعوثين رسميين للعمال على غرار الموساد ومهمة هؤلاء عقد علاقات مع جاليات اليهود المحليين، وقد حول العاملين في وكالة الهجرة "ناتيف" «يجمعون معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية، وأن عملهم الفعلي هو التجسس».

وضع وكالة ناتيف في صراع مكشوف مع "الموساد"، لكن جهاز "الموساد" الذي يعاني من ضعف المعنويات خسر المعركة معه، وأرسله بارك كمبعوث خاص من اجل بحث القضايا الحساسة من رؤساء أجهزة المخابرات الأوروبية.

شغل منصب عضو الكنيست منذ عام 2003، وهو عضو في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وكان قدّ رشّح نفسه لرئاسة حزب «العمل» في الانتخابات التمهيدية السابقة، لكنه حصل على نسبة متدنية.

خدم في سرية قيادة الجيش «سييرت متكال»، وتولّى مناصب عديدة، وبعدها وصل إلى رتبة جنرال في الجيش الصهيوني، وكان قائداً لمنطقة المركز.

فشل اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل كانت أهم ضربة له وللموساد في العام 1997م، وقد استقال على إثرها وخلف بعده افرايم هاليفي.

- **افرايم هليفي:** هو الرئيس التاسع للموساد الصهيوني وقد ولد عام 1934 في لندن ومن ثم هاجر إلى فلسطين في العام 1948، ودرس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، وانضم إلى الموساد وتولى مهام متابعة أحوال الجاليات اليهودية التي تعيش في ضائقة.

اهتم بكيفية تنظيم عمليات الهجرة الصهيونية إلى الأراضي المحتلة، وقد كان مسئولا عن عملية موشيه لتهجير يهود الفلاشا من أثيوبيا إلى دولة الكيان في الثمانينيات، وشارك رابين في مفاوضاته السرية أولاً مع الأردن، ولعب دوراً بارزاً في تحضير التسوية السلمية مع الأردن.

بعد انتهاء مهامه في الموساد عُين سفيراً لدولة الكيان في الاتحاد الأوروبي، واستدعي إلى دولة الكيان لمعالجة فضيحة الموساد في اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل العام 1997 فعين بعد حلّها رئيساً للموساد أي بعد داني ياتوم.

- **مئير داغان :** الجنرال مئير داغان هو الرئيس العاشر والحالي للموساد الصهيوني وقد ولد في قطار كان في طريقه من سيبيريا إلى بولندا، ووصل إلى دولة الكيان الصهيوني في سن الخامسة، وحين تطوع في الجيش غير اسمه من هوبرمان إلى دغان، وهو بجانب القتل بدم بارد، يحب اللغة الناعمة، اللغة المعقمة، ففي خطته إلى شارون لقمع الانتفاضة الفلسطينية، لا يتحدث أبدا عن القتل والتصفية والاغتيال، بل عن "الإصابة الجسدية"، و"المعالجة الموضعية للشخصية"، والمعروف أن شارون يحب هذه اللغة كثيرا، وقد تميز داغان عن غيره من قادة الموساد انه كلما استلم رئيس جديد للحكومة الصهيونية فإنه يمدد له في إشارة للإعجاب بقدرته دون غيره بالإضافة لدقة المرحلة التي تمر بها دولة العدو الصهيوني وخصوصاً فيما يتعلق بملف إيران وصراع حرب الأدمغة في الخارج.

- في عام 1970 قطاع غزة أصبح ضابطاً تحت إمرة أرئيل شارون الذي تولى عام 1970 قيادة العمليات العسكرية في القطاع، وهناك راح داغان يمارس قتل الفلسطينيين بما في ذلك قتل المدنيين بالجملة.

- في عام 1971 أصبح داغان ملازماً أول ومسؤولًا عن وحدة دوريات أطلق عليها اسم (ريمون).

- في عام 1980 وحين تولى شارون وزارة الحرب، قرر مع شريكه رفائيل إيتان تعيين صديقهما داغان قائداً لمنطقة جنوب لبنان، ويقول يورام هامزراحي عضو القيادة العسكرية في الجنوب إن داغان كان يحب الغموض وطموحاً إلى حد أدرك فيه أن هذا المنصب سيدفعه إلى منصب أعلى. ولذلك قام داغان بنشاطات في جنوب لبنان يخاف الكثيرون ذكرها الآن أو الاعتراف بها مثلما لا

تقبل الرقابة الصهيونية السماح بنشرها عنه، وتذكر الصحفية ايلانه دايان أنه نفذ عمليات للتصفية الجسدية، واستخدم سيارات مفخخة متفجرة.

- في عام 1988 غاب داغان أسبوعاً كاملاً وارتدى ألبسة مدنية لترتيب مهام خاصة في الجنوب اللبناني. ويقول العميد احتياط في الجيش الصهيوني وصديقه رافي نافي أن داغان يحب العمل التجسسي والتخفي.

- قتل داغان الكثيرين في الجنوب اللبناني، وهذا ما جعله مرشح شارون المعتمد لرئاسة الموساد، ولأن محور نشاطه الأهم يتمثل في لبنان، فقد عين نائبيه الأول والثاني من القادة الذين نفذوا معه عمليات تصفية جسدية للمناضلين في لبنان.

- في مقابلة مع التلفزيون الصهيوني -القناة الثانية 2004 قال يائير رابيد مسؤول قسم المعلومات عن لبنان في الموساد إنه على يقين أن مئير داغان لم يتسلم قيادة الموساد للعمل على طريقة من سبقه في رئاسة الموساد، بل من أجل العمل بطريقته هو أي لقتل أكبر عدد من الفلسطينيين.

- من أهم العمليات التي قام بها مئير داغان كانت العملية الوحيدة المعترف بها من قبل الصهاينة، تمثلت في اغتيال الشهيد عز الدين الشيخ خليل أحد قادة حماس بتفجير سيارته في دمشق في العام 2004.

- الجنرال داغان وقبل أن يكلف برئاسة الموساد، وضع خطة لاغتيال الرئيس العراقي السابق صدام حسين في بغداد، ووضع خطة لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية الراهنة، وأرسل الخطة إلى شارون واعتمدها شارون فوراً.

- وفي عهده تم اغتيال القائد العسكري للمقاومة اللبنانية عماد مغنية في عملية تفجير عبوة في سيارته في العام 2008.

كما تم قصف قافلة الأسلحة في السودان في 2009 والتي قال عنها العدو الصهيوني أنها أرسلت للمقاومة في قطاع غزة وقد لمح رئيس الوزراء السابق إيهود اولمرت بوقوف إسرائيل وراء قصفها.

فضيحة داغان، 2010:

أخيراً عملية اغتيال القائد في كتائب القسام التابعة لحماس محمود المبحوح في دبي والتي لا زالت تداعياتها تتفاعل حتى نشر هذا الملف، حيث مثلث فضيحة جديدة للموساد وبالأخص لمائير

داغان الذي كان يصوره البعض بالسوبرمان، فقد طالبت الصحافة الصهيونية باستقالة داغان لفشل عملية دبي من الناحية الإستراتيجية بسبب دخول دولة الكيان الصهيوني في أزمة دبلوماسية مع بعض الدول التي تم استخدام جوازات سفر خاصة بها، بالإضافة للصور التي نشرتها شرطة دبي كشفت أعضاء الوحدة التي نفذت العملية وعددهم وأساليب عملهم، وكما قال غوردون المعلق لشؤون الأمن والاستخبارات في صحيفة "ذي ديلي تلغراف" البريطانية أن عملية المبحوح حرقت ثلث أعضاء وحدة "كيدون" المتخصصة في القتل في جهاز الموساد.

- **تامير باردو**: الرئيس الحادي عشر للموساد، ولد (1953 من أصول سفاردية إسبانية)، تخرج تامير باردو من جامعة تل أبيب في شعبة العلوم السياسية والتاريخ وهو يحمل ألقاب علمية وحاصل على شهادات جامعية في مجالات الرياضيات والفيزياء والعلوم السياسية والتاريخ. تامير باردو متزوج وله ابن وابنه وحفيدة. هو مدير جهاز الموساد الإسرائيلي من عام 2011-2016، شارك في العديد من العمليات السرية خارج إسرائيل. تم اختياره في نوفمبر 2010 مديراً للموساد خلفاً ل مئير داغان بعد 30 عام من الخدمة في دائرة العمليات والتكنولوجيا.

كان باردو ضابط اتصال في وحدة الأركان الخاصة (ساييرت متكال). وعمل إلى جانب يوني نتنياهو شقيق بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الإسرائيلي السابق الذي قتل في عام 1976 في العملية التي نفذتها القوات الخاصة الإسرائيلية في عنتيبي (أوغندا) للإفراج عن مائة رهينة كانوا على متن طائرة مخطوقة تابعة لـ (إير فرانس) ويشيع المعلقون الاسرائيليون بأن خدمته العسكرية مع شقيق "نتنياهو" منحته نقاطا للفوز بمنصبه الجديد.

بعد خدمته العسكرية دخل باردو إلى الموساد في منصب تكنولوجي، وفي إطار خدمته ترقى ووصل إلى منصب رئيس شعبة (نفيعوت) التقنية الفنية، وهي شعبة عملياتية تنفيذية مسؤولة عن التسلل إلى أهداف مختلفة بهدف زرع أجهزة للتنصت والتصوير. عام 2004 عين مساعداً لرئيس الوساد مائير داغان إلا أنه استقال من منصبه عام 2006 حينما رفض مائير داغان التوصية به كمرشح لخلافته، ثم عاد للمنصب بعد استقالة نائب آخر، لكنه عاد وقدم استقالته مجددًا عام 2009 بعدما مددت ولاية داغان عامًا إضافيًا.

وبعد استقالته من الموساد، التحق باردو بمجال الأعمال، بما فيه إدارة شركة للقمار على الإنترنت يملكها رجل الأعمال نوعم لنير.

وخلال خدمته في الجهاز، شغل باردو عدة مناصب تقنية وإدارية وعملياتية طيلة 30 عامًا كان آخرها عمله نائبًا لرئيس الجهاز، وقبلها قيادة وحدة "نفيعوت" المسؤولة عن زرع أجهزة تنصت وتصوير.

وبحسب ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت- فإنه وبالرغم من خبرته الطويلة في مجال العمليات يفتقر للتجربة في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية.

عام 2010 تجددت حظوظه بمجيئ نتنياهو إلى الحكم وعلى الرغم من تنافس عدة مرشحين على منصب رئيس الموساد أبرزهم يوفال ديسكين رئيس جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) حتى العام 2011، والجنرال عاموس يدلين رئيس شعبة الاستخبارات العامة (أمان) حتى العام 2010. إلا أن نتنياهو اختار باردو. وفور إعلانه هوية رئيس الموساد، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو إن تمير باردو يمتلك تجربة غنية تمتد على مدى عشرات السنين، الأمر الذي يجعله الرجل المناسب لقيادة الموساد في ظل "تحديات مركبة من المتوقع أن تواجهها إسرائيل" في السنوات الخمس القادمة.

وخلافًا لما كان سائدًا في الماضي ومنذ تعيين داغان رئيسًا للموساد، لم تعد هوية الرجل الذي يقود هذا الجهاز سرية، حتى إن موقع "نيوز إزرائيل" العبري ذهب إلى حد الإشارة إلى أن الرئيس الجديد للموساد يقيم في مدينة كفار سابا شارع هكليع 2 ورقم هاتفه 097653018.

وأجمع المعلقون الإسرائيليون وقتها على أن مهمة باردو الأساسية ستتركز على تحييد المشروع النووي الإيراني ومواصلة التعاون مع أجهزة المخابرات في العالم، وهي المهمة التي فشل فيها سلفه داغان الملقب بـ "الرامبو الإسرائيلي". وقال المعلق في الشؤون الاستخباراتية أمير أورن إن باردو يمتلك تجربة غنية في المجال العملياتي ستساعده في مواصلة "تراث داغان" القائم على فكرة تحويل الموساد إلى تنظيم ذي قدرات عملياتية. أما مهمة الرئيس الثانية فسوف تتركز على تهدئة رؤساء الأقسام داخل الموساد الذين كانوا هددوا بالاستقالة إذا استمرت تقاليد تعيين رئيس عليهم من خارج صفوف منظمتهم السرية.

في الأشهر الستة الأولى من ولايته، أجرى باردو تغييرات واسعة بالموظفين في المنظمة، حيث أطاح بكل من: رئيس مديرية العمليات الخاصة، ورئيس مديرية الاستخبارات الإلكترونية، ورئيس مديرية العلاقات الخارجية. ورئيس مديرية المخابرات ورئيس التكوين الشخصي. كانت المهمة الأساسية للموساد خلال فترة باردو هي مواجهة تهديد البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك الاستعدادات لهجوم محتمل على المنشآت النووية الإيرانية. في 6 يناير 2016، سلم باردو إدارة الموساد إلى خليفته يوسي كوهين وتقاعد.

بعد تقاعده أسس وترأس باردو شركة "إكس إم سايبر"، التي نشطت في سوق اختبارات اختراق تهديدات سايبر، وعملت من أجل رصد نقاط الضعف في هذه البنية التحتية البالغة الأهمية والتحذير منها.

بدأت "إكس إم سايبر" نشاطها مع البنوك الكبرى في الولايات المتحدة وكذلك في أوروبا الغربية، في دول بينها بريطانيا وسويسرا وبلجيكا وإيطاليا وألمانيا، ودخلت مؤخرا إلى السوق الفرنسية، وبين زبائنها ميناء هامبورغ وشركة التأمين الأميركية "بلايموث روك".

وتعمل "إكس إم سايبر" حالياً بعد اتفاقات أبراهام في دبي بعد أن حصلت على اتفاق تعاون مع شركة "سباير سولوشنز" من دبي، التي تديرها مجموعة خبراء هنود، وتمثل "إكس إم سايبر" شركات سايبر إسرائيلية أخرى، بينها "سايبر آرك" و"تشيكبوينت". من خلال مجمع الشركات الذي أقامته "رفائيل" أيضا، في مجال حماية البنية التحتية الوطنية، مثل منصات الغاز وآبار النفط والموانئ والمطارات. ويهدف مجمع الشركات الإسرائيلي إلى إبرام صفقات مشتركة مع الحكومات المحلية، بحيث تُمنع أي شركة إسرائيلية من إجراء مفاوضات مستقلة، إلا بعد أن ترصد "رفائيل" الاحتياجات وبيع البرامج بشكل مشترك.

- **يوسي كوهين.. الرئيس الثاني عشر للموساد (2016-2021):** وصف كوهين بـ "عارض الأزياء" لحرصه على الظهور بثياب أنيقة. شغل يوسي كوهين مناصب تنفيذية واستخباراتية وإدارية بالموساد لنحو 31 عامًا، تولى خلالها مهام سرية، وشارك بعمليات "خطيرة."

المولد والنشأة: ولد كوهين في مدينة القدس المحتلة عام 1961 لعائلة "متدينة". نشط والده آرييه كوهين في عصابة "إرغون" الارهابية الصهيونية التي نشطت قبل 1948. تُعرف عائلة كوهين بأنها من (الماسورتي)، وهي مجموعة من اليهود المحافظين التقليديين، على الرغم من أنه لا يرتدي الـ "كيباه" (الطاقية الصغيرة)، باستثناء يوم السبت، وذلك قد يرجع إلى أن ضباط الموساد معتادون على إخفاء مظهرهم في تحركاتهم.

الدراسة والتكوين: درس كوهين علوم الديانة اليهودية في مدرسة "أور عتصيون يشيفا" الدينية بالقدس تحت إشراف الحاخام حاييم دروكمان. وفيها أيضا أكمل أبناؤه تعليمهم. نال شهادة في العلوم الاجتماعية من جامعة بار إيلان وحاز اللقب الأول في العلوم الاجتماعية. ويلاحظ أن للدين دوراً هاماً في حياة رئيس الموساد؛ فهو يحرص على زيارة الكنيست في الأعياد اليهودية لأداء الصلاة،

ويحافظ على أسلوب حياة رياضية فهو يهوى الركض لمسافات الطويلة، ويحافظ على نظام غذاء صحي.

التجربة العسكرية والأمنية: التحق بالجيش، لواء المظليين تحديدًا عام 1979، ومن الجيش إلى الموساد عام 1983، ليتدرج وظيفيًا في معظم الترقيات المتعلقة بالاستخبارات البشرية وتوظيف التكنولوجيا في أغراض جمع المعلومات، فعمل رئيسًا لبعثة الموساد في أوروبا.

شارك منذ تجنيده في الموساد عام 1983 في عشرات العمليات السرية، وقام بتجنيد مئات الجواسيس، وتجول في العالم بعشرات جوازات سفر وبشخصيات منتحلة.

عين كوهين عام 2006 رئيسا لوحدة "تسومت" بالموساد، وهي الهيئة المسؤولة عن تجنيد الوكلاء، وتم تعيينه عام 2011 لمنصب نائب رئيس الموساد وقائم بأعمال رئيس "مديرية العمليات." خلافاته مع رئيسه تامير باردو دفعته إلى البحث عن عمل آخر خارج صفوف جهاز الاستخبارات، فعيّن مستشاراً للأمن القومي الإسرائيلي، وراح يوسّع علاقاته مع نظرائه في الولايات المتحدة وأوروبا.

وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية أن هذا المنصب أتاح لكوهين الفرصة ليلتقي بشخصيتين كان لهما تأثير في حياته، حيث أدرك أن التقرب من زوجة نتنياهو، سارة نتنياهو، سوف يقربه من منصب رئيس الموساد، وأيضاً رجل الأعمال الأسترالي جيمس باكر، الذي رافق نتنياهو عام 2015 لإلقاء خطابه في الكونغرس الأمريكي.

منذ 2013 وحتى العام 2016، شغل منصب رئيس هيئة الأمن القومي ومستشار رئيس الوزراء لشؤون الأمن القومي.

اكتسب خبرة دبلوماسية خلال عمله رئيسًا لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي لعدة سنوات، ارتبط خلالها بشبكة علاقات مع الإدارة الأميركية وتولى ملف المفاوضات السرية مع البيت الأبيض الأميركي حول المشروع النووي الإيراني.

وأنيطت به مهمة رعاية وتطوير علاقات مع دول أوروبية هامة، كما شارك من خلال وظيفته الأخيرة بمفاوضات سرية مع السلطة الفلسطينية، وبرعاية اتصالات سرية مع دول عربية. وشكل تعيينه على رأس جهاز الموساد محطة هامة في تاريخ تلك الشخصية.

أشاد به نتنياهو، وقال إن الموساد جهاز عملياتي واستخباراتي، وأحيانا هو يشق الطريق إلى إقامة علاقات سياسية خاصة مع دول لا علاقات رسمية معها.

وتابع "حين جئت لتعيين رئيس الموساد القادم أخذت بالحسبان الجوانب الثلاثة الآنفة الذكر.

وبرأي محللين أمنيين في إسرائيل، يحتاج كوهين لتعميق القدرات العملياتية للموساد بعدما ركز سلفه على الاستثمار بالناحية التكنولوجية.

بالمقابل، شككت أوساط إسرائيلية عملت بالأمن سابقا بقدرة كوهين على التحليل في قضايا إستراتيجية إقليمية وعالمية. ووفق تسريبات نشرت، فقد تحفظ رئيس الموساد الحالي باردو على تعيين كوهين.

بحسب تقرير قديم عن يوسي كوهين، فقد نال الرجل جائزة "أمن إسرائيل" أثناء خدمته ضابطًا في الموساد، بعد ابتكاره طريقةً (لم يكشف طبيعتها) تساهم في جمع معلومات استخبارية من دول مجاورة وتمريرها لدولة الاحتلال، دون الحاجة إلى العنصر البشري أو في حالة تعثر الاستعانة بالعملاء التقليديين.

يتصل ذلك بوضوح بما نقلته بعض الصحف العبرية عن زملائه في العمل خلال فترات مبكرة من التحاقه بالموساد بخصوص تحليه بالقدرة على العمل الاستثنائي في مجاله، حيث تتنافى هذه الطريقة المبتكرة، مبدئيًا، مع عمله في الاستخبارات البشرية وتقترب من مجال عمل وحدات أخرى في الموساد تتولى مهام التجسس عن بعد.

على المستوى المؤسسي، أنشأ كوهين الذي تسلم رئاسة الجهاز يناير/كانون الثاني 2016، وحدة إلكترونية جديدةً ضخمة، يصل عدد أفرادها إلى 2000 عنصر، ليزيد أعداد العاملين في الجهاز ومنتسبيه إلى أكثر من 9000 عنصر، وتتضاعف معهم ميزانية الجهاز منذ عام 2014، كما عمق علاقة الجهاز بالمجتمع المدني، وبالأخص في مجال التكنولوجيا، ليصبح تحت قيادته "آلة قاسية تعمل في الساحة الإيرانية، وتنشط في جهود إضعاف حماس عسكريًا، وتقنع مزيدًا من الدول العربية والإفريقية بالإفصاح عن علاقتها بإسرائيل"، كما قالت جيروزاليم بوست، وذلك مقارنةً بالفترة التي تولى فيها مهمته، حينما كانت إيران تتمدد في سوريا والعراق واليمن، بشكل مهدد لمعادلات الأمن الإسرائيلية.

ترجح بعض التقارير العبرية أن نتنياهو، في أوقات سابقة من عمر الدولة، لم يكن مرتاحًا بالتعامل مع رؤساء الموساد السابقين، خاصة مائير داغان وتامير باردو، ولكنه كان مضطرًا للتعامل معهما، وفقًا للأعراف المؤسسية الحاكمة لموقع كل شخص في الدولة.

أما يوسي كوهين فقد قدم نفسه لنتنياهو على أنه نقيضٌ لأسلافه في كل شيء، قدم نفسه على أنه رجل نتنياهو القوي في الموساد وحليفه الموثوق وجزء من مشروعه السياسي، حيث يلتقي المؤسسي بالشخصي.

تقرب كوهين من سارة نتنياهو ونجلها يائير، إلى الدرجة التي جعلتهما معًا متهميْن. توطدت علاقة الطرفين، نتنياهو وكوهين، عند نقطة الخلاف مع تامير، ليس من جهة المواقف فحسب، بعد أن عرف كوهين نفسه في الموساد باعتباره الرجل الذي يستطيع تنفيذ مصالح الدولة ونتنياهو في نفس الوقت، ولكن زمنيًا أيضًا.

في عام 2016، اتُّهم كوهين في قضية فساد سياسي تتمحور حول علاقته مع جيمس باكر، المقرب من عائلة نتنياهو، وكشف ذلك عن العلاقة أيضاً بين باكر ونجل نتنياهو، يائير نتنياهو.

استطاع كوهين عام 2016 أن يرأس جهاز الموساد، أحد أبرز مؤسسات دولة الاحتلال الأمنية، خصوصاً المرتبطة بالتهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها، بالإضافة لعمليات الاغتيال والتجسس، والمهمات الخارجية المرتبطة بتوسيع دائرة العلاقات الدبلوماسية والعسكرية لتل أبيب.

وخلال سنوات أربع أنجز كوهين مهمات متعددة؛ بينها عمليات اغتيال في إيران وسوريا وتونس وماليزيا ودبي، وفق "هآرتس".

وأظهر تقرير "هآرتس" أن ميزانية الموساد قد تضاعفت في العقد الأخير؛ حيث ارتفعت بشكل تدريجي من 4.98 مليارات شيكل عام 2008 أيام رئاسة مئير داغان، إلى 7.63 مليارات شيكل عام 2014 أيام رئاسة تامير باردو، إلى 8.67 مليارات شيكل عام 2018 أيام رئاسة كوهين للموساد. ومع أزمة تفشي وباء كورونا انخرط الموساد بشكل كبير في مساعدة الحكومة لتوفير المعدات الطبية وتكنولوجيا التصنيع من الخارج، وفق صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أن الموساد فعّل شبكة علاقته وعملاءه في الخارج من أجل توفير كافة احتياجات الأطقم الطبية الإسرائيلية، من دون أن يؤكدوا لها صحة ما أوردته تقارير عن أن بعض المعدات وصلت من دول خليجية لا ترتبط بعلاقات مع "إسرائيل".

لكن تامير باردو سلف كوهين في الموساد، كان قد أشار ضمنًا في أحاديث صحافية من قبل إلى أن أحد أسباب استبعاد كوهين كان ضعفه الفني من الجهاز في الأمور التي تبعد عن تخصصه في الاستخبارات البشرية وإدارة العمليات، مثل التحليل الإستراتيجي وتقدير الموقف.

في الساحة الخليجية كان لكوهين دوره المباشر في التوصل لاتفاق التطبيع بين الإمارات و"إسرائيل" الذي رعته الولايات المتحدة، حيث ذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية، في يونيو 2020، أن كوهين عمل على تخفيف معارضة الدول العربية لخطة رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، القاضية بضم أجزاء من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية.

بعد إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، 13 أغسطس 2020، التوصل لاتفاق "سلام تاريخي" بين "إسرائيل" والإمارات برعاية واشنطن، ذكرت وسائل إعلام "إسرائيلية" وإماراتية أن رئيس الموساد وصل إلى الإمارات لإجراء محادثات مع المسؤولين في أبو ظبي، والتقى مستشار الأمن الوطني الإماراتي، طحنون بن زايد.

وكان تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" في 12 فبراير 2020، قد كشف أن كوهين، برفقة رئيس مجلس الأمن القومي مائير بن شبات، ومسؤولين آخرين، ينظّمون رحلات إلى عدة دول خليجية في إطار مساعي نتنياهو للتطبيع علانية معها.

ويبدو أن تمديد فترة رئاسة كوهين لمنصب رئاسة الموساد حتى يونيو 2021، تم في إطار ملف التطبيع الذي قد يتجاوز الإمارات لدول خليجية أخرى، خاصة أنه قد أنشأ وحدة جديدة في الجهاز تختص بإدارة العلاقات مع الدول العربية، في خطوة تهمّش دور وزارة الخارجية في إدارة علاقات الدولة العبرية الخارجية.

وكان من بين اللقاءات التي رتبها اللقاء غير المسبوق لنتنياهو مع السلطان العُماني الراحل، قابوس بن سعيد، عام 2018، ومتجاوزاً الخليج إلى ترتيب اللقاء الذي جمع رئيس المجلس السيادي في السودان عبد الفتاح البرهان بنتنياهو، في فبراير 2020.

يخطط يوسي كوهين إلى توظيف خبراته الاستخبارية والدبلوماسية، وظهوره الإعلامي المتكرر بشكل إيجابي مؤخرًا، لمساعدته في الانتقال إلى مربع السياسة، رئيسًا لوزراء الاحتلال، وحاكمًا فعليًا للدولة.

عبّر كوهين عن هذه الرغبة في أكثر من لقاء قال خلالهم: "الناس يقولون إنني أستطيع ارتداء حذاء نتنياهو"، "ويمكن القول إن من صفاتي الانجذاب للإدارة والقيادة السياسية، أنا أنجذب كثيرًا للموضوع الإستراتيجي، ومن الممكن أن أفكر في هذا الموضوع، بعد ما رأيته من آلاف التعليقات الإيجابية"، وقد أبدى نتنياهو تفهمًا وتأييدًا مبدئيًا لهذه الرغبة من خلال تركه يعبر عنها أولًا، وإفساح المجال لحضوره الإعلامي ثانيًا، ثم تلميحه لجدارة كوهين السياسية مؤخرًا.

قدّم الرئيس السابق لجهاز "الموساد" الإسرائيلي، يوسي كوهين، تفاصيل محددة عن عمليات، قام بها جهاز المخابرات الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، ضد البرنامج النووي الإيراني.

وعادة، لا يتحدث قادة "الموساد" إلى وسائل الإعلام إلا بعد سنوات طويلة من إنهاء خدمتهم، ولكنّ كوهين، الطامح لموقع سياسي، تحدث إلى القناة الإخبارية الإسرائيلية "12" فقط بعد أسبوع من إنهاء مهامه.

وتسلّم دافيد برنيع رئاسة "الموساد" من كوهين، الذي أشار إلى أنه لا يستبعد أن يصبح رئيسًا للوزراء يومًا ما، رغم أنه لا يفكر للوصول لهذا الموقع، في الوقت الحالي، حسب قوله.

وألمح كوهين إلى أن "الموساد" الإسرائيلي هو من فجّر منشأة للطرد المركزي الإيرانية تحت الأرض، في مدينة نطنز الإيرانية.

وقال "كانت أجهزة الطرد المركزي هناك تدور".

وعند سؤاله "لم تعد كذلك؟" أجاب كوهين "بالفعل".

ولم يؤكد كوهين صراحة مسؤوليته عن التفجير في نطنز، لكنه تحدث بشكل عام "نقول بوضوح شديد (لإيران): لن نسمح لكم بالحصول على أسلحة نووية. ما الذي لا تفهموه؟

ورداً على تسريبات "كوهين" قال الخبير العسكري الإسرائيلي عمير ربابورت إن "الأوساط الأمنية الإسرائيلية تعول كثيرًا على أن تكون الفترة القادمة من حقبة رئيس الموساد الجديد ديفيد برنيع أقل إثارة وأكثر صمتًا وهدوءً من سلفه يوسي كوهين، لأنها ترغب بأن يمارس الجهاز مهامه في

صمت إعلامي خلال السنوات القادمة، لأن ما كشفه كوهين في الفترة الأخيرة عن بعض مهام الموساد السرية لم تلاق استحسان هذه الأوساط".

وأضاف ربابورت في مقاله بمجلة يسرائيل ديفينس، أن "تسريبات كوهين في الآونة الأخيرة، وهو يستعرض سنوات عمله في رئاسة الموساد، أثارت غضب موظفي الجهاز المخضرمين والمتقاعدين، لأنه كسر أحد الرموز المهمة للجهاز منذ عقود طويلة، وأهمها أنه لا يتم إجراء مقابلات مع مسؤولي الموساد بشأن عملهم فيه، ولذلك كان هناك من اعتقد أن كوهين ارتكب مخالفات أمنية ميدانية خطيرة".

وأوضح أن "رجل المخابرات المخضرم يوسي لانغوتسكي يعتزم تقديم شكوى ضد كوهين لدى الشرطة في هذا الشأن، رغم أن هناك من رؤساء الموساد السابقين من كتبوا مذكراتهم بعد سنوات طويلة من تقاعدهم، مثل شبتاي شافيت وتسافي زامير، لكنهم اهتموا بشكل أساسي بإعطاء تحليل استراتيجي أكثر من كشف معلومات سرية، ومنهم المسؤول السابق في الموساد ميشكا بن دافيد".

وأكد أن "الصحافة الإسرائيلية دأبت على الاعتماد على "مصادر أجنبية" حين تتحدث عن عمليات أمنية سرية تجري خلف الحدود، لكن كوهين خرق كل القواعد حين تحدث بصراحة عن العمليات في أعماق إيران، وكأنه يتحدث عن عملية للمظليين في حي القصبة بمدينة نابلس شمال الضفة الغربية، رغم أن هناك قوانين تمنع موظفي الموساد الأصغر رتبة من التحدث عن العمليات التي شاركوا فيها، بانتظار موافقة الرقابة".

وأشار إلى أن "الموساد طالما امتنع عن التعليق على التقارير التي تحدثت عن عملياته".

ونقل عن "العديد من مسؤولي الموساد أن وصف كوهين لتفاصيل العمليات جاء بغرض التفاخر الشخصي، بدليل أن فترته، حتى قبل تقاعده، اتسمت بمنشورات غير مسبوقة حول الموساد، ومنها الانفجارات الغامضة بمنشآت إيران النووية، مع أن نهج كوهين المنفتح معروفًا طوال حياته المهنية، جعل الآخرين يتوقعون منه هذه التسريبات منذ إنهاء منصبه رئيسًا لمجلس الأمن القومي، وتعيينه نتنياهو رئيسًا للموساد في 2016".

وأوضح أن "الكثيرين من موظفي الموساد توقعوا أن يكون كوهين رئيسا للجهاز بتسريبات إعلامية غير مسبوقة، وقد حدث ذلك بالفعل، واعتقدوا أن الدافع وراء ذلك إنما هو بناء سمعته قبل محاولة مستقبلية لتنصيبه رئيسًا لليكود والحكومة، وليس بالضرورة لصالح الموساد، وهي

اعتبارات خارجية، لا علاقة للجهاز بها، وخلافا للاعتقاد السائد، فلم يشجعه نتنياهو على التميز في الإعلام طوال فترة رئاسته، حتى لا يطغى عليه".

وتوقع الكاتب بأنه "في السنوات الخمس المقبلة، سيكون الموساد في العناوين الرئيسية للإعلام أقل بكثير مما كان عليه في عهد كوهين، أولا وقبل كل شيء، لأن رئيسه بارنيع يختلف كثيرا عن سلفه، ويبدو أكثر شيبا، ليس فقط في شعره، بل في رزانته، دون أن يعني بالضرورة أنه أقل جرأة من كوهين، وقد نكون أمام عمليات جريئة في إيران أقل بكثير مما كانت عليه في أيام كوهين ونتنياهو نفسه".

ولفت إلى أنه "كما هو معتاد في أجهزة الاستخبارات حول العالم، قد يستغرق التحضير لأي عملية في الجبهة الداخلية للعدو سنوات، حيث يتم زرع العملاء، وبناء قصص تغطية لا حصر لها، وعندما تكون البنية التحتية موجودة بالفعل، يقرر المستوى السياسي وقت تنفيذ العملية، وفي هذه الحالة يعتمد حجم العمليات على البنية التحتية القائمة، وليس على قرار رئيس وزراء أو رئيس الموساد أو أي أحد آخر".

- **دافيد برنيع الرئيس الثالث عشر للموساد منذ 1-6-2021**

السيرة الشخصية: ولد برنيع في عسقلان في 29 مارس 1965 وترعرع في ريشون لتسيون، هرب والده مع عائلته من ألمانيا النازية وهاجر إلى إسرائيل وهو في سن الثالثة. درس برنيع في المدرسة الداخلية العسكرية للقيادة في تل أبيب، وتجنّد في جيش الدفاع الإسرائيلي عام 1983. وأدى خدمته العسكرية في فوج الاستطلاع التابع لهيئة الأركان العامة (سايرت ماتكال). درس لاحقًا في الولايات المتحدة وحصل على درجة البكالوريوس من معهد نيويورك للتكنولوجيا وماجستير إدارة الأعمال من جامعة بيس. ثم عمل مدير أعمال في بنك استثماري في إسرائيل.

الانضمام إلى الموساد: في عام 1996، انضم إلى الموساد. تلقى دورة في ضباط التحصيل وخدم في فرقة تسوميت، وقاد وحدات العمليات في إسرائيل وخارجها. لمدة عامين ونصف شغل منصب نائب رئيس فرقة كيشيت، وفي عام 2013، عُيّن رئيسًا لقسم تسوميت، حيث جرى تقديم أربع جوائز عن الأمن القومي الإسرائيلي إلى القسم الذي يرأسه. في عام 2019، عُيّن نائبًا لرئيس الموساد، قبل أن يتقرر في عام 2021 تعيينه رئيسًا للموساد، وهو المنصب الذي تولاه في يونيو من هذا العام.

- **الموساد: سجل الفشل والاخفاقات**

يرتبط اسم "الموساد" ايضا بسلسلة طويلة من الاخفاقات والعمليات الفاشلة التي هزت صورة الجهاز وتسببت مرارًا بحرج بالغ لإسرائيل، واحيانًا الحقت ضررًا بعلاقاتها على المستوى الدولي.. ولدى حديثها عن مسلسل الفشل في تاريخ "الموساد"، تذكر المصادر الاسرائيلية أبرز ما في قائمته على النحو التالي:

أ- في تموز عام 1973 اغتال عملاء "الموساد" خطأ في منتجع "ليليهامر" الشتوي في النرويج نادلًا مغربيًا، اعتقدوا انه المسؤول الفلسطيني (ابو حسن سلامة) عن منظمة ايلول الاسود.. وقد اعتقلت السلطات النرويجية إثر الحادث عددًا من الاسرائيليين وحكم بالسجن على ثلاثة منهم ادينوا بالاشتراك في العملية الفاشلة..

ب- ادت معلومات خاطئة قدمها "الموساد" الى قيام طائرة حربية اسرائيلية في آب عام 1973 باعتراض طائرة ركاب مدنية ليبية واجبارها على الهبوط في اسرائيل ظنا ان زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، موجود على متنها، فتبين انه لا يوجد بين ركابها اي مسؤول في المقاومة الفلسطينية، ما سبب حرجًا بالغًا في حينه لإسرائيل و"الموساد".

ج- يتهم "الموساد" بانه ساهم في جر واقحام اسرائيل في المستنقع اللبناني (عام 1982) بتقديمه معلومات واحكام خاطئة ومضللة عن الوضع هناك، وخاصة ما يتعلق بقدرات حلفاء اسرائيل في "المليشيات المسيحية المارونية" في لبنان.

د- في نيسان عام 1991 ألقى شرطي قبرصي القبض بمفرده على اربعة من عملاء "الموساد" بينما كانوا يحاولون وضع اجهزة تنصت في السفارة الايرانية في نيقوسيا.. وافرجت السلطات القبرصية عن العملاء الاربعة بكفالة بعد اسبوعين بناءً على تسوية توصلت لها مع اسرائيل..

هـ- في تشرين الثاني 1985 اوقفت السلطات الاميركية جوناثان بولارد، اليهودي الاميركي، الذي اتهم بانه عميل سري لإسرائيل، وانه قام بحكم عمله كمهندس في البحرية الاميركية بتزويد الاستخبارات الاسرائيلية بوثائق ومعلومات سرية وحساسة، وقد ادانته محكمة اميركية في واشنطن بتهمة التجسس لحساب الدولة العبرية وحكمت عليه عام 1987 بالسجن المؤبد.. وفي منتصف التسعينيات منحت اسرائيل عميلها "بولارد" الجنسية الاسرائيلية في نطاق ضغوطها على السلطات الاميركية لإطلاق سراحه.

و- في كانون الثاني 1997، تم في اسرائيل توقيف يهودا جيل، وهو عميل سابق بارز في "الموساد"، اتهم بمد المسؤولين عنه في الجهاز طيلة سنوات عديدة بتقارير ومعلومات مضللة وملفقة نسب فيها الى سورية نوايا عدوانية لا وجود لها مما وضع البلدين في اواسط التسعينيات مرتين على حافة اندلاع حرب بينهما خاصة في صيف العام 1996.. واعتبرت قضية "جيل" بمثابة فضيحة كبيرة لجهاز "الموساد.."

ز- عملية الموساد الفاشلة في الاردن: في 25 ايلول 1997 اعتقلت السلطات الاردنية في العاصمة عمان عميلين اسرائيليين من عملاء "الموساد" إثر مشاركتهما في محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)، خالد مشعل. وقد استنكر الاردن بشدة محاولة الاعتداء التي تعرض لها المسؤول الفلسطيني على ارض الاردن، واحتجت

كندا على استخدام عميلي "الموساد" جوازات سفر كندية مزورة اثناء تنفيذهما لمحاولة الاغتيال الفاشلة واضطرت اسرائيل الى الاعتذار للبلدين والى إطلاق سراح المرشد الروحي (الراحل) لحركة "حماس" الشيخ احمد ياسين بعد سجن دام ثماني سنوات مقابل افراج السلطات الاردنية عن عميليها.

ح- سويسرا 1998: اخفاق فريق من عملاء "الموساد" في تنفيذ مهمة تجسسية خاصة، في مدينة "بيرن" استهدفت، حسب مصادر اسرائيلية، زرع اجهزة تنصت في شقة مواطن من أصل لبناني ينسب له الارتباط بعلاقة تعاون ونشاط لحساب منظمة "حزب الله" اللبنانية.. وقد اوقفت السلطات السويسرية وسجنت في 19 شباط 1998 أحد عملاء فريق "الموساد" الذين ضبطوا متلبسين بالمحاولة.

ط- قضية نيوزيلاندا: فضيحة "الموساد" في نيوزيلاندا انفجرت في شهر تموز 2004، لكنها بدأت تروّج قبل عدة شهور. ففي حينه قررت اسرائيل القيام بعمليات اغتيال ضد عدد من قادة "حزب الله" والتنظيمات الفلسطينية في مختلف انحاء العالم، وبشكل خاص في لبنان وسورية. ولهذا الغرض، كما يبدو، حاولت الحصول على جوازات سفر لدول محايدة لا تثير الشبهات، وبينها نيوزيلاندا. الا ان المحاولة انكشفت هنا، إذ ان موظفًا في مكتب التسجيل في وزارة الداخلية في نيوزيلاندا كان متيقظًا، فاكتشف محاولة لتزوير احد الجوازات لمواطن مقعد من نيوزيلاندا، وتم ضبط مواطنين اسرائيليين، هما ايلي فرا واريئيل زيسا، متلبسين. بينما فر مواطن اسرائيلي ثالث، يدعى زئيف وليام بركان، وجرى الحديث عن شخص رابع مجهول الهوية. وقد حكمت محكمة نيوزيلاندا على المتهمين الثلاثة بالسجن 6 أشهر، أحدهم (بركان) كان الحكم عليه غيابيًا. واستأنف الاسرائيليان الحكم بدعوى انه قاس. أما الشخص الرابع، فقد تبين انه مواطن اسرائيلي سابق من عائلة "رزنيك" حصل على الجنسية النيوزيلاندية منذ 11 عامًا، وهو يهودي، يعمل محاضرًا في معهد تكنولوجي ويتطوع في الخدمة في سيارات الاسعاف. وقد فر من البلاد الى هونغ كونغ فور انفجار الفضيحة. وحسب مصادر اعلامية، فإن "رزنيك" خدم في الجيش الاسرائيلي، وملفه يقول على انه خدم ممرضًا، مما يقوي الشكوك بأنه خدم في "الموساد"، اذ ان "الخدمة ممرضا" تستخدم كثيرا للتغطية على الجواسيس، لأنها تدل على ان صاحبها لا يخفي أمر خدمته العسكرية ولكنه في الوقت نفسه خدم في مجال خدماتي غير حربي. وذكرت مصادر اسرائيلية بالمقابل ان "رزنيك" في طريقه الى اسرائيل، حيث يريد ان يستقر فيها مع عائلته، التي هربت وراءه حالما غادر نيوزيلاندا الى هونغ كونغ. وتدل هذه المعلومات على تشعب فضحية "الموساد" في نيوزيلاندا، خصوصًا بعد تورط المواطن اليهودي فيها.

وكانت نيوزيلاندا قد طالبت اسرائيل بالاعتذار حتى تغلق هذا الملف، الا ان اسرائيل خشيت من ان الاقدام على خطوة كهذه سيثير القضاء في نيوزيلاندا، فيعيد محاكمة الجواسيس ويضاعف العقوبة عليهم عدة مرات. لذلك اختارت الصمت، وهذا، على ما يبدو، هو أكثر ما يغيظ السلطات الرسمية في نيوزيلاندا. وقد اتهمت مصادر في حكومة نيوزيلاندا اسرائيل بالعودة الى سياسة استخدام يهود العالم لخدمة جهاز "الموساد"، وهي السياسة التي كانت متبعة في الماضي وتقرر

الغاؤها بعد ضبط المواطن اليهودي الاميركي جوناثان بولارد، يتجسس في سلاح البحرية الاميركي لخدمة "الموساد." وتعهدت اسرائيل بعد اعتقال بولارد قبل 18 عامًا وأمام الولايات المتحدة بشكل خاص، وكذلك امام دول اخرى، بألا تستخدم اليهود فيها لمهمات تجسس او لخدمة أي جهاز مخابرات اسرائيلي. وقيل في حينه ان مثل هذا الاستخدام سيلحق الضرر الكبير بالمواطنين اليهود في تلك الدول. وطلبت المنظمات اليهودية من حكومة اسرائيل، بحدة وحزم، ان تتوقف عن تلك السياسة، مؤكدة انها تتسبب في كراهية اليهود وربما الاعتداء عليهم. وهكذا يأتي الاتهام من حكومة نيوزيلاندا حول نشاط "الموساد" على اراضيها ليثير ليس فقط دول العالم المختلفة التي تتعرض لهذا النشاط، بل ايضا المنظمات اليهودية في تلك البلدان.

- **ترهل وفساد**

أصاب "الموساد" مع مرور الوقت، كجهاز تجسسي سري يعمل في "الظلمة" بعيدًا عن الاضواء وخارج اطر الرقابة القانونية والقضائية، الكثير من مظاهر الفساد والترهل والتضخم، كما اعترف العديد من كبار مسؤوليه السابقين، مما ولّد دعوات متكررة بين فترة واخرى، لا سيما بعد كل فضيحة كبرى او فشل ذريع تعرض له "الموساد"، وتسرب ذلك الى وسائل الاعلام، الى ضرورة اجراء اصلاحات واعادة تنظيم جذرية لأقسام وهياكل وحتى مهام ووظائف الجهاز الذي لا يتم الاعلان عن حجم الميزانيات والاموال التي تنفقها عليه خزينة الدولة العبرية، اذ تبقى ميزانيته السنوية كغيره من اجهزة الاستخبارات السرية الاسرائيلية، كبند سري ضمن الموازنة العامة للدولة...

ولكن هذه الاصلاحات والتغييرات التنظيمية والبنيوية التي كان الجهاز بحاجة ماسة لها خلال السنوات الاخيرة على وجه الخصوص، كما تردد في تقارير صحافية اسرائيلية عديدة، لم تتم او على الادق لم تستكمل خلال فترة الرئيس الثامن للموساد، داني ياتوم، الذي كان يعول عليه كثيرا كجنرال عسكري مرموق سابق، في انجاز هذه المهمة الصعبة، على ضوء استقالته المبكرة بعد اقل من نصف فترة ولايته المقررة..

- **تمجيد وتنصل**

يقول مراقبون ان "الموساد" برهن بلا شك، خلال سنوات عمله الطويلة، على قسوته وفاعليته كجهاز للتجسس والعمليات الخاصة.. وبالرغم عن حرص اسرائيل الشديد على ابقاء هالة الغموض والسرية المتناهية حول "الموساد" ونشاطاته، الا ان الاسرائيليين عمومًا، والمطلعون منهم على وجه الخصوص، ما زالوا يذكرون بقدر كبير من التفاخر والاعجاب مسلسل عمليات الاغتيال والتصفيات الجسدية "الناجحة" وغيرها من العمليات المنسوبة للموساد فيما مضى، حتى في اثناء انشغال كبار مسؤوليهم في مراجعة وتفحص

الاسباب والاخطاء التي ادت الى فشل عملية ما، نفذها "الموساد" وعملاؤه في بلد او مكان ما في الخارج، كما حدث بعد محاولة الاغتيال الفاشلة لخالد مشعل في الاردن، في ايلول 1997 وعملية "التجسس" الفاشلة في سويسرا في شباط 1998.

ومن الملاحظ واللافت للنظر ان "الموساد"، الذي يخضع النشر عن نشاطاته وعملياته لرقابة عسكرية مشددة في اسرائيل، ينشط دومًا لا سيما بعد كل فضيحة او فشل ذريع يرتبط اسمه بهما، في تسريب معلومات وتقارير الى وسائل الاعلام، احيانًا بواسطة صحافيين اسرائيليين واجانب "مقربين"، واحيانًا اخرى عن طريق عملاء ومسؤولين "سابقين" في الجهاز، وتتسم هذه التقارير والمعلومات المسربة غالبًا بطابع "التمجيد بمآثر ونجاحات" سابقة تنسب للموساد، و"الدفاع عنه" في غمرة فضيحة او فشل يمنى بهما..

بعد استقالة داني ياتوم من رئاسة "الموساد" (في اواخر شهر شباط 1998)، نشرت الصحف العبرية اليومية عشرات التقارير والمقالات التي تميز الكثير منها بهذا الطابع...

يوسي ميلمان استطرد، في واحد من تقاريره الدفاعية عن الجهاز، قائلًا: "90 في المائة من مهمات وطاقات الموساد توجه نحو جمع المعلومات، وهي عمليات سرية لا يعلم بها الجمهور. وقسم صغير فقط من نشاطاته يعتبر عمليات (عنيفة) و(صاخبة)، وفشل هذه العمليات او نجاحها يضع الموساد في صدارة العناوين".

وعلى رغم ما يبديه "الموساد" والقائمون عليه من حرص شديد حتى الان على فرض قاعدتي "السرية والتنصل" حول نشاطات وعمليات الجهاز، كما شدد على ذلك رئيسه الاسبق افرايم هليفي، الذي اشار الى ان "الحالتين" (الفشلين في الاردن وسويسرا) اللتين اعترف "الموساد" بمسؤوليته عنهما "شاذتين عن القاعدة"، الا ان التسريبات، التي تمت بقصد او دون قصد، سمحت بتكوين اطلالة معينة على سجل "النجاح والفشل" للعمليات التي نفذها "الموساد" او نسب له الوقوف وراء تنفيذها..

مجتمع الاستخبارات وصناعة القرار الاسرائيلي

يغني الناتج الاستخباري الذي تقدمه أجهزة المخابرات الاسرائيلية المتعددة حجم المعطيات التي توضع بتصرف صانع القرار الاسرائيلي فحجم "داتا المعلومات" التي تقدمها 5 أجهزة مخابرات يجعل مدخلات القرار الاسرائيلي واحداً من أكثر المدخلات غنى في العالم، وذلك لأنه يعطي لصانع القرار الاسرائيلي معلومات مفلترة على جميع المستويات حيث يتحدد الموقف وفقاً للميزات التالية:

1ـ معظم السياسات في إسرائيل تبنى على تقييمات استخباراتية.

2ـ تتمحور وظيفة الأجهزة الاستخباراتية في إسرائيل في توفير المعلومات وتزويدها لصانع القرارات في المستويين العسكري والسياسي.

3ـ تولي إسرائيل أهمية خاصة للأجهزة الاستخباراتية والأمنية حيث تعتبر دولة عسكرية من طراز نادر.

4ـ هناك علاقة كبيرة بين المستوى السياسي والمستوى الاستخباري في صناعة القرار السياسي في إسرائيل.

5ـ وجود معلومات وتقدير موقف جيد من أجهزة الاستخبارات يساهم في دور فعال في اتخاذ القرار السياسي.

ولفهم أهمية ما تقدمه أجهزة المخابرات لصانع القرار الاسرائيلي سنستعرض بشكل سريع وموجز عملية صناعة القرار الاسرائيلي بشكل عام ودور أجهزة الاستخبارات الاسرائيلي في صناعة القرار بشكل خاص.

- **صناعة القرار في إسرائيل:**

تخضع عملية صنع القرار في إسرائيل للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية والتي تساهم عمليًا في الضغط على أصحاب القرار كي يضعوا وجهات النظر المتعددة في حسابتهم وأحيانا يتم فرض بعض الآراء على أصحاب القرار نتيجة بعض التوازنات ـ وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي الإسرائيلي، واذا اعتبرنا أن الحكومة الإسرائيلية هي صاحبة القرار، بما كفلت لها القوانين العبرية ذلك فإنه لا شك فيه أن بعض القوى والمؤسسات وجهات الضغط أيضا تمارس هذه الدور بشكل أو بأخر فنجد أحيانا الدور الفاعل والمؤثر للمؤسسة العسكرية في حسم بعض القرارات والتي غالبا ما تخص قضايا الحرب أو الصراع فتكون الأكثر تأثيرا وحسما في هذه القضايا وعلى اعتبار أن المؤسسة الأمنية التي تمتلك كافة المعلومات في هذا المجال، أيضا يبرز بوضوح دور الأحزاب الإسرائيلية في التأثير على صناعة القرار وخاصة الأحزاب اليمينية الدينية حيث تستغل هذه الأحزاب وجودها في الحكومة من أجل سن بعض القوانين الخاصة والتي تؤدي إلى الحفاظ على قواعدها الحزبية.

ويبرز أيضا الدور المركزي لمراكز الأبحاث حيث أنها تلعب دورا مركزيا في توجيه الرأي العام باتجاه بعض القضايا الهامة والمصيرية وأحيانا بلجأ صانع القرار إلى تشكيل مراكز بحث لهذه الفرص والذي من خلاله يتوفر لصانع القرار المعلومات الكافية التي تساعده على اتخاذ القرار السليم، لذلك سنحاول بشكل مختصر إلقاء الضوء على دور القوى متخذة القرار الإسرائيلي.

- **دور الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ القرار**

بعد تكليف رئيس الحكومة من قبل رئيس الدولة يتم عرض الحكومة على الكنيست الإسرائيلي للمصادقة عليها، وبعد أن تمنح الثقة تعتبر حكومة قائمة ويباشر الوزراء مهامهم، ومنذ تلك اللحظة يمتلك رئيس الحكومة صلاحية تعيين الوزراء أو إقالتهم. ويعد رئيس الوزراء السلطة العليا التي تضع السياسيات وتنفيذها. وهاك أيضا مجلس وزراء مصغر أو داخلي ويضم عادة حوالي عشرة أعضاء مأخوذين من مجلس الوزراء الأكبر حجما، ويتكون من أهم الوزارات مثل الدفاع والشؤون الخارجية، والمالية. (جوبسر، 2001).

- **أهم اللجان في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي**

أ- لجنة الوزراء لشؤون الأمن:

رئيس الحكومة يرأس هذه اللجنة وتسمى الكابينت أو المجلس الوزاري المصغر ولها الصلاحية في صناعة القرار السياسي في القضايا الهامة أو المصيرية.

ب- مجلس الأمن القومي

مؤسسة تابعة لديوان رئيس الحكومة، ويستمد مجلس الأمن القومي صلاحيته وقوته من الحكومة.

ج- سكرتير الحكومة العسكري

يعتبر سكرتير الحكومة العسكري مركزا حساسا، لأنه حلقة الوصل بين رئيس الحكومة والمؤسسة الأمنية، ويحضر جميع اجتماعات رئيس الحكومة مع المسؤولين العسكريين والأمنيين.

د- المؤسسة العسكرية والاستخباراتية:

منذ تأسيس إسرائيل والمؤسسة العسكرية ممثلة بالجيش والموساد والشاباك تدار وفقا لمدونة سلوك تختلق عن تلك الخاصة بالمستوى السياسي حيث إن مدد شغل المناصب فيها طويلة نسبيا ومستقرة. وتعتمد التعينات فيها على درجة الاحترافية، والخطط التطويرية تمتد على مدى عدة مستويات وبالتالي فهي تملك القدرة على التخطيط وتنفيذ السياسيات على نحو أكثر فاعلية من الأجهزة الأخرى.

أصبحت المؤسسة العسكرية الحاضنة الأساسية للقيادات السياسية التي تتبوأ المناصب السياسية العليا والأهم في إسرائيل، فقد تولى في العقدين الأخريين ثلاث جنرالات سابقين لرئاسة الحكومة وهم يتسحاق رابين، ويهود بارك، أرائيل شارون، وفي العقود الخمسة الأخيرة شغل أكثر من 60 جنرال منصب وزير ونائب وزير في الحكومات الإسرائيلية المتعاقدة وأكثر من 100 جنرال عضوية الكنيست.

- **دور مراكز البحث والفكر في مساعدة صانعي القرار:**

باتت إسرائيل تمتلك خلال العام 2020 العشرات من مراكز البحث ومعاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة للجامعات والوزارات المختلفة، وبطبيعة الحال لكل مركز أو معهد اختصاص مناط بنشاطه من ندوات ومؤتمرات وصولا إلى إصدار تقارير وبحوث دورية، تتضمن نتائج وخلاصات على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري، تفيد في مجملها في اتخاذ قرارات استراتيجية تخطط إسرائيل لها مسبقا.

تعتبر مراكز الابحاث أحد أهم روافد عملية صنع القرار في الغرب، وفي دولة الاحتلال الإسرائيلي على وجه الخصوص، حيث أدركت مبكرا أهمية هذه المراكز خاصة في تحقيق مكاسب في صراعها مع العرب.

ويوجد في إسرائيل أكثر من 50 مركزا بحثيا ومعهدا للدراسات يقومون بمعالجة الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ويقدمون مقاربات وتوصيات لصانع القرار في إسرائيل لكيفية معالجة هذه الأزمات وأهم هذه المراكز:

- مركز أبحاث الأمن القومي.
- معهد هرتسيليا.
- مركز بيجين – السادات للدراسات الاستراتيجية.
- المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب.
- المعهد الإسرائيلي للسياسية الخارجية والإقليمية.
- معهد وش دسان للدراسات الإفريقية ودراسات الشرق الأوسط.
- معهد هاري ترومان.
- المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- مركز القدس للشؤون العامة.

- **دور الأحزاب الإسرائيلية:**

تتميز الأحزاب السياسية بالتعدد الذي يعد من أبرز خصائص النظام السياسي الإسرائيلي ومرجع هذا التعدد هو تنوع الطوائف وتباين الاتجاهات وتضارب الأصول التي تسعى كل منها للتعبير عن نفسها بشكل حزب سياسي.

تظهر قوة تأثير الأحزاب الإسرائيلية في النظام السياسي في إسرائيل قبل وأثناء المفاوضات مع رئيس الحزب المكلف بتشكيل الحكومة حيث تظهر قوتها على التأثير في تشكيل الحكومة وتوقع اتفاقيات تحافظ على مصالحها سواء كانت اجتماعية أو سياسية.

- **دور أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في صناعة القرار في إسرائيل:**

أولاً: دور الاستخبارات العسكرية أمان

يعتبر جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أمان أكبر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على الإطلاق وأكثرها كلفة لموازنة الدولة، ويقدم الجهاز التقييمات الاستراتيجية للحكومات الإسرائيلية والتي على أساسها يتم صنع واتخاذ القرار في إسرائيل.

تقدم المخابرات العسكرية الإسرائيلية أمان تقارير استخباراتية فورية لها أهمية عملياتية وتوزع كمادة خام كما وردت مع بعض التعليقات عليها من كبار الباحثين، كما تقدم تقرير يومي إجمالي عن المستجدات مع تحليل لها، وتقارير خاصة في موضوعات مختلفة بين الفينة والأخرى خلال السنة، كما تقدم أحدث التقديرات الاستراتيجية لوزير الدفاع ورئيس الوزراء وغيره من صناع القرار في اجتماعات أسبوعية، ويصدر عن أمان التقدير الاستخباراتي القومي السنوي.

ثانياً: دور جهاز المخابرات العامة والأمن العام "الشاباك"

على الرغم من أن الشاباك هو أصغر الأجهزة الاستخباراتية في دولة الاحتلال إلا أنه يعتبر أكثر الأجهزة الأمنية حضورا وتأثيرا على عملية صنع القرار السياسي والعسكري ولا يمكن مقارنة تأثيره الطاغي بتأثير أي جهاز أمني آخر في إسرائيل.

كل وسائل الإعلام الإسرائيلية تجمع على أن الحكومة تضرب بعرض الحائط توصيات بقية الأجهزة الأمنية الأخرى إذا كانت تتعارض مع التوصيات التي يقدمها الشاباك.

وقد دلت التسريبات التي تبرز من المداولات الأمنية السرية التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية منذ انطلاق انتفاضة الأقصى بشكل لا يقبل التأويل أن الشاباك هو الذي رسم سياسيات القمع التي مارستها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وهو الذي كان ينجح دائما في رفع سقف هذا القمع مستغلا إنجازاته لتبرير مطالبة الحكومة بتبني توصياته.

وهذا النفوذ الواسع الذي يحظى به الشاباك هو الذي جعل ناحوم برنيع كبير معلقي صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية يعتبر رئيس الشاباك هو الحاكم الحقيقي للدولة.

ثالثاً: دور جهاز الأمن الخارجي "الموساد"

الموساد يلعب دورا مهما في سياسة الظل الخارجية لإسرائيل مع الدول ويعتبر جهاز الموساد عبر رئيسه السابق يوسى كوهين عرّاب العلاقات مع قادة عرب ورأس حربة التطبيع والهدف من تطوير هذه العلاقات والتدرج بتظهيرها للعلن هو الدفع باتجاه التعامل مع إسرائيل كدولة طبيعية.

رابعاً: مركز البحوث السياسية "مماد"

يعمل " مماد" التابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية في مجالات تقدير المواقف السياسية فقط في ضوء ما يصله من معلومات: أمنية واستخبارية وسياسية من المكاتب والقنصليات التابعة له في مختلف عواصم العالم، وهو جهاز صغير نسبيًا إذا ما تم قياسه بمركز الأبحاث التابعة لجهازي: الموساد وأمان، ويتم الاستفادة من أبحاثه في مجال العمل الدبلوماسي الذي تضطلع به وزارة الخارجية، ومع ذلك فإن العاملين فيه وممثليه يشاركون في أحيان كثيرة في اجتماعات الحكومة لتقدير المواقف الأمنية، ويقدمون توصياتهم ومقترحاتهم في مختلف القضايا التي تخص دولة الكيان.

ومن مهام المركز إنشاء شبكة علاقات واسعة مع مسؤولين سياسيين وعسكريين وامنيين ودبلوماسيين ومعارضين من العرب ومن دول أجنبية كثيرة، ويلعب " مماد" دورا مهماً في توطيد العلاقات بين إسرائيل ودول العالم في أوروبا وأسيا بصفة عامة، وفى إفريقية بصفة خاصة، ولعب دورا في عقد محادثات بين السياسيين الإسرائيليين ونظرائهم العرب والأفارقة خلال السنوات العشر الماضية.

- **أبرز وسائل جمع المعلومات لدى أجهزة الاستخبارات الصهيونية:**

إنَّ القدرات التكنولوجية العالية والخبرة المتراكمة التي تمتلكها أجهزة الاستخبارات في مجال جمع المعلومات تحتم علينا اتخاذ إجراءات أكثر قوة لمنع أي عمل معادٍ والتصدي له؛ ولإحباط أنشطة هذه الأجهزة يجب

التعرف على أساليبها وطرقها في جمع المعلومات، والتعرف على قدراتها الواسعة في مجال التجسس والتنصت والمراقبة، وسنتناول في هذا الفصل لمحة سريعة عن بعض وسائل جمع المعلومات لدى العدو ووسائله وأدواته المستخدمة في ذلك:

- **وسائل جمع المعلومات :**تعتمد أجهزة استخبارات العالم بشكل عام على وسائل رئيسة عديدة في جمع المعلومات السرية أو المغلقة كما يطلق عليها في علم المخابرات، ومن هذه الوسائل:
- **التنسيق مع أجهزة مخابرات الدول الصديقة والحليفة :** حيث تعيش أجهزة الاستخبارات اليوم ما يعرف بالتنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها وبين أجهزة استخبارات الدول الصديقة، والدول ذات المصالح المشتركة، ويتم الاشتراك في العديد من الأنشطة الاستخبارية وأنظمة التجسس بما يحقق أهداف تلك الأجهزة، ويعقد في العديد من دول العالم اجتماعات لقيادات أجهزة الاستخبارات؛ لبحث قضايا الشأن المشتركة، أما أجهزة الاستخبارات الصهيونية فتحظى بدعم ومساعدة من دول عديدة في العالم، كما أنها تتبادل المعلومات أيضًا في الإقليم؛ حيث وردت تقارير وتصريحات رسمية عديدة، تشير إلى حجم ومدى التعاون الاستخباري بين العديد من الدول والكيان الصهيوني، ولكثرة الوسائل التي تستخدمها أجهزة الاستخبارات في جمع المعلومات، والتي لا نستطيع أن نذكرها هنا بالكامل؛ سنُسلطُ الضوء على وسيلتيْنِ من أبرز تلك الوسائل، وهما:

العنصر البشري: تجنيد العملاء وزرع الجواسيس.

الوسائل التكنولوجية وتقنيات التنصت والمراقبة والاستطلاع.

- **العنصر البشري: تجنيد العملاء وتشغيلهم**

على الرغم من اختلاف الوسائل، وتغير التقنيات، واختراع الآلات والأسلحة الحديثة بمختلف أنواعها الجوية والبحرية والبرية، وثورة الاتصالات والمعلومات والإعلام وتعدّد وسائلها، وتسخيرها لخدمة العمل الاستخباري أو التجسسي، من أقمار اصطناعية وطائرات بدون طيار، وشبكات الأنترنت، يبقى الإنسان هو العنصر الأساسي في أي عمل مخابراتي؛ لما يملكه من قدرة على التقييم والتحليل والحل والربط، والتكيّف مع كل حالة، وكذلك لما يملكه من إمكانات عقلية وفكرية تمكّنه من تقديم معلومات نافعة، ويمكن من خلال زرعه أن يقدم معلومات صادقة وموقوتة، وهو ما تلهث خلفه أجهزة استخبارات الاحتلال وتجتهد من أجله؛ ولذلك تكثف تلك الأجهزة نشاطاتها الهادفة لتجنيد عملاء لها من نوعيات خاصة، وتطور أساليبها الرامية للإسقاط والتجنيد، فهي لديها أقسام مختصة بالتجنيد فقط كما ذكرنا في الدراسة، ومن أكثر أساليب الاحتلال استخدامًا في الوقت الحالي، هي:

- **استغلال الملذات الجنسية (الكمائن الغرامية):** تستغل أجهزة الاستخبارات الصهيونية الغرائز الجنسية والشهوات، وعادة ما تبدأ القصة بمكالمة من فتاة عبر الهاتف المحمول، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قصة حب زائفة مبطنة بسموم المخابرات الصهيونية، تمتد لأشهر دون طلب معلومة واحدة، ومن ثم يبدأ التوريط التدريجي من خلال المكالمات الجنسية، أو تبادل الصور وما شابه ذلك، ومن خلال بعض الأسئلة التي يتم انتقاؤها من ضباط التجنيد بعنايةٍ فائقةٍ بحيث لا تثير الشبهة أو الريبة، التي تُطرح على الشخص المُرَاد إسقاطه خلال المحادثات، والتي يتم توريطه بأجوبتها حتى لو كانت تلك الأجوبة من وجهة نظر المستهدف لا تضر أحدًا؛ إلا إنَّها تكون بمثابة بداية توريطه، ومن ثم ابتزازه لاحقًا، والضغط عليه بتلك المحادثات والصور.
- **استغلال الحاجات الإنسانية (العلاج، الدراسة، العمل..):** يعتمد هذا الأسلوب على الحاجة الإنسانية الملحة التي يمر بها الشعب الفلسطيني عامة، وأهالي قطاع غزة بشكلٍ خاص، ولاعتبارات إغلاق المعابر والحصار؛ حيث تجد الاستخبارات الصهيونية التربةَ المناسبة لتقوم بألاعيبها الخبيثة، من خلال الضغط والابتزاز، واستغلال حاجات العلاج والدراسة؛ فتقوم من خلال المقابلة المباشرة أو من خلال الاتصال بعرض خِدْماتها، وتستهدف الأشخاص الأكثر حاجة للعلاج في الخارج أو المقربين من عائلاتهم، وتحاول إقناعهم بأنَّ ما سيقدمونه من خِدْمات سيمكنهم من إنهاء معاناتهم أو معاناة أهلهم، وأنَّ ما سيطلب منهم سيكون بحسب الاستطاعة، وهذا هو الطُعم الخبيث والسُم الذي يُدَس لمثل هؤلاء، كذلك تقوم تلك الأجهزة بعدة محاولات بهدف تجنيد الأشخاص الذين هم بحاجة لإكمال دراستهم في الخارج، وقد تستهدفهم في أثناء مرورهم على المعابر، أو حتى وهم في الخارج، أي بعد سفرهم من خلال مكاتب الموساد العاملة خارج دولة الكيان.
- **استغلال الحالة الاقتصادية:** ومن خلال هذا الأسلوب تقوم أجهزة الاستخبارات باستهداف الأشخاص الأكثر حاجة للمال، الذين يمرون بأزمة مادية، وتقوم بابتزازهم من خلال التواصل معهم، وإغرائهم بالمال، وتعمد في ذلك إلى تكرار الاتصال والإلحاح، ورسم صورة وردية للمستَهدَف بأنه سيُكْمل حياته بشكل أفضل، وستنتهي كل مشاكله المادية؛ بل ويمكنه بعد تقديم بعض الخِدْمات أن يسافر إلى أي دولة يريدها، وما ذلك إلا لاستدراجه وتوريطه في الجرم المشهود؛ حتى يستيقظ على وهم كاذب، فيجد نفسه خائنًا لدينه ووطنه.
- **الأنترنت والخداع :**يسعى ضابط المخابرات الصهيوني لنسج شباكه بطريقة مدروسة لإسقاط الشباب عبر الأنترنت؛ مستخدمًا في ذلك وسائل عديدة، أهمها:
  - الخداع الالكتروني.
  - الخداع العاطفي.
  - التوريط الجنسي.
  - ابتزاز المعلومات.

ويتم ذلك إما من خلال نصب الكمائن الغرامية التي تحدثنا عنها سابقًا، أو من خلال الهندسة الاجتماعية التي سنذكرها بشيءٍ من التفصيل من خلال ابتزاز المعلومات والخداع والإيهام.

- **الهندسة الإجتماعية:** وتعني اكتساب المعلومات بطريقة الخداع والإيهام بدون إثارة ارتياب الضحية، وتُعرف بفن انتقاء الأفراد لفعل أشياء ما كانوا ليفعلوها في الوضع الطبيعي، والهدف هو خداع شخص ما لتقديم معلومات قيمة، أو الوصول إلى تلك المعلومات من خلاله، ويركز هذا الأسلوب على الطبيعة البشرية، مثل: الرغبة في المساعدة، أو الرغبة في الثقة بالآخرين، والخوف من الوقوع في المشاكل، ومؤشر الهندسة الاجتماعية الناجحة هو الحصول على المعلومات دون إثارة الارتياب، ويمكن تصنيف الهندسة الاجتماعية إلى نوعين، وهما: الهندسة الاجتماعية البشرية، والهندسة الاجتماعية الحاسوبية؛ حيث تعني الهندسة الاجتماعية البشرية التفاعلات بين فرد وفرد؛ للحصول على المعلومات المرغوبة، أما الهندسة الاجتماعية الحاسوبية فتعني استخدام برامج الحاسوب في الحصول على المعلومات المرغوبة.

وتستخدم أجهزة الاستخبارات الصهيونية هذا الأسلوب بكثرة؛ حيث ينتحل ضابط الاستخبارات الصهيونية صفة مواطن عربي على سبيل المثال، ويقوم بالدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات، وإثارة بعض القضايا، والتحدث مع الآخرين، ونسج علاقات معهم، ويقوم من خلال تلك العلاقات بجمع المعلومات، كما تبين في حوادث أخرى قيام ضابط الاستخبارات بانتحال صفة المؤسسات الدولية؛ فيقوم بالاتصال على بعض الأفراد ويجمع منهم معلومات، بدعوى أنه يعمل موظفًا في إحدى الشركات، أو المؤسسات الخاصة، أو الدولية، أو جمعيات الإغاثة.

- **الوسائل التكنولوجية وتقنيات التنصت والمراقبة والاستطلاع:**

- **الأقمار الصناعية :**يعد الغزو الصهيوني للفضاء الخارجي أول الخطوات التأسيسية الصهيونية للحرب الإلكترونية، وأحد أهم مجالات الحرب المعلوماتية التي تشنها الدولة العبرية على العالمين العربي والإسلامي، فمنذ أوائل ستينيات القرن الماضي انصب الاهتمام النخبوي الصهيوني على تغطية الفضاء الصهيوني بالوسائل كافة، التي تمكنه من رصد أي تحركات على الأرض، وتبعًا لذلك طورت الدولة العبرية عام 1963م ما يعرف باللجنة القومية لبحوث الفضاء، التي أنشأتها كخطوة أولى في هذا المجال؛ لينشط العلماء والمتخصصون الصهاينة في إعداد البحوث والمؤتمرات والمشاركات المتعلقة ببحوث الفضاء، والتركيز على تطوير البنية الصناعية الفضائية الصهيونية كخطوة تبقى متجددة في الكيان الصهيوني، والتي أثمرت بانضمام الأخيرة إلى نادي الفضاء العالمي، وعمدت هذه المؤسسات والمصانع العاملة تحت إطار برنامج الفضاء الصهيوني، وبالتعاون مع بعض الجهات الداخلية والخارجية الحليفة للكيان الصهيوني، كأمريكا وبعض الدول الأوروبية، إلى إنتاج العديد من الأقمار الاصطناعية، والأدوات الغازية للفضاء الخارجية، وتمكن العالم الصهيوني يوفال نئمان في العام 1983م من البدء بلملمة مكونات برنامج الفضاء الصهيوني، ووضعه ضمن وكالة تعنى بشؤون الفضاء الخارجي والالكتروني، وهي وكالة الفضاء الصهيونية المعروفة باسم (سالا)؛ حيث كلفت (سالا) بالإشراف على برنامج الفضاء الصهيوني، وتنفيذ مخرجاته، وإنتاج المزيد من التكنولوجيات في هذا المجال وتطويرها.

وضعت الدولة العبرية بنكاً من الأهداف المعلوماتية والأمنية التي ترغب بتحقيقها من خلال الأقمار الاصطناعية، ويقع التجسس على العالم العربي والاسلامي في مقدمة هذه الأهداف، ويضاف إليها مجموعة أخرى من الأهداف الاستراتيجية المنشودة التحقق، أهمها ما يأتي:

1. تُخفِّض الأقمار الصناعية عنصرَ المفاجأة الذي تخشاه الدولة العبرية دائمًا؛ وذلك عبر مراقبة الأراضي التي تحيط بها، والتي تنشط بها تشكيلات معادية، وإرسال التقارير التي تتعلق بها بشكل دوري.
2. توفر الأقمار الصناعية للكيان الصهيوني إمكانية الاستطلاع على المعلومات المهمة للدول المجاورة لها، وقد عززت الدولة العبرية من هذا الهدف الاستراتيجي خاصة بعد حرب الخليج الثانية؛ حيث تمكن العراق من ضرب الكيان الصهيوني بمجموعة من الصواريخ.
3. لهذه الأقمار القدرة على توجيه الصواريخ النووية إلى أهدافها بدقة بالغة.
4. إعاقة شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول العربية والاسلامية؛ وذلك عبر وسائل الاستطلاع التي تمكن الكيان الصهيوني من اختراق هذه الشبكات الاتصالية والتواصلية.

- **الطائرات بدون طيار:** جعل التقدم الكبير الذي شهدته الدولة العبرية في مجال تصنيع الطائرات غير المأهولة وتطويرها، من الدول الرائدة في هذا المجال؛ بل أصبحت تلك النماذج من الطائرات تحظى باهتمام العديد من الدول التي تسعى لامتلاكها، وبالفعل قامت الدولة العبرية في السنوات الأخيرة بعقد صفقات مع عدة دول لتزويدها بتلك الطائرات؛ حيث تمتلك الدولة العبرية العديد من هذه النماذج منها ما هو مخصص للعمل الاستخباري والجمع المعلوماتي فقط، ومنها ما يمكن استخدامه في عمليات القصف وضرب أهداف، بالإضافة لاستخداماتها في مجال الجمع والاستطلاع.

  وتم بالتعاون بين الكيان الصهيوني، وروسيا إنتاج عدد من طائرات التجسس من نوع (فالكون) التي تعتمد على تقنيات أمريكية متقدمة، وأنتجت الدولة العبرية في العقد الأخير وطورت أكثر من طراز مثل طائرة (هرمس 450)، و(هيرون)، والعديد من الطائرات ذات الإستخدامات المختلفة في مجال التجسس والتنصت والمراقبة.

أما أحدث طائرة إستطلاع انضمت للخدمة فهي (هرمس 900)، أو (الكوكب) كما يطلق عليها سلاح الجو الصهيوني، ولم يكشف عن إمكانيات هذه الطائرة وقدراتها؛ إلا إنَّ ما صُرح به هو أن (الكوكب / هرمس 900) سوف تؤدي إلى ثورة في عالم وسائل الطيران غير المأهولة فإمكانياتها مضاعفة، وتعتبر قفزة نوعية تكنولوجية، تمكن سلاح الجو الصهيوني من الحصول على قدرات جديدة، والتوغل في حلبات إضافية وآفاق بعيدة، وتقاس وسيلة الطيران غير المأهولة بحسب قدرتها على إحضار أجهزة حديثة ومتطورة أكثر بكميات أكبر إلى المساحة، وتنفيذ مهام نوعية أكثر؛ وشملت التحسينات المهمة في (هرمس 900) تطوير قدراتها التقنية والقتالية، وقدرات المراقبة والاستطلاع.

- **طائرات السطع والحرب الالكترونية:** تسلَّم سلاح الجو الصهيوني في أوقات سابقة 2001 أحدث طائرة تجسس مأهولة في العالم من الولايات المتحدة، وجرى إطلاق اسم (ناحشون بن عميدور) على السرب الذي تشكل من هذه الطائرات، القادرة على تصوير بقع أرضية محددة بقطر يفوق ال 350 كيلومتر، وبهذا تكون قد حسَّنَّت من الأداء التجسسي لسلاح الجو الصهيوني، وتوفر معلومات بالغة الأهمية والفعالية، وأفضل صور دقيقة لأوضاع مختلفة الساحات، وأكد موقع سلاح الجو الصهيوني على الأنترنت على : (قدرة هذا السلاح على استيعاب الطائرة الجديدة وهضم تقنياتها العالية؛ إذ أمضى بعض طياريه أسابيع عديدة في الولايات المتحدة للتدريب على الطائرة. أما عن ميزات هذه الطائرة التي تم تطويرها أصلًا من طائرة رجال الأعمال **(غولف ستريم Gulf stream)**، والتي تعاقدت شركة (إيليتا) الصهيونية وشركة (غولف ستريم) الأمريكية في نوفمبر/ تشرين الثاني العام 2001م، على صفقة تتضمن نموذجًا للتجسس وآخر للمراقبة الجوية، ووصفت قدراتها التكنولوجية بأنَّها فائقة التطور، كما أنَّ لها قدرة التحليق على ارتفاعات عالية جدًا، والبقاء في الجو خمس عشرة ساعة متواصلة، فتقلع من الولايات المتحدة إلى الخليج العربي مثلاً بلا توقف ولا انقطاع، و قال موقع الجيش الصهيوني على الأنترنت إنَّ " الطائرة الجديدة فائقة التطور تمنح سلاح الجو الصهيوني تفوقًا نوعيًّا لا نظير له، وإنَّ الجيش الذي كان يعتمد على وحدات في مهام المراقبة الجوية، صار يمتلك هذا النوع من الطائرات ذات القدرات غير المسبوقة؛ لإنجاز مهام التجسس والمراقبة الجوية بفاعلية ودقة كبيرتين"، تبلغ تكلفة كل طائرة من هذا النموذج التجسسي الذي لم يكن لدى الكيان الصهيوني، ما يضاهي نحو (مائة مليون دولار).
- **التجسس على الهواتف النقالة ومواقع التواصل الاجتماعي :**كان الاعتقاد الشائع عند انتشار الهواتف النقالة الخلوية بعد عام 1990م أنه يستحيل مراقبتها والتنصت عليها؛ لأنها تستعمل نظام(GSM) ، وأمام هذه الصعوبة في المراقبة طلبت وكالة (CIA) وضع رقائق صغيرة داخل هذه الهواتف؛ لكي تيسر لها مراقبة المحادثات الجارية خلالها، وبينما كان النقاش يدور حول هذا الأمر ومدى مشروعيته، استطاعت شركة (Rode Schwarz) الألمانية، تطوير نظام أطلقت عليه اسم (Tmsl Catcher)، وهو اختصار لـ (Internato nal mobile scbscri ber Identity) استطاعت من خلاله التغلب على هذه الصعوبة، واصطياد جميع الإشارات الصادرة عن هذه الهواتف، وقلبها إلى كلمات مسموعة، ولم تكتفِ المخابرات الألمانية في حينه من اختراق المكالمات الجارية بالهواتف النقالة؛ بل توصلت إلى معرفة مكان المتحدثين أيضًا، كما طورت جهازًا إلكترونيًّا تستطيع بوساطته استخدام الميكروفون الموجود في الهاتف النقال؛ لكي ينقل جميع الأصوات والمحادثات الجارية، وسرعان ما انتقل هذا النظام الالكتروني إلى وكالة (NSA) الأمريكية، وغالبًا إلى وحدة (8200) الصهيونية، وكان هذا التقدم المذهل سببًا في اغتيال العديد من القيادات والمناضلين الفلسطينيين من خلال استخدامهم للهاتف النقال، كما وقع عبدالله أوجلان في الخطأ القاتل نفسه عندما قام بالاتصال بمؤتمر الأكراد في أوروبا؛ حيث تم تحديد مكانه واعتقاله، ولعدم قدرة أجهزة الاستخبارات في العالم التجسس على مليارات المكالمات الواردة على مقاسم الاعتراض والالتقاط، تم تصميم برامج تجسس حديثة تقوم على فلترة مليارات المكالمات، وتحديد بعض الأرقام الخاصة للرصد، أو من خلال بصمة الصوت، أو من خلال وضع كلمات مفتاحية يتم التقاط أي مكالمة تذكر فيها

هذه الكلمات، ومن هذه الأنظمة نظام (إيشلون)، ونظام (ناروس)، ونظام (بريزم) الذي كشف عنه العميل السابق لدى وكالة الأمن القومي إدوارد سنودن، وهو اسم رمزي لمشروع تجسس ضخم تديره وكالة الأمن القومي الأميركية، وأقرته الإدارة الأميركية والنظام عبارة عن برنامج يحمل اسم (بريزم) يتم تنزيله على أنظمة الشركات؛ ليقدم لها وصولًا مباشرًا إلى الخوادم المركزية لمواقع، منها: (غوغل، وفيسبوك، وآبل، وياهو، وإيه أو أل، وسكايب، ويوتيوب، ومايكروسوفت)؛ لاستخراج رسائل بريد إلكتروني ومكالمات صوتية ومقاطع فيديو وصور واتصالات أخرى لعملاء تلك الشركات؛ دون الحاجة إلى أمرٍ قضائي، وبهذا تكون لأجهزة الاستخبارات السيطرة الكاملة على مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث تقوم بمراقبتها ومتابعتها على مدار الساعة.

- **هواتف الجيل الثالث والرابع :** في العالم الرقمي وعالم «القرية الصغيرة» التي تحتل فيها الدولة العبرية مكانة متقدمة على صعيد تكنولوجيا الاتصالات؛ فإنَّ الأمر يعني أنَّ كل من يحمل جهاز هاتف خليوي ذكي، وخصوصًا ما يعمل بأنظمة الجيل الثالث، التي تطورت وغدت وسيلة للتراسل الالكتروني، ولتصفح الأنترنت، ولمشاهدة التلفاز؛ بل والتعرف أيضًا على الطرقات من خلال برامج التوجيه، سهَّل الأمر على من يريد لعب دور «الأخ الأكبر» أن يراقب سلوك كل من يحمل هذا الجهاز وتصرفاته، وإذا كان معلومًا سابقًا بأن أجهزة «آي فون» والأجهزة العاملة على نظام «أندرويد» ترسل إلى موقع ما معلومات عن كل استخداماتك للهاتف وحركاتك، فإنَّ الجديد في الأمر أنه، وباستخدام برنامج يجري بيعه على شبكة الأنترنت يمكن لأي شخص تقريبًا أن يحظى بمعلومات كهذه عمن يريد، فأجهزة الهاتف التي تعمل بنظام الجيل الثالث والرابع يمكنها ببساطة، بفضل برامج متوفرة، أن تغدو أجهزة تجسس عليك لحساب من يريد، وبوسع المتحكم في البرنامج السيطرة على جهاز الهاتف المعني وفتحه لتسجيل ليس المكالمات فقط، وإنما ما يدور في مكان وجود الجهاز، واستخدام كاميرته للمراقبة وقتما شاء. ويوضع البرنامج في الجهاز بحيث لا يتغير من واقع الأمر شيء إذا قام صاحب الجهاز بتغيير شريحة الهاتف.
- **تطبيقات التجسس على الهواتف الذكية :**إنَّ تطبيقات التجسس على الهواتف الذكية أصبحت متعددة، وتخدم جهات استخبارية وتجارية عديدة؛ حيث اكتشفت شركة (لوك آوتLookout) المختصة بالحماية الالكترونية عن تطبيقات كانت موجودة على متجر أندرويد، تقوم بالتجسس على المستخدمين الذين يقومون بتثبيتها على هواتفهم، وذكرت أنَّ لتلك التطبيقات الخبيثة القدرة على تعقب موقع الهاتف الجغرافي بشكل دقيق، بالإضافة إلى معلومات عن الاتصالات التي تجرى عبر الهاتف، أحد هذه التطبيقات يدعى(Embassy) ، ووظيفته المعلنة في متجر (Google Play) الخاص بتطبيقات (أندوريد) هي تقديم معلومات للمستخدم عن سفارات بلاده في الدول التي يزورها؛ لكن في الحقيقة يقوم هذا التطبيق، حسب شركة (لوك آوت)، بالتجسس على نشاطات الهاتف، ويرسل قائمة الاتصال على جهاز الضحية إلى (سيرفر) آخر على الأنترنت، وهناك تطبيقات أخرى، تقدِّم نفسها على أنها تطبيقات إخبارية؛ لكنها في الوقت ذاته تتضمن (مراقب) أو (Overseer) للقيام بمهام التجسس على المستخدمين.
- **قدرات الشركات الصهيونية على اختراق الهواتف :**تضمن تقرير نشر على (القناة العاشرة) العبرية معلومات مفصلة عن شركات صهيونية لتصنيع برمجيات التجسس وإنتاجها، وذكر التقرير إنَّ

شركات السايبر الصهيونية تنتج تطبيقات وبرامج تجسس يتم تصدير العديد منها لدول صديقة للكيان الصهيوني، واستعرض التقرير عددًا من القصص المتعلقة بشراء أنظمة السايبر: عربيًّا ودوليًّا، منها ما حدث بدولة جنوب السودان؛ حيث لوحظ حسب بيانات الأمم المتحدة حملة اعتقالات واسعة قامت بها الدولة، طالت النشطاء والمعارضين السياسيين؛ ليتبين أنَّ هذه الاعتقالات بسبب برمجيات التجسس التي تنتجها شركات (السايبر) الصهيونية، التي استخدمتها دولة جنوب السودان في ملاحقة النشطاء والمعارضين، ومن أبرز تلك الشركات شركة (سلبرايت)؛ حيث تقدم هذه الشركات برامج وتطبيقات التجسس الأكثر تقدمًا للعالم، وتستعين بها الكثير من أجهزة المخابرات الدولية، فماذا تقدم لأجهزة الاستخبارات الصهيونية؟

- **تقنيات تجسس:** تدرك دولة الاحتلال مدى أهمية تقنيات التجسس في جمع المعلومات، كما وتدرك جيدًا أنَّ هناك تطورًا في العمل الاستخباراتي المضاد لدى أعدائها؛ لذا فإنَّ أجهزة استخبارات العدو تبذل أقصى جهد لها لتطوير تقنيات تجسس متقدمة تمكنها من مجابهة هذا الوعي والتطور، وإحداث الاختراقات اللازمة لجمع المعلومات والاستخبارات النافعة، من خلال التطوير الذاتي، أو بعقد صفقات مع شركات كبرى في مجال تقنيات التجسس.

ونذكر هنا أبرز تقنيات التجسس والاختراق الفاعلة، التي تجمع أجهزة الاستخبارات الصهيونية معلوماتها من خلالها:

- **النسور التجسسية:** أسلوب تجسسي صهيوني جديد مخصص للتمويه وصعوبة الكشف أو الضبط كمبدأ عمل الطائرة بدون طيار، وتتلخص آلية عمل هذا الأسلوب بتركيب أجهزة تصوير وتجسس تعمل بالطاقة الشمسية على أجنحة النسور البرية الطائرة؛ لتنقل الصور إلى الكيان الصهيوني بشكل مباشر عبر أنظمة الـ GPS ويتم التحكم بها من خلال الأقمار الاصطناعية الصهيونية، وتم ضبط مثل هذه النسور في السودان وتحديدًا في منطقة كرينك (KEREINEK) غرب دارفور (DARFUR)؛ حيث ضبطت الأجهزة الأمنية السودانية مجموعة من هذه النسور؛ لتقوم بتحليل المعدات التي تحملها، والتي تبين أنها صهيونية الصنع، وتحمل عبارة باللغة العبرية تعني (الهيئة الإسرائيلية للطبيعة)، وأنها صنعت في الجامعة العبرية في القدس المحتلة.
- **صخور التجسس:** وهي صخور صناعية تشبه تمامًا الصخور الطبيعية، يتم وضع أدوات التنصت والتجسس والمراقبة والاختراق والتصوير بداخلها، ومن ثم التحكم بها بشكل آلي، وأحيانًا تكون صخور طبيعية بشكل كامل، واستخدمت مخابرات العدو هذا الأسلوب في إيران على وجه التحديد، كما تم ضبط هذه الصخور أيضًا في منطقة شمع وفي جبال صنين والباروك والعديد من الأودية والمناطق في لبنان وخصوصاً في مناطق الجنوب والبقاع الغربي، وبعد الكشف عن المنظومتين التجسسيتين في جنوب لبنان تبين أنَّ منظومة التجسس في أعالي صنين، هي عبارة عن صخرتين: واحدة مزودة بكاميرات تصوير تغطي لمسافة 20 كيلومترًا، وتقرب الهدف المنشود إلى حدود المتر الواحد، والأخرى عبارة عن بطاريات تزود الكاميرات بالطاقة وتؤمن هذه التغذية لسنوات طويلة، وعند تفكيك منظومة التجسس "صنين" تبين أنها تحتوي على خمسة أجزاء: نظام

بصري، ونظام إرسال الصورة والبث عبر الأقمار الصناعية، ونظام استقبال إشارات التحكم، ونظام إدارة التحكم بالمنظومة؛ للتحكم به عن بعد، ونظام التغذية بالطاقة.

- **طائر البومباردير CL-327 :** وهو جهاز للتجسس والمراقبة الالكتروني الدقيق استخدم كثيراً قبل تحرير جنوب لبنان، ويحتوي على أجهزة فحص وكشف بنمط مزدوج (uv/ir)، أي الأشعة تحت الحمراء، والأشعة الفوق البنفسجية، يؤمن مسحًا طبوغرافيًّا شاملًا؛ حيث يعتمد على أجهزة استشعار ورؤية الكتروبصرية/ حرارية، وينقل التحركات الدقيقة من الجو مباشرة بالصورة والصوت إلى مراكز الاستخبارات الصهيونية في السفن البحرية، وهو عبارة عن جسم أصغر من طائرة مروحية وله شكل دائري في أسفله وأعلاه، يربط ما بينهما أنبوب أسطواني، يحتوي على مروحتين تساعدانه على التحليق لساعات طويلة بدون الاعتماد على الوقود، ويكون مزودًا بأسفله بعيون كاشفة على شكل كاميرات فيديو، تعمل بالأشعة تحت الحمراء، مربوطة لاسلكيًا بمركز تحكم وتوجيه نحو الهدف المطلوب للتجسس عليه، ويستطيع الطيران لما يقارب الخمس ساعات بارتفاع يصل حتى 5500 متر، ويحتوي على خاصية التدمير الذاتي في حال تم إسقاطه أو السيطرة عليه؛ وذلك لعدم كشف تقنياته وما يحتويه من معلومات، وهو من إنتاج شركة (BOMBARDIER)، الكندية وقد ضمته أجهزة الاستخبارات الصهيونية للخدمة عام 2011م.
- **مناطيد التجسس :**إحدى الطرق المتقدمة التي تستخدمها أجهزة الاستخبارات الصهيونية لجمع المعلومات بوساطة استخدام نظام بسيط للغاية، وبتكلفة محدودة؛ حيث تستخدم قوات الاستخبارات البرية هذه المناطيد لجمع المعلومات، ولمتابعة النشاطات على مدار الساعة، وتعدُّ من أهم وسائل الجمع لديها.

إنَّ قوات الاستخبارات البرية هي المسؤولة عن جمع المعلومات، والتعرف على التهديدات الموجودة ميدانيًا، وإحدى الطرق الأكثر تقدُّمًا التي تقوم هذه القوات باستخدامها هي مناطيد التجسس التي ترفع لمسافات محددة في السماء، وهي مزودة بأدوات متابعة متقدمة، وكاميرات تصوير عالية الدقة، وتحتوي على تقنيات للرؤية الحرارية، ويتم تطوير تقنياتها بشكل مستمر؛ حيث تستخدم هذه التقنيات المتقدمة لجمع المعلومات، والقيام بدوريات على الحدود، ويمكنها المراقبة والتصوير في محيط دائري بقطر 5 كم، وما يُميِّز المناطيد قدرتها على البقاء في السماء لفترة زمنية طويلة ومتواصلة؛ حيث إنَّها لا تحتاج إلى الوقود بصورة دائمة مثل الطائرات؛ وتشكِّل مصدرًا دائمًا للاستخبارات على منطقة معينة، ومن أبرز المناطيد التي تستخدمها أجهزة استخبارات العدو منطاد مراقبة النظام التكتيكي (TAOS)، وينتشر العديد منها على حدود قطاع غزة.

- **تقنيات تجسس (تكنولوجيا النانو):** تستخدم الدولة العبرية هذه التكنولوجيا في إنتاج وتطوير وسائل تجسس بحجم صغير، تتناسب واحتياجات أجهزة الاستخبارات، فكما تقوم أجهزة الاستخبارات في دول العالم بمضاعفة الجهد في هذا الحقل، عكفت أجهزة الاستخبارات الصهيونية على امتلاك أصغر أجهزة تجسس في العالم وأدقها.

- **ومن أمثلة تقنيات وأجهزة التجسس الحديثة ما يأتي،** وتُسمى هذه الأجهزة (Micro Air Vehicles / الأجهزة الطائرة الصغيرة)، وتعرف إختصاراً بـــ(MAV))، ويتم تطويرها في قاعدة (رايت باتيرسون) في ولاية أوهايو الأمريكية:

- جهاز تنصت على شكل موزع كهربائي، يقوم بشحن نفسه تلقائيًّا من المقبس الموجود به.
- فلاش عادي جدًا، ولكنه بالإضافة لذلك جهاز تنصت، يمكنه التنصت لثلاث ساعات متواصلة، كما يقوم بالشحن بشكل آلي بمجرد وصله بالحاسوب.
- بطارية جوال عادية لا تلفت الانتباه، عدا أنها ليست عادية!؛ حيث يمكن وضع شريحة جوال فيها، ومن ثم الاتصال بها، وسماع ما يدور في المكان.
- جهاز يتم تركيبه ودمجه في النظام الكهربائي للسيارات، بحيث يمكن الاتصال عن بعد على شريحة الجوال داخل الجهاز، وسماع أي محادثات داخل السيارة.

ومن المعتاد أن تتجمع العائلات الصهيونية في الدولة العبرية في (يوم المخابرات) في مدرج يوجد به متحف بالمقتنيات والأدوات التي استخدمت في المخابرات، ومنها جهاز إرسال في قاعدة مكواة، وميكروفون في غلاية للقهوة، وحبر خفي في زجاجة عطر، وجهاز تسجيل سجل المحادثة السرية بين الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر، التي كانت نذيرًا بحرب العام1967، وجهاز اللاسلكي البلوري الذي استخدمه "بنت" و"موشيه مرزوق" في إدارة الموساد في مصر؛ وهما ماتا في السجون المصرية. والدولة العبرية بارعة في نسخ التكنولوجيا ونقلها، فما إن تصلها أي تكنولوجيا جديدة حتى تنسخها وتقلدها، وتقدمت كثيرًا في مجال الانترنت، ولديها الخبرة والتقنية معًا.

أزمات ومشكلات مجتمع المخابرات

تظهر التقارير والتسريبات الصهيونية العديدة وجود خلافات متزايدة بين قادة أجهزة المخابرات الصهيونية وتؤكد التقارير أن مجتمع المخابرات الصهيوني الذي يتكون من خمسة أجهزة، ثلاثة منها كبيرة واثنان صغيران، بدأ يفقد تماسكه بسبب التنافس وتباين التخمينات ووجهات النظر.

الخلافات المخابراتية الصهيونية الجارية

أشارت المعلومات إلى أن خلافاً متزايداً بدأ يظهر بين قادة أجهزة وفروع مجتمع المخابرات الصهيوني وأكدت التسريبات أن هذه الخلافات ليست من النوع العادي السطحي الذي يمكن تجاوزه، هذا ويمكن الإشارة إلى طبيعة هذه الخلافات ضمن النقاط الآتية:

• أبرز الأطراف التي تصاعدت بينها الخلافات هي مائير داغان رئيس جهاز المخابرات الخارجية (الموساد) والجنرال عاموس يدلين رئيس جهاز المخابرات العسكرية (أمان).

• محفزات خلافات داغان – يدلين انعكست في عدم انسجام تخمينات جهاز الموساد وتخمينات جهاز أمان.

• الأسباب التي أدت إلى الخلافات بعضها يعود إلى الطموح الشخصي وبعضها الآخر يعود للأسباب المؤسسية بسبب تداخل الاختصاصات.

• لا توجد حدود واضحة لاختصاصات الأجهزة الأمنية وفي الوقت نفسه لا توجد حدود واضحة لنطاق سلطة الأجهزة الأمنية.

• أدى تداخل الاختصاصات إلى سعي كل جهاز إلى ممارسة سلطته ضمن نطاق يتداخل ويتقاطع مع نطاق واختصاصات وسلطات الأجهزة الأخرى.

الخلافات بين أجهزة المخابرات الصهيونية برزت مؤخراً بشكل واضح على خلفية تخمينات هذه الأجهزة إزاء ملف الخلافات الأمريكية – الصهيونية وملف تقدير النوايا الايرانية ومخططات محور المقاومة (معركة سيف القدس) وملف عملية التطبيع وملف مبادرة السلام العربية وملف الخلافات الأوروبية – الصهيونية، وبكلمات أخرى فقد تضاربت هذه التخمينات مع بعضها البعض إضافة إلى أن بعضها كان يتعاكس مع توجهات حكومة ائتلاف الليكود – إسرائيل بيتنا ومع كل حكومات الائتلافات الهشة التي تلتها بزعامة نتنياهو ولم تنتهي مع انتهاء حقلة نتنياهو وتشير الوقائع الثابتة منذ بداية ظهور هذه الخلافات بشكل علني إلى أن رئيس جهاز الموساد داغان سعى للقيام بدور الرجل القوي داخل مجتمع المخابرات بشكل أدى إلى تصاعد المواجهة بينه وبين رئيس المخابرات العسكرية (أمان) ورئيس جهاز الأمن الداخلي (شين بيت) او الشاباك.

- **القوانين والأعراف الضابطة لعمل وهياكل مجتمع المخابرات الصهيوني:**

أقرت دولة العدو الصهيوني بإنشاء مجتمع للمخابرات الصهيونية ليشكل فنياً وليس قانونياً الكيان المؤسسي الرسمي الموحد المعني بعملية إنتاج المخابرات، وتشير المعلومات إلى أن هيكل مجتمع المخابرات الصهيوني يتكون من عضوية الأجهزة الآتية:

- **جهاز المخابرات العسكرية (أمان)، ويضم الدوائر الآتية:**
  - المخابرات البحرية.
  - مخابرات الجيش.

- مخابرات الميدان.
- مخابرات "سيريت ماتكال".
- وحدتي الجمع الفني والتقني (8200) و (9900).

- **جهاز المخابرات الخارجية (الموساد).**
- **جهاز المخابرات الداخلية (شين بيت) أو الشاباك.**
- **جهاز مخابرات الشرطة.**
- **جهاز مخابرات وزارة الخارجية.**

استغرقت عملية تكوين هذا المجتمع بشكله الحالي وقتاً طويلاً وتقول المعلومات أن أبرز المحطات في مسيرة تكوينه كانت في:

- تقرير لجنة "بادين – شيرف" 1963.
- تقرير لجنة "أغرانات" 1973-1974.
- تقرير لجنة "زامير" 1974.
- تقرير لجنة "ألوف أهارون ياريف" 1984-1986.
- تقارير ألوف رافائيل فاردي خلال حقبة التسعينات.
- لجنة تقصي شبكة المخابرات بعد حرب العراق 2004.

على خلفية معطيات خبرة التقارير التقييمية تم تشكيل مجتمع المخابرات الصهيوني بما يتيح الآتي:

- تنظيم العلاقة بين أجهزة المخابرات الصهيونية.
- تنظيم العلاقة بين أجهزة المخابرات الصهيونية والسلطة التشريعية (الكنيست).
- تنظيم العلاقة بين أجهزة المخابرات الصهيونية والسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء).
- توحيد مجرى التخمينات الدورية والطارئة.

ويخضع مجتمع المخابرات الصهيوني بشكله المؤسسي الحالي إلى إشراف لجنة المخابرات والأنشطة السرية التي تعتبر لجنة فرعية تابعة للجنة الشؤون الخارجية والدفاع التابعة للكنيست الصهيوني، وعلى أساس الاعتبارات الوظيفية يقوم مجتمع المخابرات بالإشراف على أجهزة المخابرات إضافة إلى رفع التقارير والتخمينات لأجهزة الدولة العليا بما فيها الكنيست ومجلس الوزراء.

قواعد اللعبة المخابراتية في دولة العدو الصهيوني: إلى أين؟

تقول المعلومات أن أزمة الصلاحيات والاختصاصات أصبحت تأخذ بعداً أكثر تعقيداً وتشير المعطيات إلى أن صيغة توازن القوى بين أجهزة المخابرات ظلت لفترة طويلة تقوم على أساس اعتبارات الاختصاص المكاني الجغرافي:

- الموساد الصهيوني هو المسؤول عن الأنشطة المخابراتية الخارجية.
- الشين بيت هو المسؤول عن الأنشطة المخابراتية الداخلية بما يشمل دولة العدو الصهيوني والأراضي المحتلة.
- أمان هو المسؤول عن الأنشطة المخابراتية الجارية في المناطق الحدودية وخصوم دولة العدو الصهيوني.

بمرور الزمن أصبح جهاز المخابرات العسكرية (أمان) يقوم ببعض الأنشطة المخابراتية الموازية لأنشطة الموساد والشين بيت، وبسبب تقاطع وتضارب الاختصاصات تم في عام 1999، وتحديداً في فترة وزارة إيهود باراك، إنشاء لجنة خاصة لدراسة كيفية تقسيم الصلاحيات والاختصاصات بين الأجهزة، وأعقب ذلك قيام رئيس الوزراء إرييل شارون في عام 2004 بتعيين دان ميريدور للقيام بالوساطة في حل أربع نزاعات كانت تدور بين أجهزة المخابرات:

- نزاعان بين الموساد وأمان.
- نزاعان بين الموساد والشين بيت او الشاباك.

وتقول المعلومات أن ميريدور الذي تولى وزير شؤون المخابرات والطاقة الذرية في حكومة نتينياهو سعى جاهداً إلى حل الخلافات الدائرة في مجتمع المخابرات الصهيوني.

إضافة لذلك تقول المعلومات أن معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب قام برعاية دراسة بحثية عن أداء أجهزة المخابرات الصهيونية وتم إعداد الدراسة بواسطة فريق عمل بقيادة الجنرال المتقاعد والرئيس السابق لجهاز المخابرات العسكرية أهارون زائيفي – فاركاش، وكان أبرز الاستنتاجات التي توصلت إليها هو أنه برغم توصيات واستنتاجات لجنة عام 2004 وبرغم توجيه رئيس الوزراء فإنه لم يحدث أي تحسن جوهري في التعاون بين أجهزة المخابرات الصهيونية. إضافة لذلك، فقد تحدث التقرير الذي أعده المحللان السياسيان الصهيونيان عاموس هاريل وأنشيل بفايفر أنه برغم التقارير العديدة فإن أجهزة المخابرات الصهيونية ما زالت تقوم بالمزيد من الأنشطة المتوازية في بعض المجالات بما جعل من الاحتكاك

بين هذه الأجهزة ظاهرة تبدو بلا نهاية، وما أدى إلى النزاعات والخلافات والمشاجرات إضافة إلى التوتر الذي استمر طويلاً بين دايان ويالدين.

تقول المعلومات المتعلقة بالخلافات والمشاجرات بين رؤساء المخابرات الصهيونية والمسؤولين الصهيونيين الآتي:

خلال قيام يوفال ديسكين رئيس الشين بيت بتقديم إفاداته وتخميناته أمام مجلس الوزراء تدخل بنيامين نتنياهو وقاطعه طالباً منه السكوت وعدم الحديث عن عملية السلام، وتقول التسريبات أن عبارة نتنياهو كانت "... عندما يتعلق الأمر بعملية السلام يجب أن تبقى بعيداً..."، ثم أضاف نتنياهو ".. عليك أن تركز تقريرك على المسائل المتعلقة باختصاصك.. وأن تفهم أن المسرح الدبلوماسي لا يقع ضمن مسؤولية الشين بيت.."، أما ديسكين فقد رد على نتانياهو قائلاً ".. سيدي، في الماضي كنا أيضاً نشير إلى هذه المسائل.. وإذا كنت تريد الأمر بطريقة مختلفة فسوف يكون ذلك مختلفاً.."، وبعد ذلك توقف عن تقديم الإفادات لفترة من الوقت.

ونقلت التسريبات الصهيونية أن سبب مشكلة نتنياهو وديسكين يعود إلى عوزي اراد الذي يتولى منصب مستشار الأمن القومي وتقول المعلومات أن خلافات اراد ليست مع رئيس الشين بيت يوفال ديسكين وإنما مع مائير داغان رئيس الموساد وعاموس يدلين رئيس جهاز أمان، وتقول المعلومات أن سبب الخلاف يتعلق بالملف النووي الإيراني وأن مستشار الأمن القومي الصهيوني عوزي اراد ترأس وفداً صهيونياً زار العاصمة الأمريكية وخلال مباحثاته تبين له أن تخمينات المخابرات الصهيونية لم تكن مواتية بالشكل الكافي الذي يعزز منظور مجلس الأمن القومي الصهيوني.

وتشير التوقعات إلى أن اراد حاول التخلص من رؤساء المخابرات في ذلك الوقت ولكن المشكلة التي واجهته تمثلت في كيفية التغلب على الجنرال إيهود باراك الذي كان يتولى منصب وزير الدفاع ودوره المؤثر في تحديد مدى صلاحية رؤساء الأجهزة الأمنية.

تحديات مجتمع الاستخبارات الإسرائيلية

هناك جملة تهديدات محيطة بمجتمع الاستخبارات الإسرائيلي، بعضها غير مسبوق، تتطلب إجراء فحص دقيق لها، وتتبع آثارها المستقبلية على أمن الكيان.

حيث يعتبر كبار الخبراء الأمنيين في الأوساط الاستخبارية الإسرائيلية، أن أهم التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل، هي وضعية الأمن الإسرائيلي في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعانيها المنطقة المحيطة بإسرائيل، ومدى قدرة الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على تقييم المخاطر الأمنية التي تهدد إسرائيل، وإجراء تقييم داخلي للمجموعات الإرهابية اليهودية الناشطة في أوساط المستوطنين، ومدى نجاعة لجان التحقيق بمعرفة أوجه الإخفاقات الأمنية التي تقع لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية، وتحديات الأبحاث الاستخبارية التي تنفذها هذه الأجهزة.

إن عالم الاستخبارات الإسرائيلية مكون من ثلاث مسارات أساسية، كل مسار مختلف عن سواه.

أولها: يتعلق بحسن جمع المعلومات الأمنية والاستخبارية المفيدة، وإجراء الأبحاث العملياتية، وتقييم الموقف لدى الخصوم والأعداء الذين يتربصون، والهدف الأساسي للمسار يتعلق بتوفير المادة المعلوماتية الخام المفيدة لدوائر صنع القرار في إسرائيل على كافة المستويات التنفيذية.

المسار الثاني: يتعلق بعمل رجال الاستخبارات الإسرائيلية أنفسهم، بما في ذلك وحدات جمع المعلومات، والمشاركين في الحروب الخفية، ومن ينشغلون بإعداد بنك الأهداف.

المسار الثالث: وهو المهام التي تقوم بها الوحدات السرية الإسرائيلية لتنفيذ هجمات أمنية داخل صفوف أعدائها، ومحاولات التأثير عليهم، بما في ذلك خوضها للحرب النفسية.

وقد شهدت العقود الأخيرة تحولات جوهرية في عمل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في ظل التطورات الجيو-سياسية، وما يتعلق بالعولمة، وتفكك بعض الدول المحيطة لاعتبارات إثنية وقومية، بجانب حالات الضعف التي أحاطت بالدول الأم، والاعتبارات الأمنية، والبنى الاجتماعية، والمسائل التكنولوجية، بما فيها حروب السايبر والأقمار الصناعية. كل ذلك أدى في النهاية لعثور الجماعات المعادية لإسرائيل من المنظمات التي تمارس الحرب غير المتماثلة على ثغرات يمكن الاستفادة منها، والتأثير من خلالها على جدول الأعمال الإقليمي والدولي.

وقد أسفرت هذه التطورات مجتمعة إلى مخاطر على صعيد الأمن الإسرائيلي، حيث بات يواجه اليوم الخطر المتمثل بالمنظمات المسلحة، والصعوبة التي تعترض إسرائيل وحلفاءها في ذلك، كما وفرت حروب السايبر لهذه المنظمات مصادر جديدة لجمع المعلومات، ولتحسين أدائها واستخدامها في الحروب.

في مجال آخر ورغم توضيح كافة المهام لكل الأجهزة الأمنية والأذرع الاستخبارية، فليس هناك من تفصيل دقيق لأهداف كل منها، وطبيعة الأداء الذي يجب أن تقوم به في إطار الدور السياسي المناط بها، وهذا ما يدفع لطرح جملة من الفرضيات التي تبحث في الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه الأجهزة، وطريقة عملها، لأن عالم المخابرات مكون من بناء تقليدي، قد لا يتناسب بالفعل مع حجم التحديات الأمنية والاحتياجات الإستراتيجية التي تواجه إسرائيل.

بمعنى آخر، فإن عالم المخابرات الإسرائيلية ليس لديه قيادة أو رأس أو مدير يديرها مجتمعة، وتفتقر للمؤسسات العامة، باستثناء لجنة رؤساء الأجهزة، التي تعتبر في بعض الأحيان جسما تنسيقيا بديلا، لكنها على أرض الواقع تفتقر للصلاحيات والوصول بهذه الأجهزة إلى قرار الحسم.

وبالتالي فلا يوجد في مؤسسة الاستخبارات الإسرائيلية خطة عمل مشتركة، وليس هناك تنسيق في مجال بناء القوة بين الأجهزة الأمنية المختلفة، وأكثر من ذلك تفتقر هذه الأجهزة المكونة لعالم الاستخبارات للرؤية العامة التي تحدد بموجبها التحديات الماثلة أمام الكيان الصهيوني.

ففي حين أن جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" تابع إداريا وتنظيميا لرئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، والموازنة المالية التي يحصل عليها جزء أساسي من موازنة الجيش، إلا أن جهازي الشاباك والموساد تابعان مباشرة لرئيس الحكومة، وتعتبر موازنتهما جزءا أساسيا من موازنة مكتبه، وبالتالي ليس هناك من جسم إداري تنظيمي يحدد طبيعة الموازنات، وآلية صرفها، ومجالات الإنفاق فيها.

هذا الواقع المليء بالتحديات الاستراتيجية والمخاوف الأمنية من شأنه زيادة مستوى التوتر بين تلك الأجهزة، والخلافات التي قد تعصف بـ "الرؤية الأمنية" للكيان العبري كله.

وإذا كانت سنوات الثمانينات من القرن العشرين قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن الجيش الإسرائيلي هو الجسم الأكثر مركزية وأهمية في إسرائيل، لمواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة القادمة من الخارج، فإن الأمر اليوم يبدو مختلفا جدا بعد التراجع النوعي في قيمة ووزن الجيش بعد سلسلة الحروب التي خسرها أو خسر فيها عنصري الردع والحسم.

ولذلك فثمة قناعات جديدة لدى أوساط إسرائيلية عديدة مفادها أنه لابد لتلك الأجهزة الأمنية من جسم تنسيقي بينها، يرعى مصلحة الأمن القومي من الخارج، وهذا الجسم من الأفضل أن يكون من خارج وزارة الدفاع، ومن الممكن أن يتحقق بالفعل إذا كانت هناك إدارة مركزية للعمليات الأمنية من جهة، ومن جهة أخرى وجود إدارات عامة تعمل على تنظيم أداء هذا الجسم التنسيقي.

يبدو من اللازم الإشارة إلى أن الكيان العبري يجهد منذ 50 عاماً لوضع آلية إدارية جديدة، تؤسس لإنشاء إدارة مركزية لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، تكون مسئولة عن تنظيم شؤونها مجتمعة، ويكون من مهامها الإحاطة بمختلف جوانب العمل الاستخباري، والاهتمام بتوفير الظروف الأمنية الأكثر ملاءمة لعملها، على أن يكون رئيسها تابعا بصورة مباشرة لرئيس الحكومة، ومقبولا من قبل وزير الدفاع، خاصة وأن إدارة من هذا النوع متوفرة في عالم الاستخبارات الأمريكية، وقد طالبت بها لجان تحقيق أمنية تم تشكيلها في إسرائيل.

في الحديث عن طبيعة العلاقة بين الواقع الذي تحياه المؤسسات الأمنية الإسرائيلية اليوم، وحجم الطلب المرجو منها، سواء من قبل المستوى السياسي والعسكري، بالإمكان الحديث عن أبرز الأدوار والتكليفات التي أنيطت بعالم الاستخبارات الإسرائيلية، وما يتعلق بها من مواصفات وشروط هامة.

ومن أبرز هذه المهام:

- العمل السري في جبهة واسعة
- مشاركة أكثر من جهاز أمني إسرائيلي خلال استخدام الجيش لنيرانه الحية،
- انخراط أجهزة الأمن الإسرائيلية في مهام "الحرب على الوعي"
- من خلال التأثير على الرأي العام في مكان ما
- إحباط عمليات معادية عبر الاستعانة بأدوات ميدانية، والكشف عنها بوسائل سرية.

خاتمة: هكذا يحدد الإسرائيليون معضلتهم الاستخبارية

(التهديدات الأمنية الأساسية على إسرائيل في العقد القادم)

في العام 2009 صدر عن مركز أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي دراسة تقييمية مهمة للباحث الدكتور شموئيل إيفين بعنوان " **المخابرات الإسرائيلية: البيئة، التحديات، والفجوات القائمة"** نعرض أهم ما ورد فيها لأهميتها ودقتها في دراسة مواضع الخلل في جسم مجتمع المخابرات الاسرائيلي.

وقبل عرض الدراسة سنعرض بشكل موجز لهوية المركز والباحث الذين صدرت عنهما الدراسة:

- **مركز أبحاث الأمن القومي**: يعتبر من أهم المراكز الإسرائيلية، يستقطب المركز صناع القرار، وينشر دراسات غاية في الأهمية والخطورة، موجهًا جل عمله إلى دراسة التهديدات المحيطة بالكيان الصهيوني، والأوضاع المتغيرة في منطقة غرب آسيا والعالم بأسره، وأثرها على إسرائيل في مختلف المجالات، السياسية والعسكرية والإستراتيجية والاقتصادية، علماً بأن النخبة الأساسية العاملة في المعهد قادمة من الأوساط العسكرية والاستخبارية، وبالتالي فهم يضعون خبرتهم في خدمته،

ولمتابعة أعماله يمكن الرجوع إلى موقعه على شبكة الانترنت باللغتين العبرية والانجليزية: www.inss.org.il

- **معد الدراسة: د.شموئيل إيفين**، باحث في مركز أبحاث الأمن القومي، يعمل في إسرائيل متخصصاً في مجال الاقتصاد بالدرجة الأولى، وفي الدول الغربية يعد دراسات حول الموازنات الأمنية والعسكرية، وله عدة أوراق عمل متخصصة في مجال النظريات الأمنية في منطقة غرب آسيا، وقد صدر له عدد من الكتب والمؤلفات في مجالات: اقتصاد الشرق الأوسط، الموازنات الأمنية، سوق النفط العالمي، الاستخبارات والإرهاب. يعمل حالياً مديراً لشركة المجالات المتعددة للاستشارات، وعمل مستشاراً للشؤون الإستراتيجية والاقتصادية في مكاتب رؤساء الحكومات الإسرائيلية، وعدد من الشركات الخاصة الكبرى في إسرائيل. وهو حاصل على درجة الدكتوراه من معهد التخنيون في جامعة حيفا، أنهى خدمته العسكرية من الجيش بدرجة ميجر جنرال بعد خدمة طويلة في الاستخبارات العسكرية.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

أولاً: التطورات في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل ويمكن استيضاح هذه التغييرات في طبيعة المواقف السياسية والأمنية التي ستقوم بها إسرائيل خلال العقد القادم، المر الذي يجب تنبيه الأجهزة الأمنية لما هو قادم، انطلاقا من وظيفتها والدور المناط بها.

وفي هذا الجزء سنعرض بعضا من توصيات أمنية تحاول التعاطي والتكيف مع الإستراتيجية الجديدة لإسرائيل.

ثانياً: التحديات الاستخبارية المهنية وطرق العمل في العهد الجديد وسينخرط هذا الجزء في بحث التحديات الأمنية المشتركة لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية داخل البلاد وخارجها، ومن ضمن ذلك:

1. التعامل مع التهديدات التي تفرضها المنظمات "الإرهابية" العابرة للحدود، التي تنتهج أساليب السرية والتمويه، والجهات المعادية الحريصة على حيازة أسلحة غير تقليدية سراً.
2. تحديات مهنية مشتركة، تتطلب من أجهزة الأمن الإسرائيلية تطوير قدراتها وأساليبها وطرقها المتنوعة، للتعامل مع أعداء كهؤلاء، في ضوء إتقانهم للوسائل الاستخبارية المتقدمة، سواء كانت الوسائل البشرية أو التقنية، فقد كشف النقاب عن وسائل الكترونية متقدمة.

ثالثاً: الفجوات القائمة في عمل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، مصادرها وتبعاتها وسينشغل هذا الجزء في الوصول إلى استنتاجات وخلاصات.

- **التطورات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل**

- **تطورات البيئة العالمية:** ستواصل العولمة مفعولها في إعادة تصميم خارطة العالم خلال السنوات القادمة، وستبدو أهم معالمها في النواحي التالية:

1. استمرار غياب أثر الحدود الجغرافية على منع وصول المعلومات، السكان، التكنولوجيا.
2. تراجع الشرعية الممنوحة لتفعيل القوات العسكرية.
3. مواصلة المؤسسات الدولية للعب دورها الهام في السياسة العالمية والاقتصادية.
4. تواصل الثورة التكنولوجية وعصر المعرفة لتصبح المحرك الأساس للتقدم العالمي.

ظاهرة مناقضة لتوجهات العولمة لكنها تكمل الخارطة العالمية، تتمثل في ظاهرة الميليشيات، بمعنى تقوية وتنامي مفعول القوى العسكرية غير النظامية في ظل سلطات ضعيفة غير مركزية، أمثلة على ذلك: أراضي السلطة الفلسطينية، العراق، لبنان، السودان، أفغانستان، وباتت هذه البلاد تشكل أرضية خصبة للجهات المعادية لإسرائيل.

وفي ظل الصعوبة المتزايدة من تحقيق إنجازات ذات معنى وسط كثافة سكانية هائلة، فإن تحقيق الردع بوسائل القوة العسكرية المكثفة والفعالة، أمر غير قابل للتحقق بصورة تلقائية، الأمر الذي يحتم بالضرورة الحديث عن وسائل وأساليب أخرى تتجاوز الاستخدام العسكري البحت، والمقصود هنا أسلوب الاستخبارات.

وذلك بسبب أن الاستخدام المتواصل للوسائل العسكرية اليوم يبدو من يمسك بزمام مبادرته الغرب، والقوى الغربية عموما، التي تمتلك قوات عسكرية قوية إضافية، للدرجة التي جعلت قوى أخرى كالصين وروسيا مثلا، التي بدأت تفكر بالعودة للعب دور مفصلي في السياسة الدولية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي.

إلى جانب أن الطفرة الاقتصادية آخذة في الازدياد لتصل إلى ذروتها في شرق آسيا، وتحديداً في كل من الصين والهند، مما أدى في نهاية الأمر إلى تقوية موقع ونفوذ شرق آسيا في السياسة الدولية، لكنها في ذات الوقت رفعت من حدة التحديات الداخلية في هذه البلدان، في ظل اتساع الفجوات بين مستويات الدخول بين سكانها.

كما أن تأثيرات الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات قد تأخذ بالتناقص رويداً رويداً، لكنها مع ذلك ستبقى الطرف الأكثر ترجيحا لتوجهات السياسة العالمية، في ظل تزعمها للحرب ضد "الإرهاب"، والحيلولة دون امتلاك السلاح غير التقليدي.

إلى جانب كل ما ذكر آنفا، فإن قوى الإسلام الراديكالي ومعها إيران، ستستغل تنامي الهوية الإسلامية لمحاولة محاربة الهيمنة الأمريكية وإسرائيل، التي تشكل لها تهديدات عسكرية، أيديولوجية وحضارية.

- **تطورات البيئة الإقليمية**

سيبقى الصراع الإسرائيلي العربي متصدرا لجدول أعمال إسرائيل ودول المنطقة على المستويين الأمني والسياسي، ويأخذ في بعض أشكاله صراعًا قوميًا، دينيًا، وحضاريًا.

وفي قلب هذا الصراع يتمركز النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، وإلى جانبه النزاع بين إسرائيل وسوريا وحزب الله، وربما يشهد العقد القادم تطورات معينة في هذا الصراع، لاسيما على الصعيد السياسي.

وهنا يمكن الافتراض أن حلا ما قد تطرحه هذه العملية السياسية يتمثل في قيام دولة فلسطينية، مسالمة أو معادية غير مستقرة، إلى جانب إمكانية تحقق اتفاقيات سلام مع سوريا ولبنان، ومع دول عربية أخرى.

بالمناسبة، فإن الأنظمة العربية اليوم باتت تسلم بقيام دولة إسرائيل، لكن تنامي الصحوة الدينية والخط الأيديولوجي الذي يشكك في أحقية إسرائيل في الوجود، وإقامة علاقات سلام معها، ما زالت الصيغة الأكثر سيطرة على الشارع في العالم العربي.

نقطة صراع ثالثة تبدو بارزة بين إسرائيل والعرب تتمثل في إيران والمنظمات الإسلامية، المحلية والدولية، وهي أطراف تنظر لإسرائيل على أنها عدو يجب تدميره.

وإيران -كما لم يعد سرًا- باتت طرفًا رئيسًا في المواجهات العسكرية بين إسرائيل وسوريا وحزب الله، وهي ذات الأطراف التي قد تصبح طرفا فاعلا في أي مواجهة عسكرية مفترضة بين إسرائيل وإيران، إذا ما نشبت يوما ما.

وفي محاولة استخبارية لفحص البيئة الإقليمية لإسرائيل يتضح تنامي المعارضة الإسلامية، مما قد يعرض استقرار باقي النظم السياسية للخطر، لاسيما: السلطة الفلسطينية، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، السعودية، باكستان.

وفيما يتعلق بالعراق، فما زال الأمر بعيدا عن اليقين في معرفة مدى الآثار والتبعات الإقليمية لما يحدث على أراضيه من نتائج ميدانية على البيئة الإقليمية لإسرائيل.

- **التهديدات الأمنية الأساسية على إسرائيل في العقد القادم**

يمكن الخروج باتفاق عام على المستوى الأمني، أن التهديدات الأمنية على إسرائيل خلال سنوات العقد القادم تتلخص في الجوانب التالية:

- تهديد السلاح غير التقليدي بأنواعه المختلفة، وإمكانية وصول أسلحة نووية إلى دول أو جهات متطرفة.
- تهديد الصواريخ والقذائف على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، لاسيما من الجهة الشمالية، وإيران والجبهة الفلسطينية.
- تهديد تقليدي قادم من قبل جيوش نظامية في المنطقة، التي يمتلك جزءً منها أدوات تسليحية حديثة.
- تهديدات عسكرية غير متناظرة على صيغة حرب الاستنزاف.
- تهديدات "إرهابية" سواء من قبل قوى "إرهابية" في المنطقة، أو من قبل جهات عالمية.
- تهديد الانتفاضة او الثورات الشعبية.
- **مخاطر ماثلة**

هناك عدد من المخاطر القائمة في البيئة الإستراتيجية يمكن لها أن تتسبب بأضرار كارثية، من قبيل:

1. خطورة سقوط أنظمة عربية "معتدلة"، مع إمكانية حيازتها على سلاح نووي، كما هو الحال اليوم دولة مثل باكستان.
2. خطورة أن تتمكن قوى "إرهابية" من تنفيذ عمليات خارقة، إلى جانب نجاحها في الحصول على أسلحة غير تقليدية.
3. خطورة قيام دولة فلسطينية معادية مع فرضية قيام ثورة شعبية في أوساط العرب "المتطرفين" في إسرائيل.

وبغض النظر عن التدقيق في طبيعة تلك التهديدات، التي جزء منها قائم اليوم، والمخاطر التي سبق الحديث عنها، فمن الصعوبة بمكان الحديث عن تهديد ما بمعزل التهديدات الأخرى، ودون الحديث عن آثاره بعيدة المدى، كما أن تحقق أي تهديد مما ذكر آنفا ليس بمعزل إطلاقا عن سياسة إسرائيل وأنشطتها في المنطقة.

- **تأثيرات التهديدات على العقيدة الأمنية الإسرائيلية**

مما لا شك فيه، أن إمكانية حدوث تغيير ما في الخارطة الإقليمية من شأنه أن يترك نتائجه وتبعاته على العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وهو الأمر الذي يجب أن تنخرط فيه الأجهزة الأمنية، ولذلك فإن الحاجة تبرز لمزيد من العمل في المجالات التالية:

1. **التكيف مع جبهة واسعة من العناصر "الإرهابية" وحروب الاستنزاف**: التي تنتهج أساليب باتت معروفة مثل: التخفي، التمويه، التستر، الغياب في أعماق الأوساط السكانية المدنية.

علما بأنه في مثل هذه الجبهات لا يوجد لدى العدو قدرات قتالية مثل الدبابات او الطائرات المقاتلة، ومع ذلك فقد باتت هذه الجبهات هي الأكثر سخونة في المواجهة مع إسرائيل، خصوصا مع الفلسطينيين ممثلين بحركة حماس وحزب الله والجهاد العالمي.

2. **التكيف مع دولة في الطريق لحيازة سلاح غير تقليدي**: وتتبع أساليب التخفي والتمويه مثل إيران، ولذلك فإن مناقشة حالات دول تم الكشف عن تجاربها التسلحية في هذه المجالات مثل سوريا وليبيا، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن تعود هذه الدول لسابق عهدها، مع فرضية انضمام دول أخرى إلى هذا النشاط، وهنا لابد من الأخذ بعين الاعتبار الاستعداد للانخراط في مواجهة عسكرية تقليدية.
3. **التعامل مع أوساط معادية داخل كيانات سياسية غير مركزية**: وأن يكون هذا الكيان السياسي ضعيفًا أو مهتزًا، كـ: لبنان، السلطة الفلسطينية، العراق.

وفي مثل هذه الساحات يبدو من الصعوبة بمكان الوصول إلى اتفاقات سياسية مستقرة، انطلاقًا من أن القوى المسلحة لدى الطرف الخصم لن تقبل بذلك، كما أنه من الصعب التكهن أيضا بحدوث أي تطورات معينة في ساحتها.

ولمواجهة هذه التهديدات والتحديات، يبدو من اللازم على القوى الأمنية الإسرائيلية التحضر جيدًا لملاءمة استعداداتها مع هذه المعطيات، ومدى قدرة إسرائيل على توفير المزيد من العناصر التي يجب ان تؤثر على صناع القرار، ومنها على سبيل المثال: إمكانية سقوط ضحايا كثر، الحصول على الغطاء الدولي لخوض مثل هذه المعارك، محدودية الموازنات المالية، وغيرها.

- **التأثيرات المتوقعة على المؤسسة الأمنية**

في ضوء تلك التحديات، والقدرات التقليدية للمؤسسة الاستخبارية الإسرائيلية، ينبغي النظر إلى ضرورة تنمية وتقوية الأدوات والوسائل التي تستخدمها، لاسيما عند لجوئها لتنفيذ عدد من المهام الخاصة، أهمها:

- الشروع في حرب سرية في جبهة واسعة، في ضوء تنامي ساحة الأعداء، وفي ذات الوقت الافتقار للشرعية الدولية التي تمنح إسرائيل أحقية استخدام النار، كما أن اللجوء إلى الحروب السرية يحول دون امتداد القتال إلى جبهات أخرى، ومن ثم تصعيد الوضع الإقليمي.
- القيام بتنفيذ بعض العمليات الخاصة، لاسيما المعقدة منها، وعلى المدى الطويل.
- المبادرة إلى تنفيذ عمليات إحباط واسعة ضد محاولات الاختراق أو عالم الجريمة على صعيد الجبهة الداخلية في إسرائيل.
- تطوير قدرات هجومية ودفاعية في آن واحد، لاسيما في ظل افتتاح عهد جديد للقتال في عالم المعرفة والمعلومات، وهذا العهد يمكن الأجهزة الاستخبارية في بعض الأحيان من الوصول إلى أمكنة قد لا تصلها الدبابات أو الطائرات، وإقامة جدار دفاعي محكم.
- توفير حد أقصى من المعلومات الأمنية وبقدرة تكفي لتوفير السقف المطلوب للجيش الإسرائيلي، إذا ما قرر اللجوء لاستخدام نيرانه.
- الحصول على معلومات استخبارية لخدمة المصالح الأمنية والسياسية لإسرائيل، ومنها على سبيل المثال:

1. ردع الأعداء المحتملين من شن حرب ضد إسرائيل، وإحباط مخططاتهم العدوانية بحقها، من خلال الكشف عنها،
2. توفير معلومات أمنية "مضللة" ضد الأعداء العاملين تحت غطاء كثيف من التستر والتخفي،
3. أبرز مثال على ذلك تمثل في سيطرة سلاح البحرية الإسرائيلي على سفينة كارين A في شهر يناير كانون ثاني 2002، حيث أسفرت عن كشف هوية مسؤولي السلطة الفلسطينية المتورطين فيها، حين حاولوا تهريب كميات كبيرة من الأسلحة على ظهر هذه السفينة، من إيران على قطاع غزة.
4. هذه المعلومات الأمنية والجهود الاستخبارية من هذا النوع، من شأنها أن توفر حافزا ودافعا للأجهزة الأمنية لمحاربة الأعداء، إلى جانب توفير غطاء دولي يمنح إسرائيل الحق في استخدام قوتها ضدهم.

- تقديم المساعدة في الحرب على المعلومة، بمعنى: الكشف عن معلومات وتوفيرها لكي تساعد في التأثير على باقي الأجهزة الأمنية الساعية لتحقيق أهداف أمنية قومية لإسرائيل، مثال على ذلك: نجاح أجهزة الأمن خلال عملية "السور الواقي" في الكشف عن وثائق هائلة تكشف تورط مسئولي في السلطة الفلسطينية في عمليات مسلحة، واستغلال شبان صغار فيها، ما ساعد إسرائيل في ترويج روايتها حول عملياتها ضد الفلسطينيين، على الصعيد العالمي.

- المشاركة في إدارة الحرب النفسية التي تخوضها إسرائيل على عدة جبهات.

- **تهديدات أمنية في الساحة الداخلية الإسرائيلية**

على صعيد الجبهة الداخلية بات مطلوبا من إسرائيل أن تتكيف مع عدد من التهديدات المتمثلة في محاولات اختراقها، أو توسع عالم الجريمة، من قبل جهات تحاول استغلال الواقع الديمقراطي الإسرائيلي.

من بين الجهات الأمنية الإسرائيلية المكلفة بمتابعة مثل هذه التهديدات: الشاباك، وحدات المخابرات في الشرطة، وهي التي ترى في الساحة الداخلية لإسرائيل هدفا أساسيا لعملها، وسيشهد عملها تغيرا ملحوظا:

1. حيث سيشهد المستقبل عمل جهاز الشاباك في مجالات أكثر تخصصا تعنى بمحاولات اختراق الجبهة الداخلية، واتخاذ خطوات أشد صرامة وقسوة ضد محاولات تلك الأطراف،
2. فإن وحدات المخابرات في الشرطة سترفع من وتيرة تعاملها مع خطر انتشار الجريمة المنظمة، لاسيما ظواهر الجريمة والفساد السلطوي، التي يمكن ان تهدد إسرائيل كدولة ديمقراطية، في ظل دخول بعض الأوساط المشتبه بها إلى عالم الحكم والسياسة، واتساع رقعة الجرائم المرتكبة للدرجة التي يمكن أن تهدد الأمن الشخصي للسكان الإسرائيليين.

- **الحاجة للاستشارات الأمنية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية**

من المتوقع ان ترتفع الحاجة إلى الاستشارات الاستخبارية من أجل المساعدة في انتهاج سياسة معينة، واتخاذ القرارات في مستواها الاستراتيجي، سواء العسكري منها أو السياسي، وهذه الاستشارات لا تختلف كثيرا عما كان عليه الحال في الماضي.

لكن ما استجد من معطيات جديدة في وجه المخابرات الإسرائيلية جعلها أمام تحديات جديدة لم تكن معهودة لها من قبل، وبخلاف عما كان عليه الحال في ثمانينيات القرن العشرين، فإن الساحة الجيو-سياسية أخذت في التعقد أكثر فأكثر، وإلى جانبها تعاظمت التحديات الاستخبارية، ومنها على سبيل المثال توفير صورة واضحة من الناحية الأمنية، إلى جانب تقدير موقف دقيق لطبيعة الوضع في الشرق الأوسط، لاسيما على الصعيد الأمني.

يأخذ الوضع في التعقيد أكثر، إذا ما علمنا أن عددا من دول الشرق الأوسط تربطها بإسرائيل اتفاقيات سلام، وعددا آخر في حالة مواجهة عسكرية، والجزء الآخر في حالة حياد.

وفي عدد من هذه الدول توجد أنظمة سياسية مركزية قوية، وفي عدد منها يوجد نزاع سلطوي في غياب السلطة القوية، كما هو عليه الحال في لبنان والسلطة الفلسطينية والعراق.

إلى جانب عدد من التحديات الأمنية الجديدة أهمها:

- ارتفاع حدة الحروب غير المتناظرة غير النظامية.
- مخاطر تحديات العولمة.
- صعود ظاهرة الإسلام الراديكالي.
- التغيرات السياسية التي حلت في العالم العربي منذ انتهاء الحقبة السوفيتية.
- ارتفاع منسوب القيمة الاقتصادية في القرارات السياسية.
- بروز الدور الأكثر أهمية للأجهزة الأمنية في تلك البلدان، بما يزيد عن دور الجيوش.

وأكثر أهمية مما سبق، فإن أجهزة المخابرات الإسرائيلية مطلوب منها أن توفر ردا رادعا وإجابة مطمئنة لتحدي حيازة وإمكانية استخدام أسلحة نووية، في حال نجحت دولة معادية من الحصول عليه.

خلال ذلك، ستبقى أجهزة الأمن والاستخبارات تلعب الدور المركزي في "استغلال الفرص التاريخية"، فالمخابرات لا تعمل فقط في مجالا الحروب وجبهات القتال، وإنما طرفا مساعدا للمستوى السياسي لاستغلال فرص سياسية بعينها.

وبالتالي فإن أجهزة المخابرات تقدم هذه المساعدة للقادة السياسيين بواسطة المعلومات الأمنية، والتقديرات الأمنية للموقف، والعلاقات الخارجية، السرية على وجه الخصوص، وهنا يبرز الدور الهام للمخابرات في القرار السياسي.

ومنذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر، مرورًا بمؤتمر مدريد عام 1991، وصولًا إلى اتفاق أوسلو واتفاق السلام مع الأردن، طرأ تقدم ملحوظ في دور المخابرات في عالم السياسة داخل إسرائيل.

وفي نطاق ما بات يُعرف "مخابرات السلام" فإن الاستخبارات الإسرائيلية باتت خلال العقد القادم أمام مواجهة سلسلة من التحديات القومية التالية:

1. إمكانية الوصول إلى اتفاق سلام مع سوريا، وما يعنيه ذلك من تراجع للتهديد الإيراني، وفي أعقابه حزب الله، ومن جهة المنظمات الفلسطينية لاسيما حماس، التي تحظى برعاية دمشق.
2. فرضية التوصل إلى اتفاقات سياسية مستقرة مع الفلسطينيين.

3. الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر والأردن وتمتينها، والوصول إلى اتفاقات سلام مع العالم العربي، أو على الأقل مع الدول السنية منه.
4. ضرورة الوصول إلى تقوية العلاقات الإسرائيلية مع دول أخرى في العالم، تمتلك تأثيرًا ملموسًا على منطقة الشرق الأوسط.

- **المصادر المؤثرة على توجهات المؤسسة الاستخبارية في إسرائيل**

هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة تحسين قدرات المخابرات الإسرائيلية لتحقيق أكبر قدر من النجاحات والإنجازات، من خلال تحسين ظروف عملها داخل المؤسسة بشكل عام، ومع ذلك، لابد من الإقرار بـ "الاعتراف بالحاجة" لذلك التحسين، لاسيما في أوضاع الإخفاق والفشل الذي تقع فيه أجهزة المخابرات في بعض الأحيان.

ومن ذلك على سبيل المثال: الفشل الذي وقع فيه جهاز "أمان" خلال حرب يوم الغفران في 1973، والثمن الباهظ الذي دفعته الدول جراء اعترافها بالحاجة لتحسين قدراتها، ونتيجة لذلك ارتفع منسوب احتياجات "أمان" لمزيد من الوسائل والأدوات.

- **الوضع الاقتصادي وحاجة الدولة للبدائل المتاحة**: لابد من ذكر حقيق هامة ربما تنفرد فيها إسرائيل عن باقي الدول، وهي أن سوء الوضع الاقتصادي من جهة، وصعود أهمية قطاعات أخرى في ذهن صناع القرار في الدولة كالتعليم مثلا، من شانه أن يرفع حدة التوتر بين الاحتياجات المدنية ومتطلبات الأمن، ما سينعكس بدوره حتما على موافقة الدولة على ضخ المزيد من القوات لأجهزة الأمن والاستخبارات.
- **الحساسية من الخسائر البشرية**: وهنا لابد ان يكون واضحا ان الخشية الإسرائيلية المتزايدة من سقوط ضحايا بشرية في صفوف قواتنا الأمنية، ترفع من الحاجة الملحة لاستخدام الأدوات التكنولوجية والتقنية أكثر من إلقاء الجنود في ساحة المعركة على الفور، وبالتأكيد أجهزة الأمن جزء أساسي من قواتنا.

وبالتالي فإن صناع القرار في الدولة لابد ان يكونوا على اطلاع دائم على مختلف التطورات، نظرًا لحاجتهم الماسة لتقليص حجم الخسائر البشرية، إذا ما حصل خطأ في اتخاذ قرار ما سيدفع ثمنه أفراد الأجهزة والجيش.

في المقابل، فإن حساسية إسرائيل لسقوط ضحايا بشرية كثيرة في أوساط الخصم، لاسيما في صفوف المدنيين، يجعلها تفضل استخدام أدوات ووسائل أكثر دقة وحيطة، التي تتطلب بالتأكيد معلومات أمنية دقيقة وذات جودة عالية.

- **موقف الرأي العام الشعبي**: تبرز الحاجة إلى القدرة على تجنيد قوات مهنية عاملة ذات كفاءة عالية، عنصرا هاما للتأثير على موقف قوات الأمن والأجهزة الاستخبارية من محاولة التوفيق بين الحاجة للقدرات البشرية بدون تعارضها مع حاجة الاقتصاد المدني لها، لاسيما في مجالات باتت تحتل أهمية متقدمة مثل: التكنولوجيا المتطورة.
- **التكنولوجيا**: الهدف المتمثل بإحراز أكبر قدر ممكن من الإنجازات العالية، تحتم الحاجة لدى أجهزة الأمن بالمحافظة على قدراتها الفائقة في مجال التكنولوجيا العالمية.
- **ملخص مبدئي**

في أعقاب التغييرات الهائلة التي حلت بالبيئة الخارجية لإسرائيل، فقد تعاظمت التحديات الأمنية أمامها، وكان لها تأثيرها المتوقع على النظرية الأمنية الإسرائيلية، من خلال تنامي الأدوار التي تقوم بها أجهزة الأمن، لاسيما من خلال ما تضطلع به من مهام خطيرة وحساسة في إطار الحروب التي تخوضها إسرائيل على الجبهات الأمنية والعسكرية.

بصورة أكثر وضوحا: باتت أجهزة المخابرات أعلى من درجة مقاتل ومساعد في القتال، إلى جانب دورها في دعم صناع القرار في الدولة على صعيد شتى المجالات.

وفي هذا الإطار، تنامى الدور الذي تضطلع به أجهزة الاستخبارات في سياق المعارك الدبلوماسية، وهذا التنامي من المتوقع أن يشهد تقدما مطردا خلال سنوات العقد القادم.

شكل رقم 1: أدوار المخابرات كطرف فاعل في المعارك الأمنية والعسكرية لإسرائيل

طبيعة الدور	الطرف المؤدي	التغيير الحاصل
توفير حد أقصى من المعلومات لاتخاذ القرارات في مستواها الاستراتيجي	المستشار اللصيق بصانع القرار في المجال العسكري بصفة خاصة	تغيير جوهري في طبيعة التحديات الأمنية عما كان عليه الحال في السابق، لكنه لا يتطلب في طبيعة من يؤدي المهمة: ومن ذلك إمكانية توقيع اتفاقية سلام مع سوريا، الفلسطينيين، دول أخرى،

			الوضع الجديد في العراق، وتوفير الردع الكافي من مغبة التعرض لهجوم نووي.
الاستخبارات كمكون رئيس في المعارك الأمنية والعسكرية	توفير ظروف عملياتية مناسبة لاستخدام حد أقصى من النيران، وأدوات قتالية أوسع	الجهة المساعدة والمشاركة في إدارة العمليات القتالية	مطلوب تغيير حقيقي في ظل تغير ظروف الخصوم، من حيث القدرات التكنولوجية والسرية، وتطور في استخدام النيران الدقيقة، وإمكانية التعاون والتنسق مع أجهزة أجنبية.
	حروب سرية ذات طابع أمني في أوسع جبهة ممكنة	المشاركة كطرف مقاتل فعلا في ساحة المواجهة	الاختلاف الحاصل في طبيعة الحروب التي قد تخوضها إسرائيل، من الحروب النظامية التقليدية إلى أشكال أخرى، وما حل في طرف الخصوم يحتم الحاجة إلى دخول عالم الحروب السرية.

- **التحديات الاستخبارية المهنية، وطرق العمل في العصر الجديد**

هذا الجزء سينشغل في التعامل مع التحديات المهنية التي تقف في مواجهة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في العصر الجديد، والمقصود هنا تحديات مشتركة لمؤسسة الأمن الإسرائيلية، داخل البلاد وخارجها.

وهنا بالإمكان التطرق إلى سلسلة من التهديدات التي مصدرها المنظمات المسلحة التي تخترق الحدود، وتنتهج أساليب التمويه والتخفي، إلى جانب الدول التي تبدي حرصا ملحوظا على حيازة أسلحة دمار شامل.

- **تحديات مهنية**: المنظمات الاستخبارية هي الجهة الوحيدة القادرة على كشف وتعقب التنظيمات المعادية، ومع ذلك فإنه تحد حقيقي وجاد، نظرا للأسباب التالية:
  - تمتلك القوى المسلحة التي تخوض حروب الاستنزاف مع إسرائيل قدرات بشرية وتقنية محدودة، وجوهر الأمر: أنه من الصعب العثور على هذه المنظمات وأنشطتها الميدانية بالوسائل الالكترونية، أو من خلال التصاوير الجوية، بسبب الإجراءات السرية التي تنتهجها في أوساط السكان المدنيين.
  - الإمكانيات التقنية التي تمتلكها بعض الدول المعادية الحريصة على حيازة سلاح نووي، وخاصة من الإجراءات التكتيكية التي تتخذها هذه الدول من خلال انتهاجها لوسائل التخفي والتمويه.

كما أن هذه الدول تنتهج إستراتيجية جديدة تتمثل في بذل جهود مضنية تأخذ طابع السرية في معظمها لحيازة أسلحة من ذلك النوع، وربما يكون ذلك استخلاصا لدرس هام مما حصل للمفاعل النووي العراقي على يد إسرائيل عام 1981.

ت- التطويرات التي أجرتها القوى الإسلامية الراديكالية على وحداتها البشرية الخاصة بجمع المعلومات من مصادر عادية من قبل الأفراد العاديين.

وبجانب الإشكاليات الآخذة في التنامي أمام المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، هناك نافذة حقيقية تشير إلى فرص جادة يمكن لهذه المؤسسة "اقتناصها"، ومنها:

1. القدرات التكنولوجية الجديدة، والتطورات الحاصلة على السرعات المتزايدة في الاكتشافات والاختراعات المتواصلة في هذا العالم مثل: التنصت، الأقمار الصناعية، التصوير، وهو ما يفتح آفاقا جديدة لم تكن معهودة من قبل، لاسيما في مجال المصادر التقنية والبحث والتحليل.
2. طرق العمل المشتركة الجديدة، لاسيما في ظل العولمة التي تتطلب تنسيقا في أقصى درجاته لم يكن معمولا بها في السابق، في ظل تنامي التهديدات الجديدة التي باتت مخترقة للحدود.

- **الإجابة الميدانية**: وهنا بالإمكان الإشارة إلى أن "مزاعمنا" الأساسية في هذا المجال هي: في ظل التحديات الماثلة أمام المؤسسة الأمنية الاستخبارية والتغيرات الكبيرة في البيئة المحيطة بإسرائيل، والحاجة الماسة لإدارة مواردها البشرية والتقنية انطلاقا من تخطيط وفهم عام وشامل.

ولمحاولة تقديم نقاش جاد في هذه المسألة سنفحص ثلاث فرضيات متصلة ببعضها، وهي:

- **ساحة العمل**: من خلال إدارة مشتركة للعمل الأمني، يمنح المؤسسة الاستخبارية القوة والقدرة على مواجهة ساحات العدو، التي باتت تعتبر هدفا قوميا لاسيما في إيران والمنظمات المسلحة وغيرها.
- **البعد العملياتي**: وهي المعركة متعددة المجالات، من خلال إجراء تدقيق تفصيلي لمجالات العمل التنفيذي، لاسيما محاولة إشراك أكبر قدر ممكن من الوسائل والأساليب: البشرية، التقنية، الالكترونية، وغيرها، من أجل تسهيل الميدان أمام تنفيذ عمليات استخبارية معقدة.

هذا البعد بالذات، يعتبر حيويا بصورة خاصة من أجل إدارة الحروب غير المتناظرة، وهي الحروب التي تشكل العمليات المعقدة فيها عنصرا حاسما.

- **المجال متعدد الأغراض:** من خلال إدارة مهنية جادة ومفيدة لكل مجال من مجالات العمل الاستخباري: البشري، التقني، العملياتي، التي باتت منتشرة في كل الأجهزة الأمنية، بعكس ما كان عليه الحال في الماضي.
- **الساحة الميدانية**: وهي فرضية تحتل حيزا هاما للمساعدة في تحقيق أهداف كبيرة في ساحات العدو، التي تشكل اليوم هدفا قوميا من خلال اللجوء إلى جهود مشتركة.

وحتى سنوات السبعينات من القرن العشرين كان التعاون الأمني والتنسيق الاستخباري أمام ساحات العدو أمرًا هامًا، لكنه ليس ملحا كما هو حال اليوم، وحدث ذلك في ضوء التغييرات التي طرأت على البنى التنظيمية والأبعاد الجغرافية التي تحدد العمليات الأمنية.

ومن باب التفصيل: فإن جهاز الموساد على سبيل المثال يعمل جغرافيا خارج حدود البلاد، والشاباك يعمل داخل حدود إسرائيل، فيما يعمل جهاز "أمان" فيما هو خارج حدود الدولة، لاسيما أمام الدول العربية المجاورة لإسرائيل.

اليوم هناك الأمر الظاهر المتمثل في مشاركة كافة أجهزة الأمن في بعض العمليات الميدانية، وهو أمر بات ملحا وضروريا في أقصى درجاته، في ظل التغيرات التي طرأت على التحديات الأمنية، والتطورات التي طرأت على البيئة الإستراتيجية، لاسيما في المجال التكنولوجي، وإلى جانب كل ذلك تغير الدور والوظيفة المناطة بها الأجهزة الأمنية.

وبالتالي ونتيجة طبيعية لذلك، فلا يمكن بحال من الأحوال التعامل مع تهديدات بعيدة جغرافيا، كإيران مثلا، أو المنظمات المسلحة العابرة للحدود، دون أن يكون هناك تنسيق ميداني فعال في كافة القطاعات، بين الأجهزة الأمنية المختلفة التي سبق الحديث عنها.

شكل رقم 2: الفرضيات الإقليمية

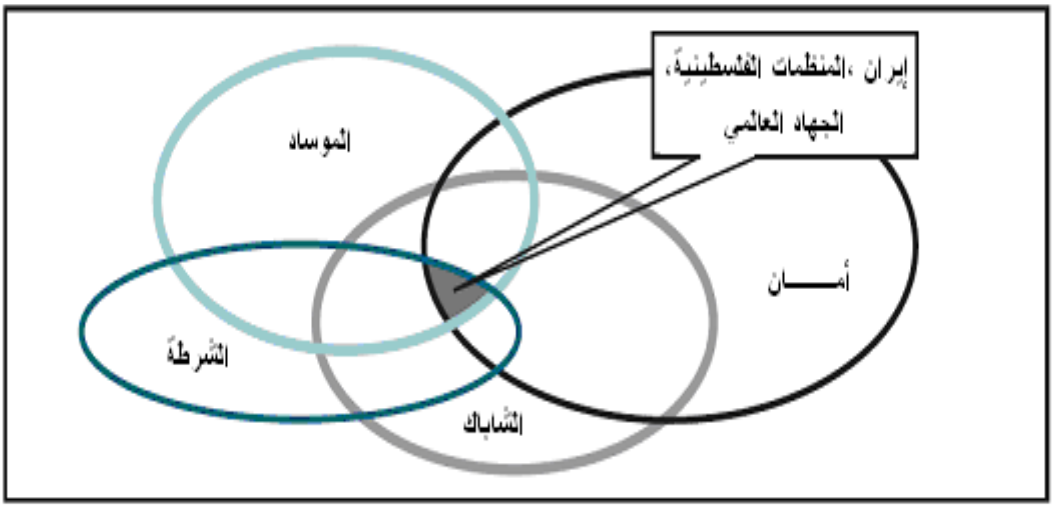

- **الفرضية العملياتية متعددة المجالات**: وهي الفرضية الأكثر أهمية كونها تكشف النقاب عن التحديات الأمنية الاستخبارية- العملياتية، انطلاقا من مبدأ "المعركة متعددة الأغراض".

وهنا بالإمكان طرح عدد من الأمثلة والنماذج على ذلك:

1. في عالم الاستخبارات اليوم نشأ أسلوب جديد يسمى "يوغينت"، يجمع بين "يومينت" و"سيغينت"، بغرض منح المخبرين القدرة على استخدام المصادر التكنولوجية المتقدمة، التي تعتبر نافذة حقيقية للوصول إلى إنجازات مذهلة للاستخبارات الالكترونية.
2. ارتفاع مستوى أهمية الفرضيات العملياتية النابعة من مبدأ اكتشاف المزيد من عوالم التنصت التكنولوجية، وهو ما يقدم خدمات جليلة للعمل الأمني.
3. اليوم بات من الصعوبة الوصول إلى تحقيق إنجازات مطلوبة بدون "التشبيك" المطلوب في القدرات البشرية والتكنولوجية، وهي المتوفرة لدى جميع الأجهزة الأمنية.
4. تبرز حيوية الفرضية أكثر من سواها في إدارة إسرائيل للحروب غير المتناظرة، تحديدا مع المنظمات المسلحة التي تخوض حروب استنزاف ضدها.

شكل رقم 3: فرضية الاستخبارات المتعددة المجالات

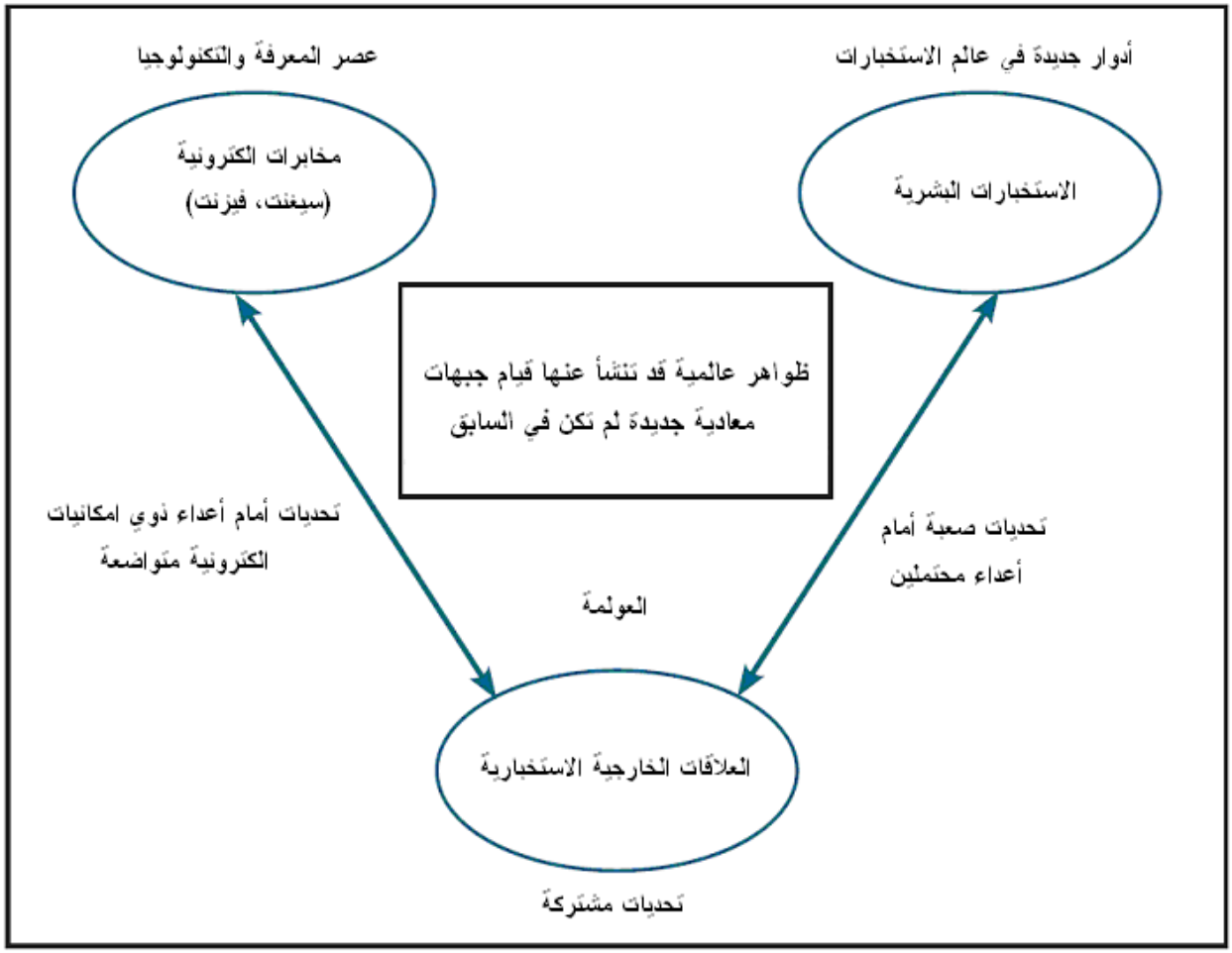

- **الفرضية متعددة التخصصات**

تمتلك هذه الفرضية أهمية خاصة، كونها تلقي مهام ثقيلة على كاهل المؤسسة الأمنية، من خلال تركيز جهودها في عدة مجالات في آن واحد معا، وجوهر هذه الفرضية أنها تتطلب من أجهزة الاستخبارات خوض المعارك الأمنية بمختلف الوسائل المتوفرة، البشرية والتقنية والالكترونية (سيغينت، يومينت، فيزينت، عمليات)، وهي وسائل منتشرة وموزعة في مختلف أجهزة الأمن.

وبالتالي فإن المطلوب اليوم من أي جهاز أمني يعمل على تطوير تلك الوسائل والأساليب أن يكون على تنسيق كامل مع سواه من الأجهزة منعا للتضارب وتعارض الصلاحيات والمهام، كجزء من استخلاص الدروس والعبر التي طالبت أكثر من مرة بتوحيد الجهود، وتركيز القدرات، من أجل البحث عن الحلول للإشكاليات التي تواجه المؤسسة الأمنية بصورة عامة.

خذ على سبيل المثال: وحدات "السيغينت"، كما وحدات "الفيزينت"، تقف أمامهما تحديات مشتركة، لاسيما في سبيل مواجهة تهديدات قادمة من قبل أعداء كثر.

شكل رقم 4: أوجه التعاون الاستخباري في المجال الالكتروني

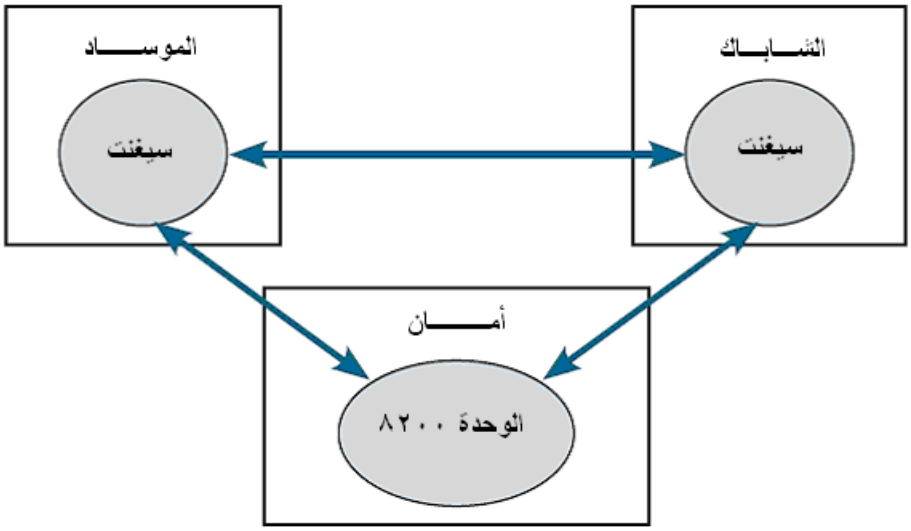

- **الأهمية المتعاظمة للرؤية الشاملة والتخطيط العام:** بخلاف الفرضية التي تطالب بتوحيد جهود المؤسسة الأمنية، والتعاون المطلوب في مختلف المجالات، فإن هناك لمسألة النظرة الإجمالية للعمل الأمني الذي تنطلق منه المؤسسة الاستخبارية بصورة عامة.

علما بأن هذه النظرة تستطيع أن تقدم الأدوار التالية:

1. أن توفر للمؤسسة الأمنية إجابات كافية عن الكثير من التحديات التي تواجهها.
2. تمنحها الأرضية المناسبة والبنية التحتية التي توفر لها صورة إجمالية عن كافة التهديدات التي قد تعترضها في عملها.
3. العمل على تحديد إستراتيجية مشتركة لمواجهة أجهزة أمنية أجنبية.
4. إفساح المجال لمزيد من النقاشات الحيوية حول دور ووظيفة عالم المخابرات الإسرائيلية، كجزء أساسي في صياغة نظرية الأمن القومي.

- **أهمية النقاشات بين عالم الاستخبارات والقيادة السياسية للدولة**

هناك أهمية متزايدة لدى قادة الدولة السياسيين بالدور الكبير الذي تلعبه أجهزة الاستخبارات، من أجل مساعدتهم في اتخاذ الخطوات الضرورية الهامة الخاصة بمستقبل الدولة، وبعض القرارات المصيرية التي ستؤثر حتما في توجهاتها، لاسيما تلك المتعلق باحتياجات الأمن القومي.

وقد تبدى هذا الدور الواضح لها من خلال التقارير النهائية التي كانت تصدرها لجان التحقيق بين الحين والآخر، لاسيما التوصية الدائمة بتعيين مستشار دائم لرئيس الحكومة للشؤون الأمنية.

وبالتالي، بات السياسيون على قناعة هامة مفادها أنه سينقصهم الشيء الكثير إن لم يبادروا إلى توثيق هذا النقاش، سواء بينهم مباشرة وبين باقي الأجهزة الأمنية، أم بين الأجهزة ذاتها، وبينها وبين الجيش، وكل هذه النقاشات تهدف لتحقيق أهداف عدة من بينها: التعرف على قدراتها وإمكانياتها، والتوصيات التي ترفعها مختلف الجهات لتطوير هذه القدرات.

إلى جانب التعرف على الحدود والقيود التي قد تقف في مواجهة المؤسسة الأمنية، لاسيما في مجال التقدير الأمني للموقف.

- **الأهمية المتزايدة للتعاون المشترك مع الأجهزة الأمنية الأجنبية:** لاسيما في ظل تمدد العولمة والتهديدات المشتركة أمام عدد من الدول مجتمعة، خاصة تهديدي السلاح النووي والجهاد العالمي، الأمر الذي يحتم تقوية وتمتين التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية ونظيراتها في الدول الأجنبية.

وتأتي هذه الأهمية في ضوء تبادل العلاقات التي يختص بها كل جهاز أمني، وتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الاستخبارية، ما يمكنها جميعا من تحقيق إنجازات ونجاحات بصورة تفوق ما كانت قد تحققه إن بقيت منفردة.

- **الفجوات القائمة بين العمل الأمني ومصادره الخاصة**

في الوضع القائم لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية هناك فجوات هائلة بين الدور المناط بها، وبين المعطيات الميدانية التي تعمل في ظلها، لاسيما من الناحية التنظيمية، ومن أهمها:

- **الفجوة الجغرافية:** ليس هناك من إدارة ناجحة أمام ساحات الأعداء المعادية من قبل أجهزة الأمن الثلاثة المركزية: الموساد والشاباك وأمان، إن لم تكن هذه الجهود مشتركة ومنظمة.
- **الفجوة التخصصية:** وهنا بالإمكان العثور على خلافات واضحة في المجالات التي تعمل فيها الأجهزة، لاسيما في تنفيذ العمليات الاستخبارية الخاصة.

- **الفجوة متعددة المجالات:** في ظل غياب التنسيق والتنظيم الفعال لمختلف أساليب ووسائل العمل الاستخباري: السيغينت، اليومينت، الفيزينت.

- **الفجوة في النظرة الشاملة للعمل الأمني:** خاصة على صعيد قراءة التحديات الماثلة من جهة، ووجهات نظر الجهات ذات الاختصاص، لاسيما في قيادة الدولة السياسية، وفي ضوء ذلك هناك غياب حقيقي لمفهوم الرقابة على العمل الأمني، التي من واجبها فحص أداء المؤسسة الاستخبارية، ومراقبة نتائجها الميدانية.

وبالإمكان هنا ملاحظة ثلاثة أسباب أساسية لهذه الفجوات الحاصلة، وهي بالمناسبة مرتبطة ببعضها البعض على النحو التالي:

1. **غياب إدارة مركزية لعالم الاستخبارات الإسرائيلي، يقف على رأسها رئيس معروف:** وقد توقفنا مليا عند هذا السبب في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ويمكن تلخيص الأمر على النحو التالي:

2. **غياب الرئاسة:** في ظل غياب رئيس واحد معروف للمؤسسة الاستخبارية الإسرائيلية، فليس هناك من إستراتيجية واحدة لها، تحدد طبيعة عملها، وستبقى مفتقرة لأدنى الخطط العملياتية لها، كما سيكون دورها مفقودا في صياغة نظرية الأمن والسلم في الدولة، إلى جانب أنها لن تجد لها مكانا واضحا في تحديد الأهداف القومية، كما حدد ذلك قيادات الدولة.

3. **عدم وجود أجهزة إدارية في ساحات جغرافية مختلفة:** وفي غياب هذه الأجهزة يبدو من الصعوبة بمكان صياغة نظرية عملياتية منظمة في مواجهة ساحات معادية، كإيران مثلا، ما سينجم عن عدم إحداث تطوير مطلوب في منظومة "السيغينت" من النظرة القومية لها.

كما أنه في غياب رئيس محدد للأجهزة الأمنية يصبح متعذرا تحديد صلاحيات وتبعيات كل جهاز على حدة.

- **فجوة في مفاهيم التنسيق المشترك داخل عالم الاستخبارات:** كما توضح في الفصل الأول، هناك تنسيق قائم بين الأجهزة الأمنية لكنه محدود، ولا يؤثر كثيرا في مجريات العمل الميداني، ولا يسفر عنه تغير في المصالح الأمنية بفعل بعض العلاقات الشخصية.

وفي ظل هذا الواقع، فقد تنشأ بعض الاحتكاكات إذا ما توافرت ظروف معينة، ولم توجد هناك قدرة على احتوائها أو تجاوزها، وبالتالي فإذا ما بقيت مؤسسة الاستخبارات بدون رئيس واحد محدد سيكون من الصعب السيطرة على مثل هذا الوضع، والتأسيس لواقع ميداني مغاير.

- **غياب المسئولية الرسمية عن جسر هذه الفجوات:** لاسيما من قبل قيادات الدولة، ومنهم: رئيس الحكومة، المسئول الأول عن جهازي الشاباك والموساد، وزير الدفاع، المكلف بمتابعة جهاز أمان والجيش الإسرائيلي.

ذلك أن التاريخ يعلمنا أن الشخصيات التي تتوسط بعض المواقع القيادية، مثل "رؤوبين شيلوح" الذي عينه "بن غوريون" أو "إيسار هريئيل" الذي عينه "ليفي أشكول"، أو "رحبعام زئيفي" و"يهوشفاط هاركابي" اللذان عينهما "إسحاق رابين"، كلهم وجدوا صعوبات حقيقية في تطبيق توصياتهم، والانتقال بعالم الاستخبارات إلى واقع أفضل، اثنان منهم على الأقل قدما استقالتهما، بسبب ما قالوا أنه غياب للغطاء الكامل من قبل قيادة الدولة، وافتقادهم للصلاحيات الموكلة إليهم.

بكلمات أخرى، حتى لو تم بالفعل تعيين رئيس واحد للمؤسسة الاستخبارية الإسرائيلية، وحاول هذا الرئيس أن يؤسس لميثاق عمل جديد بين الأجهزة الأمنية المختلفة، فلن يكون بالإمكان جسر هذه الفجوات على الفور، إذا لم يحصل على الدعم الكافي والغطاء الكامل من قبل رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

كما أن الكنيست، بيت التشريعات، لم يقم بدوره في هذا المجال، لأن تشريعا برلمانيا من شأنه أن ينظم العمل الاستخباري بصورة أكثر شمولا.

إلى جانب تلك الجهات، مطلوب أيضا من رؤساء الأجهزة الأمنية الاضطلاع بأدوارهم المناطة بهم، وهم الذين لم يقوموا بمثل هذا الدور في السابق في ظل تنامي بعض الإشكاليات، واكتفوا حينها بإبلاغ رئيس الحكومة فقط.

شكل رقم 5: الفجوات القائمة في عمل الاستخبارات الإسرائيلية

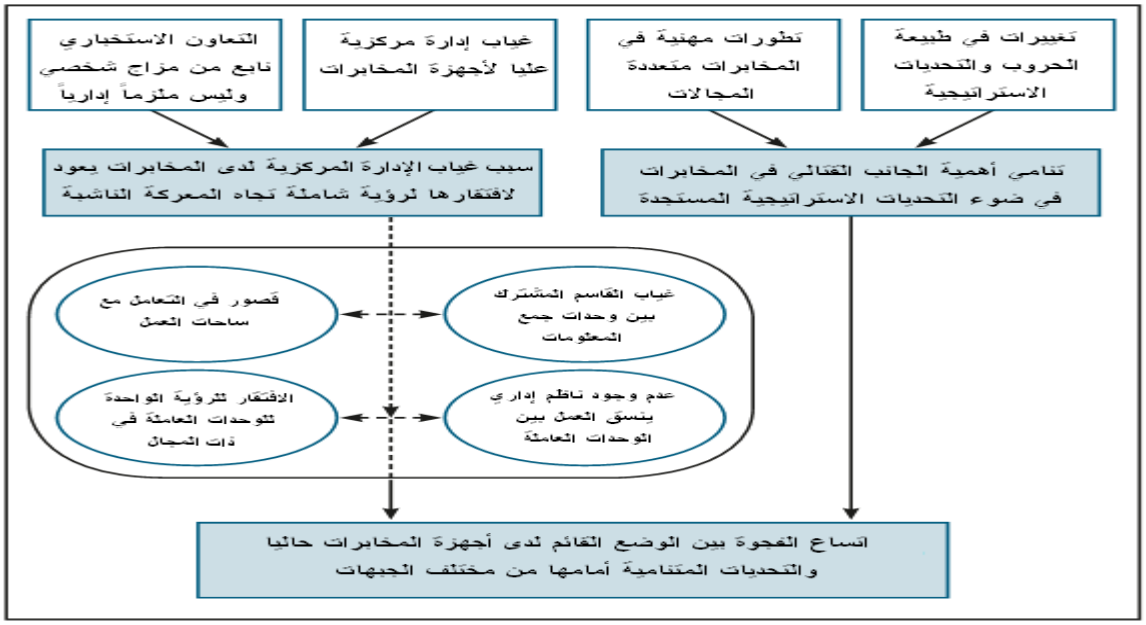

- **الخلاصة**

في نظرة مستقبلية، تأخذ صورة أجهزة الاستخبارات التنامي والتعاظم أكثر فأكثر، في تحديد الطبيعة العامة لنظرية الأمن الإسرائيلية، لاسيما في ضوء تغير البيئة الخارجية لإسرائيل، والتحديات الأمنية الماثلة أمام الدولة، خاصة وأن هذه الأجهزة باتت تشكل ذراعًا متقدمًا في معارك إسرائيل، العسكرية والأمنية، فضلًا عن دورها الواضح في دعم صناع القرار في الدولة وإمدادهم بالمعلومات اللازمة.

وبالتالي فإن الفجوات القائمة في عمل المؤسسة الاستخبارية: الفجوات الجغرافية، التخصصية، والنظرة الشاملة لطبيعة التحديات الماثلة، هي تحديات كانت وما زالت تقف في طريق المؤسسة الأمنية منذ السنوات الأولى لقيام الدولة، الأمر إذن مرهون بالسنوات القادمة التي يجب أن تجتهد فيها تلك الأجهزة بالبحث عن حلول عملية لجسر الهوة القائمة بين تلك الفجوات المهنية.

وحتى سنوات الثمانينات، فإن التغييرات التي طرأت على البنية التنظيمية والجغرافية لهذه الأجهزة كانت محدودة ومقيدة، وبقيت التقسيمات على النحو التالي: الموساد يعمل خارج حدود إسرائيل، والشاباك يعمل داخل إسرائيل، ويعمل جهاز "أمان" من خارج الحدود.

إضافة لذلك، فقد كانت المنظمات الأمنية في ذلك الوقت أقل عددًا وأخف تعقيدًا، وبالتالي كان بالإمكان إجراء التعديلات في تركيبتها الهيكلية، في ضوء السيطرة على طبيعة العلاقات الخصية لرؤسائها في ذلك الوقت.

ولكن في ظل التغييرات التي أحاطت بالبيئة الإستراتيجية والتحديات الأمنية، طرأ تنامي حقيقي لأعداد العاملين في الأجهزة الأمنية، وبدت طرائق عملهم أكثر تعقيدًا، لأن اختلاف الظروف والتحديات لم تجعل التركيبة السابقة ملائمة إطلاقًا للواقع الميداني الجديد، ولا حتى على صعيد العقد القادم.

لهذا كله، بات مطلوبًا اليوم إجراء تغيير حقيقي وجوهري في طبيعة النظرة الأمنية الإسرائيلية للأمور، على أن يتبعها تغيير في السلوك والإدارة الأمنية المتوقعة لها.

استراتيجية كوخافي

بين النظرية واختبارات التجربة

تحولت البيئة الاستراتيجية بعد سقوط الحليف الأكبر لنتنياهو دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية أمام غريمه جو بايدن ووجد بنيامين نتنياهو نفسه أمام قوة كبح عظمى لبرنامجه الذي بدأه مع بداية حقبة ترامب الرئاسية والذي مارس فيه نتنياهو معظم المحرمات وخرق عدداً كبيراً من الخطوط الحمر في المنطقة:

1- استهداف سوريا وإيران المتكرر في سوريا ضمن استراتيجية الذراع الطويلة المرتكزة على نظرية المعركة بين الحروب.

2- ضرب واستهداف العراق والمس بالحشد الشعبي واستباحة العراق أمنياً من خلال العمل الكثيف للموساد.

3- محاولة تغيير قواعد الاشتباك في لبنان وتجاوز الخط الاحمر في الضاحية الجنوبية.

4- استهداف روسيا في سوريا

5- العمل الامني في اليمن

6- ملاحقة إيران في كل مكان براً وبحراً وجواً.

مع تحول البيئة الاستراتيجية بمجيء بايدن بدأت المنظومة الامنية العسكرية الاسرائيلية تضيق الخناق على نفسها حلقة فحلقة استهدفت إيران فردت عليها إيران بنفس الأسلوب وبطريقة أكثر إيلاماً وخلقت إسرائيل لنفسها بعمليات التشويش تلك خصوماً في أوروبا وحتى في أمريكا التي كانت تصارع لإقناع إيران للعودة إلى الاتفاق النووي ومن خلفها معظم الأقطاب الرئيسية في العالم.

كانت آخر الحلقات التي يغلقها الاسرائيليون على نفسهم هي حلقة استباحة القدس والدفع إلى أوضاع ينتج عنها في النهاية تهويد القدس الشرقية بما فيها المسجد الأقصى المبارك وهنا كان الخطأ الأكبر في سوء التقدير الذي أدى في النهاية إلى معركة "سيف القدس".

مسرد زمني وتحليلي: مسار التحول في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

سوف نحاول في هذه القراءة دراسة مجموعة من النقاط الرئيسية التي ترتبط بمنظومة التشغيل القتالي للجيش الاسرائيلي بدءاً من تحليل تطبيق مبادئ الحرب مروراً بدراسة المفهوم العملياتي وصولاً إلى دراسة معركة "سيف القدس" ككل وأداء الأذرع العسكرية الاسرائيلية المختلفة فيها بشكل متفرق على مستوى الاختصاص وبشكل جماعي كمنظومة خرب متكاملة. وسنعتمد في هذه القراءة على مصادر قديمة وحديثة درست المنظومة ككل وواكبت تطبيقها للمبادئ القتالية المعتمدة على العقيدة العسكرية الاسرائيلية والمستخلصة من مدرستي الحرب الامريكية والبريطانية.

بداية لا يكفي أن تدرس معركة أو حرباً واحدة بشكل منفرد أو مستقل لتحكم على مدرسة عسكرية بالنجاح أو بالفشل بل لا بد من دراسة عدة معارك وحروب حتى تخلص إلى استنتاج قوي ودروس وافية للحكم على هذه المدرسة. إلا أننا مع الجيش الاسرائيلي سنتجاوز هذه البنية التحليلية لأسباب ترجع إلى النمطية التي أدخل العسكريون الاسرائيليون أنفسهم فيها منذ الانسحاب الاسرائيلي من لبنان أو بشكل أدق منذ تعاظم المقاومة اللبنانية بعد اجتياح العام 1982. حيث انتهت في المفهوم العسكري الاسرائيلي حقبة الحرب الكلاسيكية أو حرب الجيوش وبدأت حقبة حرب المنظمات التي طبقت مفهوم حرب العصابات وانتقلت به إلى مفهوم الحرب اللامتماثلة بأجيالها الثلاثة الأخيرة. وحيث أنه لا مجال للتوسع هنا في شرح هذا السياق لأن نفس المفهوم سنستعرضه في معظم سطور الدراسة.

إلا أن ما يهمنا الاشارة إليه هنا هو أن الجيش الاسرائيلي طبق مجموعة كبيرة من التحولات في عقيدته القتالية لتتلاءم مع هذا النوع من الحروب الذي لم تشهده اسرائيل منذ انطلاقتها تقريباً. وهي إن كانت قد شهدته بشكل مختصر في غزة والضفة منذ انطلاقة المقاومة الفلسطينية عام 1965 إلا أنها لم تشهده بنفس الزخم الذي عايشته يومياً تقريباً طيلة ما يسميه الاسرائيليون " حرب لبنان الأولى " بناء عليه فإن المنظومة العسكرية الاسرائيلية القديمة أو الكلاسيكية توقفت عن الصراع العسكري مع الجيوش منذ معركة السلطان يعقوب عام 1982 ودخلت في نوع أعقد من الحروب وهذا ما سنعالجه في هذه القراءة.

دخل الجيش الاسرائيلي في عملية تكييف جذرية لمدرسته العسكرية لتلبي مطالب مواجهة حرب العصابات التي غرق بها منذ احتلاله لبيروت في 16 أيلول 1982. واللافت أنه اعتمد هذا التكييف لمدرسته القتالية في حالتي الدفاع والهجوم معتمداً على التفوق الجوي والاغراق الناري والعمليات الخاصة المبنية على شبكة استخبارات عسكرية قوية (فنياً وبشرياً) في المقابل واجه الجيش الاسرائيلي عدواً متعلماً ومبدعاً رفع من

مستوى حرب العصابات إلى فوق مستوى المفهوم الكلاسيكي المعروف عن حرب العصابات التقليدية وأخذ يكيف ويضيف على مناهج حرب العصابات منظومات عملياتية (تعبوية) وتكتيكية جديدة تعتمد على دراسة ثغرات العدو ونواقصه وتكييف طرائقها العسكرية بناء للدروس المستخلصة مما أجبر العدو على بذل تفكير أكبر في تكييف نهجه القتالي يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة مع التحولات التي كان يفاجئه بها عدوه وذلك على الشكل التالي:

- حرمانه من حرية الحركة (بين عامي 1982- 1985) وهي مقدسة في المبدأ العسكري الاسرائيلي
- حرمانه من الثبات والعمل من خطوط داخلية في المواقع التي استحدثها في التلال (1985-1992) وهذا المبدأ (العمل من خطوط داخلية الذي يؤمن له مبدأ التقرب غير المباشر) يعتبره الجيش الاسرائيلي أهم ميزة رئيسية لمبادئ الحرب الاسرائيلية.
- حرمانه من المبادأة من (1992-2000) واحتفاظ المقاومة بهذه الميزة الرئيسية لفرض الردع على الجيش الاسرائيلي الذي لم يستطع استعادة المبادأة في حربين كبيرتين هما (حرب تصفية الحساب تموز 1993) و (حرب عناقيد الغضب نيسان 1996)

إلى أن جاءت لحظة الانسحاب المذلة في أيار 2000 والتي ابقت فيها المقاومة سيف الردع مشرعاً على الاسرائيلي الذي شن عام 2006 حرباً بنفس مواصفات حربي تموز 1993 ونيسان 1996 (إطباق جوي – أطباق إلكتروني واستطلاعي – إغراق مدفعي – مناورات قتالية هجومية على الحافة الأمامية للحرب) إلا أنه حصد نفس نتيجة حربي 1993 و 1996 بل لحقت به أضرار أكبر بسبب مناورته الهجومية التي منيت بفشل ذريع وكل هذه النتائج درستها 50 لجنة وانتهت إلى النتائج التالية:

- ضعف في تشغيل القوات
- فشل في القيادة والسيطرة
- فشل في ادامة المعركة دون التسبب بأضرار كبيرة للجيش
- فشل في تحقيق التعاون (أي ما يسميه الاسرائيليون تشابك الأذرع وتحويل المنظومة القتالية الاسرائيلية إلى منظومة واحدة متكاملة)
- تفاوت كبير في الفشل بين الأذرع المختلفة كأذرع مستقلة (بر – بحر – جو)
- استنفاذ بنك الأهداف في اليوم الرابع للعمليات.
- عدم القدرة على تشغيل منظومة الاستخبارات الكبيرة لتحقيق خروق معتد بها في المعركة.

هذه الاخفاقات في مبادئ الحرب نتجت من تحليل مشترك (إسرائيلي –أمريكي) وأفضت إلى خلاصات وتوصيات لمجموعة كبيرة من الدروس المنظوماتية:

- بعضها تشغيلي
- بعضها يرتبط بالمفهوم العسكري للمعركة
- بعضها (الاهم) يرتبط بإعادة تأهيل الأذرع بشكل مستقل ثم اختبارها عبر تشابك جديد للأذرع
- الغاء أقسام واستحداث أخرى
- رفع مستوى الاستثمار للاستخبارات العسكرية على جميع المستويات (الاستراتيجية – التعبوية "العملياتية" - التكتيكية)
- رفع الكفاءة القتالية للجندي الاسرائيلي
- عدم الاكتفاء باستعادة الردع بل تحقيق انجازات حاسمة تجمع النصر الاكيد بالردع.

وجد الجيش الاسرائيلي نفسه مرة أخرى بعد حرب تموز 2006 في حالة توازن للردع مع المقاومة اللبنانية مع أرجحية للمقاومة سببها اعتماد المقاومة بعد حرب تموز 2006 لمبادئ هجومية إضافة إلى المبادئ الدفاعية التي كانت تطبقها منذ العام 1982.

رأى الجيش الاسرائيلي أن ترميم الردع المستنزف مع لبنان يحتاج إلى وقت طويل فارتأى أن يحول معاركه إلى غزة بهدف واحد وهو اعادة ترميم الردع ولأسباب تتعلق بطبيعة ميدان غزة السهل عسكرياً وضعف إمكاناتها القتالية وخصوصاً الردعية إلا أنه عاد وكرر نفس الأخطاء التي ارتكبها في لبنان في الحروب الثلاثة التي شنها على غزة بالتوالي في أعوام (2008 – 2012 – 2014). حيث اعتمدت المقاومة في لبنان وغزة ولاحقاً في محور المقاومة ككل نظام الأواني المستطرقة (بمعنى أن جميع التجارب والخبرات المستقاة في قتالها مع الجيش الاسرائيلي كانت بتصرف جميع أذرع المقاومة وبالقدر الكافي لفهم العدو وطرائقه القتالية وتفكيره العسكري والتكنولوجيا العسكرية التي يمتلكها فضلاً عن أي تطوير في منظوماته القتالية).

مدخل نظري: مسار بناء القوات وطرق تشغيلها

نظرية بناء القوات المسلحة هي أحد العلوم النظرية العسكرية التي تدرس في الأكاديميات العسكرية العليا والتي تعرف بأنها منظومة من التدابير والمعارف والمبادئ (السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والأيدولوجية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية) لبناء القوة العسكرية، وتحديد الاتجاهات الرئيسية لتطوير القوات المسلحة وتحديد شكلها وقوامها المطلوب وإعدادها وتجهيزها للدفاع عن الدولة بشكل يؤمن التعامل مع الأخطار المهددة الداخلية والخارجية المحتملة.

وقبل الخوض والحديث حول التحديات التي تواجه الخطط الأركانية والاستراتيجية العسكرية للجيش الإسرائيلي، سنعرض في بداية دراستنا أصلاً ثابتاً متفق عليه فيما يخص مسار بناء القوات وطرق تشغيلها، وهو أن مسار بناء القوات وتشغيلها محكوم بالسياسات والضوابط الآتية:

أولاً: الأهداف السياسية المراد تحويلها إلى مهام عسكرية (المهمة)

إن أهم ما يأخذه المقاتل معه عندما يذهب إلى الحرب، ليس السلاح ولا العتاد؛ وإنما الجواب على سؤال (لماذا)؛ لماذا يقاتل؟ الجواب على هذا السؤال هو من مهام المستوى السياسي الأول في الدولة أو الحركة أو الكيان، فهو في المبدأ عمل سياسي، وفي منتهاه عمل تعبوي، يتمثل بتلك المهام التي يشتقها القادة العسكريون، فهم من يحول الأهداف السياسية إلى مهام عسكرية. إن أخطر ما ينبني على عدم التحديد الدقيق للمهمة ما يعرف بمتتالية الأخطاء.

ثانياً: الجغرافيا المطلوب تشغيل القوات فيها وعليها (الأرض والميدان)

الملامح الطوبوغرافية الطبيعية لمسرح الحرب تؤثر بشكل كبير على العمليات العسكرية، وخصوصاً إذا كانت أنهاراً أو جبالاً، أو صحراء أو أرض منبسطة أو مناطق مأهولة وكل من تلك الملامح يمكن أن تسهل تحركات الجيش، ويمكن أن تعيقها.

فالأرض تقتل جاهلها ويفهمها عالمها، والقصور في معرفة طوبوغرافيتها وديمغرافيتها يعني السير على غير هدى في حقل ألغام غير منظم، والخلل في معرفتها يعني قصوراً في معرفة نوع القوة التي ستتحرك عليها صنفاً وتركيباً واستعداداً، فليست كل قوة قادرة على التعامل بنجاح مع أي تهديد في أي أرض، فلكل أرض خصوصية، ولكل طبوغرافية وديموغرافياً ما يناسبها من تشكيلات وقدرات وإجراءات.

ثالثاً: العدو المراد مواجهته ومنعه من تحقيق أهدافه وعقيدته القتالية هجوميةً، دفاعيةً (العدو)

فقد قيل قديماً على لسان الحكيم صن تزو المقولة الشهيرة، من عرف نفسه وعرف عدوه انتصر في كل معركة يخوضها أو منازلة ينازلها.

إن عدم معرفة العدو كمعرفة كف اليد يعني، عدم القدرة على تحديد المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تصدر عنه، مما يفضي إلى عدم تخصيص القدرات في المكان والزمان المناسب، أو الضن بها وعدم استخدامها حيث يجب أن تستخدم، الأمر الذي يسبب الهزيمة، وفقدان القوة لمبرر وجودها. كما أن القصور في عدم معرفة العدو بالشكل الصحيح يعني فيما يعني؛ عدم معرفة نقاط ضعفه التي تشكل مقتلاً له فنأتيه منها،

وعدم معرفة نقاط قوته التي يجب أن نتجنبها أو ندبر لأنفسنا تدبيراً يقيناً شرها، فحربنا مع عدونا حرب غير متكافئة في القدرات والإجراءات، وأصل أصول الحرب غير المتكافئة؛ معرفة نقاط قوة وضعف الخصم، ومعرفة نقاط قوتنا وضعفنا، ومن هذا الأصل تشتق باقي الأصول وتستنبط الإجراءات ويوضع مسار بناء القدرات.

رابعاً: الذات وما يطرأ عليها من تغييرات مادية ونفسية؛ سلباً أو إيجاباً (الذات أو الكتلة)

إن المبالغة في توصيف الذات يفضي إلى وهن القوة؛ وهن في البناء ابتداءً ناتج عن خلل في تحديد الاحتياج الحقيقي المطلوب، كنتيجة للمبالغة في توصيف الذات والثقة الزائدة عن الحد في القدرات المملوكة والمتاحة، الذي يعمي عن رؤية نقاط الضعف، ووهن في تشغيل هذه القدرات انتهاءً والذي يأتي كمحصلة لعدم تشغيل المناسب من القدرات لمواجهة التهديدات الناتج عن (نفخ) الذات.

خلاصة الأمر، أن الإعداد للحرب يشتمل على الخطوات التي تتخذها الدولة للحفاظ على قوة البلاد وخصوصاً القوة العسكرية، ودراسة النظم الممكنة للقوات المعادية لمعرفة مسرح الحرب والعمليات، لأن أول الأشياء الهامة لنجاح الحرب واستمرارها حتى تحقق أهدافها أن نقدر قوات العدو، وتنظيم القوات وتدريبهم بما يكفي وعلى أعلى مستوًى حتى يمكن التغلب على قوات العدو، كما أن العمليات العسكرية تتأثر بشدة بالموقع الجغرافي للمسرح الحربي، وبالحدود، والملامح الطوبوغرافية، والحصون، والسياسة، والاقتصاد وذلك من أجل ابتكار خطة للحرب، وذلك لكي يتمكن الجيش من التحرك بالقوات والتمركز في النقاط الأمامية للحرب، سواء كانت دفاعيةً أو هجوميةً بناءً على الخطة، وهو ما ينقلنا للحديث حول الخطط العسكرية الإسرائيلية وآليات تطبيقها وطبيعة التحديات التي تواجه الاحتلال الإسرائيلي.

الخطط الأركانية (خطط الجيش الإسرائيلي متعددة السنوات)

تظهر الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عبر الخطط الأركانية التي تقر كل خمس سنوات، وترسم من خلالها أهداف السياسة العسكرية وآليات تطبيقها، ومجالات استخدام القوة، التي تتناسب مع طبيعة التحديات التي يواجها الكيان الصهيوني. وتلحظ كل خطة جديدة المتغيرات التي حدثت في المرحلة السابقة، والناجمة عن نتائج الحروب وتبدلات الجيوسياسيةً.

يعمد الجيش الإسرائيلي بصورة متواصلة إلى تطوير قدراته القتالية في مواجهة ما يسميه التحديات العسكرية أمام "إسرائيل"، فما إن يتولى رئيس هيئة أركان قيادة الجيش منصبه، حتى يشرع في وضع خطة

تدريبية بموازنة مالية ضخمة، تستخلص العبر من المواجهات السابقة، بما يسمح لها بتحقيق انتصارات، على حد وصف العدو.

خضعت العقيدة القتالية الإسرائيلية، في غضون عقدين تقريباً إلى عدة مراجعات متتالية، عبرت عنها خطط كيلع وتيفين وعوز وجدعون إلى أن وصلنا لخطة "تنوفا" (الزخم)، فكان دور القوات البرية مثار جدل وعرضة للتبديل والتغيير في المراجعات والخطط العسكرية التالية:

أولاً: خطة "كيلع" (2003 – 2006)

عمد رئيس الأركان، آنذاك، الجنرال موشيه يعلون إلى تعيين فريق عمل "طاقم التفكير الآخر" غداة غزو العراق مباشرةً، وبعد جولات من النقاشات المغلقة، أصدر ذاك الفريق كتيباً بعنوان "جزيئات ديناميكية"، أوجز فيه رؤيته تجاه المخاطر المستقبلية المتمثلة بحركات المقاومة، وكيفية مواجهتها بواسطة أسلوب "القتال المتفرق". وهي تصنف، أي حركات المقاومة، في خانة المخاطر المنخفضة وفقاً للتعريف الإسرائيلي. وبحسب مضمون الكتيب، فهذا النوع من القتال لا يحتاج فرقاً مدرعةً لإخضاع الخصم، إذ يكفي استخدام نيران سلاح الجو، والمسح الاستخباري، والصواريخ العالية الدقة، ووحدات برية نخبوية (جزيئات ديناميكية) لتدمير قوة العدو والسيطرة على أرض المعركة. وبموازاة مشروع طاقم التفكير أعدت آنذاك، شعبة العمليات في هيئة الأركان خطة "كاسحة الجليد" وفحواها التوليف بين نيران سلاح الجو، ونشاط وحدات نخبوية.

ولدت خطة "كيلع" القائمة على فكرة "الحرب عن بعد" وقد صدقت في هيئة الأركان صيف العام، وأهم مضامين تلك الخطة وتأثيراتها على القوات البرية كانت على النحو الآتي:

- خفض حجم القوات البرية العاملة بنسبة 10% وتسريح 89 ضابطاً برتبة عميد، وعشرات الضباط برتبة عقيد من قوّى البر، كذلك الاستغناء عن وحدات احتياطية، وإلغاء كتائب حراسة المستوطنات، وتقليل أيام التدريب الاحتياطي.
- إلغاء ما عرف بقيادة الجبهة الوسطى، وتقليص موازنة القوات البرية خلال سنوات 2003 – 2006، نحو 30.%
- الاستغناء عن بعض برامج إنتاج دبابة "ميركافا – 4" وناقلات جند مدرعة، والصواريخ المضادة للدبابات، والمدافع، تدريجاً، خلال السنوات الخمس اللاحقة.
- إعادة تأهيل القوات المسلحة وتدريبها، لاستيعاب البرامج والأسلحة الحديثة.
- الإبقاء على الميزانيات المخصصة للأبحاث والتطوير، خصوصاً في مجال الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار.

وفي أعقاب فشل "حرب لبنان الثانية" 2006 صب أغلب الجنرالات والخبراء الإسرائيليين جام غضبهم على خطة كيلع، منتقدين أسلوب إدارة الحرب، ومغالاة القيادة العسكرية في الاعتماد على سلاح الجو، وإهمال دور الجهد البري. وتم تحميل القدر الأكبر من المسؤولية إلى الجنرال دان حلوتس، القادم من سلاح الجو إلى رئاسة هيئة الأركان. علماً أن مفهوم كيلع صدق في عهد موشيه يعلون، وعلق الخبير العسكري عميراً ربابورات على أسباب الفشل قائلاً: "لقد تبنى الجيش الإسرائيلي المقاربة التي ترى أن سلاح الجو المدعوم باستخبارات قوية هو الحل لكل المشاكل؛ فالسلاح الذي ولد كمساند للقوات البرية تحول إلى السلاح المفترض به أن يهزم العدو".

ورأى الباحث والمفكر العسكري الإسرائيلي العقيد رون تيراً: "إن المشكلة تكمن في التبني الحماسي الزائد عن الحد للنظرية الأميركية Effects Based Operation (العمليات القائمة على التأثيرات وهي مفهوم عسكري أمريكي ظهر خلال حرب الخليج لتخطيط وتنفيذ العمليات التي تجمع بين الأساليب العسكرية وغير العسكرية بهدف تحقيق تأثير معين. تم تطبيق النهج القائم على التأثيرات في العمليات لأول مرة في العصر الحديث في تصميم وتنفيذ حملة عاصفة الصحراء الجوية عام 1991.)

بدوره، اعتبر الباحث الأميركي ديفيد جونسون أنه قبل العدوان على لبنان، وقعت ثلاثة أحداث أثرت على الإسرائيليين في توقعاتهم بشأن مستقبل الحروب، وهي حرب كوسوفو وغزو أفغانستان وغزو العراق. هذه الحروب كشفت عن ثورة في الشؤون العسكرية؛ بخاصة في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وشن الغارات المحددة. كل هذا، عزز لدى بعض المسؤولين الإسرائيليين اعتقاداً بأن الهجوم الجوي يعتبر وسيلةً ناجحةً لكسر عزيمة العدو، وتحديد نتائج النزاع سلفاً، من غير خسارة ضحايا كثر وأضرار جانبية، ومن دون تكلفة عالية، تؤثر على الرأي العام.

ثانياً: خطة "تيفين" (2008 – 2012)

جاء الإعلان عن خطة "تيفين" الخماسية لتطوير الجيش الإسرائيلي، بين عامي 2008 – 2012، بهدف رئيس يتمثل ببناء الجيش وتسليحه وتدريبه من أجل أن يكون في وسعه أن يؤدي مهمته، وهي "الدفاع عن إسرائيل ومواطنيها". كما أن الخطة تفحصت "مجمل التهديدات والانعطافات المحتملة في المنطقة، بهدف الاستعداد والمواجهة، وكذلك بهدف أن يتم، في وقت لاحق، وضمن عملية منظمة، وفي إطار الموارد المتوفرة، تقديم أجوبة على التحديات المستقبلية".

افترض الإسرائيليون أن تعيد خطة تيفين المستخلصة من دروس "حرب لبنان الثانية" البريق إلى القوات البرية التي خضعت خلال السنة التي سبقت إقرارها إلى تدريبات ومناورات مكثفة. فعكست الخطة إعداد إسرائيل لحرب قادمة، ولذلك فإن أهدافها تدور حول الآتي:

1. تعزيز كفاءة القوات البرية، كماً ونوعاً، ورفع قدرتها على المناورة ببعديها الأفقي والرأسي، وسرعة الحركة.
2. تقوية الذراع الطويلة للقوات الجوية وأنظمة الإنذار والتجسس الفضائي، لتأمين السيطرة الجوية المطلقة على منطقة الشرق الأوسط.
3. تحسين التفوق النوعي للقوات البحرية ورفع قدرتها للعمل في المياه العميقة، وقطع خطوط المواصلات البحرية في البحرين الأحمر والمتوسط، وقدرتها على استخدام صواريخ كروز من قطع بحرية.
4. من أهم أهداف الخطة الوصول إلى "جيش متعدد الأهداف"، قادر على الانتقال من مهمة إلى أخرى بعد إخضاعه لعمليات ملاءمة. وهذا الهدف يصعب تحقيقه على المستوى الاستراتيجي، ويمكن تحقيقه على المستوى التكتيكي.

أعادت خطة تيفين إلى الجيش الإسرائيلي روحية المناورة والحركة والنار، وحملت في طياتها إلغاءً عملياً لمفاعيل خطة كيلع، ونظرية "الحرب عن بعد" وفكرة الجيش الصغير والذكي. وأرجعته إلى المربع الأول في إستراتيجيته القائمة على الحرب الخاطفة السريعة، وعمادها تقوية القوات البرية إلى جانب سلاح الجو.

وهذا ما أكده أشكنازي بالقول "لا يوجد بديل عن القوات البرية، لا في الجيش الإسرائيلي، ولا في غيره من الجيوش. إن التغييرات التكنولوجية والتحديث، والنيران الموجهة عن بعد، وتعزيز قوة الأسلحة الجوية والبحرية، لا يمكنها أن تشكل بديلاً من القوات البرية، لقد أكدت الحرب على لبنان أهمية المعركة البرية التي تشترك فيها قطاعات من مختلف الأسلحة باعتبارها عنصراً مركزياً وحيوياً لقدرة الجيش الإسرائيلي على حسم المعركة، وأنه لا يمكن حسم كل شيء عن بعد".

لم تقتصر الحماسة للخطة الخمسية الجديدة على أشكنازي وجنرالاته، فقد علق أيهود باراك عليها قائلاً: "هذه الخطة تعزز قوة الجيش الإسرائيلي، وتكيفه لمواجهة التحديات التي تنتصب أمام الدولة، وهي تشكل رافعةً للتجديد والبناء وتحسين التفوق النوعي".

لم تكن خطة تيفين التي أعادت الروح إلى القوات البرية موضع إجماع لدى المراتب القيادية الإسرائيلية بشقيها المدني والعسكري، وكان بعضهم لا يزال يراهن على التكنولوجيا وقدراتها العالية في توفير الإجابات عن الأسئلة الصعبة التي أفرزتها "حرب لبنان الثانية"

ورغم أن خطة تيفين تشمل تزويد الجيش الإسرائيلي بعدد كبير من الدبابات والطائرات، وتنبيهه من جملة التهديدات والتحديات والانعطافات، إلا أنها بنظر هذه المحافل تفتقد تماماً إلى البعد القيمي الذي ينفخ الروح في الجسم، وهو اعتراف بفشل الخطط السابقة، خاصةً نموذجي حرب لبنان 2006، وحرب غزة 2009، فغابت التسوية بين "الضرورات والمخاطر"، وتبين أن الموارد اللوجستية مصابة بنواقص كثيرة في عناصر مختلفة مثل: التصدي للصواريخ قصيرة المدى، والإخفاقات في بناء القوة.

ثالثاً: خطة "عوز" (2011-2014)

سرعت الرهانات التكنولوجية في ولادة خطة عوز، التي فرضت على الجيش الإسرائيلي استدارة نصف دائرية، مطيحه بخطة تيفين ورؤًى أشكنازي، حول بعث الروح في جيش الشعب، ومعها كل الجهد المبذول، خلال السنوات الماضية، من تدريبات ومناورات واستحداث وحدات برية جديدة.

تنص الخطة الخماسية "عوز"، بصورة عامة، على تقليص فرق سلاح البر نظراً إلى اندثار خطر الحرب التقليدية على جميع جبهاتها الحدودية وآخرها الجبهة السورية، وعلى وجوب زيادة الإنفاق على المشروعات المتعلقة بأجهزة الاستخبارات، وبالقدرات القتالية المتطورة لدى أسلحة الجو والبر والبحر، وعلى المشروعات المتعلقة بالحرب السيبرانية في شتى الجوانب، وأساساً جمع المعلومات الاستخباراتية، والدفاع والهجوم.

تأتي "خطة عوز"، وفقاً لتصريحات قيادة الجيش الإسرائيلي، استجابةً لتغير طابع الحرب في العقدين الماضيين من حرب بين جيوش نظامية إلى حرب بين جيش نظامي وميليشيات مسلحة؛ ولاعتماد الحرب الجديدة أكثر فأكثر على إطلاق النار عن بعد، من خلال استخدام الصواريخ والقذائف والطيران الحربي، وبالتالي تحول الجبهة الداخلية إلى جبهة قتال. ويشير محللون عسكريون إسرائيليون إلى أنه حال تطبيق "خطة عوز" سيصبح الجيش الإسرائيلي بحلول العام 2018 "جيشاً صغيراً ذكياً ومزوداً بأسلحة متطورة ودقيقة أكثر بكثير من ذي قبل.

ما إن أبصرت خطة عوز النور، حتى بدأ أهل الاختصاص والإعلام في الكيان الصهيوني، التبشير بمفاهيم ومصطلحات حقبة ما قبل "حرب لبنان الثانية" فعاد الحديث عن الجيش الصغير والذكي، والحرب غير المتناظرة، والحسم بواسطة النيران الكثيفة، لا سيما نيران سلاح الجو والصواريخ المجنحة المتطورة.

إذا نظرنا إلى لب خطة عوز، لوجدنا روحيةً كيلع قابعةً في أعماقها، وكأن تلك الحرب لم تحدث قط، وخلاصاتها ودروسها لم تكن موضع تمحيص ومتابعة على مدى أشهر. وفي قراءة لتأثير خطة عوز على القوات البرية نركز الحديث على النقاط الثلاث التالية الواردة في الخطة:

1. تسريح خمسة آلاف جندي نظامي.
2. وقف استخدام سلاح المدرعات لدبابات قديمة يعود تاريخها إلى ستينات القرن الماضي، وإخراجها من الخدمة خلال السنوات الخمس المقبلة تدريجاً.
3. إدماج وحدات من المدفعية وتقليص عديد قواتها.

تشير البنود الثلاثة، بوضوح، إلى تقليص ملاك سلاح البر. وبهذا الخصوص كتب عوفر شيلح عن خفض ميزانية القوات البرية، وتخفيض المناورات التي تكلف ميزانيات طائلةً وشيلح صاحب كتاب "لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟" وهو من أكثر المتحمسين لفكرة الجيش المهني المحترف، ويعبر عن رأي شريحة من الخبراء الإسرائيليين، الذين يعتقدون أن حيز العمليات البرية، سيضيق كثيراً في نزاعات المستقبل. ويقترح هؤلاء، العناية أكثر فأكثر بوحدات النخبة والقوات المنقولة جواً، كونها أكثر ملاءمةً لخوض القتال قبالة تنظيمات مقاومة، تجنح نحو الحرب غير المتماثلة.

رابعاً: خطة "جدعون" (2015 – 2019)

انطلقت الخطة السنوية المتعددة "جدعون" التي بادر بها وقادها رئيس هيئة الأركان جادي آيزنكوت منتصف سنة 2015، بهدف تطوير الجيش "الإسرائيلي" على مختلف الأصعدة من خلال إعادة التقييم وإنشاء منظومات جديدة.

تكمن أهمية الخطة في أنها استخلصت معظم دروس حربي لبنان الثانية 2006، وغزة 2014، حيث برزت فيها أخطاء نبعت من عدم فهم الأوامر بتحديد أهداف الحرب، وتعريف الحسم والانتصار، ولماذا يجب أن نطمح، وماهي حدود تقسيم الوظائف بين المستويين السياسي والعسكري، وتأتي هذه الوثيقة لتعطي رداً لهذه الأسئلة .

تنص الوثيقة على تشكيل مركز تنسيق في قسم العمليات التابعة للجيش الإسرائيلي بين مختلف أذرع الجيش والأجهزة السرية، وبناء قدرة لإنزال قوات ونقل فرق مشاة لميادين القتال عبر المروحيات والطائرات، بهدف شن غارات ميدانية على مراكز "الثقل للعدو"، جنباً إلى جنب مع توسيع حدود القدرة على القيام بعمليات خاصة واسعة النطاق في عمق "العدو".

في إطار الخطة المتعددة السنوات لـ "جدعون"، طبقت عدة خطوات تنظيمية أهمها: توحيد ذراع العمليات البرية وذراع السايبر واللوجستيك من أجل تعزيز الرؤية البرية الكاملة، وكما تم إلحاق الكتيبة في التكنولوجية والإمدادات البرية. وتم صياغة مفهوم الذراع الموحد، وبصورة أساسية عبر بناء القوات البرية ضمن مسؤوليات القيادة، والأنظمة التكنولوجية واللوجستية، وبمسؤولية هيئة الأركان العامة .

يرى "إيزنكوت"، حتى ثلاثين عاماً سيبقى العامل البشري هو ساحة المعركة الرئيسية، على الرغم من أن القتال سيكون له مكونات تكنولوجية، وحتى اللحظة أظهرت الوقائع الميدانية أهمية وضرورة القوات البرية، ويمكن أن نخلص إلى أنه سيكون من الأهمية المناورة الأرضية والالتقاء الجسدي للقوات المحاربة، وجهاً لوجه، على الرغم من التغيير الذي حدث بشكل جذري في طبيعة القتال، مثل الحروب السيبرانية والتكنولوجية.

في المقابل يعتقد بعض الخبراء العسكريين ان الخطة الجديدة لم تحمل أي جديد، باستثناء التعديلات التي طالبت بها لجنتا مريدور عام (1986) وعام (2006) التي كان من أهمها ضم مصطلح الدفاع إلى جانب مصطلحات الردع والإنذار المبكر وحسم المعركة إلى الاستراتيجية الجديدة. ونتيجةً للتطورات التكنولوجية والعولمة، أضيفت ساحتا حرب جديدتان هما (التجسس والقرصنة الإلكترونية والصراع من أجل اكتساب الرأي العام الدولي) وهي ساحات ليست مقتصرة على إسرائيل فقط، بل لكل دول العالم.

خامساً: خطة "تنوفا" (2020 – 2024)

دخلت خطة "تنوفا"، حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2020 وتنتهي في عام 2024، تحل "تنوفا" محل خطة "جدعون"، التي قادها رئيس الأركان السابق، غادي إيزنكوت، وكان مركزها تعزيز القوات البرية، وتعزيز قدرة الجيش الإسرائيلي على الردع والنشاط التشغيلي في إطار (الحرب بين الحربين) التي تهدف إلى تآكل قدرات العدو. انتهى هذا الفصل وفتح الفصل الخاص بكوخافي، الذي سيشكل صورة جيش الدفاع الإسرائيلي في العقد القادم.

يرى شموئيل إيفن باحث في معهد بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية ان خطة "تنوفا" كانت ضروريةً لتحسين قدرات الجيش الإسرائيلي في ضوء التغيرات السلبية في المجال الأمني – خاصةً فيما يتعلق بمحور إيران وسوريا وحزب الله، في وقت الموافقة على خطة جدعون (2016)، كان هذا المحور منشغلاً أكثر بالحرب الأهلية في سوريا، وكان الاتفاق النووي مع إيران لا يزال سارياً. بالإضافة إلى التغييرات في كلتا المسألتين، اعتقد كوخافي أن هناك دروساً ومناهج معينةً يجب تنفيذها في الجيش الإسرائيلي.

في 26 يناير 2020، وافق وزير الجيش آنذاك نفتالي بينيت على خطة "تنوفا"، لكن تقرر أن المداولات داخل مجلس الوزراء من أجل الموافقة على خطة " تنوفا" لن تحدث إلا بعد الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، في 13 فبراير 2020، أعلن الجيش الإسرائيلي: "بعد عملية متعمقة وشاملة، تنوفا، الخطة المتعددة السنوات الجديدة للجيش الإسرائيلي (2020 – 2024) التي تدور حول تكثيف فتك الجيش – في النطاق والدقة".

تهدف الخطة في الأساس إلى جعل الجيش أكثر تكنولوجيةً وأشد فتكاً، وهو هدف وضعه كوخافي بعيد دخوله إلى منصبه الحالي، حيث صرح بعد استلامه المنصب بأنه سيعمل على جعل الجيش أكثر فتكاً، من خلال توسيع قوة النار التي يستعملها، وبصورة واسعة ومتعددة في البحر والجو واليابسة، وفي حرب السايبر والحرب الإلكترونية.

ويشكل الدفاع عن الحدود ركناً مركزياً في خطة كوخافي، غير أن خطته تعتمد على الاستثمار بالجيش بحيث يكون 70% للهجوم و30% للدفاع. ويشير محللون إسرائيليون إلى أن هذا التوجه قد لا ينسجم مع تصور نتنياهو حول رؤيته التي تركز في العقد القادم على السايبر، سلاح الجو والدفاع الجوي.

وفي عرضه لخطته الخمسية، قال كوخافي إن "تنفيذ الخطة متعددة السنوات "تنوفا" سوف يمكن الجيش الإسرائيلي من اكتساب قدرات كبيرة، فهي تعزز القوة الفتاكة للجيش، سواء في الحجم أو الدقة، وتخلق ظروفاً لتقصير مدة المعركة، والتحديات حولنا لا تعطينا الإمكانية للانتظار ولذلك وبرغم تعقد التعقيدات، فإن الخطة بدأت تنفذ.

يشبه مفهوم التشغيل الذي تفرضه خطة كوخافي الجديدة إلى حد كبير الوثيقة التي كتبها عضو الكنيست بار – ليف وعوفر شيلح في بداية عام 2019، وهم أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع، تحت عنوان "القوة البرية في جيش الدفاع الإسرائيلي في العقد المقبل".

خلاصة تقييم الخطط الخمس المتتالية

خلال أقل من عقدين من الزمن تغيرت استراتيجية الجيش الاسرائيلي العسكرية خمس مرات ولكم أن تتخيلوا تأثير هذه التغييرات المتتالية في الاستراتيجيات (التي اعتمدت بمعدل استراتيجية كل أربع سنوات والتي تختلف جوهرياً عن سابقتها) على جيش محترف ومعقد كالجيش الاسرائيلي.

ولقد حذر مفوض شكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي، الجنرال يتسحاق بريك، من أن تغيير الخطط سيخلق أزمات داخل الجيش، الذي وصفه بأنه "تنظيم متوسط المستوى ويعاني من تآكل إثر أعباء أثقل مما ينبغي تفرضها مهمات، وعدم إلتفات القيادة العليا للمشاكل، ووجود أزمة معنوية بين الضباط الشبان، الذين لم يعودوا معنيين بالالتزام بالتوقيع على فترة جديدة للخدمة الدائمة بسبب الوضع في الوحدات العسكرية. وتراجع الجاهزية لدى الجيش فيما يتعلق بحجم التدريبات التي يخوضها. وحذر بريك من الخطة العسكرية المتعددة السنوات، المعروفة باسم "جدعون"، التي تنص على تسريح ضباط من الخدمة الدائمة، في سن 28 عاما أو 35 عاما أو 42 عاما، مشيرا إلى أن حجم هذه الأزمة سيتضح بعد عدة سنوات. واعتبر ان تقليص 4000 وظيفة في الخدمة الدائمة، ونقل وظائف من القوات البرية إلى وحدات الاستخبارات والسايبر والتكنولوجيا تسبب "بتراجع كبير في صفوف العسكريين، تمثل بالسطحية والضحالة في تنفيذ المهمات. كما يوجد تراجع كبير في حافزية الخدمة العسكرية.

كل هذه الإشكاليات تضع تحديات أمام الجيش في القيام بالمهام في ساعات الطوارئ، بالتزامن مع تراجع دافعية الجنود والضباط لتمديد فترة بقائهم في صفوف الجيش لمدة زمنية أطول، لا سيما في الجهاز التكنولوجي وأدت إلى تدهور خطير في قدرة الجيش الإسرائيلي على تنفيذ مهماته وتضررت جهوزيته للحرب.

بعد أربع سنوات من إقرار خطة جدعون تولى أفيف كوخافي قيادة الجيش الاسرائيلي في وقت وجهت فيه الاتهامات لرئيس الأركان السابق غادي إيزنكوت بالمسؤولية عن تراجع القوة العسكرية الاسرائيلية وترسيخ عقيدة عسكرية سلبية، أفقدت الجيش هيبته وقوة ردعه، وخلق فجوة كبيرة بينه وبين ضباطه وقياداته العسكرية، نتيجة لاختلاف وجهات النظر حول قضايا وملفات مهمة، لعل أهمها الامتناع عن القيام بأي عمل عسكري كبير على الجبهتين الشمالية والجنوبية، لمواجهة الأخطار المحدقة باسرائيل، والاكتفاء بعمليات عسكرية محدودة وسرية، وفق توجهات آيزنكوت ونتنياهو، وهو ما عزز الشكوك حول قدرات الجيش الاسرائيلي واستعداداته لخوض مواجهات عسكرية كبرى، وافتقاده لروح المبادرة والمفاجأة، مما أثر بالسلب

على الروح المعنوية للجيش الإسرائيلي، بصورة عامة، وتراجع الرغبة لدى الشباب في الانضمام للجيش الاسرائيلي، بصورة خاصة.

ما يهمنا من الخطط هنا هو اقتراحات التطوير التي أدخلت في صلب آخر خطتين وهما " خطة جدعون" و " حطة تنوفا" واللتان تقومان على تضمين الاستراتيجية القتالية للجيش الإسرائيلي لمبادئ أساسية في أي مواجهة يخوضها على أكثر من جبهة في آن واحد، هي:

- الإنذار
- الردع
- الحسم
- الانتصار الساحق في المعركة

وهذان الأخيران يعتمدان على القوات البرية بشكل أساسي

خطة "تنوفا" الاستراتيجية الرباعية أو وصفة "كوخافي"

تعتمد الاستراتيجية الرباعية الأبعاد للقوات البرية المبنية على خطة "تنزفا" على المشاركة في القتال فوق الأرض وتحتها والحرب الالكترونية، وإنشاء شبكة استخبارية "غير مرئية" في ساحة المعركة بهدف جمع المعلومات معتمدةً "على طائرات استطلاع قادرة على رصد أي شيء يصدر عنه إشارة"، ما يؤدي على الفور إلى تحديد موقع الهدف بشكل آلي وتشغيل نظام عسكري مضاد يستخدم قذائف ذكية يمكن التحكم بها أثناء طيرانها بهامش خطأ لا يتعدى الخمسة أمتار. وتحويل سلاح المدفعية بالكامل إلى استخدام القذائف "ذكية التوجيه". وكل وحدة قتالية في سلاح البر أقترح أن يتم تزويدها ببطارية دفاع جوي لتواجه الهجمات الصاروخية والانتحارية، الطائرات من دون طيار، كما أنّ كل وحدة تابعة لسلاح الجو تكون حاضرة في المعركة ستستخدم مطاراً صغيراً مع فريق متكامل للسيطرة يقوم بالتنسيق مع القوات البرية. هذه القوات المشتركة بين الجو والبر سيغطيان منطقة عمليات يصل ارتفاعها حتى ثلاثة آلاف قدم، أما ما فوق ذلك فسيكون من مسؤولية سلاح الجو وحده. وتقوم الاستراتيجية الجديدة على تزويد كل كتيبة هندسية بمجموعة خاصة للتعامل مع الأنفاق حيث سيتم تعزيز وحدة "ياهالوم" النخبوية، مع توافر قدرات لوجستية ومنظومة اتصالات مستقلة.

وبالرغم من ان استراتيجية الجيش الإسرائيلي في فترة كوخافي، اعتمدت توجيه ضربة متعددة الابعاد، تدمج بين توجيه ضربات جوية دقيقة ومكثفة ضد العدو وتنفيذ مناورة برية سريعة وفتاكة ومرنة. الا انه وخلال

المواجهات الأخيرة التي خاضتها إسرائيل والتي سبقت معركة "سيف القدس" فضلت استخدام سلاح الجو والمدفعية، وكانت مترددة وحذرة جدا في استخدام القوات البرية. وبالتالي كان على رئيس الأركان الجديد فحص قدرات الجيش الإسرائيلي على القيام بمناورة برية واسعة، طويلة الأمد.

رسم افيف كوخافي خطوطا عريضة لصورة العقيدة القتالية الجديدة للجيش الاسرائيلي للسنوات المقبلة ترتكز على مبدأ ايقاع الهزيمة بالعدو من خلال القضاء على مقدراته العسكرية ومشغليها من فوق الارض (ومن تحتها) من بعيد، بواسطة سلاح فتاك ودقيق – ثمرة التفوق التكنولوجي الاسرائيلي. وتعبر النجاعة والفتك عن التطلع للوصول الى الحسم في الحرب التالية بأسرع وقت ممكن "بثمن زهيد" وبمستويات من الدقة الاعلى للغاية. ضرورية، ضمن امور اخرى، من اجل شل فعالية "مركز الثقل" وسلاح "جيوش الارهاب" اي السكان المدنيين.

وتهدف خطة التطوير إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الإسرائيلي، وفي هيكلة الجيش، قيادةً وتشكيلات، والانتقال بالقوة المسلحة من حالة الحرب حكماً وحتماً إلى حالة الحرب أو اللاحرب احتمالاً، ومن القرن العشرين الزاخر بالحروب والنزاعات المسلحة إلى القرن الحادي والعشرين المتميز بالعولمة والفضائيات وثورة المعلومات ومن مذهب عسكري تقليدي يعتمد على النيران والتشكيلات العسكرية الكبيرة إلى مذهب عسكري يزداد اعتماده على الابتكارات التقنية والصاروخية والفضائية القادرة على الإسهام في شؤون الحرب وتصنيع أسلحة دقيقة ذكية تتولى صد هجوم محتمل من مدى بعيد.

يقول كوخافي: "سوف يتجه الجيش الإسرائيلي في المرحلة القادمة إلى الحفاظ على حجمه وتفوقه البشري والنوعي والتسليحي والتقني، ليصبح أكثر ذكاءً، وترمي خطة تطوير الجيش الإسرائيلي إلى تحديث الجيش وتحسين نوعيته وتعزيز تفوقه من خلال توظيف الطاقات العلمية والثقافية الإسرائيلية وتشغيلها في مشروعات تطوير الأسلحة وتوسيع دائرة الاكتفاء الذاتي من حاجة الجيش إلى الأسلحة والاعتدة بمختلف أنواعها. كما ان تكيف الجيش وفق العصر السيبراني لجديد هو تحدٍ لا يمكن التقليل من أهميته ومن تعقيده"،

ويتابع كوخافي " ومن المنتظر ان تشهد القوات البرية الإسرائيلية تحولاً كبيراً في السنوات المقبلة مع تعزيز الكتائب وفق استراتيجية القتال الرباعي الأبعاد في مواجهة الخبرات التي راكمها أعداؤه كحزب الله بنسخته الحديثة السريعة والمتنقلة والضاربة، والثقة" والقدرة التشغيلية العالية التي اكتسبها الحزب من مشاركته في الحرب السورية طوال السنوات الماضية. واستطاع الحزب تطوير ترسانة جديدة من الأسلحة تتضمن

أجهزة رؤية ليلية عالية الجودة، أجهزة الكترونية قتالية، مئات الطائرات من دون طيار، قذائف ثقيلة وصواريخ قادرة على حمل نصف طن من المتفجرات، بالإضافة إلى القدرات الجديدة المكتسبة كالمناورة في أرض العدو وإعادة تشكيل القوات بسرعة كبيرة."

كوخافي: تصفية الحساب مع جبهة غزة والتحضير لمعركة حارس الأسوار

عانت الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة من حمل زائد من الأهداف تزداد بشكل متراكم مع الخصائص الأساسية للقطاع:

- احتكاك دائم بين الجيش الإسرائيلي والمتظاهرين الغزيين على طول الجدار
- الوضع الاقتصادي السيء في المنطقة،
- تطور قدرات كتائب القسام كماً ونوعاً وتعاظم القدرات العسكرية للفصائل المنضوية في غرفة عمليات المشتركة والتي تنشط جميعها في الميدان
- تزيد الاحتمال للتصعيد وفي نهاية المطاف للمواجهة.

وضع الأمور هذا استوجب ان يكون لدى الجيش الإسرائيلي خطة عملية ناجعة في حالة المواجهة تؤدي الى ردع المقاومة بكافة فصائلها وخصوصاً كتائب القسام وسرايا القدس لفترة طويلة.

وقد راقبت المقاومة اداء كوخافي (الذي كان قائد قوة غزة لعامين قبل أن يتسلم منصبه كرئيس أركان) بشكل عام، وكيفية تعامله مع تحديات قطاع غزة على وجه الخصوص على ضوء العلاقة الانتقامية المحتملة، في ضوء تجربته الماضية التي تتلخص في عدم التردد في استعمال القوة المفرطة بشكل دائم في المواجهات والحروب، خاصة وان هذه التجربة تشير الى عدم اخذ الاحتياطات اللازمة لتجنيب السكان المدنيين ويلات هذه القوة المفرطة بحيث انه لا يحسب اي حساب لهم.

خلصت المقاومة بعد 6 اختبارات للقوة وتسع جولات صغيرة إلى تقدير أنه سرعان ما ستندلع جولة عسكرية جديدة، وان كان خطر المواجهة العسكرية الواسعة في قطاع غزة قد تم تأجيله في هذه المرحلة، الا ان عودته قريبا تبدو حتمية، وفق الاعتبارات التالية:

1. الجولات الأخيرة، تركت أثارا عميقة على الرأي العام الإسرائيلي، الذي رأى في نتائجها خنوعا للمقاومة. ومما يزيد من خطورة دلالات ردة الفعل الجماهيرية حقيقة أنها تركزت في المناطق التي تحتضن قواعد اليمين والليكود على وجه الخصوص.

2. -كشفت موجات التصعيد الأخيرة بين عامي 2019 و 2021 عن ثغرات في قدرة الردع الاسرائيلية ووجهت المعارضة اتهامات لحكومة نتنياهو بأن توجهاته لعدم التصعيد، والاستمرار في مسار التهدئة، بحجة تعميق الفصل بين غزة والضفة، أعطى الفرصة لحماس لفرض معادلات عسكرية وسياسية جديدة، وجعلت حماس والجهاد تُمليان على إسرائيل، طبيعة ووتيرة الأحداث. وهو ما وضع الحكومات الاسرائيلية المتتالية أمام خيار ضرورة استعادة الردع المفقود في غزة.

ورداً على ذلك كلف نتنياهو رئيس أركانه ومجلس حربه بتطبيق تكتيك يفضله نتنياهو ويعتمد على «الانهاك المتدرج» للمقاومة في غزة، مصحوباً بـ»تكتيك الاستدراج الناعم» لفرض معادلة «الهدوء مقابل الغذاء والكهرباء»، على أن يُبقي لجيش الاحتلال، يداً طليقة في تنفيذ ما تعتقده عمليات استباقية ووقائية ضد أهداف فلسطينية، في الزمان والمكان اللذين يراهما، دون المغامرة في الدخول في حرب مدمرة مع المقاومة في غزة.

اضافة الى الاعتبارات الاستراتيجية التالية:

1. **استراتيجيا؛** تسعى إسرائيل لاستمرار الانقسام الفلسطيني وتعتبره خيارا استراتيجيا يسمح لها أيضاً بتهويد سريع ومريح للدولة بدءاً من تهويد القدس.

2. **أمنيا؛** تبحث إسرائيل عن بديل يضبط الاوضاع في قطاع غزة في مرحلة ما بعد إنهاء حكم حماس ومواجهة واسعة بهذا الشكل ستدخل اسرائيل في اضطرابات أمنية لسنوات ستخسر خلالها الكثير من ابنائها.

3. **اقليميا؛** على صعيد العلاقات العربية الاسرائيلية والتي تبشر بانفتاح وغير مسبوق شكل دائما هدفا استراتيجيا للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، وبالتالي فان حرباً مدمرة تشنها اسرائيل على قطاع غزة، ستكون بالتأكيد عائقا أمام هذا الامر والأهم في ذلك أنه في أي حرب مدمرة قد تشنها اسرائيل فإن نتنياهو سيغامر بإدخال " إيران " ومعها حزب الله وكل محور المقاومة مجدداً إلى قلب اللعبة الفلسطينية.

معركة سيف القدس: العين تكسر المخرز

في الحادي عشر من أيار 2021 وعند الساعة 18:00 نفذت المقاومة الفلسطينية تهديدها الذي كانت قد أطلقته قبل 48 ساعة وحذرت فيه العدو من المساس بحرمة المسجد الأقصى والاستمرار في حماية الاعتداءات على أهالي حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية المحتلة. إلا أن العدو الذي كان تقديره بأن التهديد الفلسطيني لو طبق فلن يتعدى ساعات أو أيام قتالية يمكن استيعابها وضمها إلى الاشتباكات الصاروخية العشرة التي دارت بين عامي 2018 و2021 بين المقاومة الفلسطينية وجيش العدو. سرعان ما أدرك العدو

خطأ تقديراته ومعلوماته الاستخبارية حول نوايا المقاومة عندما نفذت المقاومة رشقة صاروخية كبيرة على القدس وغوش دان وتل أبيب واستهدفت بصاروخ كورنيت جيباً عسكرياً لضابط المعلومات المسؤول عن الاستخبارات العسكرية في غلاف غزة ثم أتبعت المقاومة رشقتها الأولى برشقة ثانية بعد ثلاث ساعات بالتمام على تل أبيب وبيت يام وبتاح تكفا وغوش دان واللد أسمتها " بتوقيت البهاء".

بدأ الاسرائيلي منذ اللحظة الأولى يحصي الخسائر ومع ازدياد ساعات المعركة كانت الخسائر تتعاظم حيث حققت المقاومة منذ اللحظة الأولى أيضاً عدة مكاسب الأساسية في تطبيق مبادئ الحرب أهمها:

1- المبادأة
2- المفاجأة
3- المرونة
4- حرية العمل
5- التعاون
6- خفة الحركة
7- سرعة العمل
8- اختيار الهدف
9- الاقتصاد في القوة
10- الاتجاه
11- البساطة
12- الروح المعنوية
13- كسب الرأي العام

استمرت المعركة 11 يوماً استطاعت المقاومة فيها تحقيق إنجازات عديدة أهمها:

1- عدم السماح للعدو بقطع الاشتباك على خطوط التماس عند الحافة الأمامية
2- استهداف 6 مطارات عسكرية رئيسية وجعل العمليات الجوية منها صعبة ومعقدة
3- حرمان سلاح الجو من بنك أهدافه التي استنفذها كلها في حملة قصف واحدة
4- تجاوز القبة الحديدية بأساليب إلكترونية وتكتيكية عسكرية
5- ضرب منظومات القيادة والسيطرة الاسرائيلية المحلية
6- التشويش على عمل منظومة الرصد والحرب الالكترونية من خلال استهداف مراكز بنيوية لوحدات ال 8200 و9900 في بئر السبع والنقب.
7- التحكم بمديات إطلاق الصواريخ بالأعداد المقررة وفق خطة إدارة النار
8- إلزام 80 بالمئة من الاسرائيليين بالبقاء في الملاجئ وتطوير ذلك في الايام الثلاثة الأخيرة للمعركة بفرض حظر تجول على سكان المناطق المركزية وخصوصاً غوش دان وتل أبيب.
9- وقف الحياة نهائياً في مدن عسقلان واسديروت وأشدود والتشويش على مينائي اشدود وعسقلان

10- تعطيل الملاحة الجوية في مطار بن غوريون لأكثر من يوم والتهديد بتعطيل مطار رامون
11- شن حرب نفسية على جنود العدو بحيث لم تجرؤ قيادتهم على زجهم في أي عمليات برية خوفاً من مفاجآت المقاومة خاصة بعد اكتشاف قيادة الجيش والاستخبارات الاسرائيلية لأكبر عملية خداع تعرضوا لها في المعلومات التي كانوا يمتلكونها عن الأنفاق الهجومية والدفاعية للمقاومة وهو ما عرف خلال الحرب بفضيحة فخ مترو غزة.
12- براعة المقاومة في إدارة المعركة الاعلامية وتطبيق دروس الحرب النفسية بشكل متطور يؤازرها جيش الكتروني ضخم في دول الشتات وداخل المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وأراضي الـ 1948.
13- كسب معركة الصورة الاعلامية في اليوم الثالث بعدما بدأ سلاح الجو الاسرائيلي تنفيذ مبدأ كوخافي والذي ينادي بالسحق وتبين للعالم أجمع أن السحق استهدف بنى تحتية في غزة وأبراجاً سكنية مدنية ومراكز وكالات أنباء عربية وعالمية.
14- حرمان العدو من تحقيق أي صورة نصر فيما أصبح واضحاً أن ردعه تضرر بشدة.

نتائج معركة سيف القدس وآثارها على العدو

تظهر الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عبر الخطط الأركانية التي تقر كل خمس سنوات، وترسم من خلالها أهداف السياسة العسكرية وآليات تطبيقها، ومجالات استخدام القوة، التي تتناسب مع طبيعة التحديات التي يواجها الكيان الصهيوني. وتلحظ كل خطة جديدة المتغيرات التي حدثت في المرحلة السابقة، والناجمة عن نتائج الحروب والتبدلات الجيوسياسيةً.

وبعد عرضنا لدراسة التحديات التي تواجه الخطط الأركانية الإسرائيلية متعددة السنوات (كيلع وتيفين وعوز وجدعون وتنوفا) وبدراسة ما خرج من استخلاصات أولية عن معركة "سيف القدس" يمكننا استنتاج ما يلي:

1. تبين من خلال استعراض الخطط القتالية الإسرائيلية، أنها في غضون عقدين خضعت تقريباً إلى خمس مراجعات متتالية، كان واضحاً فيها التركيز على التفوق الجوي، وانعكس ذلك تدريجياً على إهمال نسبي للقوات البرية؛ إذ سادت قناعة لدى القيادات العسكرية بأن المناورة والمعركة البرية تنتمي لحروب الماضي، ولهذا كان اهتمامهم الأكبر بتحديث وتقوية القوات الجوية، لتصبح أساس ومحور التحديث الفعلي في الجيش الإسرائيلي.

2. الخطط الصهيونية المتواصلة تؤكد ما تشكله المقاومة من حالة استنزاف للمقدرات الصهيونية على الصعيد البشري والمادي. وقد أثبتت المواجهة المباشرة قدرة المقاتلين المقاومين على مواجهة جيش العدو، على الرغم من العمل الدؤوب على استخلاص العبر.

3. أبرز ما في الرؤية الاستخباراتية الإسرائيلية الراهنة هو عدم قدرة الاستخبارات العسكرية على ادعاء الوضوح في استشراف مجريات الأمور، والسبب في ذلك التغييرات المتسارعة في خريطة التهديدات في المنطقة التي من شأنها أن تؤدي إلى أخطاء في التقديرات الاستخباراتية، فلا رؤيا بعيدة المدى والحسابات رهن التطورات.

4. أظهرت الدراسة أن القوة قد تحمل في طياتها سبب فشلها ووهنها وسبب دمارها في نفس الوقت الذي تحمل فيه سبب موت ودمار وذل متحديها، لذلك فإن مالك القوة إن لم يعِ ويعرف ويدرك ويتصرف بناءً على قاعدة تقول: أن مجرد امتلاك أسباب القدرة، لا يعني أنك تملك أسباب القوة إن لم تكن عارفاً بأسباب ومسببات وهنها وضعفها.

5. الأداء الفاشل للقوات الإسرائيلية واستبعاد تدخل القوة البرية في معركة سيف القدس وضع يد الإسرائيليين على جرح نازف لهم، فرغم أنهم وضعوا خطط وبرامج عسكريةً متعددةً وعلى مدى 20 عاماً، لكن لم تخرج حتى الآن نتائج إيجابية مشجعة تجعل الجيش الإسرائيلي يبادر لتنفيذ عمليات عسكرية معتمداً بالدرجة الأولى على القوات البرية.

6. أثبت الواقع العملياتي للجيش الإسرائيلي، وجود العديد من الثغرات والفجوات في عملية التعلم والاستجواب واستخلاص الدروس وتطبيقها، هذه الفجوات لدى العدو ليست موجودةً على المستوى الاستراتيجي فقط، ولكن أيضاً في العمليات التكتيكية، وفي كثير من الحالات أدت المفاجأة التكتيكية والاستراتيجية إلى ضرورة إيجاد حلول فورية أثناء القتال عجزت القوات الإسرائيلية على التعامل معها ميدانياً.

7. شكلت المقاومة المسلحة عنصراً مهماً من عناصر تراجع جاهزية الجيش الإسرائيلي وضعف قواته البرية، بتطوير قدراتها القتالية التي دخلت بها مرحلة جديدة من الصراع، وأصبح باستطاعتها إيقاع عدد كبير من القتلى والإصابات في صفوف الجيش الإسرائيلي.

8. يبين تطور قدرات قوى المقاومة العسكرية بعد كل مواجهة مع الاحتلال، حيث ترتقي لمراحل متقدمة من الإعداد والتخطيط والتجهيز العسكري المفاجئ، لكونها قد استوعبت الدروس الماضية، مما يقودها لتغيير تكتيكاتها في المواجهة القادمة.

تحديات وفرص يواجهها أمن إسرائيل القومي

اللواء احتياط عاموس جلعاد - مدير معهد السياسة والاستراتيجيا في مركز هرتسليا المتعدد المجالات

المنافسة الاستراتيجية المتعاظمة بين إسرائيل وإيران، بالإضافة إلى وصول إدارة أميركية جديدة، هما المصممان المركزيان اللذان بلورا النظام الشرق الأوسطي في السنة الماضية. إلى جانب ذلك هناك الساحة الفلسطينية القابلة للانفجار في قطاع غزة والضفة الغربية، وتقدُّم عمليات بناء القوة في حزب الله، وخصوصاً مشروع "السلاح الدقيق"، وانتهاء الحرب الأهلية السورية وتمركُز قوات إيرانية وروسية في سورية، والسباق الإقليمي على موارد الطاقة والنفوذ في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، والأزمة الاقتصادية العميقة في لبنان، وجائحة الكورونا، والأزمة الاقتصادية الإقليمية المتعاظمة، وعودة تحدي الجهاد العالمي مع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، كل ذلك يجسد حجم التغير التنظيمي في المنطقة وتداعياته على أمن إسرائيل القومي.

ضمن هذا الإطار يمتنع محور الممانعة، الذي يوظف في بناء القوة وفي تطوير قدرات متطورة (نووية وسلاح دقيق وسايبر وغيره)، من استخدام القوة في هذه المرحلة. مع ذلك، فإن المنطق لا يسير كخط مستوٍ، وعندما تحين فرصة استراتيجية، أو عندما يكون مطلوباً الدفع قدماً بأجندة وطنية – دينية رداً على حدث محدد (القدس، قضية الأسرى، هجوم مستقبلي على لبنان) فإن هذا المحور لن يتردد في الرد والتصعيد. هذا التحليل يجسد قوة الدينامية الإقليمية وحدود الردع الإسرائيلي، الأمر الذي يفرض بلورة استراتيجيا إسرائيلية ملائمة تقدم رداً على التهديدات الناشئة، وأيضاً على الفرص.

المصممون الاستراتيجيون

إدارة أميركية جديدة- تقليص الوجود الاستراتيجي في الشرق الأوسط

إعادة تركيز سلّم أولويات الأمن القومي الأميركي المصحوب بشعور متزايد بالأزمة في مواجهة التحدي، الذي تمثله الصين وروسيا للنفوذ الأميركي، ازداد حدة خلال الإدارتين الأميركيتين الأخيرتين. ازدياد المنافسة على بلورة نظام عالمي سرّع "التوجه نحو شرق آسيا" لدى الإدارة الحالية، وانعكس على سياستها وخطواتها في الشرق الأوسط.

ضمن هذا الإطار، كان الانسحاب الأميركي من أفغانستان، الذي حظي بتأييد الحزبين الكبيرين في واشنطن، قبل كل شيء تعبيراً عن رغبة الإدارة الأميركية في التركيز على التهديدات الاستراتيجية المركزية التي تهدد أمنها القومي. من ناحية أُخرى، اعتُبر هذا الانسحاب في الشرق الأوسط "انتصاراً للمقاومة" وتعبيراً عن "الصمود" ضد الإمبريالية الأميركية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة ضغط إيران وداعش على القوات الأميركية في العراق وسورية بهدف تسريع خروجها من المنطقة.

لذا، يتعين على الإدارة الأميركية إعادة تفعيل ضماناتها لأمن حلفائها الإقليميين وبلورة سياسة متوازنة تتوزع بين التركيز على المنافسة الاستراتيجية في مواجهة الصين وروسيا وبين الاستمرار في التوظيف في الشرق الأوسط من خلال لجم السياسة التآمرية لإيران في المنطقة.

في المقابل، وكجزء من السياسة العامة الناتجة من هذا النهج، تسعى الإدارة الأميركية للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، والذي تعتبره مصلحة استراتيجية حيوية يسمح لها مجدداً بالموازنة بين التزام واشنطن تأمين الاستقرار والأمن الإقليميين وبين حاجتها إلى التفرغ لمعالجة مشكلات داخلية ملحة (الاقتصاد والكورونا)، وإلى المنافسة المحتدمة مع الصين وروسيا. إعلان بايدن أمام رئيس الحكومة بينت أنه سيمنع إيران من تطوير قدرة نووية، أو التحول إلى قوة نووية عظمى، ركّز على تعبير محدد وضيق هو تطوير سلاح نووي. في هذه المرحلة إيران تحلل جيداً الاستراتيجيا الأميركية، ولا تسارع إلى العودة إلى الاتفاق النووي، وتعمل على تطوير قدرات تكنولوجية متطورة قادرة على استخدامها كورقة مقايضة في مفاوضات مستقبلية، وعلى تموضعها كدولة على عتبة النووي.

ضمن هذا السياق، على إسرائيل ترسيخ التزام الولايات المتحدة بأمنها من خلال توثيق التعاون الاستراتيجي والمحافظة على التفوق النوعي وضمان دعمها لعمليات بناء القوة العسكرية. كما يجب على إسرائيل محاولة التاثير في المفاوضات في فيينا، وفي بلورة الاتفاق، من خلال العمل مع الإدارة الأميركية لا ضدها، ومن خلال فهم سلّم الأولويات القومي الأميركي والأثمان المحتملة للعلاقات بين الدولتين مع سيناريو معارضة إسرائيلية علنية لخطوات واشنطن. بالإضافة إلى ذلك يعزز التحرك الأميركي رصيد إسرائيل في دول الخليج ومصر والأردن في معركة كبح النفوذ الإيراني، ويساهم في تعميق التعاون الإقليمي.

المنافسة الاستراتيجية بين إسرائيل وإيران تزداد حدة

في السنة الماضية ارتفعت درجة الاحتكاك بين إسرائيل وإيران على خلفية استمرار إيران في مساعيها للتأثير والتمركز في المنطقة (العراق، سورية، اليمن، لبنان) بالإضافة إلى الاشتباكات العلنية في الساحة البحرية، وأدى التقدم في المشروع النووي إلى وصول طهران إلى مرحلة إشكالية بالنسبة إلى القدس والمجتمع الدولي. في المقابل، بلورت إسرائيل مع الولايات المتحدة بنية إقليمية للجم إيران وردعها ("اتفاقات أبراهام")، وتحركت ضمن إطار المعركة بين الحروب في الساحة السورية للحد من التمركز الإيراني، وبحسب مصادر أجنبية، دفعت قدماً بعمليات سرية في إيران أدت إلى إبطاء التقدم في المشروع النووي...

الساحة الفلسطينية: الضفة الغربية كفرصة بالإضافة إلى التحدي المتزايد من غزة

امتازت السنة الماضية باستمرار الواقع الاستراتيجي في الضفة الغربية في مقابل تغيُّر سلبي وتفاقُم التهديدات في ساحة غزة. وبينما استمرت في الضفة الغربية الصيغة الأساسية التي سمحت لإسرائيل منذ أكثر من عقد باستقرار استراتيجي، أي المحافظة على الواقع المدني وتحسينه كقاعدة لهدوء أمني، الأمر الذي أدى إلى لجم تعبئة جماهيرية واسعة للنضال ضد إسرائيل، ظهر في القطاع مسعى "حماس" المتواصل لتغيير قواعد

المعادلة واللعبة ضد إسرائيل والاستمرار في تأجيج الوضع بواسطة العنف، وهو ما يزيد من معقولية التصعيد في هذه الساحة.

ثمة أمر برز بصورة خاصة في "حارس الأسوار"، وهو أن "حماس" تبادر لأول مرة إلى الهجوم، وذلك على خلفية احتكاكات في الضفة الغربية والقدس من دون مواجهة مسبقة في القطاع. الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن التسوية التي تحاول إسرائيل الدفع بها قدماً في الأعوام الأخيرة في مواجهة "حماس"، ويؤكد أن السنوار مستعد للدفع قدماً بأهداف أيديولوجية من خلال خرق التسوية (مستخدماً أسلوب التجربة والخطأ)، انطلاقاً من الافتراض أنه من الممكن في الوقت الحالي العودة إلى الواقع الذي كان موجوداً قبل عملية "حارس الأسوار" من دون ضرر كبير أو تقديم تنازلات كبيرة، في الأساس في موضوع الأسرى والمفقودين.

في نظرة إلى الأمام، يفرض هذا الواقع على إسرائيل الاستمرار في تعزيز سياستها الحالية إزاء الضفة الغربية، والتي أثبتت فعاليتها في مواجهة أزمات كبيرة (بينها عملية "حارس الأسوار")، ومن الممكن أن تبقى فعالة في المدَيين القصير والمتوسط، لكنها لا تشكل بديلاً من تسوية دائمة في الضفة تعتمد على الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا السيناريو بدأ يبتعد مع التمازج الديموغرافي والجغرافي في الضفة الغربية، والذي يقرّب الطرفين من واقع الدولة الواحدة.

في قطاع غزة، ننصح إسرائيل بالتخلي عن النموذج الذي ترسّخ في الأعوام الأخيرة للتسوية في ظل الشروط الحالية. يبدو أن هذه التسوية لن تثمر هدوءًا في المدى الطويل، وبدلاً من ذلك تؤدي إلى استمرار "حماس" في الاحتكاكات من دون وصولها إلى معركة واسعة النطاق، انطلاقاً من التقدير أن هذه الطريقة تمكّنها من التوصل إلى انتزاع إنجازات مدنية مهمة من إسرائيل. هذا النمط في سلوك السنوار ليس من المتوقع أن يتغير، وهو ما يفرض على إسرائيل الاستعداد لسيناريو معركة ضد الحركة خلال وقت قريب. في هذا الإطار نوصي بإصلاح الفجوات التي ظهرت خلال عملية "حارس الأسوار"، وفي طليعتها قيام إسرائيل بمبادرة هجومية وإلحاق ضرر جسيم بقيادة "حماس"، والتمسك بمواقف صارمة ضمن إطار بلورة التسوية المستقبلية وعدم التساهل كما جرى بعد عملية "حارس الأسوار" بشكل يمكن أن يُلحق الضرر بصورة الردع الإسرائيلية.

تغيرات جذرية في المجتمع العربي في إسرائيل

انطوت السنة الأخيرة على تغيرات دراماتيكية في المجتمع العربي في إسرائيل على صعيد الأمن القومي الإسرائيلي. برز ذلك خلال أحداث أيار/مايو (في ظل عملية "حارس الأسوار") التي كشفت عن احتكاك عنيف بين العرب واليهود في الدولة، وتأثير غير مسبوق لسيناريوهات المعركة الفلسطينية فيما يجري وسط الجمهور العربي في إسرائيل. هذا إلى جانب تفاقُم الجريمة والعنف في المجتمع العربي، واللذين يكشفان فقدان سيطرة الدولة على أجزاء كبيرة من هذا المجتمع (وخصوصاً في الجنوب)، بالإضافة إلى تهديد انزلاق العنف على خلفية إجرامية في المجتمع العربي إلى عنف أمني (برزت بشائر ذلك في أحداث أيار/مايو). على

المستوى الداخلي، تعكس ظاهرة العنف مشكلات أساسية تدل على عدم اندماج الجيل العربي الشاب في إسرائيل وخسارة الزعامة السياسية والجماهيرية العربية نفوذها.

ما يجري في المجتمع العربي يحوله إلى تحدّ استراتيجي من الدرجة الأولى، وهو يتطلب رداً متعدد الأبعاد. من جهة، المطلوب من الدولة بذل جهد واسع على صعيد فرض القانون، وخصوصاً في محاربة العصابات الإجرامية والسلاح في المجتمع العربي. من جهة ثانية، يجب تقديم جواب على الضائقة المدنية العميقة التي تشكل "مستنقعاً" لنشوء جزء كبير من مشكلات الجمهور العربي. ضمن هذا الإطار، بالإضافة إلى زيادة تخصيص الميزانيات لمصلحة الجمهور العربي، المطلوب الدفع قدماً بمشاريع تهدف إلى تحسين وضع الجيل الشاب وكذلك العلاقة المشحونة بين الجمهور العربي وبين الشرطة وتوسيع مشاركة العرب فيها.

عام على اتفاقات أبراهام: حلف يواجه تحديات لكنه قوي

لا يزال التهديد الإيراني يشكل العامل الذي يجمع "اتفاقات أبراهام"، الموقعة في سنة 2020 بين إسرائيل والإمارات والبحرين والسودان والمغرب. ضمن هذا الإطار شهدت السنة الماضية قفزة تاريخية في العلاقات الاستراتيجية مع الإمارات والبحرين والمغرب تجلت في تعاون اقتصادي – مدني - اجتماعي غير مسبوق واستعداد لمواصلة العلاقات الثنائية وتعميقها بين هذه الدول. السعودية من جهتها، وعلى الرغم من التعاون الوثيق القائم مع إسرائيل والولايات المتحدة، إلا إنها غير مستعدة في هذه المرحلة لدفع العلاقات نحو المرحلة المقبلة.

...يتعين على إسرائيل العمل على ترسيخ التزام إدارة بايدن باتفاقات أبراهام وتحريك العلاقات الخاصة مع واشنطن لتعزيز تأييد البيت الأبيض لدول الخليج ومصر والأردن على الصعيدين الأمني والسياسي. بالإضافة إلى ذلك يجب على إسرائيل تعميق تعاونها الاستراتيجي مع دول الخليج، وخصوصاً مع السعودية والإمارات، من أجل تأسيس نظام إقليمي يلجم النفوذ الإيراني...

كما يجب على إسرائيل العمل على تعميق التعاون الاستراتيجي مع مصر والأردن في مواجهة التحديات المتزايدة. استقرار مصر والأردن يشكل مصلحة استراتيجية لإسرائيل...

التفكك في لبنان وتعاظُم قوة حزب الله

الأزمة السياسية والاقتصادية المتعددة الأبعاد في لبنان تسرّع عمليات التفكك السياسي الذي يتجلى في الخلل في أداء عمل وزارات الحكومة وفقدان القدرة على الحكم والضرر الفادح الذي لحق بنوعية حياة المواطنين (في الكهرباء والسلع الأساسية والدواء وارتفاع كبير في مستوى الفقر وغيره). في ظل هذه الظروف القاسية يعمل حزب الله بدعم من إيران على ترسيخ وتوسيع قبضته على الدولة من خلال المساعدة الإنسانية والتزود بالطاقة (النفط).

التدهور العام لا يمنع إيران وحزب الله من مواصلة وتسريع عمليات بناء القوة العسكرية، وخصوصاً مشروع الصواريخ الدقيقة، من أجل ترسيخ معادلة ردع في مواجهة إسرائيل. والدفع قدماً بالاستعدادات للمعركة المقبلة. صحيح أنه ليس من مصلحة حزب الله فتح مواجهة عسكرية مع إسرائيل في ضوء الوضع الصعب في لبنان والأثمان التي يمكن أن يدفعها في الساحة الداخلية، لكن احتمال التصعيد في حال حدوث سيناريو هجوم إسرائيلي استباقي ضد مشروع تعاظُم القوة في لبنان يبقى عالياً إزاء الحساسية التي يُظهرها الحزب حيال تآكل المعادلة القائمة.

بناء على ذلك، يتعين على إسرائيل لجم عملية تعاظُم القوة في لبنان حتى ولو كان الثمن القيام بمخاطرة ضمن إطار المعركة بين الحروب في سورية. القيام بعملية جريئة توضح لنظام الأسد ثمن تأييده لحزب الله، وتدق إسفيناً بين المصلحة السورية (إعادة إعمار سورية) والمصلحة الإيرانية (بناء القوة ونقل قدرات) سيرفع من مستوى التوتر واحتمال التصعيد، ويمكن أن يؤدي إلى تغيير في سلوك اللاعب السوري بصورة تتماشى مع المصلحة الإسرائيلية. ضمن هذا الإطار يشكل التنسيق الاستراتيجي والسياسي مع الروس مصلحة حيوية، والمطلوب تعزيزه من أجل المحافظة على الحرية العملانية للجيش الإسرائيلي في هذه الساحة.

على صعيد الدولة اللبنانية، وفي ضوء الأزمة العميقة والتفكك السياسي، يجب على إسرائيل دفع المنظومة الإقليمية والدولية إلى دعم القوى المعارضة للنفوذ الإيراني والقادرة على الحد من نفوذ إيران المتعاظم في لبنان. "رزمة" مساعدة تشمل نقل الغاز والنفط من مصر والأردن، ومنح هذه الدولة قروضاً من دول الخليج، ومساعدة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة وأوروبا يجب أن تكون مشروطة بلجم النفوذ الإيراني في لبنان ووضع قيود على تعاظُم قوة حزب الله.

البحرية الإسرائيلية: افتقار للقوة النارية في مواجهة حزب الله وحماس في الحرب القادمة

ايهود عيلام/ خبير بالأمن القومي "الإسرائيلي"

البحرية الإسرائيلية لديها العديد من المهام الهامة، بما في ذلك حماية السكان والمراكز الصناعية في "إسرائيل"، وخطوط الاتصال البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ومنصات الغاز. كجزء من "الجيش الإسرائيلي(IDF) "، يجب على البحرية الإسرائيلية أيضًا محاربة الجهات العربية غير الحكومية مثل حزب الله وحماس.

خاضت "إسرائيل" حروبًا مع حزب الله في لبنان من يوليو إلى أغسطس 2006، ومع حماس في قطاع غزة من ديسمبر 2008 إلى يناير 2009، ومن يوليو إلى أغسطس 2014، وفي مايو 2021. وتتألف البحرية الإسرائيلية من ثلاثة أساطيل.

سيبحث هذا المقال في تعاونهم مع القوات الجوية والبرية "للجيش الإسرائيلي" في الحرب القادمة مع حزب الله أو حماس ويقدم توصيات لتحسين قدرات "البحرية الإسرائيلية".

الاعتماد على القوة النارية

في العقدين الماضيين، اعتمد "الجيش الإسرائيلي" على القوة النارية أكثر من المعركة البرية لتقليل الخسائر في القتال، وبسبب الدقة المتزايدة لأنظمة أسلحته. بالاعتماد على قوة النيران، يستغل "الجيش الإسرائيلي" ميزته في التكنولوجيا على خصومه، ومع ذلك، فإن هذا النهج لم يؤد إلى نجاح في حروب 2006 و2008-2009 و2014 مع حزب الله وحماس، والتي انتهت جميعها دون نصر واضح. "الجيش الإسرائيلي" حريص على ضمان مثل هذا النصر في الحرب القادمة، لكنه سيستمر على الأرجح في إعطاء الأولوية لقوة النيران على المعركة البرية، ومعظمها من "سلاح الجو الإسرائيلي(IAF) ".

في حين أن حزب الله لديه قوة نيران أقل بكثير من "الجيش الإسرائيلي"، إلا أنه يمتلك ما يقرب من 150 ألف صاروخ وصاروخ يمكنه من خلالها استهداف معظم "إسرائيل". حذر قائد الجبهة الداخلية في "الجيش الإسرائيلي"، اللواء أوري جوردين، في 15 مارس 2021، من أنه خلال الحرب مع حزب الله، قد تتلقى "إسرائيل" ما يصل إلى 2000 صاروخ وقذيفة يوميًا، والتي يمكن أن تصيب كم كبير من الأهداف، بما في ذلك "المطارات الإسرائيلية". "وسلاح الجو الإسرائيلي" يستعد لمثل هذا السيناريو حتى يتمكن من الاستمرار في العمل تحت النيران. أثيرت هذه المشكلة في تسعينيات القرن الماضي، عندما كان "الجيش الإسرائيلي" يركز أكثر على الجيوش العربية، ولا سيما الجيش السوري.

اقترح البعض في "إسرائيل" بعد ذلك تعزيز البحرية الإسرائيلية على حساب سلاح الجو الإسرائيلي، كمنصة لضرب الأعداء من البحر. كان تبريرهم للاستثمار في البحرية هو أن السفن الحربية يمكنها حمل المزيد من

الأسلحة والعمل لفترات أطول من الطائرات، الأمر الذي يتطلب إعادة تسليح وتزويد بالوقود بشكل متكرر في المطارات المعرضة لنيران العدو. ومع ذلك، تحتاج السفن الحربية أيضًا إلى إعادة التسلح والتزود بالوقود في قواعدها المعرضة لنيران العدو. بغض النظر، يواصل "الجيش الإسرائيلي" مذهبه التقليدي بالاعتماد على سلاح الجو الإسرائيلي، بدلاً من البحرية، لإيصال قوة نيران هائلة. ليس لدى "سلاح الجو الإسرائيلي" قاذفات استراتيجية، فقط القاذفات المقاتلة F-15 – و F-16 و – F-35 لكنها يمكن أن تلحق ضربة كبيرة بالعدو.

مساعدة القوات البرية

في حروب 2006 و 2008-2009 و 2014، ساعدت البحرية الإسرائيلية القوات البرية من خلال توفير الدعم الناري من البحر إلى الشاطئ. تمتلك البحرية الإسرائيلية مدافع 76 و20 ملم وصواريخ سبايك إير، وهي قوة نيران أقل نسبيًا مما يمكن "لسلاح الجو الإسرائيلي" تقديمه. تتمتع هذه القوة النارية أيضًا بمدى قصير، مما يحد من قدرة القوات البحرية في ضرب أهداف عند أو بالقرب من الساحل. ومع ذلك، يمكن للسفن الحربية أن تحافظ على وجود أطول في ساحة المعركة، وهي أقرب إلى المدفعية منها من الطائرات، وتكون جاهزة لإطلاق النار في أي وقت – وهو أمر ضروري إذا احتاجت الوحدة البرية إلى دعم ناري فوري. لقد حسن سلاح الجو بشكل كبير من توفير الدعم القريب، لكنها في بعض الأحيان لا تكفي.

تعتبر السفن الحربية مفيدة في مهاجمة أهداف مختلفة وستحسن بشكل كبير من الدعم الناري للبحرية للقوات البرية. في "الجيش الإسرائيلي"، تخضع جميع الطائرات تقريبًا لسيطرة "سلاح الجو الإسرائيلي". لكن بما أن "البحرية الإسرائيلية" لا تملك القدرة على ضرب أهداف من الجو، فقد احتاجت إلى التنسيق مع القوات الجوية. على سبيل المثال، في 10 يوليو / تموز 1985، أقلعت طائرتان مسلحتان خفيفتان من طراز MD-500بصاروخ "إسرائيلي" بالقرب من الساحل اللبناني. قصفت الطائرات الحربية قاعدة لـ "جماعة إرهابية" وعادت إلى السفينة. يمكن "للبحرية الإسرائيلية" أن تكرر مثل هذه المهمة بسفن حربية من طراز AH-64وسفن حربية كبيرة بما يكفي للانطلاق منها. استخدمت القوات الجوية للجيش البريطاني طائرات AH-64التي انطلقت من على متن السفن لضرب أهداف في ليبيا في عام 2009.

يبلغ مدى AH-64 أقل من 300 ميل، لكن هذا يجب أن يكون أكثر من كافٍ ضد حزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة. جغرافية لبنان تجعل كل قواعد حزب الله هناك على مسافة قريبة من البحر، إذا هاجمها "الجيش الإسرائيلي" بطائرات حربية. إن جغرافية قطاع غزة أكثر تفضيلاً للضربات من البحر، ولا يتجاوز عرضها سبعة أميال. لذلك، يمكن إصابة كل هدف هناك من البحر بواسطة.AH-64

يمكن "لسلاح الجو الإسرائيلي" قصف كل هدف في لبنان وقطاع غزة من خلال الاعتماد على مطاراتها، لكن يمكن للطائرات الحربية أن تهبط في العديد من المناطق الأخرى، بما في ذلك على متن السفن. يمكن لطائرة AH-64التي يتم إرسالها لضرب عمق لبنان توفير الوقود إذا تم إطلاقها من سفينة تقع بالقرب من الساحل. سيسمح وجود المزيد من الوقود للطائرات الحربية بالبقاء في المحطة لفترات أطول، والتي قد

تكون في بعض الأحيان حاسمة لنجاح المهمة. علاوة على ذلك، فإن امتلاك القدرة على إطلاق AH-64 من سفينة سيكون مفيدًا للعمليات بعيدًا عن "إسرائيل".

كما تساعد "البحرية الإسرائيلية" الوحدات البرية في أنشطة جمع المعلومات الاستخبارية. بشكل عام، قام "الجيش الإسرائيلي" بتحسين قدرته على جمع المعلومات الاستخبارية، وعلى الأخص من خلال استيعاب أنواع مختلفة من الطائرات بدون طيار .(UAVs) البحرية هي أيضا جزء من هذا الجهد. تعمل مع وبدون الطائرات بدون طيار، يمكن لسفنها السطحية وغواصاتها مرافقة الوحدات البرية وإجراء الاستطلاع لها وتحذيرها من التهديدات المقبلة وتقديم المشورة حول كيفية تجاوز عقبة معينة، وما إلى ذلك. تتعرض السفن السطحية مثل طرادات الصواريخ لخطر التعرض لصواريخ حزب الله المضادة للسفن، لكن حزب الله يفتقر إلى القدرات المضادة للغواصات. ومع ذلك، لا يمكن "للبحرية الإسرائيلية" الاعتماد على الغواصات فقط في جمع المعلومات الاستخبارية، ناهيك في وقت الحرب، عندما تكون المعلومات مطلوبة بشدة.

حزب الله وحماس يخططان للدفاع عن مواقعهما من هذه الأنشطة. يعتمد دفاعهم على قذائف الهاون والعبوات الناسفة والألغام والصواريخ المضادة للدبابات، مثل M133 Kornet 9 المتقدمة. ويمكن استخدام هذا الأخير أيضًا ضد "السفن الإسرائيلية' العاملة بالقرب من الساحل. لدى حزب الله صواريخ إضافية مضادة للسفن Yakhont :و . C-802 وسوف يقابلهم نظام "باراك 8" الإسرائيلي المضاد للصواريخ بعيد المدى. "البحرية الإسرائيلية" لديها أيضا C-Dome لحماية السفن من الطائرات بدون طيار والصواريخ. لم يتم اختبار Barak-8 و C-Dome في القتال. اعتمادًا على مدى جودة عمل أنظمة الدفاع هذه، سيقرر "الجيش الإسرائيلي" إلى أي مدى يمكن للبحرية الإسرائيلية مساعدة الوحدات البرية في توفير الدعم الناري والاستخبارات.

في حرب عام 2006، أطلق حزب الله صاروخ C-802 أصاب قاذفة بحرية "صاروخية إسرائيلية"، مما أسفر عن مقتل أربعة من طاقمها. في المرحلة الأولى من الحرب المقبلة، ستحاول "البحرية الإسرائيلية" و"سلاح الجو الإسرائيلي" تدمير صواريخ حزب الله المضادة للسفن قبل إطلاقها. حتى ذلك الحين، قد تحد البحرية الإسرائيلية من عملياتها من أجل حماية سفنها. هذا عامل آخر سيؤثر على مقدار الدعم الذي يمكن أن تقدمه "البحرية الإسرائيلية للقوات البرية الإسرائيلية".

القدرات البرمائية

نفذ "الجيش الإسرائيلي "عمليات برمائية أثناء وبعد حربه الأولى عام 1948. ومع ذلك، كانت عمليات الإنزال محدودة للغاية، وكان هدفها في الغالب هو توصيل الإمدادات والمركبات، كما حدث في حرب عام 1956. في عام 1967، كان من المفترض أن تحدث عملية برمائية كبيرة نسبيًا في شمال سيناء، بالقرب من الحدود. تم إلغاؤها بسبب التقدم السريع للقوات البرية الإسرائيلية. في حرب 1973، كان لدى "الجيش الإسرائيلي" خطط لإجراء عملية برمائية واسعة النطاق في خليج السويس، لكن تم رفضها في النهاية. فضل

"الجيش الإسرائيلي" الاعتماد على عبور قناة السويس، وهي عملية جريئة وخطيرة للغاية، لكنها بدت أقل إشكالية من الهبوط من البحر المفتوح.

في عام 1982، نفذ "الجيش الإسرائيلي" أكبر عملية برمائية على الإطلاق. جرت في لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك، لم يواجه "الجيش الإسرائيلي" مقاومة كبيرة لأنه لم تكن هناك تحصينات لمنظمة التحرير الفلسطينية وتقريباً لا توجد قوات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في منطقة الإنزال. كما لم يكن لمنظمة التحرير الفلسطينية قوة بحرية، وكان "الجيش الدفاع الإسرائيلي" يتمتع بتفوق جوي. حتى الطقس دعم العمليات البرمائية. على الرغم من كل هذه المزايا، لم يتقدم "الجيش الإسرائيلي" بسرعة من على رأس الجسر. في عام 1993، أخرج "الجيش الإسرائيلي" مركبته من الخدمة، والتي تم بيعها أو استخدامها لممارسة المناورات كهدف. خلصت "البحرية الإسرائيلية" إلى أن المراكب للإنزال كانت شديدة التعرض لنيران العدو. كان بإمكان "الجيش الإسرائيلي" التعامل مع هذا الضعف عن طريق احباط نيران العدو، وشراء سفن إنزال أفضل وأسرع، وما إلى ذلك، لكن "الجيش الإسرائيلي" لم يستثمر أكثر في منطقة الحرب هذه.

يمكن "للجيش الإسرائيلي" أن ينشر بسرعة عددًا كافيًا من القوات، مدعومًا بالقوة الجوية، لصد أي هجوم مضاد. لدى حزب الله وحماس قذائف مورتر وصواريخ مضادة للدبابات، لكن لا توجد مدفعية ثقيلة. كما استثمر حزب الله وحماس في بناء تحصينات بالقرب من حدودهما البرية مع "إسرائيل"، على افتراض أن القوات الإسرائيلية ستهاجم هناك، كما فعلت في الحروب السابقة.

في العقود الماضية، نفذت قوات الكوماندوز البحرية التابعة "للجيش الإسرائيلي" غارات، بما في ذلك من البحر. ومع ذلك، فإن إجراء عملية برمائية واسعة يختلف عن مثل هذه الغارات. يدرك "الجيش الإسرائيلي" أن هذه ستكون مهمة معقدة تتطلب تعاونًا فعالًا ووثيقًا بين قواته البحرية والبرية والجوية. حتى عندما كان عدو "إسرائيل" جيشاً منظماً، وبالتالي يفتقر إلى معظم قدرات القوات المسلحة التقليدية، تجنب "الجيش الإسرائيلي" الاستثمار في القدرات البرمائية. إنها فرصة ضائعة. بقدرات برمائية، يمكن "للجيش الإسرائيلي" أن يفاجئ خصمه، مما قد يساعد في تحقيق النصر. يمكن "للجيش الإسرائيلي" الهبوط في لبنان أو قطاع غزة، وتجاوز خطوط دفاع العدو، ومهاجمة الأجنحة والخلف.

الدفاع الساحلي

يقع معظم سكان "إسرائيل" وبنيتها التحتية بالقرب من ساحلها، لذا فإن الدفاع الساحلي يمثل أولوية قصوى "للجيش الإسرائيلي". في حرب 2014، فوجئ "الجيش الإسرائيلي" بعدد قليل من الكوماندوز البحري أو الضفادع الفلسطينيين، وتمكن من قتلهم، حيث اخترقوا جنوب "إسرائيل" من البحر بعد السباحة هناك من ساحل قطاع غزة القريب. خلال القتال مع حماس في منتصف عام 2021، دمر "الجيش الإسرائيلي" الكثير من المعدات التي استخدمها رجال الضفادع، مما أضعف قدرتهم على ضرب "إسرائيل" مرة أخرى.

واعتمادا على أعادت حماس بناء هذه القدرة، فمن المحتمل أن يكرر "الجيش الإسرائيلي" هذه الضربات في بداية الحرب القادمة.

على عكس حماس، يمتلك حزب الله وحدة بحرية متزايدة القدرة، وتتلقى تمويلًا كبيرًا ومساعدة عسكرية من إيران. وقد زودت إيران هذه الوحدة "بأسلحة بحرية إيرانية عالية الجودة، ودربتها في قواعد ومعسكرات تدريب للحرس الثوري الإيراني. حاليًا، لدى حزب الله مستودعات في لبنان لدعم وتمكين وحدته البحرية، "للحصول على إمدادات مستمرة من الأسلحة والوصول إلى العمود الفقري اللوجستي والتكنولوجي".

في الحرب القادمة، يمكن لحزب الله أو حماس محاولة اختراق "إسرائيل" برجال الضفادع والقوارب الصغيرة وربما حتى الغواصات الصغيرة. يمكن أن يتسببوا في وقوع إصابات بين القوات والمدنيين على حد سواء، وإلحاق أضرار بمعدات "الجيش الإسرائيلي" بالقرب من الساحل وتشويش العمليات. في السنوات الأخيرة، بعد صراع "إسرائيل" مع إيران ووكلائها، "استثمرت إسرائيل في تحسين الكشف والدفاع عن شواطئها ومقدراتها البحرية ضد التهديدات المختلفة، مثل الصواريخ وعلى الأرجح أيضًا الهجمات تحت الماء والقوارب السريعة". غالبًا ما يتطلب هذا الجهد تعاونًا وثيقًا بين القوات البحرية والبرية والجوية.

الخط الأول للدفاع الساحلي هو بالطبع في البحر. ستحاول "البحرية الإسرائيلية" منع عمليات التوغل، مثل اكتشاف القوارب السريعة ورجال الضفادع قبل وصولهم إلى "الساحل الإسرائيلي". "البحرية الإسرائيلية" لديهاAS-565 ، وهي مروحية تعمل من سفن مثل Sa'ar-5 لمجموعة متنوعة من المهام، بما في ذلك الاستطلاع والإنقاذ AS-565 .ضروري عندما تكون السفينة بعيدة عن "إسرائيل"، حيث لا يتوفر سلاح "الجو الإسرائيلي".

في زمن الحرب، سيكون سلاح الجو مشغولاً بالعديد من المهام، لذا قد لا يكون الدفاع الساحلي أولوية. ومع ذلك، يجب أن تكون إحدى المهام الأساسية "للقوات الجوية الإسرائيلية"، وهي تحقيق التفوق الجوي، سهلة نسبيًا. على عكس الجيوش العربية، التي تفتقر إلى القوات الجوية والدفاعات الجوية الكبيرة. يمتلك حزب الله بعض قدرات الدفاع الجوي للدفاع قصير المدى، مثل SA-8 و 14 و 16 و 17 و 22 صاروخًا مضادًا للطائرات. حماس لديها أقل من ذلك بكثير. قد تفقد القوات "الجوية الإسرائيلية" بعض الطائرات، لكنها لن تمنعها من السيطرة على الأجواء. لذلك، يمكن لسلاح "الجو الإسرائيلي" التركيز على مهام أخرى، مثل تدمير الصواريخ قبل إطلاقها على "إسرائيل" ودعم القوات البرية. ومع ذلك، يجب أن يكون سلاح الجو مستعدًا أيضًا لتخصيص طائرات للمهام البحرية، وخاصة الدفاع الساحلي.

يمكن أن يساعد سلاح الجو بجهود الدفاع الساحلي بعدة طرق. يمكن للطائرات بدون طيار القيام بدوريات عبر الساحل، بحثًا عن مؤشرات وتحذيرات من هجوم. يمكن لطائرات الهليكوبتر UH-60 أن تهبط بالقوات في كل مكان يوجد به هجوم من البحر. يمكن أن تنضم AH-64 إليهم لتوفير الدعم الناري. ستكون هناك

حاجة لطائرات هليكوبتر وطائرات حربية لدعم الوحدات البرية على خط المواجهة، ولكن يمكن تخصيص بعض المروحيات الحربية للقيام بدوريات على الساحل. في حروب 2006 و 2008-2009 و 2014، أجلت "إسرائيل" هجومها البري، أحيانًا لأسابيع، على أمل أن يكون القصف المكثف كافياً لتحقيق النصر. قد يكرر هذا النهج نفسه في الحرب القادمة، مما يعني أن المروحيات الحربية يمكن أن تساعد في الدفاع الساحلي حتى يبدأ الهجوم البري.

على الرغم من أهمية البحر لـ "إسرائيل"، لم يتم بناء سلاح الجو لمساعدة البحرية. تم تصميم عقيدة وأنظمة سلاح الجو الإسرائيلي لهزيمة القوات الجوية والبرية للجيوش العربية. في حين أن العديد من الجيوش العربية لديها قوات بحرية كان من الممكن أن تهاجم السواحل الإسرائيلية في الحروب الماضية، إلا أنها لم تحاول قط. لذلك، ركز "الجيش الإسرائيلي" على الغزو البري، ولم يقلق كثيرًا بشأن هجوم من البحر. لا تستطيع "المنظمات الإرهابية" غزو "إسرائيل" من البحر، لكن تسللها البحري يمكن أن يعطل "العمليات الإسرائيلية" – أو ما هو أسوأ. يجب أن يكون سلاح الجو الإسرائيلي مستعدًا للتنسيق مع البحرية الإسرائيلية لمنع هذه النتيجة. ستستمر أولويات الجيش تطوير سلاح الجو الإسرائيلي على أساس التحضير للقتال الجوي وضرب الأهداف البرية، لكن يجب أن يستثمر "سلاح الجو الإسرائيلي" أيضًا في القدرات لتحديد وضرب الأهداف البحرية.

استنتاج

يجب أن يكون "الجيش الإسرائيلي" مستعداً لمواجهة حماس وحزب الله في الحرب القادمة. سيتعين على "البحرية الإسرائيلية" توفير الدعم الناري والاستخبارات للوحدات البرية، لكنها تفتقر حاليًا إلى القوة النارية التي تحتاجها لتكون فعالة ضد الأهداف الأرضية. تتمثل إحدى طرق تحسين القوة النارية للبحرية في إطلاق طائرات AH-64 من السفن في البحر. يجب على "الجيش الإسرائيلي" أيضًا التفكير في إعادة الاستثمار في القدرات البرمائية للبحرية الإسرائيلية لمفاجأة خصومها من الخلف. في نهاية المطاف، من المرجح أن يكتسب "سلاح الجو الإسرائيلي" تفوقًا جويًا في الحرب ضد حماس وحزب الله، مما سيسمح له بالتركيز على مهام أخرى، مثل تدمير الصواريخ ومساعدة القوات البرية والبحرية "للجيش الإسرائيلي". ستقرر القوات الجوية ما إذا كان عدد الطائرات التي سيتم تخصيصها لتنفيذ كل مهمة وعددها كافٍ، وفقًا للأولويات المطروحة.

عناصر وآليات

صناعة قرارات الامن القومي الاسرائيلي

مدخل:

يرى (شاي فيلدمان) رئيس مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، أن مفتاح تصحيح نظام العلاقات بين المستويين المدني والعسكري في اسرائيل، لا يكون فقط من خلال فرض قيود على المستوى العسكري، وانما يتطلب الأمر تقوية وتعزيز المؤسسات المدنية التي تساهم في صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي مثل مجس الأمن القومي ووزارة الخارجية.

فالمؤسسة العسكرية الاسرائيلية تمارس دوراً بالغ التأثير ليس على عملية صنع القرار فحسب، بل وعلى عملية التخطيط الاستراتيجي على المستوى القومي، كما تنفرد هذه المؤسسة برسم وتحديد نظرية الأمن القومي التي تحدد اطار الحركة السياسية في اسرائيل، وتتولى من خلال العديد من الأجهزة المتفرعة عنها عملية تقييم البيئة الاستراتيجية لإسرائيل (تقويم الوضع القومي)، الذي على أساسه تبني الحكومة الاسرائيلية حركتها ونشاطها، وتساهم شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي إلى جانب الأجهزة الأمنية الأخرى بتقديم التقديرات السياسية والاستراتيجية للمستوى السياسي، وتقديم البدائل لصالح القرار السياسي، بينما لا يملك نظام صنع القرارات في إسرائيل بديلا آخر عن هذه المؤسسة لتفحص واختبار القضايا والمشاكل التي تواجهه، وافتقاره كذلك لوجود جهاز تفكير منظم، يعمل إلى جانب الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

الهيئات المساندة في عملية صياغة القرارات

يشارك عدد من الأجهزة والمؤسسات في اسرائيل، بالمساهمة في اعداد وصياغة القرارات السياسية، حيث تشارك هذه المؤسسات والتي لا تعتبر جزء من نظام صنع القرارات في اسرائيل، بفعالية كبيرة في الاجتماعات والنقاشات والحوارات الرسمية، وكما تبين فقد شجع النهج الذي اتبعه بعض رؤساء الحكومات السابقة في اسرائيل وبدرجة كبيرة في دخول هذه المؤسسات إلى حلبة صنع القرارات والتأثير على وجهات نظر. وقرارات القادة السياسيين في اسرائيل، ويساعد على هذا التدخل من قبل الأجهزة الأمنية والجيش، نظرية الأمن القومي الاسرائيلي التي تجعل من الأمن أولوية عليا، بحيث تتم تعبئة كافة الموارد المادية والبشرية لتحقيق الأمن على المستوى الفردي وعلى المستوى القومي، فأسلوب اتخاذ القرارات يعتمد بدرجة كبيرة على شخصية رئيس الحكومة واطار العمل الذي يحدده لعمل حكومته، غير أن القاسم المشترك بين كافة هذه الحكومات أنها تعتمد بصورة شبه كاملة على التقديرات التي تقدمها المؤسسة العسكرية وفقا للاحتياجات الأمنية، وبالتالي فأن البدائل التي يتم طرحها تعبر عن وجهة نظر واحدة هي وجهة نظرة الجيش، يواجه هذا الأسلوب انتقاداً شديداً، ومطالبة بتغيير اسلوب صنع القرارات بحيث يتم إعادة النظر في هيكلة نظام صنع القرارات، بما يؤدي إلى إيجاد

هيئة مدنية مستقلة إلى جانب الحكومة تعمل على تقديم الاستشارة والرأي وتفحص واختبار القضايا والمشاكل التي تنال اهتمام القيادات السياسية.

يرتبط الأمن في إسرائيل بالسياسة ارتباطا وثيقا، بل إن السلوك السياسي الاسرائيلي يتحرك نتيجة حوافز هي في جوهرها تتمحور حول الأمن، فالمقولة الأساسية التي وضعها (بن غوريون) لنظرية الأمن القومي الاسرائيلي لا زالت قوية ومتماسكة، وتفترض تلك المقولة أن وجود إسرائيل لا زال يواجه خطراً وجودياً، مما يتيح للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية المشاركة بفعالية كبيرة في اعداد وصياغة القرارات السياسية العليا، ولا تقتصر مشاركة هذه المؤسسة على الجوانب والأبعاد العسكرية، بل إن مساهمتها ومشاركتها تتناول كافة الأبعاد الأخرى، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والديموغرافية بحيث يتم تفحصها واختبارها من وجهة نظر أمنية فقط.

وتشارك المؤسسة العسكرية بكافة أجهزتها ومكوناتها، مثل وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية والجيش في الجلسات الحكومية والنقاشات والحوارات الرسمية، بل إن المؤسسة العسكرية وبالتحديد الجيش هو الذي يتولى إعداد وتقديم (تقديرات الوضع)، وهي عبارة عن تقييمات وتقديرات تقدمها أجهزة متخصصة وبشكل خاص أجهزة المخابرات والاستخبارات أمام صانعي القرار، وتشمل هذه التقديرات الوضع الداخلي والوضع الدولي والتهديدات والمخاطر التي تواجهها إسرائيل، كما يمارس ممثلو المؤسسة العسكرية داخل مكتب رئيس الوزراء دوراً مهماً في التأثير على سياق اتخاذ القرارات من خلال تحديد مواضيع النقاش والحوار الرسمي والاعداد والتجهيز لجدول أعمال الاجتماعات الرسمية.

أمام هذه الصورة ليس غريباً أن يعبر عدد من المسؤولين الاسرائيليين بأن اسرائيل تفتقر لوجود نظام صنع القرارات، مثلا هناك (ابا ايبان) وزير خارجية اسرائيل الأسبق يعتبر أن نظام صنع القرارات في اسرائيل عبارة عن نظام (هواة) قائم على الارتجال والبعد عن التأسيس، بينما يصفه (شلومو غازيت)_ أحد رؤساء أجهزة الاستخبارات السابقين_ بأنه نظام غير محدد المعالم، حيث يفتقر إلى تحديد واضح للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف المسؤولين وبشكل خاص في مكتب رئيس الحكومة، ويقول (أبراهام تامير) الذي تولى منصب مدير مكتب رئيس الحكومة خلال 1984- 1986، أن الكادر السياسي الأعلى في اسرائيل لم يسبق له أن ناقش بشكل جدي وجذري أي وجهة نظر استراتيجية فيما يتعلق بعملية السلام مع الدول العربية، أما (يوسي بيلين) والذي شغل منصب سكرتير الحكومة الاسرائيلية عام 1984 — 1989، فيصف جلسات الحكومة الرسمية بأنها تنعقد بدون ترتيبات أو استعدادات، بل وفي الغالب لا يكون لدى الوزراء معلومات حول القضايا التي سيتم مناقشتها، حيث من المفترض أن يدلي هؤلاء الوزراء بآرائهم حيال هذه القضايا.

إزاء هذا الاختلال والقصور في نظام صنع القرارات، يطرح العديد من هؤلاء السياسيين والباحثين، رؤية حول ضرورة إعادة هيكلة نظام صنع القرارات، بحيث يتضمن وجود جهاز تفكير منظم يساعد الحكومة ورئيس الحكومة على تفحص واختبار

واعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا الرئيسية التي تتعلق بالأمن القومي من وجهة نظر شمولية تتناول كافة الأبعاد المكونة لها، ويعمل هذا الجهاز أيضا كهيئة استشارية عليا للمستوى السياسي.

غير أن السؤال الذي قد يطرح، ألا يوجد في اسرائيل جهاز تفكير منظم لصنع القرارات؟ الجواب هو أنه يوجد العديد من الأجهزة التي تقوم بممارسة هذا الدور— أي دور جهاز التفكير — ولكنها في الإطار الرسمي ليست تابعة لوحدة صنع القرارات بل تتبع أجهزة أخرى مثل شعبة التخطيط في الجيش ووحدة الأمن السياسي في وزارة الدفاع، مما جعل النظام السياسي الاسرائيلي يحاول ايجاد حل لمشكلتين في هذا الجانب:

الأولى: تنظيم عمل هذه الأجهزة المتعددة، وايجاد آلية للتنسيق بينها، وبشكل خاص أجهزة المخابرات والاستخبارات المتعددة حيث إن هذه الأجهزة هي التي تقوم بإمداد السياسيين بالمعلومات والتقديرات، وبعض هذه الأجهزة يمارس دوراً مباشراً في تحديد اتجاهات القرارات السياسية التي سيتم اتخاذها من قبل القيادة السياسية، فمثلا جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) هو الذي يقوم بإعداد أوراق تقدير الموقف ووضعها أمام المستوى السياسي لاتخاذ القرارات بناء عليها.

المشكلة الثانية التي يعاني منها النظام السياسي فيما يتعلق بعملية صنع القرارات، تتلخص بأن معظم هذه الأجهزة تنبع من المؤسسة العسكرية، مما يجعل جهاز التفكير الذي يعمل إلى جانب الحكومة الاسرائيلية عسكري الطابع والجوهر، وينطلق من رؤية قطاعية وليست شمولية في طرح أفكاره ورؤيته وتقويمه للوضع القومي، هذه السيطرة من قبل المؤسسة العسكرية أحدثت العديد من الأزمات والاخفاقات بسبب اعتماد المستوى السياسي بشكل كامل على العسكريين في تقييمهم للوضع، وطرح البدائل والحلول دون تفحص دقيق لها من قبل الحكومة ورئيسها، والسبب هو عدم توفر جهاز تفكير مدني يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

المؤسسات المشاركة في تقييم وتقدير المعلومات والمواقف.

فيما يلي أهم أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية، التي تعمل على جمع المعلومات وتقدير الأوضاع وتقييمها ومن ثم طرحها أمام المستوى السياسي:

أولاً: المؤسسة المركزية للاستخبارات والأمن (الموساد)

مهام هذا الجهاز: وضع تقييم الموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، مرفقاً بمقترحات وتوصيات حول الخطوات الواجب اتباعها من قبل المستوى السياسي.

ومما يجدر ذكره أن رؤساء الحكومات الاسرائيلية اعتادوا الالتقاء برئيس هذا الجهاز مرة كل أسبوع، ويشارك في هذا الاجتماع السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، ويتم خلال هذا اللقاء عرض تقديرات وتقييمات هذا الجهاز على رئيس الحكومة والتقدم بتوصيات حيال كافة القضايا التي تم مناقشتها، ويتبع هذا الجهاز لمكتب رئيس الحكومة مباشرة.

ثانياً: جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)

مهام هذا الجهاز: إعداد تقييم عسكري حول الاستعدادات العسكرية للدول المحيطة، وإعداد التقديرات حول الحرب والسلام، وتقييم الموقف السياسي الدولي، وينوب هذا الجهاز عن بقية الأجهزة الأمنية في تقديم تقارير (الوضع القومي) أو ما يسمى تقرير تقدير الوضع القومي وعرضه أمام الحكومة واللجنة الوزارية والكنيست ويتبع هذا الجهاز الى وزارة الدفاع.

ثالثاً: دائرة البحوث السياسية

مهام هذه الدائرة: القيام بجمع المعلومات عن البيئة الدولية، وتقييم العلاقات الدولية، وتقدير الموقف السياسي الدولي، واعداد دراسات متخصصة سياسية واقتصادية حول النشاطات الدولية والمساهمة في تقييم الوضع الدولي بشكل عام، وترتبط هذه الدائرة بوزارة الخارجية، مع الإشارة هنا إلى أن لجنة (اجرانات) التي حققت في اخفاقات حرب (1973) أوصت بضرورة تفعيل عمل ودور هذه الدائرة.

رابعاً: مصلحة الأمن العام (الشين بيت أو الشاباك)

مهامه: يختص هذا الجهاز بالأمن الداخلي وجمع المعلومات عن النشاطات المعادية للسلطات الإسرائيلية في الداخل وبشكل خاص مراقبة تحركات ونشاطات المواطنين الفلسطينيين، إضافة إلى مراقبة الأجانب والمهاجرين الجدد، وهو يتبع لوزارة الشرطة.

خامساً: مصلحة يهود الاغتراب

مهام هذا الجهاز: هو اعداد الدراسات والأبحاث حول أوضاع اليهود في كافة أنحاء العالم، ومتابعة نشاطاتهم ومشاكلهم، ويتبع هذا الجهاز إلى وزارة الهجرة.

سادساً: شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي

نشأت هذه الشعبة بعد عام 1973، وكان الهدف منها هو التخطيط لبناء قدرات الجيش وتحديد العقائد القتالية، وسياسة الأمن القومي، ووضع التقديرات والأهداف الاستراتيجية والسياسية للدولة. نتيجة لاتساع عمل هذه الشعبة تقرر عام 1975 جعلها هيئة مشتركة بين الجيش ووزارة الدفاع، وبقي الأمر كذلك لغاية عام 1978 إلى حين تم تقسيمها إلى شعبتين منفصلتين:

الأولى: شعبة الأمن القومي وهي تابعة لوزارة الدفاع.

الثانية: شعبة التخطيط في هيئة الأركان.

سابعاً: شعبة الأمن السياسي في وزارة الدفاع

نشأت هذه الشعبة عام 2004، وهي مسؤولة عن التخطيط والتنسيق واعداد التوصيات حيال القضايا الأمنية والسياسية، كما تختص بتحديد نظرية الأمن القومي وتحديد مصادر التهديد، وأساليب معالجة هذه التهديدات، إضافة إلى تحديد الاجراءات السياسية وإدارة المفاوضات مع الدول العربية، والفلسطينيين والعلاقات الاستراتيجية مع الدول الأخرى.

مجلس الأمن القومي: محاولات لإيجاد جهاز تفكير مدني

بذلت العديد من المحاولات لإيجاد جهاز تفكير منظم ذو طابع مدني للعمل إلى جانب الحكومة. بعض هذه المحاولات قديمة ترافقت مع النظام السياسي الاسرائيلي منذ نشوئه وهو ناجم بالأساس من عدم تحديد الاختصاصات وبشكل خاص طبيعة العلاقة بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع وكانت اول ازمة واجهها نظام صنع القرارات في اسرائيل هي قضية (لافون)، وملخص هذه الازمة انه في عام 1953 اسند بن غوريون منصب وزير الدفاع الى (بنحاس لافون)، وهذا الاخير قام بإجراء تغييرات اساسية على استراتيجية الردع الاسرائيلي دون علم الحكومة أو رئيسها، واخفى معلومات استخبارية وسياسية مهمة عن رئيس الحكومة، مما كاد ان يشكل أزمة سياسية داخلية لإسرائيل وبشكل خاص داخل وحدة صنع القرار الاسرائيلي. هذه القضية شكلت حافزاً كبيراً لإعادة صياغة العلاقات بين صانعي القرار الاسرائيلي.

وفيما يلي خلفية تاريخية لأهم الطروحات:

- أوصت لجنة تدعى (يادين شيرف) عام 1963 بتعيين مستشار خاص لرئيس الحكومة فيما يتعلق بشؤون الاستخبارات، وحددت اللجنة مهمة هذا المستشار هو القيام بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية، وتحديد أطر عمل كل جهاز، غير أن الحكومة الاسرائيلية آنذاك تجاهلت هذه التوصية.
- بعد حرب 1973 شكلت لجنة تدعى (اجرانات) نسبة إلى القاضي الاسرائيلي (شمعون اجرانات) وحددت مهمتها بالتحقيق في أوجه الخلل والقصور الذي أصاب القيادتين المدنية والعسكرية خلال حرب 1973، وأوصت هذه اللجنة باستحداث منصب مستشار لشؤون الاستخبارات لدى رئيس الحكومة، وأوصت كذلك بإجراء تعديلات هيكلية على بنية الأجهزة الأمنية، وإعادة تنظيم إدارة الأبحاث والتخطيط في وزارة الخارجية، واستحداث لجنة وزارية للأمن والسياسة الخارجية.
- دعت دراسة نفذتها كلية الأمن القومي الاسرائيلي حملت عنوان (تحسين سياق اتخاذ القرارات على صعيد الأمن القومي)، الى معالجة الأخطار والنواقص في سياسة اتخاذ القرارات في اسرائيل، ومن أهم القضايا التي أشارت إليها ما يلي:
  1. عدم تحديد الأهداف السياسية والأمنية في اسرائيل.

2. عدم وجود جهاز متخصص يقدم التقارير والدراسات إلى صانعي القرار في المشاكل التي تواجههم.
3. الافتقار إلى مخططات وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الرؤية المستقبلية.
4. عدم وجود تناسق وتوازن بين مختلف الأجهزة الأمنية والمدنية.

في عام 1989 أوصت لجنة تدعى (لجنة كوبركسي) شكلت من أجل دراسة واقع المؤسسات الحكومية ونشاطاتها واحتياجاتها، بضرورة أن يكون للحكومة هيئة خاصة تساعدها في اعداد وصياغة القرارات وتقديم رؤية واضحة، ومحددة حول المواضيع التي تنال اهتمام صانع القرار، غير أن هذه التوصيات لم تلقى قبول واهتمام لدى الحكومة.

خلال الثمانينات من القرن الماضي، تم استحداث هيئة تتكون من المدراء العامين للوزارات، ويترأس هذه الهيئة سكرتير الحكومة ووفقاً لقرار حكومي صدر عام 1987 تم تحديد مهمات هذه الهيئة، بأنها هيئة استشارية للحكومة وتعمل على فحص واختبار التوصيات في القضايا المطروحة أمام الحكومة، وتوفير وسائل التنسيق المناسبة بين كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية، غير أن مجال عملها فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي كان قليلا جداً. وفي عام 1991 تم تكليف (اسحاق رابيد) وهو باحث في مركز الأبحاث العسكرية الاسرائيلية_ تشكيل طاقم استشاري للأمن القومي، على ان يكون مرتبط بمكتب رئيس الحكومة، وقدم هذا الطاقم العديد من الأعمال فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والسياسية قبل أن يتوقف عن العمل عام 1992.

خلال السنوات 1996_ 1999 بذلت العديد من المحاولات لتشكيل هيئة تكون بمثابة جهاز تفكير منظم، إلا أن هذه المحاولات لاقت العديد من الصعوبات والأزمات الداخلية، وأبرزها الصراع بين الأحزاب السياسية وبشكل خاص الأحزاب الصغيرة التي ترفض غالباً أي محاولة من قبل الأحزاب الكبيرة لإقامة مثل هذه الهيئة الاستشارية أو تغيير اسلوب الحكم.

غير أن هذه المحاولات تجددت عام 1999 عندما شكل رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك (بنيامين نتنياهو) لجنة مكونة من مكتب رئيس الحكومة ووزارة الدفاع والخارجية وذلك من أجل العمل على تشكيل مجلس للأمن القومي الاسرائيلي ليعمل هذا المجلس على مساعدة رئيس الحكومة والحكومة في صياغة واتخاذ القرارات الاستراتيجية، كما يعمل كهيئة استشارية عليا للحكومة ولرئيس الحكومة.

وقد عهد نتنياهو إلى (ديفيد عفري) وهو أحد كبار الضباط السابقين في الجيش الاسرائيلي، للإعداد من أجل تشكيل مجلس الأمن القومي، وتحديد مجالات عمله واختصاصاته وأساليب التنسيق مع الجهات المعنية بالأمن القومي الاسرائيلي وبشكل خاص وزارتي الدفاع والخارجية.

أظهرت العديد من الأزمات السياسية والعسكرية التي واجهتها اسرائيل، أهمية أن يتوفر لدى المستوى القيادي السياسي جهاز للتفكير المنظم، على أن يكون هذا الجهاز ذو طابع مدني، وذلك في مواجهة ما توفره المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من خلال أجهزتها المتعددة التي تقوم بدور جهاز التفكير هذا من البدائل لصانع القرار، ولا يعني ذلك عدم الثقة بقدرة المؤسسة العسكرية في القيام بهذا الواجب أو الدور، بل لإيجاد نوع من التوازن بين أدوار المؤسسات السياسية المختلفة التي تساهم في صنع القرار، إذ يلاحظ أن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تستحوذ على عملية صنع القرار من خلال عدة أدوات مهمة تساهم في صنع القرار، وهي تشمل تحديد بنود نظرية الآمن القومي الاسرائيلي، تعريف مصادر التهديد، ووسائل مواجهتها، ويتم ذلك من خلال مشاركتها الفاعلة في الجلسات والنقاشات والحوارات الرسمية العليا، ويرغب العديد من الزعماء والقادة الاسرائيليين بتعديل وهيكلة نظام صنع القرارات السياسية من خلال وجود هيئة استشارية عليا تساعد الحكومة في تنفيذ سياستها العامة، مما يعني أن الأجهزة الأمنية والعسكرية تؤدي دورها كأي مؤسسات أخرى في الدولة، بحيث يكون لهذه الهيئة كامل الصلاحيات والاختصاصات التي تؤديها المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في مجال صنع القرارات الأمنية والسياسية.

الهدف من انشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي

يمكن النظر إلى مبررات انشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي على أنه جزء من الصراع بين النخب السياسية والعسكرية الاسرائيلية لزيادة دورها ومشاركتها في عملية صنع القرار السياسي، وذلك من خلال توسيع قاعدة المشاركة في صياغة واعداد القرارات وتقديم البدائل أمام صانع القرار.

كما يمكن اعتباره جزء من الصراع بين المؤسسات المشاركة والمساهمة في عملية صنع القرارات السياسية العليا، حيث يسود خلاف كبير حول النهج والأسلوب المتبع في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويعتبر بعض السياسيين والخبراء والمختصين الاسرائيليين أن سيطرة المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرارات الأمنية والسياسية يحمل مخاطر كبيرة على نظام صنع القرارات في اسرائيل، مما ينعكس على أداء النظام السياسي الاسرائيلي بشكل عام، ويعتبر هؤلاء المختصين والخبراء أن عدم توفر وجهة نظر بديلة أو مقابلة لما تطرحه المؤسسة العسكرية هو نقطة خلل يعاني منها النظام السياسي في اسرائيل منذ أمد طويل، وأن هناك حاجة ملحة وضرورية لوجود جهاز تفكير مدني يقدم لصانع القرار السياسي بدائل متعددة لقراراته،

بحيث يعمل هذا الجهاز إلى جانب الحكومة في إعداد وصياغة القرارات، ويكون هيئة استشارة عليا للحكومة ولرئيس الحكومة.

مهام وواجبات مجلس الأمن القومي الإسرائيلي

يعتبر الهدف الأساسي وراء إنشاء مجلس الآمن القومي في إسرائيل هو إعادة هيكلة وتوحيد صنع القرارات السياسية والأمنية، وبشكل خاص ترتيب مستوى العمل والعلاقات في مكتب رئيس الحكومة بما يؤدي إلى ايجاد جهاز استشاري مدني يقوم بمهمة التفكير والدراسة وتقديم المشورة في كافة العناصر المكونة للأمن القومي، ويأتي الاهتمام بهذا الجانب في ظل تعاظم تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرارات الاستراتيجية العليا، الأمر الذي أدى إلى سيطرة هذه المؤسسة العسكرية على عملية تقديم تقارير التقدير العام لسياسة الدولة، والمخاطر التي تواجهها وبناء نظرية الأمن القومي، مما أدى لحدوث أزمات متعددة من قبل مستويات صنع القرار، لذلك كانت خطوة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (بنيامين نتنياهو) بإنشاء مجلس الأمن القومي معبراً عن مطالب شرائح واسعة من النخبة السياسية العليا في إسرائيل، التي بدأت منذ حرب عام ١٩٧٣م بالتحذير من الخلل الذي يعانيه نظام صنع القرارات الإسرائيلي و للمطالبة بوجود تنسيق بين مختلف مكونات صنع القرار، مما استدعى البحث لإيجاد جهاز تفكير مدني يساعد صانع القرار السياسي على وضع الخطط وتفحص البدائل وتقدير الموقف، وفق رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة على صنع القرار.

خيارات تشكيل المجلس

تجمع كافة النخب والقوى السياسية الإسرائيلية على ضرورة إعادة تشكيل وتنظيم وحدة صنع القرار السياسي في إسرائيل، بما يؤدي إلى تحسين سياق اتخاذ القرارات وبشكل خاص في قضايا السياسة الخارجية والأمن، وتزداد هذه الدعوات لإحداث تغيير في نظام صنع القرار عقب كل أزمة يواجهها المستوى السياسي الأول في إسرائيل، ولعل هذا يعبر عن أزمة أكبر وأهم يواجهها النظام برمته ويعود ذلك إلى غياب تعريف ماهية الدولة وهوية مواطنيها، فالنظام السياسي في اسرائيل لم يحدد طبيعة وهوية إسرائيل، هل هي دولة ديمقراطية أم دولة لليهود فقط؟ وهو ايضا السبب الرئيسي في عدم وجود دستور مكتوب محدد ومما زاد من أزمة النظام السياسي الاسرائيلي أسلوب الانتخابات القائم على أساس النظام النسبي الذي يعتبر الدولة كدائرة انتخابية واحدة.

هذه القضايا تركت أثرها على كافة أجزاء الجسد السياسي الاسرائيلي، فنظام الحكم فيها لا زال غير مستقر، حيث طرح العديد من المبادرات والاقتراحات لتغيير نظام الحكم وأسلوب الانتخابات، ومن أبرز هذه المبادرات، التعديل الذي جرى عام ١٩٩٦ على طريقة انتخابات رئيس الوزراء ليصبح بالإمكان انتخابه بشكل مباشر، غير أنه بعد انتخاب أول رئيس للوزراء (بنيامين نتنياهو) بهذه الطريقة، عاد الكنيست ليقرر إلغاء هذا النظام ويعود إلى الطريقة السابقة في اختيار رئيس الحكومة.

كذلك صدرت العديد من الدعوات عقب حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ التي تطالب بتغيير نظام الحكم ليصبح نظاماً رئاسيا، اضافة إلى الاقتراحات التي تقدم بها العديد من السياسيين الاسرائيليين وأبرزهم رئيس الحكومة (ايهود أولمرت) المطالبة بتغيير أساس نظام الحكم في اسرائيل.

هذه المحاولات تصب في نفس الاتجاه وهو إعادة هيكلة نظام صنع القرارات في اسرائيل، وفيما يتعلق بمجلس الآمن القومي الاسرائيلي، فقد طرح (يهودا بن مائير) — وهو أبرز الذين طالبوا بإعادة هيكلة وحدة صنع القرارات ثلاثة نماذج لعمل هذا المجلس، وهي:

النموذج الأول: نموذج رئيس الحكومة.

يقوم رئيس الوزراء وفقاً لهذا النموذج بتشكيل هيئة للأمن القومي، بحيث تكون مسؤولة أمامه عن أعمالها وواجباتها، وتشمل مهمات هذه الهيئة القيام بأعمال التنسيق بينها وبين الجهات الأخرى العاملة في مجال الآمن القومي، والقيام بتزويد رئيس الحكومة بكافة المعلومات المتعلقة بالأمن القومي الاسرائيلي، على أن تتبع هذه الهيئة من الناحية التنظيمية إلى مكتب رئيس الحكومة، مما يستدعي إعادة تعريف بعض الوظائف في مكتب رئيس الوزراء وعلاقاتها ببعضها البعض مثل المستشار السياسي والمستشار العسكري لرئيس الحكومة.

النموذج الثاني: نموذج اللجنة الوزارية.

يقوم هذا النموذج على تشكيل سكرتارية خاصة للجنة الوزارية لشؤون الآمن والخارجية، بحيث تعمل كقيادة مهنية محترفة ضمن أهداف محددة، ويتم تعيين هذه الهيئة أو السكرتارية من قبل رئيس الحكومة باعتباره رئيس اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، وتلحق مكاتب هذه الهيئة بمكاتب رئيس الحكومة، على أن تقدم خدماتها للحكومة وللجنة الوزارية الأمنية، ويتميز هذا النموذج بأن المسؤولية عن عمل هذه الهيئة أو السكرتارية هي مسؤولية رئاسة الحكومة.

النموذج الثالث: سكرتارية الحكومة.

يرتكز هذا النموذج على أساس تعزيز عمل سكرتارية الحكومة، بحيث تتولى السكرتارية الاشراف على أجهزة التخطيط السياسية والأمنية وكافة الأجهزة المعنية بتقديم تقارير تقديرات الوضع القومي، وتعمل هذه السكرتارية كذلك على التنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في مجال الأمن القومي، ويشبه هذا النموذج إلى حد ما النموذج البريطاني، ووفقاً لهذا النموذج يكون رئيس طاقم الحكومة هو المستشار الأول للحكومة ولرئيسها، غير أن الاشكالية الأساسية هنا أن نموذج سكرتارية الحكومة يؤدي إلى تجميع كافة القضايا الأمنية والسياسية في يد شخص واحد هو رئيس طاقم الحكومة وهو أمر غير مرغوب فيه في اسرائيل.

إزاء هذه النماذج الواردة فإن هناك معارضة كبيرة من قبل العديد من القوى السياسية والمؤسسات العاملة في مجال الأمن القومي لوجود مثل هذه الهيئة وذلك لعدة أسباب:

1- الصراع السياسي بين الأحزاب الاسرائيلية، حيث طرحت العديد من الاقتراحات خلال السنوات الماضية لإقامة مثل هذه الهيئة إلا أن خشية الأحزاب السياسية من سيطرة حزب واحد على عمل هذه الهيئة كان هو الدافع لمعارضة اقامته وتشكيله، فالنظام السياسي الاسرائيلي كما ذكرنا يفضل توزيع السلطة وليس تجميعها في يد شخص أو هيئة واحدة.

2- الأهمية التي تحظى بها قضيتي السياسة الخارجية والأمن بين كافة النخب السياسية الاسرائيلية، فالأمن يأخذ سلم الأولويات ويحظى باهتمام بالغ من قبل كافة مكونات النظام السياسي الاسرائيلي وهذا يمنح المؤسسة العسكرية دوراً بالغ الأهمية والتأثير في عملية صنع القرار، والمؤسسة العسكرية هي من أشد المعارضين لوجود مثل هذه الهيئة.

قرار تشكيل مجلس الآمن القومي الاسرائيلي

عملت الحكومة الاسرائيلية على المزج بين النموذجين الأول والثاني في قرارها تشكيل مجلس الأمن القومي، حيث أصدرت بتاريخ 07-03-1999 قرارها الذي يحمل الرقم (4889) الخاص باستحداث مجس الأمن القومي، وقد تضمن القرار مهام وواجبات المجلس وهي كما يلي:

أولا: استحداث مجلس للأمن القومي الاسرائيلي، على أن يعمل هذا المجلس ضمن الهيكل التنظيمي لديوان رئيس الوزراء.

ثانياً: تحدد الأهداف والمهام التي سيتولاها المجلس وفق تفصيل لاحق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمل المجلس لن يكون فيه مساس بصلاحيات ومكانة الوزارات والهيئات الرسمية الأخرى العاملة في ذات المجال، بل سيكون عمل مجلس الأمن القومي مقتصراً على العمل كهيئة استشارية تنسيقية عليا في مجال السياسة الخارجية والأمن.

ثالثاً: المهمة الأساسية للمجلس أنه هيئة استشارية مهنية، وواجبها محدد في مجال الأمن القومي وذلك وفقاً للصلاحيات المخولة للحكومة استناداً لما ورد في القانون الأساسي للحكومة، وإطار عمله ان يكون المجلس مقر قيادة قومية ومنتدى للحوار من قبل صانعي القرارات في قضايا الامن القومي.

رابعاً: تضمن القرار تعيين الجنرال احتياط (دافيد عفري) لمنصب رئيس مجلس الأمن القومي، على أن يتم ابلاغ الحكومة لاحقاً بأسماء المرشحين للمناصب العليا في هذا المجلس.

خامساً: تكليف ديوان رئيس الحكومة بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس ديوان الخدمة المدنية لوضع هيكل تنظيمي ومالي للمجلس.

ملاحظات على قرار انشاء المجلس

1. تم تشكيل المجلس بناءً على قرار صادر عن الحكومة وفقاً للصلاحيات المخولة لها، وليس بناءاً على قرار من الكنيست، هذا الأمر يشكل نقطة ضعف أساسية في قرار تشكيل المجلس مما ينعكس على عمله وفعاليته في وحدة صنع القرار الاسرائيلي.
2. يلاحظ وجود بعض العبارات الغامضة، مثل تلك التي وردت في الفقرة الثانية، والتي تشير إلى أن عمل المجلس ليس فيه مساس بصلاحيات وزارات وهيئات رسمية أخرى، الأمر الذي يشير إلى وجود نوع من الصراع بين مؤسسات مختلفة في إطار مجال العمل الذي سيتولاه المجلس، وهو ما يشير كذلك إلى وجود نمط محدد من العلاقات داخل وحدة صنع القرار يعطي لبعض المؤسسات أدوار محددة مثل الدور الذي يقوم به الجيش الاسرائيلي وكذلك الأجهزة الأمنية المختلفة.
3. الملاحظة المهمة على قرار الحكومة، هو تعيين ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي في منصب رئيس مجلس الأمن القومي، إذ أن الهدف الأساسي من وجود هذه الهيئة هو توفير جهاز تفكير مدني داخل وحدة صنع القرار، بغية تقليص تأثير المؤسسة العسكرية على المستوى السياسي إضافة إلى الأهداف الأخرى من انشاء هذا المجلس وبالتالي كان من المقترض أن يسند هذا المنصب لشخصية مدنية وليس عسكرية وإن كانت هذه الشخصية خارج الخدمة العسكرية لحظة توليها هذا المنصب، إذ أن عمل هذا المجلس هو لتوفير بدائل أمام صانع القرار فيما يتعلق بالأمن القومي الاسرائيلي من خلال رؤية شمولية وليست عسكرية.

مهام وواجبات المجلس

حدد قرار لأحق صدر بتاريخ 01-04-1999 مهام وواجبات مجلس الأمن القومي الإسرائيلي على النحو التالي:

أولاً: أهداف المجلس

يقوم المجلس بدور هيئة استشارية للحكومة ولرئيس الحكومة في مسائل الأمن القومي.

ثانيا: الصلاحيات

يستمد المجلس صلاحياته من الحكومة ويعمل وفقاً لتوجيهات رئيس الحكومة، ويكون رئيس المجلس هو مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأمن القومي.

ثالثا: وظائف المجلس

1. الوظيفة الأساسية للمجلس أنه يعمل كهيئة استشارية عليا للحكومة ولرئيس الحكومة في قضايا الأمن القومي.
2. التنسيق بين كافة الأجهزة الرئيسية العاملة في مجال الأمن القومي.
3. اعداد ودراسة وجمع كافة المعلومات المتعلقة بشؤون الأمن والسياسة الخارجية والقضايا الاستراتيجية من وجهة نظر شمولية.

4. ايجاد إطار محدد يتم الاتفاق عليه بين المجلس والوزارات والدوائر الرسمية الأخرى المعنية بقضايا الأمن القومي، واجراء حوارات ونقاشات مع هذه الأجهزة للاطلاع على ملاحظاتهم وأعمالهم بهدف التنسيق بينها.
5. تعزيز فعالية سياق اتخاذ القرارات في الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والسياسة الخارجية، وذلك من خلال اعداد التقارير والدراسات المتعلقة بالأمن القومي الاسرائيلي واعداد أوراق الموقف، كما يقوم المجلس باطلاع لجنة الأمن والخارجية في الكنيست على قضايا الأمن القومي وفقاً لتوجيهات رئيس الحكومة.
6. وضع خطط بعيدة المدى لعمل المجلس والاستعانة بدوائر التخطيط والتنظيم في الوزارات المختلفة.
7. اعداد التوصيات للحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية حول السياسات المتعلقة بالأمن القومي.
8. متابعة حثيثة لجميع النشاطات وتنفيذ القرارات في قضايا الأمن القومي.
9. القيام بالتنسيق والتعاون مع الهيئات التي تقوم بعمل مشابه لعمل المجلس في دول معينة، والقيام بالتنسيق مع وزارة الخارجية وممثليها في كافة أنحاء العالم.

وأضاف قرار الحكومة المشار إليه بأن يشارك ديوان رئيس الحكومة في عمل المجلس واجتماعاته من خلال السكرتير العسكري للحكومة والمستشار السياسي لرئيس الحكومة ويلاحظ على قرار الحكومة حول مهام وواجبات مجلس الأمن القومي أنه جاء خالياً من نقاط جوهرية وهي:

1. عدم وجود تحديد دقيق وواضح لقضايا الأمن القومي وعدم وجود تعريف واضح ودقيق لمفهوم الأمن القومي التي سيباشر المجلس القيام بها.
2. عدم وجود خطوط واضحة ومحددة في علاقة المجلس مع باقي أطراف وحدة صنع القرار وهي الحكومة، رئيس الحكومة، اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية والمؤسسة العسكرية.
3. عدم تحديد آلية عمل المجلس ومهامه بشكل واضح وتحديد علاقاته مع المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمداد وحدة صنع القرار بالمعلومات.

هذه الملاحظات إضافة إلى ما سبق من ملاحظات أدت إلى تعطيل عمل المجلس كما سنرى لاحقاً.

ويشار هنا إلى أن الغاية من انشاء هذا المجلس هي المساهمة في تحسين سياق اتخاذ القرارات في الحكومة، وايجاد جهاز تفكير مدني يقف إلى جانب الحكومة، بحيث يكون بمثابة هيئة استشارية عليا، و يعمل على اعداد وتقديم التوصيات والتقارير والدراسات المتعلقة بالأمن القومي من منظور شمولي، مما يمكنه من تقديم تقارير تقدير الوضع بحيث لا يكون هذا الجانب حكراً على المؤسسة العسكرية.

الهيكل التنظيمي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي

- يترأس المجلس رئيس مجلس الأمن القومي، وهو بنفس الوقت مستشار رئيس الوزراء لشؤون الأمن القومي.
- يساعده في مهامه نائب رئيس مجلس الأمن القومي الذي يتولى الاشراف على الشعب الرئيسية التالية، (شعبة السياسة الخارجية - شعبة السياسات الأمنية - وحدة مكافحة الارهاب- الشعبة الاجتماعية والبنى التحتية).
- كما يتضمن الهيكل التنظيمي للمجلس (الشعبة الادارية والمالية، والمستشار الاقتصادي والمستشار القانوني).

- يتكون المجلس من ثلاث ادارات (شعب) رئيسية هي شعبة السياسة الخارجية، شعبة السياسات الأمنية ووحدة مكافحة الارهاب، إضافة إلى شعبة أخرى هي الشعبة الاجتماعية والبنى التحتية، تؤدي الوظائف والمهمات التالية:

أولاً: وحدة مكافحة الارهاب:

انشأت هذه الوحدة في آذار عام ١٩٩٦ أي قبل انشاء مجلس الآمن القومي الاسرائيلي وكان الهدف الأساسي منها هو مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية وبشكل خاص حركتي حماس والجهاد الاسلامي، الا أن نطاق عملها توسع فيما بعد بشكل كبير، عندما تم ضمها إلى مجلس الأمن القومي، وتتولى هذه الوحدة مهام عديدة فيما يتعلق بمكافحة الارهاب ومنها:

1. جميع القضايا المتعلقة بالإرهاب وعلى كافة المستويات.
2. تحديد مصادر الارهاب ووضع خطط عمل لمواجهته.
3. زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية حول قضايا الارهاب.
4. تقوية الجهود في مجال التعاون الدولي بشأن الحرب على الارهاب وتبادل المعلومات حوله.
5. بلورة التوصيات وتقديمها للحكومة حسب الأولويات وذلك بهدف تخصيص الموارد لمكافحة الارهاب.
6. تحديد الثغرات على المستوى القومي فيما يتعلق بالأمن القومي والحرب على الارهاب.

في أيلول عام 2005 وافق مجلس الوزراء المصغر على اعتبار وحدة مكافحة الارهاب جهازاً منظمًا في مجال الحرب على الارهاب، مما يعني أن هذه الوحدة تملك صلاحيات واسعة في مجال الأمن الاسرائيلي سواء داخلياً أو خارجياً وهو ناجم عن اتساع المجال الذي تعمل فيه، ومنه تحسين مستوى العمل في أجهزة المخابرات والاستخبارات، والاهتمام بالتهديدات التي يواجهها الاسرائيليون في الخارج، وتحسين مستوى الأمن والحماية في كافة المعابر الحدودية البرية، البحرية والجوية.

وفي سياق هذا العمل فإن مجلس الأمن القومي الاسرائيلي يوفر معلومات عن كافة الدول، ومصادر التهديد من هذه الدول — هذا في حال وجود مصادر تهديد — ودرجة خطورة هذا التهديد، وما هو شكل هذا التهديد، فقد يكون التهديد في بعض الأحيان موجه لمواطنين اسرائيليين مثل تلك الموجهة ضد الاسرائيليين في سيناء، ويرفق بهذه التحذيرات توصيات مجلس الأمن القومي فبعضها قد يكون توجيه دعوة للإسرائيليين لعدم زيارة الدول التي تشكل تهديداً على حياتهم، أو قد يتخذ أشكال أخرى ويتطلب تعاونا مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى لمواجهته مثل ما تطلق عليه اسرائيل مواجهة (الارهاب الفلسطيني) أو مواجهة التهديد النووي الايراني.

ثانياً: شعبة السياسات الأمنية:

تتولى هذه الشعبة القيام بعدة مهمات منها:

1. اعداد الدراسات الاستراتيجية للقضايا الأمنية التي على جدول أعمال المجلس.

2. اعداد تقدير موقف سنوي لوضع الأمن القومي.
3. اعداد التقارير والدراسات في الشأن الاسرائيلي - الفلسطيني.
4. ادارة الحوار الاستراتيجي مع دول مختارة من أهمها الولايات المتحدة.
5. اعداد دراسات ومراقبة السلاح النووي الايراني ومتابعة الشأن العراقي.
6. انشاء مركز ادارة قومية للطوارئ.
7. تنسيق الاتصالات ما بين المجلس والجيش والأجهزة الأمنية.

ثالثاً: شعبة السياسة الخارجية:

تتولى هذه الشعبة القيام بعدة مهمات منها:

1. متابعة العملية السياسية مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان.
2. بلورة سياسات شاملة تجاه دول محورية مثل روسيا، وسط آسيا، الهند، إيران، تركيا، مصر ودول أخرى.
3. التعاون مع وزارة الخارجية والمسؤولين الأكاديميين ومراكز الأبحاث في القضايا ذات العلاقة.
4. عقد لقاءات وحوارات مع شخصيات أجنبية مثل السفراء والكتاب وزعماء اليهود في العالم.

رابعاً: الشعبة الاجتماعية والبنية التحتية:

تتولى هذه الشعبة القيام بعدة مهمات منها:

1. متابعة ومراقبة شؤون الوسط العربي داخل اسرائيل.
2. اعداد الدراسات في قضايا الخدمة الوطنية.
3. اعداد دراسات ونماذج مستقبلية للخدمة العسكرية والمدنية.
4. الاهتمام بيهود الشتات وأوضاعهم وعقد المؤتمرات والندوات التي تبحث في هذا الشأن.

هدف القرار الذي أصدره رئيس الحكومة الاسرائيلية الأسبق (بنيامين نتنياهو) والخاص بإنشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي عام 1999 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يلي:

أولا: اعتبار مجلس الأمن القومي الاسرائيلي هيئة استشارية عليا يعمل إلى جانب الحكومة الاسرائيلية ورئيسها، ويقدم المجلس لهم الاستشارة والنصح فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي.

ثانياً: توفير آلية جديدة للتنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية بقضايا الأمن القومي وبما يؤدي إلى تقليل تأثير النظام البيروقراطي على عملية صنع قرارات الأمن القومي.

ثالثاً: تمكين الحكومة الاسرائيلية ورئيسها من السيطرة والاشراف على المؤسسة العسكرية بشكل أفضل.

رابعاً: تقليل تأثير المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار من خلال وجود جهاز مدني يقدم التوصيات والبدائل لصانع القرار فيما يتعلق بالأمن القومي.

غير أن الملاحظ على قرار الحكومة عدم توضيحه بشكل محدد لواجبات المجلس وعلاقاته بالأطراف الأخرى الموجودة في مكتب رئيس الحكومة والتي تشمل رئيس مكتب الحكومة المستشار العسكري لرئيس الحكومة وكذلك المستشار السياسي، هذا إضافة إلى عدم توضيح علاقة المجلس بالمؤسسة العسكرية.

مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وعلاقته بالأطراف الأخرى المعنية بصنع القرار

يقوم عدد من الأجهزة والمؤسسات والهيئات بتأدية أعمال مشابهة لما يقوم به مجلس الآمن القومي الإسرائيلي، أو تلك التي من المفترض أن يقوم بها، مثل فحص واختبار القضايا والمشاكل المطروحة أمام صانعي القرار السياسي، وتقديم تقارير عن الوضع القومي وطرح البدائل لاتخاذ القرارات، وتدور معظم هذه التفاعلات التي تشهد في احيان كثيرة منافسة حادة بين هذه الأجهزة والمؤسسات في ديوان رئيس الحكومة، ان يعمل من خلال هذا الديوان عدد من المستشارين الذين يقفون إلى جانب رئيس الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية، ويقدمون لهم التقارير والتقييمات، بل وتتعدى مهمات هؤلاء المستشارين من تقديم الرأي والمشورة، إلى تحديد القضايا التي يجب مناقشتها والأخرى التي تقبل التأجيل، ويساهمون بفعالية كبيرة في الإعداد والتحضير للنقاشات والحوارات التي يجريها المستوى السياسي الأول في اسرائيل.

فيما يلي سنسلط الضوء على شبكة العلاقات بين هذه الطواقم الاستشارية والهيئات الرسمية العاملة في ديوان رئيس الحكومة، وبين مجلس الأمن القومي، مع عرض تنفيذي لبنية اتخاذ القرار.

أولاً: مستويات صنع القرار في اسرائيل

من خلال ما طرحناه سابقاً حول بنية النظام السياسي الإسرائيلي، ومؤسسات صنع القرار فيه، يمكن تحديد اربع مستويات متدرجة لصنع القرار السياسي في اسرائيل، وهي على النحو التالي:

1- رئيس الحكومة

وهو صاحب النفوذ الأقوى والأكبر في عملية اتخاذ القرارات، نظراً لما يتمتع به من صلاحيات وسلطات واسعة، ويزداد نفوذ رئيس الحكومة في عملية اتخاذ القرار إذا كان يجمع بين منصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وذلك على اعتبار أن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً في اتجاهين:

الأول: أنها هي الجهة الرئيسية في إمداد القيادة السياسية بالمعلومات، وهي التي تتولى تقييم الوضع القومي الذي على أساسه يتم اتخاذ القرارات، لذا فعندما يجمع رئيس الحكومة بين المنصبين يكون انسياب المعلومات بصورة أسرع، وتكون العلاقة بين القيادة السياسية وبين المؤسسة العسكرية علاقة مباشرة.

الثاني: أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لها دور أساسي و محدد في سياق اتخاذ القرارات ولا يمكن تجاهله، وفي هذه الحالة (عند الجمع بين منصبي رئيس الحكومة ووزير الدفاع) يكون المجال أمام هذه المؤسسة مفتوحاً لعرض وجهات نظرها مباشرة على رئيس الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية، دون الحاجة للتسلسل الهرمي في نقل المعلومات وعرض وجهات النظر بين الجانبين، والتي تتم بالتسلسل من خلال رئيس الأركان إلى وزير الدفاع ومن ثم إلى رئيس الحكومة والحكومة بكامل هيئتها، فالجمع بين المنصبين يمنح رئيس الحكومة نفوذاً أوسع في عملية اتخاذ القرارات.

2- اللجنة الوزارية للأمن والخارجية

كما تبين سابقاً فإن هذه اللجنة مسؤولة عن القضايا الأمنية والسياسية الخارجية، كما أن وظيفتها تشمل التعامل مع نظرية الأمن والسياسة الأمنية، واتخاذ القرارات العملياتية الرئيسية للجيش وإدارة السياسة الخارجية للدولة، والشخصية الرئيسية في هذه اللجنة باستثناء رئيس الحكومة هو وزير الدفاع، لكن ثمة اهمية كبيرة أحياناً لوزير المالية، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية ووزير الأمن الداخلي، أما بقية أعضاء هذه اللجنة فهم ينتخبون عادة وفقاً لاعتبارات رئيس الحكومة، أو لاعتبارات الائتلاف الحكومي.

غير أن هذه اللجنة وفي أحيان كثيرة لا تمتلك القدرة على معالجة المواضيع المطروحة، لأن القضايا التي تطرح فيها تتناول قضايا أمنية أو قضايا السياسة الخارجية، ونظراً لارتباط السياسة الخارجية بالأمن ارتباطاً وثيقاً فإن قلة من أعضاء هذه اللجنة لديهم خبرات عسكرية، إذ أن معظم أعضائها انضموا اليها لأسباب ائتلافية حزبية مما يترك المجال واسعاً أمام المؤسسة العسكرية وأجهزتها المختلفة، لإمداد هذه اللجنة بالمعلومات والتقييمات والتقديرات التي تراها مناسبة من وجهة نظر العسكرية، ونادراً ما توجد جهة أخرى تمد أعضاء اللجنة الوزارية بالتقارير والدراسات ومواضيع يجب مناقشتها غير الجيش، وفي الغالب تترك هذه اللجنة حسم اتخاذ القرارات والتنفيذ لمجموعة ضيقة يمكن وصفها (بالمطبخ الصغير) حسب تعبير الاسرائيليين.

هذه المهام التي تقوم بها المؤسسة العسكرية وأجهزتها كان من المفترض أن يقوم بها مجلس الآمن القومي، الذي جاء في قرار إنشاءه على أنه هيئة استشارية عليا في قضايا الامن القومي لرئيس الحكومة وللحكومة أيضاً.

3- مكتب رئيس الحكومة

يعتبر هذا المستوى النقطة الرئيسية والمهمة في وحدة صناعة القرار الاسرائيلي، لأنها القناة الأساسية التي تتجمع فيها كافة المعلومات والتقارير والدراسات، وفيها يعمل كافة ممثلي الأجهزة والمؤسسات الرسمية المعنية بصناعة القرارات السياسية العليا، ويقوم مكتب رئيس الحكومة بعدة وظائف مهمة، إلا أن أبرزها فيما يتعلق بصناعة القرارات هو القيام بتقييم ودراسة كافة المعلومات الواردة اليه، واستخلاص النتائج منها، وتقديمها للمستويين الأول والثاني.

وينسق مكتب رئيس الحكومة أو كما يطلق عليه أحيانا "ديوان رئيس الحكومة"، عمل الحكومة من خلال سكرتارية كبيرة يقف على رأسها سكرتير الحكومة الذي يشارك في حضور الجلسات الرسمية إلى جانب رئيس الحكومة، والسكرتارية مسؤولة ايضاً عن الأعمال اليومية للحكومة وبخاصة جلسات الحكومة واللجان الوزارية، والعلاقة بين الحكومة والكنيست.

أما مكتب رئيس الحكومة الخاص فيديره رئيس ديوان رئيس الحكومة، وفيه يعمل كبار مستشاري رئيس الحكومة في مختلف المجالات والشؤون، ومنهم السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، والمستشار السياسي، والمستشار الاقتصادي_ الاجتماعي والمستشار القضائي، وغيرهم من المستشارين.

كما يتبع إلى مكتب رئيس الحكومة لجنة التنسيق العليا لأجهزة الأمن، ويطلق عليها أحياناً اسم لجنة رؤساء الخدمات السرية، وتتكون هذه اللجنة من رؤساء الاجهزة الامنية: الموساد، الشاباك، وشعبة الاستخبارات العسكرية (الأمان)، كما يعتبر السكرتير العسكري لرئيس الحكومة عضواً كاملا في هذه اللجنة.

4- مجلس الأمن القومي الاسرائيلي

يعتبر هذا المجلس من الناحية الفعلية عنصراً مساعداً فقط وليس محاذياً لمركز اتخاذ القرارات، وذلك مقارنة مع مجلس الأمن القومي الأمريكي مثلا الذي يعتبر جزءاً مهماً وأساسياً من مبنى اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقارنة كذلك مع مجالس الأمن القومي في دول أخرى.

ولتسليط الضوء على شبكة العلاقات بين مجلس الأمن القومي الاسرائيلي والأطراف الأخرى المتفاعلة معه في وحدة صنع القرار الاسرائيلي يقتضي الأمر تحديد كافة تلك الأطراف العاملة في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي.

ثانياً: تكوين مكتب رئيس الحكومة

يعمل في مكتب رئيس الحكومة العديد من الأشخاص والخبراء والممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الرسمية في اسرائيل، ويتضمن هذا المكتب سكرتارية كبيرة جداً وديوان رئيس الحكومة، وأجهزة أخرى لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرارات

الاستراتيجية العليا تكون مرتبطة بشكل مباشر مع مكتب رئيس الحكومة، مثل الأجهزة الأمنية، ولجنة الطاقة الذرية. ويضم هذا المكتب الشخصيات والهيئات التالية:

1- مدير مكتب رئيس الحكومة

ويطلق عليه في اسرائيل رئيس ديوان رئيس الحكومة، ويكون في الغالب من الشخصيات المقربة جداً لرئيس الحكومة، حيث يحضر كل رئيس وزراء جديد طاقم العمل الخاص به ليعمل في مكتبه، باستثناء شخصية واحدة وهو السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الذي يتم تعيينه من قبل رئيس الأركان وليس من قبل رئيس الحكومة ولكنه يخضع لتوجيهات رئيس الحكومة.

يؤدي رئيس مكتب الحكومة وظائف وأدوار مهمة، تصل إلى المشاركة احيانًا في صياغة القرارات السياسية، وتمنحه طبيعة عمله سلطات وصلاحيات يمكن من خلالها التأثير على التوجهات السياسية للدولة، مثل الدور الذي كان يقوم (دوف فايسفلاس) رئيس مكتب (ارئيل شارون)، حيث كان لهذه الشخصية دور وتأثير كبير في صياغة قرارات استراتيجية عليا في اسرائيل ومنها، الرد الاسرائيلي على مقترحات الرئيس الأمريكي (جورج بوش) حول ما يعرف بـ (حل الدولتين)، وخطة خارطة الطريق، وخطة الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة.

وتشمل مسؤوليته ايضاً إدارة المكتب الخاص لرئيس الحكومة، وإدارة كافة الطواقم العاملة في مكتب رئيس الحكومة مثل: سكرتارية الحكومة، وديوان الحكومة، وهيئة التنسيق العليا مع الأجهزة الأمنية، أما فيما يتعلق بمجلس الأمن القومي الاسرائيلي، فكما لاحظنا فإن قرار انشاء هذا المجلس قد ترك لمدير مكتب رئيس الحكومة مجالا واسعاً في تحديد عمله وعلاقاته مع الأطراف الأخرى، فالمجلس يعمل من خلال مكتب رئيس الحكومة وفي الغالب يخضع لإشرافه وتوجيهاته.

2- سكرتارية الحكومة

يعمل في مكتب رئيس الحكومة سكرتارية ضخمة، تضم عدد كبير من السكرتاريا والمستشارين في كافة المجالات التي تعمل بها الحكومة وهذه السكرتارية مسؤولة عن جلسات الحكومة، واللجان الوزارية وعن العلاقة بين الحكومة والكنيست، ومتابعة قرارات الحكومة والمتحدث الرسمي باسم الحكومة. والمستشارين البارزين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن هما:

3- المستشار السياسي لرئيس الحكومة

يعتبر حلقة وصل بين مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية، وهو في الغالب لا يؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في عملية صنع القرار.

4- السكرتير العسكري لرئيس الحكومة

وينظر إلى السكرتير العسكري على أنه من أهم الشخصيات العاملة في مكتب رئيس الحكومة، فهو ممثل رئيس الأركان العامة لدى الحكومة، وهو قناة اتصال مهمة بين الحكومة ورئيسها، وبين الجيش والأجهزة الأمنية، ومنذ نشوء "اسرائيل" ترسخت تقاليد ثابتة بأن يقف إلى جانب رئيس الحكومة وفي مكتبه الخاص ضابط من الجيش الإسرائيلي، يعمل كحلقة وصل بين المستوى السياسي والمستوى العسكري— مع الأخذ بعين الاعتبار أنها ليست القناة الوحيدة بين المستويين السياسي والعسكري إلا أنها القناة الأهم— ويضم مكتب السكرتير العسكري عدد من المساعدين العسكريين في شؤون الجيش والاستخبارات.

تتركز لدى السكرتير العسكري صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالقرارات السياسية والأمنية، فهو يشارك بفعالية كبيرة في اعداد وتحضير المناقشات والحوارات الحكومية وبشكل خاص تلك التي تتناول السياسة الخارجية والأمن، كما ويشارك في معظم اللقاءات الرسمية التي يعقدها رئيس الحكومة وبشكل خاص اللقاءات مع الأجهزة الأمنية المختلفة، ويحدد السكرتير العسكري جدول الأعمال اليومي لهذه المناقشات، كما ويعتبر عضواً كاملا في لجنة رؤساء الخدمات السرية المكونة من رؤساء الموساد، الشاباك، شعبة الاستخبارات وأجهزة استخبارية أخرى، ويعتبر ممثلا عن رئيس الحكومة في تلك الاجتماعات.

وهو ما يشير إلى أن السكرتير العسكري شخصية مقربة جداً من رئيس الحكومة ومن الحكومة بكامل هيئتها، وبشكل خاص اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، فهو الجهة التي من خلالها يتم التنسيق بين المستوى السياسي ومتخذي القرارات في إسرائيل، وبين المؤسسة الأهم داخل النظام السياسي الاسرائيلي الجيش والأجهزة الأمنية، كما تتجمع لديه المعلومات الواردة من الجيش والأجهزة الأمنية ويقوم بتنسيقها وتقديمها، واختيار المواضيع والقضايا ذات الاهتمام وتقديمها للنقاشات الرسمية في الحكومة واللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

ثالثاً: ديوان رئيس الحكومة

يضم ديوان رئيس الحكومة ثلاث هيئات للتخطيط السياسي، وهيئتان تختصان في الاجراءات الادارية، وهذه الهيئات هي:

1- مجلس الاقتصاد القومي

يعمل هذا المجلس بصفته هيئة استشارية عليا للحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقوم بدور المراقب نيابة عن الحكومة والكنيست في هذه المجالات، كما يعمل على التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية في هذه المجالات، والهدف من وجود هذا المجلس هو القيام بعمليات التخطيط ومساعدة صانع القرارات في المجال الاقتصادي.

2- هيئة التخطيط الاجتماعي

تعمل هذه الهيئة في مجال التخطيط ومساعدة صانع القرار فيما يتعلق بالمجالات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، ومن أبرز مهامها رصد ومتابعة التطورات في المجتمع الاسرائيلي وتشخيص مواطن الضعف في التماسك الاجتماعي وصياغة خطط عملية لحل هذه المشاكل.

3- هيئة التنسيق والمتابعة والمراقبة

تعمل هذه الهيئة على متابعة وتنفيذ البرامج السياسية والقرارات الصادرة عن الحكومة، وتشكيل أدوات مراقبة لتنفيذ هذه القرارات الصادرة عن الحكومة.

إضافة لذلك يعمل في ديوان رئيس الحكومة هيئتان أخريان هما: الهيئة الاقتصادية، وهي همزة وصل ما بين ديوان الحكومة ووزارة المالية، والدائرة القضائية المختصة بالنواحي القضائية والتشريعية وملاءمة اجراءات الحكومة للقوانين.

4- اللجنة التنسيقية العليا للأجهزة الأمنية

تعتبر عملية التنسيق بين اعمال الأجهزة الأمنية المختلفة معضلة أساسية يواجها صناع القرار في اسرائيل، وتظهر الأزمات العديدة التي واجهتها اسرائيل منذ حرب عام 1973 وحتى حرب لبنان عام 2006، أن هناك خلل وقصور في التنسيق ما بين عمل الأجهزة الأمنية فيما بينها من جانب، وتنسيق عمل كافة هذه الأجهزة مع صانعي القرار السياسي من جانب آخر، فعملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن يعتمد بدرجة أساسية على المعلومات والتقديرات والانذارات التي تقدمها هذه الأجهزة، من هنا ينظر إلى مجلس الأمن القومي الاسرائيلي على أنه أحد الحلول الممكنة لتقليص الدور الكبير الذي تمارسه الأجهزة الأمنية على صانعي القرار حيث من المفترض أن تقوم هذه الأجهزة بالتنسيق مع مجلس الأمن القومي لتقييم هذه المعلومات واستخلاص النتائج منها، ومن ثم يقوم هذا المجلس بطرحها أمام صانع القرار وفق رؤية شمولية.

غير أن واقع الحال يشير إلى أن العلاقة بين رئيس الحكومة والأجهزة الأمنية هي علاقة مباشرة وتجري غالباً بدون مشاركة مجلس الأمن القومي الاسرائيلي فيها، ويشارك في هذه الاجتماعات السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، اضافة إلى الاجتماعات التي تعقدها هذه الأجهزة مع رئيس الحكومة هناك اجتماعات أخرى يترأسها مدير مكتب رئيس الحكومة أو السكرتير العسكري لرئيس الحكومة.

5- لجنة الطاقة الذرية

تشكلت هذه اللجنة عام 1952 وهي الجهة المسؤولة عن المؤسسة النووية الاسرائيلية وذلك بهدف تنسيق جميع الأعمال المتعلقة بالطاقة الذرية والاشراف عليها، ويعتبر عمل هذه اللجنة في الأساس استشاري وللإشراف فني على المؤسسة النووية ولا تملك سلطة اصدار قرارات تتعلق بالطاقة النووية، في عام 1966 الحقت هذه اللجنة بمكتب رئيس الحكومة وذلك من أجل ترسيخ مركزية اتخاذ القرار في هذا المجال بيدي رئيس الحكومة، ومن أجل أن تكون العلاقة مباشرة بين الحكومة وبينها، ويترأس هذه اللجنة رئيس الحكومة فالسياسة النووية وسلطة إصدار القرارات في هذا المجال هو من اختصاص القيادة السياسية فقط.

يتضح مما سبق أن علاقة مجلس الأمن القومي الاسرائيلي مع هذه الأجهزة والهيئات العاملة في مكتب رئيس الحكومة تكاد تكون محصورة جداً وذلك لعدة أسباب منها:

1. يقع مبنى مجلس الأمن القومي الاسرائيلي في منطقة (رامات هشارون) وهي تبعد مسافة ساعة تقريباً عن مكاتب الحكومة هذا الأمر جعل الاتصال والعلاقة بين المجلس والأجهزة الأخرى متباعدة وبدون احتكاك يومي.
2. قرار انشاء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي لم يحدد علاقة المجلس بشكل واضح ومحدد مع الهيئات والمؤسسات الأخرى العاملة في مكتب رئيس الحكومة، مما جعل هذه العلاقة غير واضحة المعالم.
3. يقوم العديد من المستشارين والممثلين في مكتب رئيس الحكومة بأعمال كان من المفترض أن يقوم بها مجلس الأمن القومي، مثل السكرتير العسكري لرئيس الحكومة.

فوضى في الصلاحيات وضعف في التنسيق

1. يقوم العديد من الشخصيات والممثلين والهيئات العاملة في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بأعمال ووظائف تدخل في صلب صناعة القرارات السياسية العليا، وبعضهم يقوم بعمله هذا دون تحديد رسمي واضح لحدود صلاحياته ومسؤولياته مثل السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، الذي يعتبر شخصية مهمة في سياق اتخاذ القرارات السياسية العليا في المجالين الأمني والخارجي، وهذا يعتبر انتقاصاً كبيراً لعمل مجلس الأمن القومي الاسرائيلي،
2. يلعب رئيس مكتب رئيس الحكومة دورًا مهمًا في سياق اتخاذ القرارات، وبشكل خاص تحديد الأشخاص والأطراف المشاركة في النقاشات الرسمية، إذاً فمجلس الأمن القومي الاسرائيلي يتبع بشكل فعلي إلى مدير مكتب رئيس الحكومة وليس له علاقة مباشرة مع رئيس الحكومة (إلا افتراضيًا وورقياً).
3. يؤثر أسلوب العمل القائم في ديوان الحكومة، والهيئات الأخرى التابعة له مثل اللجنة التنسيقية العليا للأجهزة الأمنية ولجنة الطاقة الذرية، على قدرة مجلس الأمن القومي في الاضطلاع بدوره كهيئة استشارية عليا فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية والأمنية، ويؤدي إلى تقليص القدرة على التنسيق بين هذه الهيئات والأجهزة، وبالتالي يقلل من امكانية وجود جهاز تفكير مدني منظم يساعد صانع القرار السياسي على سلوك سياسة أمنية وخارجية وفق رؤية شمولية.

مجلس الأمن القومي الاسرائيلي وصنع القرار

يتضح من كافة التقارير الرسمية والآراء والتحليلات المتداولة بين أوساط النخب السياسية والأكاديمية الاسرائيلية، بأنه لم تتح الفرصة لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي لكي يقوم بالأعمال والمهام الموكلة إليه، حيث تم استبعاده عن الأعمال التي تدخل ضمن اختصاصه ومسؤوليته، فالمجلس لا يشارك في الحوارات والنقاشات غير الرسمية التي تجريها الحكومة، بل ويقصى أيضاً عن المشاركة في الحوارات واللقاءات الرسمية داخل الحكومة التي يتم فيها تداول قضايا ذات صلة بالأمن القومي، مما يظهر أن هناك عدم وضوح في العلاقات بين العناصر التي تعمل إلى جانب الحكومة، وبشكل خاص تلك العناصر التي تعمل في مكتب رئيس الحكومة، فبعض هذه العناصر تملك في يدها قدرة كبيرة ومؤثرة في تنظيم واعداد وإدارة الحوارات الرسمية داخل الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية، وبالتالي تملك القدرة في التأثير على صانعي القرار السياسي الاسرائيلي فيما يتعلق بالقرارات السياسية والأمنية، وهي في الغالب تمثل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بكافة مكوناتها مما يؤدى وحسب وصف الاسرائيليين_ لاحتكار هذه المؤسسة تقدير البيئة الاستراتيجية التي يعمل فيها صانع القرار السياسي، بل وتحتكر هذه المؤسسة طرح البدائل أمام صانع القرار مما جعل هذه المؤسسة تؤثر بشكل كبير على كافة القرارات الاسرائيلية الأمنية والخارجية.

الدور الفعلي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي

يصف أحد رؤساء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابقين (غيورا ايلاند) الوضع في وحدة صنع القرار السياسي الاسرائيلي، وبشكل خاص لدى مكتب رئيس الحكومة بأنه (فوضوي)، ويضيف بأنه ليس لدى اسرائيل مقر قيادة للقضايا القومية، فإلى جانب رئيس الحكومة تعمل جهتان يعيق كل منهما الآخر، فمن جهة يعمل إلى جانب رئيس الحكومة عدد من المستشارين والمساعدين وهم لا يعتبرون مقر قيادة حقيقي، حيث أنه لا وقت لديهم لبحث وتحليل القضايا القومية والأمنية، كما أنهم لا يملكون القدرة المهنية والحرفية لتحليل القضايا والمشكلات الاستراتيجية، ومن جانب آخر يوجد مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، وهو الجهة التي لديها القدرة على القيام بذلك إلا أنه في الواقع ليس مسؤولاً عن تلك القضايا من الناحية الفعلية حيث تقوم أطراف أخرى بهذا العمل.

هذا الرأي يؤيده العديد من رؤساء الحكومات السابقين، والرؤساء السابقين لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي، وجميع هذه الآراء في مجملها تقدم صورة واضحة للدور الفعلي الذي يقوم به المجلس، ويسلط الضوء بشكل أكبر وأوضح على العناصر المهيمنة على صنع القرار السياسي الاسرائيلي.

أولاً: مساهمة مجلس الأمن القومي الاسرائيلي في عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار في أي نظام سياسي بعدة مراحل هي:

1. **مرحلة ما قبل القرار** ويطلق عليها أحياناً مرحلة صنع القرار، وهي تتضمن التقييم والتقدير وتعريف الموقف أو المشكلة وتحديد عناصرها وخصائصها واتجاهاتها، ويشارك في إدراك هذه المواقف أو المشاكل أجهزة صنع القرار المختلفة إضافة إلى الجهاز البيروقراطي والأجهزة الأمنية، ومراكز الدراسات ووسائل الاعلام، وتعتمد هنا القدرة في توصيف الموقف أو تحديد المشكلة على تدفق المعلومات الصحيحة إلى مراكز صنع القرار.
2. **مرحلة اتخاذ القرار** وهي المرحلة التي يتم فيها اتخاذ القرار واختيار بديل من بين البدائل المطروحة، ويعتمد هذا الاختيار بدرجة كبيرة على تبويب وتفسير المعلومات الواردة بشكل دقيق ومتزن، وتقدير آثار كافة الحلول البديلة، ويتم اختيار البديل بناءاً على الحوارات والنقاشات الرسمية التي يجريها صانع القرار.
3. **المرحلة الثالثة** وهي **تنفيذ القرار** وتقييمه، وهذه المرحلة تتضمن التدقيق في المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار هل هي كاملة أم ناقصة، مشوهة أم سليمة؟ وكذلك التدقيق في درجة المشورة لدى اتخاذ القرار، وآثار نتائج القرار.

إذا قمنا بتطبيق هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي في اسرائيل سيظهر لنا المكانة التي كان من المفترض أن يتبوأها مجلس الأمن القومي الاسرائيلي، كما يساعد في توضيح سياق صنع القرارات في اسرائيل.

فمجلس الامن القومي الاسرائيلي أسندت له مهمة ووظيفة الإشراف وترتيب سياق عملية اتخاذ القرارات في القضايا السياسية والامنية في اسرائيل، وتظهر كافة التصريحات والتقارير الصادرة عن رؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقين وبشكل خاص (بنيامين نتنياهو) باعتباره رئيس الحكومة الذي انشأ مجلس الأمن القومي، إضافة للأقوال الصادرة عن رؤساء مجلس الأمن القومي السابقين، بأن الإطار الصحيح لعمل مجلس الامن القومي هو أن يكون (مقراً للقيادة القومية) والاشراف على مراحل اتخاذ القرار، وادارة كافة الحوارات والنقاشات التي تعقدها مؤسسات صنع القرار السياسي الاسرائيلي، التي تشمل لقاءات واجتماعات رئيس الحكومة، والحكومة بكامل هيئتها كذلك الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، ولجنة الكنيست للأمن والخارجية، ومن المهام الملقاة على عاتق هذا الجهاز أيضاً وضع سلم للأولويات والمصالح القومية بعيدة المدى وقصيرة المدى وفق رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة على الأمن القومي الإسرائيلي، وإعادة تعريف وتصميم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بما يتوافق ويتلاءم مع التطورات التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين.

يشار هنا أن تحديد وتحجيم دور المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الإسرائيلي لا يعني عدم الاعتراف بدورها أو اقصائها بشكل كامل، بل على العكس من ذلك فإن هذه المؤسسة تحظى باحترام والتفاف جميع الإسرائيليين حولها، غير أن المقصود هو إعادة تنسيق وترتيب الأدوار داخل دائرة صنع القرار الإسرائيلي، بحيث لا يتجاوز كل عنصر مجال اختصاصه، وان تتولى هذه الهيئة (مجلس الأمن القومي) الإشراف والتنسيق في قضايا الأمن القومي، بالإضافة إلى إعداد تقرير (تقدير الموقف القومي) أو البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية التي يتم على أساسها اتخاذ القرار وانتهاج سلوك أو تحرك معين من قبل صانع القرار، في هذا الجانب وبسبب الدرجة العالية من السرية التي تحيط بها اسرائيل عملية اتخاذ القرار يمكن تناول دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي داخل وحدة صنع القرار من خلال مصدرين مهمين هما:

الأول: تقرير مراقب الدولة في إسرائيل (ميخا ليندنشتراوس) الصادر عام 2006، ويحمل هذا التقرير الذي جاء في سبعة وستين صفحة انتقادات شديدة لرؤساء الحكومات في اسرائيل لاستبعادهم مجلس الأمن القومي عن سياق صنع القرارات.

الثاني: كتيب صدر عن مركز يافه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب يحمل عنوان: لمن يقدم المجلس المشورة؟ دعوة لإتباع نظام جديد في مكانة مجلس الأمن القومي. وهو من تأليف (الجنرال احتياط) افيعيزر يعاري، وهو من المتخصصين في عملية صنع القرار في اسرائيل.

تقرير مراقب الدولة حول مجلس الأمن القومي الإسرائيلي

يستعرض تقرير مراقب الدولة في اسرائيل حول مجلس الأمن القومي تطور نظام صنع القرارات في اسرائيل منذ تأسيسها، والعقبات التي كانت تواجه صانع القرار فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والسياسية، كما تناول التقرير أهداف ووظائف مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ودوره في سياق اتخاذ القرارات والمعوقات التي تواجهه للقيام بالأعمال المطلوبة منه، واستعرض التقرير أيضاً تجارب مجالس الأمن القومي في عدد من الدول.

فيما يتعلق بمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، فقد جاء تقييم عمله ووظائفه بناء على مقابلات وتقارير موجهة إلى مراقب الدولة من قبل رؤساء الحكومات السابقين في اسرائيل وهم (بنيامين نتنياهو، ايهود باراك، ارئيل شارون)، إضافة الى مقابلات وتقارير صادرة عن رؤساء مجلس الآمن القومي السابقين وهم (ديفيد عفري، افرايم هليفي، عوزي ديان وغيورا ايلاند)، كذلك تصريحات وتقارير لبعض المتخصصين الإسرائيليين في هذا المجال.

حيث أكد (بنيامين نتنياهو) في اقواله لمكتب مراقب الدولة في اسرائيل أنه يعتبر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي جهاز مهم وضروري للحكومة ولرئيس الحكومة، وأنه عمل على دعم وتعزيز عمل المجلس من خلال القيام بالأعمال المطلوبة منه في سياق اتخاذ القرارات فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي، وأكد على ضرورة تنسيق أعمال كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في قضايا الأمن القومي أثناء توليه رئاسة الحكومة، فهو يعتبر وجود هذا الجهاز ضروري لمساعدة رئيس الحكومة في بلورة سياسات أمنية وخارجية بعيداً عن تأثير الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية، إلا أنه يرى ان تقوية هذا الجهاز منوط برغبة وارادة رئيس الحكومة في منحه المجال للقيام بأعماله.

هنا تجدر الإشارة إلى انتقادات مهمة وجهها مراقب الدولة حول قرار الحكومة بإنشاء مجلس الأمن القومي الذي صدر في عهد حكومة (نتنياهو) عام 1999، وهي كالتالي:

1. لم يحدد قرارا الحكومة المقصود بمصطلح الأمن القومي، والذي يتضمن تعريفات متعددة نظراً لتعدد المتغيرات المؤثرة على الأمن، فهل المقصود منه كان الأمن بمفهومه الضيق أي العسكري فقط، أم الأمن بمفهومه الواسع والذي يشمل

كافة مناحي الحياة، وأشار مراقب الدولة في تقريره الى ان قرار الحكومة الإسرائيلية اكتفى بالإشارة إلى بعض قضايا الأمن القومي ومنها العسكري، السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، دون تحديد دقيق لمفهوم الامن القومي.

2. قرار الحكومة لا يحدد بشكل واضح نطاق عمل المجلس وعلاقاته مع العناصر الأخرى في مكتب رئيس الحكومة، كما جاءت أهداف وواجبات المجلس بصورة مختصرة وغير محددة.
3. قرار الحكومة لا يمنح المجلس صلاحيات محددة ويشير فقط إلى أن مجلس الأمن القومي يستمد صلاحياته من الحكومة ويعمل وفقاً لتوجيهات رئيس الحكومة، كما جاء في قرار الحكومة وبشكل واضح ان عمل المجلس ليس فيه مساس بمسؤوليات وصلاحيات هيئات أخرى وبشكل خاص الأجهزة الأمنية.
4. يقوم العديد من الهيئات والمؤسسات بالأعمال الموكلة إلى مجلس الأمن القومي مثل مكتب رئيس الحكومة، والسكرتير العسكري ومن الأمثلة على هذه الأعمال إعداد وتحضير النقاشات والحوارات الرسمية التي خلالها يتم أعداد البدائل والتحضير لاتخاذ القرارات.
5. يحدد قرار الحكومة أن المجلس سيعمل كهيئة استشارية مهنية حرفية في مجال الأمن القومي إلا أنه لم يضع ويحدد الأطر اللازمة من أجل تأدية هذه الأعمال.
6. جاء في قرار الحكومة أن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي سيعمل أيضاً كمستشار للحكومة ولرئيس الحكومة في قضايا الأمن القومي، إلا أنه لم يحدد نهج سلوكي لعمل المجلس ورئيسه من حيث الصلاحيات والواجبات وعلاقاته مع الأطراف الأخرى.

يتضح من هذه الانتقادات أن المجلس يعمل وفقاً لقرار صادر عن الحكومة، وأن هذا القرار يتضمن العديد من الثغرات في تحديد أهداف ومهمات هذا الجهاز وعلاقته بالعناصر الأخرى داخل وحدة صنع القرار، وتحديد مهمات وواجبات هذه العناصر بحيث لا يكون هناك ازدواجية في العمل، ولعل الأهم من ذلك هو ان قرار الحكومة جعل من المجلس جهازاً (بيروقراطياً) تابعاً لرئيس مكتب رئيس الحكومة مع أنه كان من المفترض أن يكون على صلة مباشرة مع الحكومة ورئيس الحكومة، فيما أفاد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق (ايهود باراك) أنه يجب على رئيس الحكومة تعزيز عمل هذا المجلس، وترتيب وتنظيم علاقاته مع الهيئات الأخرى العاملة في مكتب رئيس الحكومة، وتحديد مسؤوليات وأعمال كافة هذه الأطراف، وهو يرى (باراك) أن عمل هذا الجهاز حيوي ومهم لصانع القرار لأنه يتيح مجال أوسع للعمل ويعمل على زيادة الادراك لدى صانع القرار، غير أنه أكد بأن ذلك يعتمد على رغبة رئيس الحكومة بعمل هذا الجهاز.

أما رئيس الحكومة السابق (أرئيل شارون) فقد وصف في جلسة للجنة فحص السياسات التابعة للكنيست في ايار 2005، الهيئات العاملة في مكتبه كما يلي:

يعمل في مكتب رئيس الحكومة عدد من الهيئات حسب توجيهات رئيس الحكومة، وتقوم هذه الهيئات بأعمال التخطيط والمراقبة ووضع الأهداف ومقررات السياسة الحكومية والميزانية، وأهم هذه الهيئات:

- مكتب رئيس الحكومة، ويعمل فيه عدد من المستشارين والمساعدين لرئيس الحكومة كل حسب اختصاصه العسكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

- مجلس الأمن القومي، وهو يعمل في مجال قضايا الأمن القومي، ويعتبره (شارون) على أنه هيئة تخطيط عليا، ويعمل في إعداد السياسات لرئيس الحكومة وللحكومة، كما أنه أداة تخطيط هامة للقضايا القومية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن هذه الأقوال لا تعبر عن حقيقة مكانة مجلس الأمن القومي داخل وحدة صنع القرار التي تعتمد على إرادة ورغبة رئيس الحكومة، أي أنه لا يوجد أي التزام أو قانون ملزم للحكومة بإشراك هذا المجلس في عملية صنع القرار فهو ولد نتيجة قرار من الحكومة، وليس بناءً على قانون صادر عن الكنيست يلزم الحكومة بمنحه الدور الملائم.

تتضح الصورة أكثر من خلال التعرف على آراء رؤساء مجلس الأمن القومي السابقين، فجميعهم فضلوا ترك العمل والاستقالة، لأن الحكومة وبشكل خاص رئيس الحكومة يتجاهل وجود هذا الجهاز ورئيسه الذي يعتبر مستشاراً للحكومة ولرئيسها في قضايا الأمن القومي، وجاءت أقوالهم أيضاً لتوضح مدى هيمنة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأفكارها في صنع القرار فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية في هذا الجانب أشار رئيس مجلس الأمن القومي (غيورا ايلاند) في رسالة بعثها إلى رئيس الحكومة آنذاك (ارئيل شارون، في شهر آب ٢٠٠٤) جاء فيها أنه لكي يقوم المجلس بعمله المطلوب منه فإنه من المهم جداً تحديد المسؤولية عن القضايا التالية:

1. تحديد ما هي المواضيع والحوارات التي تبحث وتناقش في مكتب رئيس الحكومة.
2. تحديد المسؤول عن ترتيب جدول الأعمال اليومي لجلسات الحكومة فيما يتعلق بالسياسة والامن.
3. تحديد المسؤول عن إنجاز وتحضير كافة النقاشات والحوارات قبل طرحها في مكتب الحكومة.
4. تعيين الجهة المسؤولة عن تقديم الرأي والمشورة لرئيس الحكومة في القضايا السياسية الجارية.
5. تحديد الجهات المشاركة في اللقاءات والاجتماعات السياسية لرئيس الحكومة.
6. تحديد الأشخاص الذين يرافقون رئيس الحكومة في زيارات خارجية.
7. تحديد الجهة المسؤولة عن أعمال المبعوثين للخارج نيابة عن رئيس الحكومة.
8. تحديد الجهة التي تقوم بالتنسيق بين أعمال الوزارات المختلفة.

وأشار(ايلاند) إلى أنه من الواضح جداً أن مجلس الأمن القومي ليس هو الجهة المعنية بالقضايا الأمنية والسياسية حاليا.

وفي توضيح آخر له أشار(ايلاند) إلى نقاط جوهرية تؤثر على سياق اتخاذ القرارات في اسرائيل، وتعيق عمل مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وهذه النقاط هي:

1. يعمل مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وعناصر في مكتب رئيس الحكومة في نفس المجال دون وجود توضيح من هو المسؤول عن الآخر.
2. عدم وجود القدرة الفنية والمهنية والبشرية والوقت الكافي لدى العاملين في مكتب رئيس الحكومة للقيام بالأعمال المطلوبة فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي بشكل منهجي، وأن مجلس الأمن القومي هو الجهة الذي يمتلك القدرة على القيام بهذه الأعمال.

3. عدم وجود سياق منهجي ومنظم لتقدير الوضع للدولة (تحديد البيئة الاستراتيجية).
4. عدم وجود تنسيق في العمل وبشكل خاص التأسيس لقرارات واقعية، والنتيجة هي العمل كرد فعل للأحداث مما يتسبب في كثير من المشاكل.
5. عدم وجود هيئة تفكير توضح المتغيرات في الأهداف وتحدد مصادر التهديد بشكل واضح.
6. عدم تضمن الحوارات والنقاشات في مجلس الوزراء بشكل معمق، كما لا يوجد ترتيب للأولويات السياسية والأمنية، وتعتمد الحكومة في هذا الجانب على تقديرات الجيش والأجهزة الأمنية.
7. عدم وجود جدول أعمال للحوارات والنقاشات في مكتب رئيس الحكومة.
8. عدم وجود فحص واختبار حقيقي لنقاشات مجلس الوزراء، وتبدأ النقاشات غالباً باستعراض تقدمه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حول الوضع.
9. عدم وجود تنسيق أو رقابة حول القرارات الصادرة عن وزارتي الخارجية والدفاع مع أنه من المفترض أن يكون بينهما تنسيق في العمل.
10. عدم وجود وثيقة موقف رسمية تلزم الحكومة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الامنية.

هذه الصورة التي يطرحها رئيس مجلس الأمن القومي السابق (ايلآند) ربما تكون وصفاً مبالغًا فيه، فالحركة والسلوك السياسي الاسرائيلي تظهر على أنها تصل إلى أهدافها وتحقق غاياتها، فالمشكلة ليست في عدم وجود سياق محدد لصنع القرار بل أن هذا السياق موجود ومحدد إلا أنه يواجه عقبات وصعوبات ربما تؤدي إلى ارتكاب أخطاء فادحة، وهذه العقبات هي:

1. يحتكر الجيش والأجهزة الأمنية عملية تقدير الموقف القومي (البيئة الاستراتيجية) فالأجهزة الأمنية والجيش لها أن تقدم تصوراتها وتقديراتها للوضع، على أن لا يتجاوز ذلك دورها الأمني، أما تقدير الموقف القومي وفق نظرة شمولية فيجب أن يترك لمجلس الأمن القومي الذي يستطيع التعامل مع كافة مكونات الأمن القومي.
2. يؤدي احتكار الجيش والأجهزة الأمنية لتقدير الموقف القومي إلى فتح المجال واسعاً أمامه لطرح البدائل، دون وجود أية هيئة أخرى غير الجيش تتفحص هذه البدائل أو يمكنها تقديم بدائل أفضل.
3. يتضح أن المشكلة الأساسية في هذا الجانب هي عدم التوازن في مستوى العلاقات بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، فالعلاقة السليمة هي أن يكون المستوى الثاني تابع وخاضع للأول ينفذ تعليماته ويلتزم بتوجيهاته، إلا أن هناك مؤشرات كثيرة تدل على عكس ذلك فإسرائيل هي جيش أسست له دولة.

ويورد تقرير مراقب الدولة في اسرائيل أمثلة عن الحوارات والنقاشات التي عقدتها الحكومة ورئيس الحكومة فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي دون مشاركة مجلس الأمن القومي، فخلال الفترة الواقعة ما بين كانون الأول 2003 إلى آب 2005 تم عقد (36) جلسة حوار ونقاش استشاري رسمي في قضايا الأمن القومي برئاسة رئيس الحكومة، في 47% من هذه الحوارات والنقاشات لم يتم دعوة رئيس مجلس الأمن القومي أو ممثلين عنه للاشتراك فيها، وكذلك عقد خلال الفترة من تشرين الأول 2005 إلى كانون الثاني 2006 (16) حوارًا ونقاشًا حول قضايا الأمن القومي، شارك مجلس الأمن فقط في ثلاث

حوارات، أي ما نسبته 12%، وتشمل هذه الجلسات: جلسات اللجنة الوزارية للأمن والخارجية وحوارات رؤساء الأجهزة الأمنية المهمة، ولقاءات عمل مع رؤساء هذه الأجهزة.

كما جاء في تقرير مراقب الدولة ان مجلس الامن القومي لا يشارك في الحوارات ولقاءات العمل التي تعقدها لجنة رؤساء الخدمات السرية والتي تضم رؤساء (الموساد، الشاباك، جهاز الاستخبارات العسكرية الأمان)، ويشارك في هذا الاجتماع السكرتير العسكري لرئيس الحكومة نيابة عنه، وتتضمن جلسات هذه اللجنة قضايا محورية فيما يتعلق بالأمن القومي، وباعتبار أن رئيس مجلس الأمن القومي هو المستشار لرئيس الحكومة والحكومة في قضايا الأمن القومي فقد كان من المفترض أن يشارك في هذه اللقاءات.

وأفاد رئيس مجلس الأمن القومي آنذاك في أقواله لمراقب الدولة، أنه في تشرين الأول عام 2004 منع من المشاركة في جلسة رسمية كانت تعقدها هذه اللجنة في مكتب رئيس الحكومة لوضع تقدير للوضع وتحديد موقف اسرائيل بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ويرى رئيس المجلس السابق (هليفي) الذي كان أيضاً رئيساً للموساد أهمية وضرورة مشاركة رئيس مجلس الأمن القومي في هذه اللقاءات والاجتماعات، فيما كان رأي رئيس جهاز (الشاباك) أن لا ضرورة لوجوده في هذه اللقاءات.

كذلك أشار تقرير مراقب الدولة، إلى عدد من الأعمال والوظائف الأخرى الموكلة لمجلس الأمن القومي، وهي تندرج في اطار المفهوم الموسع للأمن القومي، والذي يعتبر مصادر التهديد ليست بالضرورة عسكرية كما أنها ليست بالضرورة خارجية، في هذا الجانب كان لمجلس الأمن القومي مشاركة في عدد من القضايا الداخلية ذات التأثير على الأمن القومي، وهي قضايا اجتماعية واقتصادية، ففي الجانب الاجتماعي تنظر النخب الاسرائيلية إلى العرب داخل اسرائيل على أنهم مصدر تهديد لوجود الدولة ويرتبط بهذه النظرة مخاوف من الزيادة السكانية للعرب ليس داخل الأراضي المحتلة عام 1948 فحسب بل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأدى ذلك لظهور مصطلح (الصراع الديموغرافي) لدى الاسرائيليين، وهو يتضمن المقولة التالية:

إن هناك خطراً على وجود "دولة اسرائيل" بسبب زيادة معدل النمو السكاني لدى العرب وانخفاضها لدى اليهود، وأنه بحلول عقدين من الزمن سيتضاعف عدد السكان العرب في المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط بشكل يفوق عدد السكان اليهود مما يهدد وجود "الدولة اليهودية".

في هذا الجانب ساهم مجلس الامن القومي الاسرائيلي في اعداد الخطط اللازمة لمخطط (تطوير النقب والجليل)، وهو مخطط استيطاني يهودي يهدف الى تهويد الجليل والنقب، من خلال الاستيلاء على اراض النقب والجليل من سكانها الاصليين واستيعاب مليون مهاجر يهودي خلال الفترة من (2006_2015)، من اجل ذلك شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة وزارية

برئاسة (شمعون بيرز) وتولى مجلس الامن القومي مهمة اعداد مخططات لترحيل السكان العرب في منطقة النقب، كذلك قدم المجلس تقارير حول الفساد المستشري في اسرائيل الذي اخذ يطال كبار المسؤولين، وانعكس على الاداء السياسي وجودة الحكم في اسرائيل.

لمن يقدم المجلس المشورة؟

استعرض الكتيب الصادر عن مركز يافه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب الذي وضعه (الجنرال احتياط افيعيزر يعاري) والذي يعمل باحثاً في المركز، تجارب مجالس الأمن القومي في عدد من الدول، ثم قدم عرضاً لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي من حيث أهدافه وتركيبته والمعوقات التي واجهته في أداء عمله.

يقول الباحث (افيعيزر يعاري)، أنه قابل رؤساء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي منذ إنشائه عام 1999، وقد تمحور النقد الصادر منهم لعمل مجلس الأمن القومي حول أربع نقاط رئيسية:

1. انعدام عمل الطاقم المحاذي في مستوى رئيس الحكومة والحكومة عموماً.
2. انعدام التجهيز اللائق في مكتب رئيس الحكومة قبل اتخاذ القرارات.
3. عدم وجود هيئة تبلور الفوائد والنتائج المختلفة في المسائل المطروحة للنقاش والحوار.
4. عدم الاهتمام والعناية بعمل مجلس الأمن القومي.

ويشير كذلك إلى نفس النتيجة التي توصل إليها تقرير مراقب الدولة السابق بأنه يعمل إلى جانب رئيس الحكومة والحكومة هيئتان:

1. طاقم المستشارين والسكرتارية الذي يعمل بدون تنظيم وبشكل منعزل كل عن الآخر.
2. مجلس الأمن القومي الذي يعمل كهيئة واحدة ومنظمة. فهو يعتبر أن طاقم المستشارين العاملين لدى رئيس الحكومة لا يمكن له أن يطلع بدور (هيئة قومية عليا) أو القيام بالأعمال المطلوبة من مجلس الآمن القومي وتنفيذها، فهذه الطواقم لا يوجد تكامل في عملها ولا توجد هيئة أخرى تشرف على مدخلات ومخرجات أعمال هذه الطواقم، بل ان بعضها يعيق عمل مجلس الأمن القومي مثل مدير مكتب رئيس الحكومة، والسكرتير العسكري للحكومة والأجهزة الأمنية، فهذه الأجهزة تقوم بالاتصال المباشر مع صانعي القرار دون أن يتم تفحص واختيار المواضيع المطروحة التي تقدمها من قبل هيئة مختصة، ويرى (يعاري) أن مجلس الأمن القومي هو الجهة الصحيحة لوضع تقارير (تقدير الوضع) وتحليل السياسات، فالمجلس ينطلق من عمله وفق رؤية شمولية، ويؤكد على عدد من المعايير لعمل المجلس وهي:
   1. أهمية القضية بالنسبة للأمن القومي.
   2. هل يتم معالجة القضية حسب الأصول أو على الوجه الصحيح.
   3. هل يوجد لمجلس الأمن القومي قدرة عملية للتأثير والعمل.
   4. هل القضية مهمة عند رئيس الحكومة.

وبناءً على الأهداف الواردة في قرار انشاء مجلس الأمن القومي يقدم (يعاري) انتقادات واسعة على عدم اعطاء ومنح المجلس المكانة الملائمة للاضطلاع بأعماله، وجاءت انتقاداته كما يلي:

- من أهداف عمل المجلس أن يكون هيئة استشارية عليا لرئيس الحكومة والحكومة في قضايا الأمن القومي، وبالرغم من أن هذه الوظيفة هي جزء بسيط من عمل المجلس إلا أنه لم تتح له الفرصة للقيام بها.
- تركيز التقدير المتكامل لأهداف ومتغيرات الأمن القومي بناء على رؤية شاملة في جهاز مدني واحد، وهذا العمل في الواقع تقوم به أطراف أخرى وليس وفق رؤية شاملة (عدم التكامل).
- القيام بأعمال التنسيق بين الوزارات والهيئات العاملة في مجال الأمن القومي من أجل إيجاد نوع من التكامل في العمل، غير أن هذا العمل أيضاً لم يقم به المجلس أو لم يستطع القيام به.
- تجهيز واعداد النقاشات والحوارات للجنة الوزارية للأمن ولرئيس الحكومة، وتقديم ملخصات للجنة الكنيست المعنية بقضايا الآمن القومي، غير أن المجلس لم يشارك في غالبية هذه الحوارات أو يساهم في اعدادها.
- تقديم التوصيات للحكومة حول السياسات المتعلقة بالأمن القومي، المجلس في هذا المجال قدم بعض التقارير والتوصيات، غير أنها أهملت بشكل كامل من جانب الحكومة ورئيسها مثل تقرير الوضع السنوي الذي قدمه للحكومة ولم يناقش هذا التقرير في اي من جلسات الحكومة.
- التخطيط وفق رؤية طويلة المدى لمكونات الأمن القومي بالتعاون مع هيئات التخطيط في الوزارات والهيئات الرسمية العاملة في مجال الأمن القومي، وقرار الحكومة هنا لم يوضح ان كان هذا المجال في التعاون يشمل كافة المؤسسات بدون استثناء، وفي كل الأحوال فإن هذا التنسيق لم يتم لغاية الان بين هذه الأجهزة.

تعزز هذه الآراء والطروحات ما جاء في تقرير مراقب الدولة بأن مجلس الأمن القومي لا يحظى بالمكانة الملائمة به في وحدة صناعة القرار السياسي الاسرائيلي، فعمل المجلس يعتمد بدرجة كبيرة على رغبة وإرادة رئيس الحكومة والأشخاص المحيطين به، وبشكل خاص مدير مكتب رئيس الحكومة الذي يملك قدرة وتأثير على رئيس الحكومة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن غياب أو ضعف الصيغ القانونية المحددة للعلاقات بين الأطراف العاملة في مكتب رئيس الحكومة أدى لتداخل وازدواجية في أعمال هذه الأطراف، وفي ظل غياب هذا الوضوح وعدم تحديد مستوى العلاقات والاختصاصات تزداد امكانية ارتكاب أخطاء ربما تؤدي إلى أضرار كبيرة على المصالح والأهداف القومية.

يتضح من خلال هذا الاستعراض أن نظام صنع القرار الاسرائيلي يتكون من مجموعات متعددة لصنع القرار وليس مجموعة واحدة متكاملة ففي جانب القضايا الأمنية والسياسية يعمل إلى جانب صانعي القرار_ الحكومة ورئيس الحكومة واللجنة الوزارية_ ثلاث مجموعات هي:

- رئيس مكتب رئيس الحكومة.
- السكرتير العسكري.
- لجنة رؤساء الأجهزة السرية.

كما يعمل إلى جانب رئيس الحكومة والحكومة مجموعات أخرى لصنع القرار اقتصادية واجتماعية وعلمية... الخ، وكل مجموعة من هذه المجموعات تعمل وفق رؤية قطاعية محددة وليس وفق رؤية شمولية.

أما مجلس الآمن القومي الذي كان الهدف من وجوده أن يكون الاطار المتكامل لعمل صنع القرار وبشكل خاص في قضايا الآمن القومي فهو لا يقوم بأي دور في عملية صنع القرار، فأعمال المجلس موزعة بين مجموعات متفرقة داخل وحدة صناعة القرار.

مجلس الأمن القومي الاسرائيلي والسياسة الخارجية

تحتل مسألة الأمن مكانة بارزة في السياسة الاسرائيلية سواء الداخلية أو الخارجية، وتشكل هذه المسألة متغير أساسي وثابت في السلوك السياسي لإسرائيل، فإسرائيل كما يقول وزير دفاعها الأسبق (موشي دايان) لديها سياسة أمنية فقط، ويعود سبب هذا الاهتمام البالغ بمسألة الأمن إلى الميراث التاريخي الخاص باليهود، والخبرة اليهودية التي تراكمت عبر السنين والذي أدى إلى تشكيل ما يعرف بالمنظور اليهودي، هذا المنظور عملت الحركة الصهيونية وبدرجة عالية من التنظيم على تشكيله وبنائه لتحقيق أهداف سياسية استعمارية، وبغض النظر عن كل المغالطات التي يحملها هذا المنظور إلا أن له تأثير على توجيه وتحديد سلوك النخب السياسية الإسرائيلية، ويؤثر هذا المنظور كذلك على توجيه نمط التفكير لدى المجتمع الاسرائيلي بكامله، لذلك لم يطرأ تغيير يذكر في السلوك السياسي لإسرائيل رغم التحولات والتغييرات الاقليمية والدولية التي أدت إلى تحسين وضع اسرائيل الاستراتيجي في بعض المراحل الزمنية، بل أن اسرائيل لا زالت متمسكة بالافتراضات الأساسية لمفهوم الأمن القومي الاسرائيلي الذي تم وضعه خلال المرحلة الأولى من قيام الدولة اليهودية، ولا زالت تبرر سلوكها القائم على التوسع الاقليمي واخضاع الآخرين بدوافع أمنية وبذريعة انها لا زالت تواجه خطراً وجوديا.

الأمن والسياسة الخارجية في المنظور اليهودي

تضع اسرائيل مسألة الأمن في قمة أولوياتها السياسية، وهذا الاهتمام بالأمن دفع السياسيين وصانعي القرار الاسرائيلي إلى تبني افتراضات ومقولات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية حول العلاقة بين الأمن والسلام، وهو الأمر الذي أدى إلى تقديس مبدأ القوة لدى الاسرائيليين، ويعود الاهتمام بالأمن إلى ما قبل انشاء الكيان، بل كان الأمن المحفز الأساسي لإنشاء الكيان اليهودي، فقد ظلت الحركة الصهيونية تؤكد على جانب الأمن في تبريرها "لإقامة الدولة اليهودية وحل مشاكل اليهود، وتوفير الأمن لهم جراء المعاناة والاضطهاد الذي يلاقونه في المجتمعات الأوروبية"، و أصبحت مسألة الأمن عقيدة نفسية سياسية جماعية تحكمت ولا تزال في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، و صانعي القرار بشكل خاص، ويعتبر تحديد مكانة الأمن وأهميتها في السياسة الخارجية مدخلا مهماً لفهم السلوك السياسي الاسرائيلي.

في هذا الإطار طرح (مايكل بريشر) مفهوم المنظور اليهودي، ويتضمن هذا المنظور الانطباعات والصور الذهنية المتكونة لدى مجتمع معين عن النظام السياسي وعن العالم، إضافة إلى البيئة النفسية للمجتمع، ويمكن الاستدلال على هذا المنظور من خلال التعرف على الثقافة السياسية للمجتمع — نظرة المجتمع إلى النظام السياسي والنظام الدولي وعلاقته مع الآخر. والميراث التاريخي الخاص بالمجتمع وتأثيره على السلوك السياسي، والسمات الشخصية لصانعي القرار، هذا المنظور يعتبر بمثابة المرشح للمعلومات ذات الصلة بالسياسة الداخلية والخارجية، فاليهود ينظرون وفق هذا المنظور إلى العالم والنظام الدولي عبر التمييز بين اليهود وغير اليهود "الأغيار"، وبالتالي فهو يتحدد من خلال تعريف من هو اليهودي؟ وما هي اليهودية، هل هي مفهوم قومي أم ديني أم غير ذلك؟

ويتضمن المنظور اليهودي الشعور الجماعي لدى اليهود بأنهم شعب واحد سواء كانوا متدينين أم علمانيين، شرقيين أم غربيين، وأن اسرائيل هي الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، تم إعادة بعثها وبناؤها من قبل أبناء الشعب اليهودي لحل مشاكلهم في كافة أنحاء العالم، وأهم مشكلة تواجههم هي توفير الملاذ الآمن لهم من الاضطهاد الذي يواجهونه، كما استمدت مقومات الشرعية للوجود الاسرائيلي قوتها وأسسها من ميراث تاريخي مشترك لليهود، ووعد الهي بالأرض المقدسة، ومسؤولية الحضارة الغربية عن تجسيد هذا الشعور المشترك لليهود بوجود سياسي من خلال إقامة الدولة اليهودية، ومسؤولية الحضارة الغربية عن هذا الأمر يمكن قراءته في كلمة مندوب الحركة الصهيونية في مؤتمر. الصلح الذي عقد عام 1919 (ميناحيم اوسيسكين) ومطالبته (... بعودة هذه الأرض التي انتزعت من اليهود منذ ألف وثمانمائة عام بواسطة الرومان أسياد العالم في تلك الفترة. الشعب اليهودي حكم عليه بأن ينفى من أرضه، وبأن يشتت في جميع انحاء العالم، وباسم هذا الشعب الجريح قد أتيت أمامكم، أنتم ورثة الرومان سياسياً وحضارياً لأصوغ مطالبي: أعيدوا لنا موضوع ذلك السطو التاريخي).

نلاحظ هنا عملية بناء الوعي الجماعي لليهود، وإعادة بناء صورة اليهود لدى العالم المتحضر والنظام الدولي، الذي أصبحت أماني وطموحات اليهود جزءًا منه، كما أصبحت اسرائيل فيما بعد ركن من النظام الدولي بل وحازت على أهمية تفوق أهمية أي عضو آخر في النظام الدولي (بفعل تحالفاتها ووظيفتها في غرب آسيا).

إضافة لذلك تركت الدعاية اليهودية عن المجازر والمحارق التي ارتكبت بحق اليهود في العهد النازي في ألمانيا انطباعاً قوياً لدى اليهود وغير اليهود، بأن إقامة اسرائيل ضرورة منطقية لحل مشاكل اليهود ومعاناتهم واضطهادهم، بحيث أصبحت هذه الدولة تشكل فيما بعد موطن الشعب اليهودي بكامله والملاذ الآمن لهم، كما أنها الممثل الوحيد والمدافع الحقيقي عن مصالح وحقوق كل اليهود في العالم وبالمقابل يفترض الاسرائيليون الدعم والمؤازرة من قبل كافة المجتمعات اليهودية المنتشرة في العالم، باعتبار أن اسرائيل هي وطنهم القومي الوحيد.

من هنا جاء التركيز على قضية الأمن حيث ترك هذا المنظور أثره في صياغة مفهوم الأمن القومي الاسرائيلي جراء الخبرة المتراكمة بعد الحروب التي خاضتها اسرائيل مع العرب في المرحلة الأولى من قيام الدولة اليهودية، وأضافت هذه الخبرة المزيد من التأكيد والتقديس لمبدأ القوة من قبل النخب السياسية في اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي بشكل عام.

ويشير الى تأثير مبدأ القوة استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة تل ابيب (داني رابينو فيتش) بقوله: "أن عقلية فرض سيطرة القوة على الآخرين هي من السمات البارزة للمجتمع الاسرائيلي، وينعكس ذلك على السلوك السياسي للقادة السياسيين".

نخلص من هذا الاستعراض بأن المنظور اليهودي كان له تأثير كبير على صياغة مفهوم الأمن القومي لإسرائيل، وبالتالي التأثير على قرارات وسلوك السياسيين الاسرائيليين، ولا ينفي هذا المنظور وجود اختلاف وعدم انسجام بين مختلف التيارات السياسية والأيدولوجية داخل المجتمع الإسرائيلي حول العلاقة بين الأمن و" السلام" بل يبقى هذا الاختلاف يدور في إطار هذا المنظور.

وفيما يتعلق بمكونات نظرية الأمن القومي الاسرائيلي يرى (شاي فيلدمان) — مدير مركز يافه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب — أن هناك عدد من الافتراضات قد سيطرت على التفكير الأمني والسياسي الاسرائيلي ولا زالت تلقى قبولا واسعاً داخل المجتمع الاسرائيلي حتى الوقت الراهن، وهذه الافتراضات هي:

1- الافتراض الأول، يستمد مقوماته من المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية والمرتكز الى أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، حيث تطورت لدى الاسرائيليين قناعة بأنه في وقت الأزمات لن يقف أحد بجانب اسرائيل، وأن عليها أن تعتمد على قدراتها الذاتية، وهذا أدى إلى تقديس مبدأ القوة.
2- أدرك الاسرائيليون خلال المرحلة الأولى من اقامة الدولة اليهودية أن العرب يرفضون وجود اسرائيل ويسعون إلى تدميرها — أي أن اسرائيل تعيش في بيئة معادية — ويعزو (بن غوريون) هذا الرفض من جانب العرب بسبب الشعور العميق لديهم بعدم العدالة، إن يقول بعد انتهاء حرب 1948 "إذا كنت قائداً عربيا لن أقبل بوجود اسرائيل، وهذا أمر طبيعي، لقد أخذنا أرضهم، لقد وعدنا الله بها، هذه حقيقة ولكن هل يعني هذا شيئاً ما بالنسبة لهم؟".
3- نتيجة لذلك سيطر مفهوم (لا خيار) لدى النخب السياسية في اسرائيل وبشكل خاص داخل حزب (الماباي) الذي كان يسيطر على صنع القرارات في المرحلة الأولى من نشوء الدولة اليهودية، حيث ساد خلاف وانقسام بين تيارين في التعامل مع قضية الأمن والبيئة المحيطة، تيار يؤيد الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة، وتيار آخر يدعو إلى الاستخدام المنضبط للقوة والعمل على خلق بيئة محفزة للتطبيع مع العرب، ويؤكد التيار الثاني أن الاعتماد على القوة وحدها سوف يؤدي إلى اشعال كراهية العرب لإسرائيل ويقضي على فرص السلام.
4- الافتراض الرابع، أن اسرائيل تفتقر إلى العمق الاستراتيجي، وهو أحد العناصر. الرئيسية في السياسات الأمنية الاسرائيلية، حيث يعتبر الاسرائيليون أن الأرض مكون رئيسي للأمن.
5- يمتلك العرب تفوقاً كمياً على اسرائيل في الموارد البشرية والطبيعية وهذا يشكل تهديداً لإسرائيل، وكان لهذا الافتراض ثلاث دلالات:

أ- يجب على اسرائيل أن توظف مواردها بشكل أكثر كفاءة.
ب- تعويض النقص في الموارد من خلال التفوق النوعي في مجال التكنولوجيا العسكرية.
ج- استغلال الموارد الخارجية بطريقة أكثر كفاءة تسمح بتنمية الموارد الاقتصادية والسكانية من خلال المساعدات الخارجية والهجرة اليهودية.

هذه الافتراضات أدت إلى تبني القيادات الاسرائيلية للعديد من المفاهيم التي انعكست بتأثيرها على السياسة الخارجية الاسرائيلية، مثل الردع والردع المتراكم، والحرب الراقدة، والحدود القابلة للدفاع عنها، والتفوق العسكري الشامل، ويظل الأمن النقطة المحورية التي تدور في فلكها السياسة الاسرائيلية، أما ثوابت الأمن بالنسبة لإسرائيل فيحددها (أفرايم سنيه) — نائب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق — من خلال طرحه للإجابة على سؤال، كيف نبحر بأمان في منطقة خطرة؟ فيقول:" حتى عندما يسود السلام بين اسرائيل والفلسطينيين وبينها وبين جميع جيرانها، فإن المنطقة التي نعيش فيها ستبقى غير مستقرة ومليئة بالمخاطر الكامنة لذا في كل مستقبل منظور وفي كل حالة تنشأ ومهما كان الوضع جيدا، فإن اسرائيل تحتاج إلى أمرين كي تعزز السلام وتضمن كيانها وهما: حدود يمكن الدفاع عتها، وتفوق عسكري شامل".

ونلاحظ هنا أنه رغم التغيرات التي حصلت في البيئة الدولية والاقليمية التي عززت من مكانة وأمن اسرائيل إلا أنها لم تؤدي إلى تغيير في نظرتها لمسألة الأمن، بل ولم يستطع التيار الذي كان يوصف بأنه (ليبرالي) الصمود أمام التيار الذي يتبنى الواقعية، ويستند (الليبراليون) في طرحهم أنه يمكن تحقيق الأمن من خلال الشروع في تعاون اقتصادي مشترك مع دول المنطقة (التطبيع مثلاً)، وان هذا التعاون سيؤدي إلى خلق شبكة من المصالح تؤدي إلى التعويض عن العامل الجغرافي في تحقيق الأمن، وحسب وجهة نظرهم(الليبراليون) لم تعد الأرض مكون أساسي في مفهوم الأمن بسبب ظهور الصواريخ البالستية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إلا أن انهيار عملية السلام على المسار الفلسطيني الاسرائيلي أدى إلى دعم الاتجاه المؤيد لفكرة أن اسرائيل لا زالت تواجه تحديات أمنية، واستطاع هذا التيار أو الاتجاه أن يستغل ويكسب من نتائج احداث الحادي عشر من ايلول 2001 في الولايات المتحدة، وتقديم إسرائيل إلى العالم على أنها تواجه ارهاباً فلسطينيا وأنها في حالة دفاع عن النفس.

وانتهجت إسرائيل سياسة تستند أساساً إلى الردع أو حسم النزاع بالقوة، وأمام عجزها عن حسم الصراع مع الفلسطينيين تبنت اسرائيل استراتيجية (إدارة النزاع) من جانب واحد وظهر هذا التوجه في سياستها من خلال اتخاذ إجراءات من جانب واحد مثل: الانسحاب من قطاع غزة وإقامة جدار الفصل في الضفة الغربية بدون التفاوض مع الجانب الفلسطيني.

وهنا لا بد من الاشارة إلى أن النهج السياسي الذي يتبعه القادة الاسرائيليين (بحسب نظرائهم من دعاة السلام الاسرائيليين) قد أضاع العديد من فرص السلام مع العرب، وإيجاد تسوية مقبولة لدى الفلسطينيين والاسرائيليين، وأهم هذه الفرص مبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، فنمط التفكير لدى الاسرائيليين لا زال يرتكز إلى رؤية أيدولوجية، أو كما أطلق

عليها أحد المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين (يهوشفاط هركابي) أهداف مثالية، ويؤكد (هركابي) أن نمط التفكير السائد لدى النخب السياسية الاسرائيلية وبشكل خاص لدى حزب (الليكود) يؤدي إلى اضاعة الفرص من أجل ايجاد حلول لمشاكل جوهرية تواجه اسرائيل، وأن هناك حاجة ملحة لإعادة قراءة صورة الآخر — وهم العرب — من أجل التوصل إلى حل للصراع العربي الاسرائيلي.

ويؤكد وجهة النظر هذه تقرير صدر عام 2005 عن معهد القدس لأبحاث اسرائيل، وهو معهد اسرائيلي، ويقدم التقرير الذي أعدته " مجموعة تفكير" ضمت باحثين وخبراء اسرائيليين في مجالات مختلفة، تقييماً شاملا للمفاهيم السياسية والمنطلقات الأساسية التي وجهت السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين خلال السنوات (2000 — 2004).

وجاء في التقرير: "رغم أن دولة اسرائيل موجودة في خضم ضائقة شديدة، حيث يتضح لها أكثر فأكثر أنه ما من جواب مطلق على التحدي الأمني الماثل أمامها، فإن عليها الامتناع عن الوصول إلى وضع سبق أن وصفه المنظر الاستراتيجي (يهوشفاط هركابي) " الانغلاق النفساني" أي التمسك بمفهوم سياسي يستند إلى منطلقات لا تعكس بالضرورة التطورات السياسية والعسكرية".

ونلاحظ هنا أن هذا المفهوم يلتقي مع فكرة المنظور الذي طرحه (بريشر)، إلا أنه أشد قوة ووضوحاً لدى (هركابي) في التعبير عن البيئة النفسية لصانعي القرار الاسرائيلي وانعكاس تأثير هذه البيئة على السلوك السياسي الاسرائيلي، فالسياسة الاسرائيلية وبغض النظر عن صانع القرار فيها سواء كان من اليمين أو اليسار تنطلق من رؤية واحدة، وتنظر إلى الآخر من خلال منظور واحد (يهودي وغير يهودي)، لذلك لن يتراجع الاهتمام بقضية الأمن لدى الاسرائيليين على الأقل في المدى القريب فها هو (يسرائيل أومان) الذي ساهم مع (توماس شيللنغ) بوضع نظرية الألعاب في الصراعات الدولية يردد مقولة (تشرشل) " إذا كنت ترغب في السلام فعليك أن تستعد للحرب".

يتضح من آراء رؤساء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابقين، أن من مهام وأهداف هذا الجهاز أن يكون بمثابة (مقر قيادة قومية)، لقضايا الأمن القومي، بحيث يعمل وفق منظور شمولي، يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المؤثرة على الأمن القومي، ففي هذا الإطار يقول رئيس مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابق (غيورا ايلاند) أن المنهج الصحيح للتعامل مع قضايا الأمن القومي يقتضي القيام بالخطوات التالية:

1- فحص واختبار الفرضيات الأساسية لقضايا الأمن القومي وفق إدراك سليم.
2- فحص واختبار المصالح الاسرائيلية وسلم أفضلياتها.
3- تحديد خريطة اللاعبين الآخرين، من خلال تشخيص مواقف النزاع والالتقاء معهم.
4- تقديم بدائل متعددة.
5- وضع تصور مستقبلي بعيد المدى.

إن وجود مجلس الأمن القومي يحقق هدفين:

الأول: تحرير المستوى السياسي أو القيادة السياسية من سيطرة التفكير العسكري، والذي ليس بالضرورة أن يكون نابعاً من داخل المؤسسة العسكرية، فقد يصدر هذا التفكير ويتكون خارج إطار المؤسسة العسكرية، وكما تبين فإن هذا التفكير متغلغل داخل المجتمع الإسرائيلي، كما ويخفف وجود هذا الجهاز من تأثير (الأيديولوجيا) على السياسة الخارجية.
الثاني: زيادة الادراك لدى القيادة السياسية عن البيئة التي تتعامل معها، وفي الغالب تكون هذ البيئة غير مدركة لدى القائد السياسي وتتسم بعدم اليقين، ومع التغيرات والتطورات في العلاقات الدولية فقد أخذت متغيرات جديدة تتفاعل في هذه البيئة الدولية مما زاد من درجة عدم اليقين وبالتالي أصبح الاعتماد على الادراك الشخصي لصانع القرار يحمل مخاطر كثيرة.

والسؤال هنا:

هل أدى وجود مجلس الآمن القومي في إسرائيل إلى التخفيف من سطوة التفكير العسكري لدى صانع القرار؟

وهل أدى وجود هذا الجهاز إلى زيادة الادراك لدى صانع القرار بالبيئة الخارجية؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول، فقد ترك المنظور اليهودي الذي تحدثنا عنه سابقاً أثره على السياسية الخارجية الاسرائيلية من خلال الاهتمام البالغ بمسألة الأمن، وبالتالي التأثير على مكونات الأمن القومي الاسرائيلي، وينطبق على اسرائيل وصف الدولة الحامية — وهو وصف أطلقه هارولد لاسويل على الدولة التي تعيش في حالة حرب مستمرة، فإسرائيل تصف نفسها بأنها في حالة صراع مستمر حتى ولو لم يكن هناك عمليات عسكرية، ومن هنا جاء مصطلح (الحرب الراقدة)، وهذا الاهتمام بالأمن ينعكس على كافة مكونات النظام السياسي الاسرائيلي رغم المحاولات العديدة للخروج من اطار التفكير العسكري إلى اطار أوسع وأكبر وبما يؤدي اتساع البدائل والأدوات لتحقيق الأهداف القومية لإسرائيل، وقد تم التعبير كما ورد معنا في أكثر من محطة ومن أكثر من خبير عن خيبة أمل كبيرة من الطريقة التي تم بها تشكيل مجلس الأمن القومي الاسرائيلي يقول أحدهم: "بعد 52 سنة من الاستقلال لم يتغذ الفكر الاستراتيجي لأجهزة الأمن بالفكر المدني، والعكس هو الصحيح ثمة المزيد من الجنرالات يشغلون مناصب حكومية عامة، ومنهم رئيس مجلس الأمن القومي".

فرؤساء مجلس الأمن القومي الاسرائيلي الذين تقلدوا هذا المنصب منذ عام 1999 هم ضباط سابقون في الجيش الاسرائيلي أو في الأجهزة الأمنية، وهم كالتالي:

1. ديفيد عفري، أول رئيس لمجلس الأمن القومي الاسرائيلي ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي، تقلد منصب رئيس مجلس الأمن القومي عام 1999.
2. عوزي دايان، ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي تقلد منصب رئيس مجلس الأمن القومي عام 2000.
3. أفرايم هليفي، رئيس جهاز الموساد السابق تقلد منصب رئيس المجلس عام 2002.

4. غيورا ايلاند، ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي، تقلد منصب رئيس المجلس عام 2004.
5. ايلان مزراحي، نائب رئيس الموساد تقلد المنصب عام 2006.
6. داني أرديتي ضابط سابق في الجيش الاسرائيلي، تقلد منصب رئيس المجلس عام 2007
7. عوزي أراد عمل كمسؤول أبحاث سابق في الموساد برتبة توازي (ميجور جنرال) ويكاد يكون المدني الوحيد بين من كلفوا برئاسة مجلس الأمن القومي لأسباب ترتبط بعلاقاته الوثيقة بنتنياهو تقلد منصب رئيس المجلس عام 2009.
8. يعقوب عميدرور عمل كرئيس قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (الأمان) تقلد منصب رئيس المجلس عام، 2011
9. يوسي كوهين نائب رئيس الموساد تقلد المنصب عام، 2013
10. يعقوب ناجل جنرال احتياط في الجيش تقلد المنصب بالتكليف عام 2016
11. ايتان بن دافيد شغل منصب نائب رئيس الشاباك ورئيس وحدة الحمايات الشخصية، ورئاسة الهيئة الوطنية لحماية البيانات. تقلد المنصب عام 2017 واستقال بعد 4 أشهر.
12. مئير بن شبات ضابط سابق في لواء جفعاتي ورئيس الشاباك السابق في المنطقة الجنوبية عين في أواخر العام 2017 رئيساً لمجلس الامن القومي استقال عام 2021.
13. إيان حولتا الرئيس السابق لهيئة التخطيط الاستراتيجي والسياسي في الموساد ورئيس الهيئة التكنولوجية في الجهاز عين رئيساً لمجلس الامن القومي عام 2021 بعد استقالة بن شباث.

ويعتبر، تعيين ضباط سابقين في الجيش الاسرائيلي في مناصب سياسية وحكومية عليا أحد المداخل المهمة لما يطلق عليه (عوزي دايان) الرئيس الثاني لمجلس الآمن القومي "عسكرة السياسة" وبالرغم أن دايان تولى منصب رئيس هذا المجلس إلا أنه يرى من الأفضل أن يتولى هذا المنصب شخص مدني. وبالتالي فإن توفير بديل مدني في مجال الأمن القومي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الاسرائيلية، أمر لم يتم تحقيقه، فها هو شلومو غازيت — رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية السابق _ يصف سطوة التفكير العسكري في صنع القرارات السياسية في اسرائيل بقوله وهو يصف عملية صنع القرار أثناء حرب لبنان الثانية عام 2006 "كنت آمل أن نرى في النهاية أن المجلس الوزاري المصغر يتردد في قبول واحد من البدائل الممكنة الحقيقية المطروحة، وكنت آمل بأن السيدة تسيبي ليفني ستطرح سياسة خاصة بها، وأن لا تردد كلمة آمين كما اعتاد وزراء الخارجية في الماضي أن يرددوا في أعقاب المعزوفة الأمنية".

توضح هذه العبارة مدى سطوة التفكير العسكري على صانعي القرارات في اسرائيل، ومدى هيمنة مبدأ القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية في اسرائيل، وفي الغالب ينظر إلى أي رأي مخالف لتقديرات الجيش والأجهزة الأمنية بعين الشك والاستخفاف، أما الدور الذي تقوم به وزارة الخارجية ازاء السياسة الخارجية الاسرائيلية هو دور ثانوي وتابع.

ونقدم فيما يلي نموذج من الحوار الداخلي بين أصحاب القرار الاسرائيلي.

في شهر تموز عام 2001 جرى نقاش رسمي حول كيفية التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية، وكانت تقديرات الجيش والاستخبارات العسكرية تدعو إلى القيام بعمليات عسكرية واسعة، واعتبار السلطة الفلسطينية غير معنية بالسلام وأنها ليست شريكاً في المفاوضات بل ووصفها بأنها "سلطة ارهاب"، وهذا يعني باختصار نسف ما تم بناؤه من جسور ثقة وتفاهم خلال السنوات السابقة.

أما وزارة الخارجية الاسرائيلية فقدمت تقييماً وتوصيات مغايرة وهي كما يلي:

- يرى خبراء وزارة الخارجية أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات يسعى إلى الظهور أمام اسرائيل والمجتمع الدولي بأنه مصر على خوض نضال مستمر، وهو يأمل أن يؤدي رد فعل اسرائيلي حاد إلى تدخل دولي وخلق شرخ داخل المجتمع الاسرائيلي، وأوصت وزارة الخارجية الاسرائيلية بما يلي:
- على اسرائيل أن تمتنع عن القيام بعمليات عسكرية قاسية ضد السلطة الفلسطينية، وأن تحافظ على تكيف مناسب حتى في مجال الرد على عملية قاسية.
- يحظر على اسرائيل أن تبدو وكأنها تخطط لاحتلال مناطق السلطة أو لإبعاد عرفات، وعليها أن تمتنع عن التحرشات الكلامية.
- أي محاولة للمساس بعرفات ستودي إلى تعزيز التأييد الدولي له، وأي عملية عسكرية كبيرة ستثير أمام اسرائيل مسألة، ما الذي يجب أن نفعله في اليوم التالي؟
- من الأفضل لإسرائيل أن تخفف من الضائقة الاقتصادية في المناطق (أي الضفة والقطاع)، وأن تمنح السكان ما يعززهم اقتصاديا.
- الهدف المركزي الذي تقترحه وزارة الخارجية للسياسة الاسرائيلية هو دفع رئيس السلطة الفلسطينية إلى زاوية سياسية، بحيث يكون تحت ضغط دولي لمحاربة (الارهاب)، ومن أجل ذلك لا بد من وجود خطة سياسية لإيجاد مخرج للأزمة، واقامة حوار مباشر مع الفلسطينيين لمنع تدويل الصراع.

هذه التوصيات يظهر جلياً أنها لم تأخذ مجالاً للتنفيذ وتشير مجريات الأحداث اللاحقة، أن رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك (ارئيل شارون) فضل توصيات الجيش والأجهزة الأمنية.

نماذج من القضايا التي شارك فيها مجلس الأمن القومي

المجالات التي شارك فيها مجلس الأمن القومي الاسرائيلي، تكاد تكون ضئيلة ومحدودة، وهي تتركز في الغالب على الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والعلاقة مع لبنان وسوريا، والحوار الاستراتيجي مع دول مختلفة.

ففي العلاقة مع الفلسطينيين شارك مجلس الأمن القومي الاسرائيلي في القضايا التالية:

القضية الأولى: خطة الانسحاب من قطاع غزة

لدى استعراض البيئة التي اتخذ فيها رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق (ارئيل شارون) قرار الانسحاب من قطاع غزة، والذي يطلق عليها في اسرائيل قرار فك الارتباط، يتضح أنه جاء ليشكل نهاية لسلسلة من الأزمات داخل القيادة السياسية الاسرائيلية، و اتضحت صورة هذه الأزمة في التعامل مع الملف الفلسطيني بعد فشل مفاوضات (كامب ديفيد) بين الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي (ايهود باراك)، وألقى باراك مسؤولية فشل هذه المفاوضات على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وادعى بأنه ليس شريكاً في مفاوضات السلام، وبسبب ذلك إضافة إلى أسباب أخرى، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 حيث كانت السياسة الاسرائيلية تهدف في بداية الانتفاضة إلى احتواء الازمة، إلا أنه مع وصول (شارون) إلى الحكم بدأت السياسة الاسرائيلية تتحول من الاحتواء إلى الحسم العسكري للموقف، وذلك من اجل منع الفلسطينيين من تحقيق أي انجاز بواسطة الانتفاضة، وأمام عجز اسرائيل عن تحقيق الحسم في صراعها مع الفلسطينيين اتجهت السياسة الاسرائيلية إلى سياسة ادارة النزاع، وتمثل ذلك بالانسحاب من قطاع غزة واخلاء مستوطنات من شمال الضفة الغربية دون عملية سلام أو مشاركة فلسطينية، ومع خطة الانسحاب شرعت اسرائيل بإجراء آخر لا يقل أهمية عنه، وهو اقامة الجدار الفاصل على أراضي الضفة الغربية وحول القدس.

الهدف من خطة الفصل هو مواجهة الخطر (الديموغرافي) العربي كما يصفه الإسرائيليون بالانفصال عنهم وتعزيز يهودية الدولة وتعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وبالتحديد في القدس بدل قطاع غزة، أما دور مجلس الأمن القومي الاسرائيلي فيتضح من التحقيقات التي أوردها مراقب الدولة، بأن المجلس لم يشارك في النقاشات الرسمية التي أجراها رئيس الحكومة قبل الاعلان عن الخطة عام ٢٠٠٣، وجاء دور المجلس في وقت لاحق لإعداد الخطط التنفيذية لتحقيق انسحاب هادئ للجيش والمستوطنين، ويشير تقرير مراقب الدولة أن النقاشات كانت تجري ضمن دائرة ضيقة شارك فيها مدير مكتب رئيس الحكومة والمستشار السياسي والأجهزة الأمنية والجيش.

القضية الثانية: مقترح لتسوية شاملة مع الفلسطينيين.

عرض رئيس مجلس الأمن القومي الاسرائيلي السابق (غيورا ايلاند) عام 2004 خطة لتسوية شاملة مع الفلسطينيين وأعدت هذه الخطة لتكون مبادرة أوروبية لحل النزاع مع الفلسطينيين وتضم العناصر التالية:

- انسحاب اسرائيل من كافة مناطق قطاع غرة واخلاء المستوطنات فيها.
- تخصص مصر للفلسطينيين مساحة 600 كم وبطول 30 كم على امتداد الحدود الفلسطينية- المصرية، وبعرض 20 كم داخل سيناء وهذه المساحة ستزيد من مساحة قطاع غرة إلى ثلاثة أضعاف.
- تحصل مصر. مقابل ذلك على منطقة بديلة بمساحة 200 كم٢ من أراضي النقب، إضافة إلى نفق يربط مصر. بالأردن باتصال بري ويكون تحت السيادة المصرية.

- يحصل الأردن على حرية الوصول إلى البحر المتوسط بواسطة النفق البري إلى ميناء غزة، كما يمكن أن تحصل السعودية والعراق على مخرج إلى البحر المتوسط من الطريق نفسها.
- يحصل الفلسطينيون على 89% من الضفة الغربية فيما تحصل " اسرائيل" على 11% من مساحة الضفة الغربية.
- يحصل الفلسطينيون على ميناء بحري عميق وكبير ومطار دولي في قطاع غزة.
- تتولى كل من الأردن، مصر، الولايات المتحدة، الوصاية على المناطق الفلسطينية.
- يتم توقيع الاتفاق في مؤتمر سلام يعقد في مصر برئاسة الرئيس المصري ومشاركة الرئيس الأمريكي، ورؤساء الدول المعنية.

من الواضح جداً مدى تأثير (المنظور اليهودي) على طريقة تفكير صناع القرار في اسرائيل، فأمن اسرائيل له الأولوية حتى ولو كان على حساب دول أخرى، لكن هذه الخطة لم تلقى قبولا داخل "اسرائيل" نفسها فكيف يمكن أن تلقى قبولا لدى الدول المعنية.

القضية الثالثة: التقديرات الاسرائيلية للوضع على الساحة الفلسطينية في مرحلة ما بعد عرفات.

تبلورت في اسرائيل مجموعة من المواقف والتقديرات عن العلاقة المستقبلية مع الفلسطينيين بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ومن هذه التقديرات ورقة عمل خاصة قدمها مجلس الأمن القومي تحت عنوان "انصراف عرفات من الساحة معالم وتوصيات سياسية".

وتضمنت هذه التوصيات أهداف الاسرائيليين في تلك المرحلة:

- ابقاء المبادرة بيد اسرائيل.
- بلورة استراتيجية مشتركة مع الادارة الأمريكية.
- تقريب المواقف مع الاتحاد الأوروبي.
- تعاون أكبر مع مصر والأردن.
- مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في مواجهة الارهاب.
- تقليص نفوذ جهات معرقلة من الخارج.
- استمرار تنفيذ خطة فك الارتباط.

وجاء أيضاً في توصيات مجلس الأمن القومي الاسرائيلي أن على اسرائيل أن تبلور موقفاً من نقطتين:

- الانتظار إلى حين نضوج شريك فلسطيني للسلام.
- بناء شريك ومنحه (فيتامينات) حتى وهو في مرحلة التكوين.

كما طالب مجس الأمن القومي بتنسيق خطة فك الارتباط مع القيادة الفلسطينية إذا كانت هذه القيادة مقبولة لدى إسرائيل. إزاء ذلك انقسمت المواقف الاسرائيلية تجاه عدد من القضايا مع الفلسطينيين في تلك المرحلة وهي:

- تقديم الدعم للقيادة الفلسطينية الجديدة، حيث رفض رئس الوزراء الاسرائيلي (ارئيل شارون) تقديم أي مبادرات لدعم هذه القيادة بل ومطالبتها بالوفاء بالتزاماتها بمحاربة (الارهاب).
- تنسيق الانسحاب من قطاع غزة مع القيادة الجديدة، فقد أيدت معظم القيادات الإسرائيلية اجراء التنسيق، إلا أن السلطة الفلسطينية امتنعت عن التنسيق.

القضية الرابعة: العلاقة مع لبنان وسوريا

فيما يتعلق مع لبنان وسوريا، فقد أجرى رئيس مجلس الآمن القومي الاسرائيلي السابق (غيورا ايلآند) لقاءات مع مسؤولين في الادارة الأمريكية، ومسؤولين فرنسيين وممثلين عن الأمم المتحدة وذلك في ربيع عام ٢٠٠٥ تم خلالها بلورة صيغ اقتراح تسوية أمنية بين لبنان واسرائيل ويتضمن هدا الاقتراح:

- وقف الطلعات الجوية الاسرائيلية في سماء لبنان.
- إطلاق سراح أسرى لبنانيين.
- اجراء تعديلات حدودية بما يشمل مزارع شبعا.
- ويلتزم اللبنانيون مقابل ذلك بإنشاء نظام تنسيق أمني مع اسرائيل، وإعادة جزء من لاجئي جيش "لحد"، واخراج حزب الله من المنطقة الحدودية ونشر الجيش اللبناني مكانه.
- الجهات الدولية التي تم التنسيق معها وعدت أن يقدم المقترح كمبادرة دولية إذا قبلت الحكومة الاسرائيلية هذه المبادرة، غير أن رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك (شارون) رفض الحديث عن الخطة أو اجراء نقاش حول الموضوع لانشغاله بالانفصال عن غزة، ويقول (ايلاند) أنه عرض الاقتراح مرة أخرى على (أولمرت) عام 2006 قبل حرب لبنان بأربعة أشهر إلا انه رفض أيضاً اجراء نقاش حوله، وبرأي (ايلاند) أن الاقتراح المذكور أفضل من قرار الأمم المتحدة رقم (١٧٠١) الذي وافقت عليه اسرائيل بعد الحرب.
- وفيما يتعلق بالحوار الاستراتيجي، فإن مجلس الأمن القومي مسؤول عن عقد وإدارة حوارات استراتيجية مع عدد من الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية فإن إدارة الحوار الاستراتيجي معها هي من مسؤولية وزارة الدفاع، ويدير مجلس الأمن القومي حوارات مع مجالس أمن قومي أخرى مثل الحوار الاستراتيجي مع مجلس الأمن القومي الروسي، ومجلس الأمن القومي التركي، ومجلس الأمن القومي الهندي، ومجلس الأمن القومي الصيني.

بعرضنا للقضايا السالفة يبدو واضحًا أن ما يجري في اسرائيل وبشكل هادئ هو صراع بين وجهتي نظر في التعامل مع قضايا الآمن القومي أو بمعنى أدق منهجي تفكير، وهما يرتبطان بشكل وثيق بتعريف مفهوم الآمن القومي، الأول المفهوم

العسكري، والثاني هو المفهوم الموسع للأمن القومي، الأول يحدد مصادر التهديد بأنها خارجية وذات طبيعة عسكرية فقط، وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة لمواجهته هي من خلال الاعتماد على القوة.

أما الثاني فيرى أن مصادر التهديد ليست بالضرورة خارجية وليست بالضرورة ان تكون ذات طابع عسكري، وبالتالي لا تكون القوة العسكرية هي الخيار الوحيد لتحقيق الأمن، أما في إسرائيل فلا زال التركيز على المفهوم الأول للأمن القومي وبالتالي الاعتماد على مبدأ القوة لمواجهة مصادر التهديد التي تواجهه، ويطرح المؤيدون لوجود جهاز مجلس الأمن القومي أنه يمكن تحقيق المصالح والأهداف القومية من خلال رؤية استراتيجية بعيدة المدى وليس بناءً على ردود فعل آتية، فوجود المجلس يؤدي في النهاية إلى زيادة ادراك صانع القرار بالأهداف القومية والبدائل المتاحة لتحقيق هذه المصالح وفق رؤية متكاملة.

أزمة الحكم وإدارة الصراع

ثمة اعتقاد كبير لدى شريحة واسعة من السياسيين والخبراء والأكاديميين في إسرائيل، بأن حرب لبنان الثانية عام 2006 وما تلاها من حروب في غزة، أظهرت بشكل واضح الأزمة التي تعاني منها القيادة في إسرائيل، وثمة رأي آخر يعتقد بأنها أزمة حكم نتج عنها أزمة قيادة، ويظهر ذلك الخلل في أداء أجهزة ومؤسسات الحكم. الأمر الذي انعكس على أداء الحكومات وقراراتها، وفي هذا الإطار طرح القائمون على "مؤتمر هرتسليا" السابع، ثلاثة أسباب تؤدي لعدم نجاعة وفعالية الحكم في إسرائيل، وهي:

- غياب الاستقرار السلطوي، الأمر الذي يستدعي تغيير نظام الحكم لضمان استقرار السلطة.
- عدم توفر الوسائل والآليات الملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات.
- عدم التوازن بين السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، والقضائية، مما يؤدي إلى عرقلة الأداء الناجح للسلطة والصناعة الملائمة للقرار.

وكانت نتائج حرب لبنان الثانية والحروب التي تلتها، دافعاً مهماً لطرح اقتراحات من أجل تغيير نظام الحكم، وإعادة بناء مؤسسات اتخاذ القرار، ومن ضمنها المطالبة بتعزيز مكانة مجس الأمن القومي في نظام صنع القرارات.

لذا سنسلط الضوء على أزمة القيادة في إسرائيل بعد حرب لبنان الثانية والحروب التي تلتها، والحلول المطروحة لتعزيز مكانة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

حرب لبنان الثانية وحروب غزة وأزمة القيادة في إسرائيل

اندلعت الحرب بين حزب الله واسرائيل، -التي يطلق عليها اسم حرب لبنان الثانية بعد قيام حزب الله بأسر جنديين اسرائيليين بتاريخ 12 تموز 2006، الحكومة الإسرائيلية من جانبها عقدت اجتماعاً عاجلًا مساء نفس اليوم وقررت شن هجوم شامل على حزب الله، وحددت ثلاثة أهداف لهذه الحرب وهي:

- إعادة الجنود المخطوفين.
- إنهاء نيران صواريخ حزب الله
- نشر الجيش اللبناني في الجنوب.

فيما كانت تصريحات أخرى للقادة الإسرائيليين تشير إلى أن هدف الحرب هو:

- تدمير حزب الله.
- استعادة قدرة الدرع الإسرائيلية.
- تغيير الواقع في لبنان.

في هذه الحرب التي استمرت لمدة (33) يوم، قتل حسب المعطيات الإسرائيلية (163) إسرائيلياً منهم (119) جنديًا، وأصيب المئات بجراح كما دمرت (80) دبابة ومدرعة وأسقطت مروحية ودمرت بارجة حربية متطورة، كما سقط أكثر من أربعة آلاف قذيفة شمال إسرائيل تسببت بخسائر اقتصادية كبيرة، وانتهت هذه الحرب دون أن تحرز اسرائيل خلالها نصراً واضحاً من الناحية العسكرية، بل ولم تحقق أيًا من الأهداف المعلنة للحرب.

النتائج التي آلت إليها الحرب أدت إلى انتقادات واسعة داخل اسرائيل، وتعالت الأصوات المطالبة باستقالة المسؤولين الأساسيين عن نتائج الحرب، وأخرى تطالب بإقامة لجنة تحقيق رسمية، و تركزت هذه الانتقادات على تقصير القيادة السياسية والعيوب التي ظهرت في عملية اتخاذ القرار، والعيوب في المفاهيم الأمنية - السياسية لدى النخب السياسية والعسكرية في إسرائيل، إضافة إلى الانتقادات الموجهة للقيادة العسكرية والإخفاق في التعبئة والتجهيز والتدريب، وأمام هذه الانتقادات قررت الحكومة الإسرائيلية يوم 17 أيلول 2006 تعيين لجنة لتقصي أحداث ونتائج الحرب.

لجنة فينوغراد

عينت الحكومة الإسرائيلية لجنة برئاسة القاضي المتقاعد (الياهو فينوغراد) وذلك من أجل "استيضاح الاستعدادات وكيفية سلوك المؤسسة السياسية والجهاز الأمني فيما يتعلق بمجمل جوانب المعركة في الشمال التي بدأت في يوم 12 تموز 2006".

- حمل التقرير رئيس الحكومة، ووزير الدفاع ورئيس الأركان مسؤولية اتخاذ قرارات أدت إلى الخروج للحرب دون الاعتماد على خطة مفصلة تعتمد في اساسها على دراسة دقيقة للسعات المعقدة للساحة اللبنانية.
- أكد التقرير أنه لم يتم البحث في كافة البدائل المتاحة مثل سياسة ضبط النفس أو ربط الخطوات السياسية مع خطوات عسكرية، حيث أظهرت القيادة السياسية ضعفًا في الحسابات الاستراتيجية التي ينبغي أن تؤدي للرد على الحدث من خلال رؤية شاملة.
- توفر الدعم للحكومة سببه العرض الغامض للأهداف وطرق العمل غير الواضحة التي طرحت أمام مجلس الوزراء، مما جعل بعض الوزراء يؤيدون القرار وهم يجهلونه.

- أشار التقرير إلى أن هناك قسم من الأهداف لم يتم توضيحه، وبشكل عام كانت الأهداف التي وضعت طموحة للغاية.
- تقع المسؤولية الأساسية على عاتق رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان.

أولاً: رئيس الحكومة:

- يقع على رئيس الحكومة المسؤولية العليا عن قرارات حكومته.
- أعد رئيس الحكومة موقفه دون أن تعرض عليه خطة عسكرية مفصلة ودون أن يطالب بعرضها ودون الاهتمام بالبدائل العسكرية والسياسية، وقد تصرف دون تشاور منتظم داخل الحكومة أو مع مستشاريه.
- يتحمل رئيس الحكومة المسؤولية عن عدم وضوح الأهداف والطرق التي تم اتباعها لتحقيق هذه الأهداف.
- لم يقم رئيس الحكومة بتعديل خطته بعد أن تبين له أن الفرضيات الأساسية للعملية العسكرية لا يمكن تحقيقها.

ثانياً: وزير الدفاع:

- لم تتوفر لدى وزير الدفاع الخبرة والمعرفة في الشؤون السياسية والأمنية والحكومية، كذلك لم تتوفر لديه معرفة جيدة بالمبادئ الأساسية من استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية.
- اتخذ وزير الدفاع قراراته دون التشاور مع جهات سياسية ومهنية لديها الخبرة، كما لم يتم اعطاء وزن كاف للآراء المتحفظة.
- لم يتصرف وزير الدفاع من خلال رؤية استراتيجية فهو لم يبحث في خطط الجيش ولم يدقق في جاهزيته.
- لم يطور وزير الدفاع مفهوماً سياسياً وعسكرياً لاحتمال تعقيدات الساحة على رد إسرائيل وأهداف المعركة والعلاقة بين الخطوات السياسية والعسكرية فيها.

ثالثاً: رئيس الأركان:

- لم يضع رئيس الأركان أمام المستوى السياسي معلومات وتقديرات وخطط كانت ستتيح المجال لمواجهة التحديات بصورة أفضل.
- لم يعرض رئيس الأركان الوضع المتردي لجاهزية الجيش أمام المستوى السياسي، ولم يعرض كذلك الخلافات الداخلية في الجيش.
- تقع عليه مسؤولية كبيرة لأنه عرف بأن رئيس الحكومة ووزير الدفاع يفتقران إلى المعرفة والخبرة العسكرية، كما أنه خلق انطباع لديهم بأن الجيش مستعد ولديه خطط.

إن من أسباب الإخفاق في هذه الحرب ظروف خارجة عن سيطرة اسرائيل وهي تتعلق بالبيئة الخارجية، ومنها قدرة حزب الله المتعاظمة ووجوده على الحدود اللبنانية الفلسطينية، والتأثير الحاصل جراء تعقيدات الوضع على الساحة اللبنانية وبشكل خاص دور كل من سوريا وايران، وارتباط الحرب بالتوتر الإقليمي الناجم عن سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية

وموقف كل من الولايات المتحدة واسرائيل تجاه إيران، فالدور الأمريكي في هذه الحرب كان واضحاً في تأييد العمل العسكري من قبل اسرائيل وترك له الفرصة الكافية لتحطيم حزب الله، بل يسود اعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل خططتا للحرب منذ فترة طويلة، إن نشرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن خطة الحرب ضد لبنان كانت موجودة منذ خمسة أشهر، وان السفير الأمريكي في بيروت جيفري فيلتمان ابلغ الحكومة اللبنانية منذ شهر آذار 2006 بأن الولايات المتحدة ستمنح المسؤولين اللبنانيين فرصة خمسة أشهر لنزع سلاح حزب الله، وان فشلوا فإن واشنطن ستتولى المهمة بنفسها، فيما صرح مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية (ديفيد وولش) أنه إذا لم ينجح لبنان في تنفيذ قرار (1559) الصادر عن الأمم المتحدة فإن اسرائيل ستفعل ذلك وتنزع سلاح حزب الله.

الدور الأمريكي في الحرب على لبنان يشير إليه أيضاً أحد الكتاب الصحفيين الإسرائيليين بقوله **انه** من الجيد أننا لم ننتصر في الحرب، وأن هذه الحرب ربما تكون دافعاً للبحث عن بدائل أخرى بدل استخدام القوة، وسببا في تعليم الأمريكيين درساً هاماً أنه لا جدوى من دفع إسرائيل نحو مغامرات عسكرية.

يتضح من هذه الأقوال والتصريحات أن جزء مهم من قرار الحرب كان مصدره خارجي، وان الولايات المتحدة الأمريكية كان لها أهداف تسعى لتحقيقها من هذه الحرب، التي التقت مع أهداف إسرائيلية، وهذا يشير إلى أن إسرائيل لها دور وظيفي تقوم به في المنطقة خدمة لمصالح أطراف أخرى، ما يعتبر عنصرًا مؤثرًا على اتخاذ القرار في مؤسسة تعاني من اختلال في صناعة القرار بالأساس.

وبالعودة إلى موضوع اتخاذ قرار الحرب في إسرائيل كما ورد في تقرير فينوغراد، فقد أشار إلى عدد من الإخفاقات الحكومية في عملية صنع القرار، وهي:

- لم يحصل في المستوى السياسي أو العسكري نقاشات شاملة ومعمقة حول الموقف وطبيعة الرد وسبل تحقيق الأهداف.
- الافتقار إلى الأسس السليمة في اتخاذ القرارات من حيث طرح البدائل وفق رؤية شاملة، وعقد نقاشات وحوارات بين هذه البدائل.
- اعتماد الحكومة بدرجة كبيرة على تقديرات الجيش وتوصياته.
- غياب أي دور لوزارة الخارجية في تقدير الموقف وتقديم رؤية أخرى أو تفحص البدائل.
- غياب دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

وجاء في توصيات اللجنة انه من اجل معالجة مواطن الخلل والقصور في نظام صنع القرار في إسرائيل يتبنى اتخاذ الإجراءات التالية:

- اتخاذ القرارات السياسية لدى الحكومة يقتضي عدم الاستناد إلى توصية هيئة واحدة (مثل الجيش أو الأجهزة الأمنية) وأنه لا بد من توفر رأي ثان من قبل هيئة أخرى وأن تجري أمام الهيئة المقررة لاتخاذ القرار، عملية منظمة من التحدي بين أصحاب الاقتراحات بشأن توصياتهم.

وهذا يقتضي العمل على ما يلي:

- الدمج الكامل لوزارة الخارجية في القرارات الأمنية ذات البعد السياسي.
- تحديد مهمات مجلس الأمن القومي بصورة واضحة بحيث تشمل ما يلي:
  أ- تقديم عمل مهني كامل وشامل في مواضيع سياسية وأمنية من خلال رؤية بعيدة المدى.
  ب- تطبيق هذا العمل المسؤول على القضايا الحاسمة المطروحة على جدول الأعمال.
  ج- السماح لمجلس الأمن القومي بإبداء رأيه في المواضيع السياسية والأمنية المطروحة للبحث لدى رئيس الحكومة واللجان الحكومية.
  د- يقوم المجلس بعملية التنسيق لاجتماعات اللجنة الوزارية للأمن وإعداد وتحضير جلساتها.
  هـ- يقوم المجلس بتحضير الأبحاث والدراسات حول الميزانية الأمنية لإسرائيل.
  و- أن يكون تعيين رئيس المجلس من قبل رئيس الحكومة وموافقة الحكومة واللجنة الوزارية للأمن على هذا التعيين.

هذه الانتقادات التي وردت في تقرير "لجنة فينوغراد" على عمل مجلس الأمن القومي، واستبعاده عن سياق صنع القرارات وعدم تعزيز مكانته في مكتب رئيس الحكومة أدت إلى طرح عدد من التوصيات لتحسين مكانة المجلس داخل وحدة صنع القرار، وتشير هذه التوصيات إلى أنه يجب تعزيز دور مجلس الأمن القومي الإسرائيلي من خلال الخطوات التالية:

- تكليف مجلس الأمن القومي بإعداد التقرير السنوي للوضع الأمني القومي، وعرضه على الحكومة لمناقشته.
- تركيز مداولات الميزانية الأمنية لدى مجلس الأمن القومي.
- تفعيل عمل المجلس بصورة أكبر داخل وحدة صنع القرار وبشكل خاص إلى جانب رئيس الحكومة واللجنة الوزارية للأمن.

لكن هذه الخطوات بقيت حتى اليوم تواجه بمعارضة شديدة من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية بشكل عام. تركت نتائج حرب لبنان الثانية أثراً كبيراً على أزمة الحكم في إسرائيل ومن ضمنها الأزمة التي واجهتها القيادة السياسية خلال الحرب التي نشبت بين إسرائيل وحزب الله، وتركز جانب كبير من الانتقادات الموجهة للحكومة في تعاملها مع هذه الأزمة إلى الخلل والقصور في عملية اتخاذ القرار بشن الحرب واسلوب إدارة هذه ألازمة بشكل كامل، فقد تحققت لجنة

فينوغراد من أن القرار المتسرع بشن عملية عسكرية لم يتم بحثه بشكل جدي ومتعمق في الحكومة الإسرائيلية، والأهم من ذلك أن الجيش قد ترك انطباعاً لدى المستوى السياسي في إسرائيل بإمكانية القيام بعملية عسكرية وتحقيق النصر، غير أن الخلل الواضح في قرارات المستوى السياسي وعدم ربط العمل العسكري بأهداف سياسية واضحة ومقبولة، والأهم من ذلك أنها لم تتفحص بدائل أخرى عن الحرب لحل الأزمة.

إزاء ذلك عززت التوصيات التي قدمتها اللجنة بتفعيل دور مجلس الأمن القومي ما جاء في تقرير مراقب الدولة من انتقادات لتجاهل الحكومة دور المجلس وفتح المجال أمام الحكومة الإسرائيلية لإعادة ترتيب نظام صنع القرار لديها.

أثر المؤسسة الامنية والعسكرية في صناعة قرارات الأمن القومي

تلعب الأجهزة الأمنية والعسكرية دروا بارزا في صناعة القرار الإسرائيلي، لا سيما أن بنية المجتمع وهيكليته عسكرية إلى حدّ ما في "إسرائيل"، بالإضافة إلى تنامي الهواجس الأمنية التي تؤثر على القرارات الإستراتيجية التي يتم اتخاذها، وتحدد مسارها المستقبلي، وتستمد الدوائر العسكرية قوتها في القرار الإسرائيلي، من خلال الترويج بأنها واحة الأمان في بحر الاضطراب والفوضى ما يعني منح الكوادر العسكرية والأمنية الإسرائيلية هامشًا واسعًا في عملية صنع القرار.

ومع تنامي دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي برز دور العسكريين في الحياة السياسية بشكل كبير، وقد كانت العلاقة بين هاتين المؤسستين محل اهتمام الباحثين، وقد وضعوا العديد من النماذج المفسرة لهذه العلاقة، والتي من أهمها النموذج الوظيفي، وهو الذي كان سائدا منذ نشأة الجيش الإسرائيلي، والتي تنظر إلى الجيش بأنه أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، ويقوم على الفصل بين السياسة والجيش، على الرغم من وجود بعض الشواهد التي تدل على التداخل بينهما في عهد بن غوريون. ومن النماذج المفسرة أيضًا لهذه العلاقة نموذج الشعب المسلح، والذي أعطى الجيش نفوذا أكبر في السياسة، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن "إسرائيل" في حالة حرب دائمة لذلك ينبغي الاستعداد الدائم للحرب، وذلك بتجنيد أفراد الشعب كله، أما نموذج الشراكة فيشير إلى وجود دور مركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد هذا النموذج على العلاقة بين منظار الشراكة والتبادل، ويعدّ هذا النموذج الجيش شريكا مكملا للمستوى السياسي في عملية رسم السياسات وقد انتاب العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي عدد من المفارقات، والتي منها: تغلغل الانقسامات السياسية والمصلحية في الجيش، وتدخل المؤسسة العسكرية في قضايا الخارجية والأمن والشؤون السياسية والدبلوماسية، وغياب قانون واضح يحدد الصلاحيات والعلاقة بين المستويين، أما فيما يخص وسائل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية فتتمثل في مشاركة القيادات العسكرية في اجتماعات مجلس الوزراء بشكل دائم، وتولي جنرالات الجيش المناصب السياسية العليا، واحتكار هيئات الجيش للمعلومات، وقراءة الواقع، ومشاركة القيادات العسكرية في المفاوضات والمهام الدبلوماسية.

لا يستطيع أي محلل سياسي أو عسكري، أن يمر مرور الكرام على الدور الهام الذي يلعبه جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) في صناعة قرارات الأمن القومي في "إسرائيل"، إلا أن هناك آراء مختلفة، حول دور جهاز (أمان) في صناعة القرار، فهناك رأي يقول: على انه مستعد وبدرجة كبيرة، حيث يقوم بجمع كافة المعلومات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقدمها بتقارير استخبارية عالية الجاهزية إلى رئيس الحكومة الذي بدوره يتخذ القرار المناسب بهذا الشأن، وهذا ما أشار إليه رئيس جهاز أمان السابق العقيد يهوشفاط هركابي في التقرير الاستخباري الذي رفعه إلى القيادة العسكرية والأمنية، والتي بدورها رفعته إلى رئيس الحكومة حول قيام مصر بحصار إيلات، حيث أوصى بتحريك الجيش والتدخل العسكري لفك الحصار ويلاحظ أن هناك تعاظما وازديادا في المطالبة ببلورة سياسة واضحة لدور جهاز (أمان) في المساعدة في السياسة الخارجية والأمنية وهذا أخذ في التوسع نظرا لخطورة التهديدات، حيث يطالب البعض بوجوب مشاركة ضباط الأمن، في أجهزة تنفيذ السياسات، عبر وحدات (أمان) وخاصة في مجال الحرب الاستخبارية والإعلام والدبلوماسية والحرب النفسية لذلك يلاحظ أن جهاز التقدير في أمان بدأ يذيل تقاريره الاستخبارية بسلسلة من التوصيات الواجب عملها في مثل هذه الحالات.

وهناك من يرى بان ينحصر عمل ضباط الاستخبارات بالتخصص العسكري الميداني، لأن ضباط الاستخبارات سيجدون صعوبة في التعامل مع الواقع المتشكل، لأنه شديد التعقيد، وهم ليسوا بحاجة لتحمل أعباء أخرى، وخاصة في مجال تقرير النوايا، لأنها تتسم بالكثير من الضبابية لذلك وبما أن خلفية رجل الاستخبارات مشتركة بين العسكرية والأمن، إذن فهو ليس سياسيا أو دبلوماسيا، لذلك لا يكون بمقدوره أن يحل محل صانعي القرارات، الذين تتأثر قراراتهم بالعديد من النواحي التي لا ترتبط فقط بالجانب الأمني ولذلك فمن المعيب أن يحس ويعتقد رجال الاستخبارات بأنهم يفهمون الواقع أكثر من صانعي القرار، وذلك لأنهم فقط يعرفون جزءا واحدا من الواقع، وهو المتمثل في ساحة الخصم وقدراته العسكرية

ولكن هناك من رأى أيضا أن جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) لا يمكن أن يسمح لنفسه بالجلوس فوق برج عاجي، وهو جبهة الأبحاث الرسمية لدولة "إسرائيل"، فإلى جانب ضرورة تقديم تقديرات استخبارية نوعية ومهنية وموضوعية، يجب عليها أيضا تقديم الذخائر الاستراتيجية المطلوبة للمعركة السياسية لذلك، يجب بنظر حاملي وجهة النظر هذه إيجاد نوع جديد من العلاقات التبادلية بين أمان وصانعي القرار قد تصل إلى حد الشراكة ولهذا أخذ جهاز الاستخبارات أمان على عاتقه، مهمة تقديم توصيات سياسية، بصورة مستقلة عن التقديرات الاستخبارية.

وإذا عدنا إلى الماضي ومنذ قيام الكيان عام 1948م، لنبحث عن عملية صنع القرار ذاته نجد أن الكيان الإسرائيلي نفسه لم يكن يملك أية مؤسسة واضحة ومعروفة لصنع القرارات القومية الاستراتيجية، فقد صرح أول وزير خارجية لإسرائيل ابا ايبان بان "نظام "إسرائيل" فى اتخاذ القرارات هو نظام هوائي" قائم على الارتجال والبعد عن التمأسس أما أهارون ياريف، والذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، فقد أقر بوجود نقاشات وتحليلات تدور على المستوى الوزاري أو

العسكري، "لكننا نفتقر لوجود جهاز مهني محترف على أعلى المستويات" وقد ادعى أبراهام تامير، الذي شغل منصب رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي " أنه طالما لم تعمل الحكومة الإسرائيلية على تشكيل جهاز شرعي ومتين تكون مهماته وصلاحياته تتناول كل ما يتعلق بتخطيط وتحليل وتنسيق السياسات، فإن الوضع في "إسرائيل" سيكون ثابتا على ما هو عليه".

شلومو غازيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقا يرى أن كافة القرارات التي اتخذت في عهده كانت غير مسؤولة وارتجالية، وغير متزنة، وغير قائمة على دراسة البدائل المختلفة وتحليلها.

وهنا لا بد أن نقول بأن مشكلة "إسرائيل" الأساسية، المتعلقة بسياق صناعة القرارات، لا ترجع إلى طبيعة الطواقم أو العمل الذي تقوم به ومدى فائدته من عدمها، بل ترجع إلى عدم وجود طواقم أو هيئة أو لجنة أصلا لإكمال عملها، لذلك تبقى العلاقة محصورة بين الجهة الأمنية صاحبة التقدير الأمني أو الاستخباري ورئيس الحكومة أو وزارة الخارجية في حال التقديرات السياسية والدبلوماسية. كل ذلك لا يعني أن "إسرائيل" لم تتخذ قرارات استراتيجية، سواء زمن السلم والحرب، سواء عسكرية كانت أم سياسية. من الواجب أن نشير إلى أهم آثار جهاز الاستخبارات العسكرية أمان في عملية صنع القرار الاسرائيلي، سواء على طريق النجاح أو الفشل، والذي تبنى نظرية أن أجهزة الاستخبارات بشكل عام مؤسسات متشائمة تفضل المبالغة بالخطر على الاستهانة به، لذلك ففي حالة عدم وجود معلومات واضحة أو عدم توفر تأكيد لها، تميل هذه الأجهزة إلى نسب قوة كبيرة وميول ونزعات عدوانية للخصم أكثر مما هي عليه في الواقع ولذلك تدفع صاحب القرار (الدولة) لاتخاذ إجراءات وقائية وعمليات ردع لمنع العدو من تنفيذ عدوانه.

أما في حالة الاستخبارات العسكرية في "إسرائيل"، فهي تعتبر قناة تأثير قصيرة وفعالة، حيث توفر إمكانية العمل السريع، وتمنح الأمن من حيث المكان والزمان، وتمنح الحكومات من خلال عملها بديلا للعمق الاستراتيجي ومجالا من الوقت، لأن " فلسطين المحتلة "حدودها ضيقة، لذلك تمكنها من حشد قوتها لمواجهة الأعداء، أو البقاء في حالة تأهب خشية تعرضها لهجوم مفاجئ، إضافة لكونها وسيلة لتحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها بطريقة أخرى وخاصة في مجال حرب الجواسيس أو الحرب النفسية.

ولأهمية جهاز الاستخبارات، وتقديرا لدوره وتأثيره في عملية صنع القرار، فإن هناك علاقة وطيدة، بين رئيس الحكومة ورئيس جهاز الاستخبارات تتمثل في التشاور المستمر بين الطرفين، وتبادل الآراء فيما بينهما، مع الإشارة إلى أن رئيس الحكومة هو المخول بتعيين رئيس جهاز الاستخبارات أمان ولذلك، يكون للعلاقة الشخصية الخاصة الأثر الكبير في العمل المنتظم والتعاون، بحيث يطلع رئيس الحكومة رئيس الجهاز على عملية اتخاذ القرارات من قبل المستوى الحكومي، ولذلك فإن "إسرائيل"، ونظرا لمشاكلها الخاصة، استدعت وجود أهمية مميزة لجهاز الاستخبارات، أكثر بكثير مما هو عليه في الدول الأخرى، لأنها

هي القادرة على تقديم إجابات على جزء من المشاكل الحقيقية التي تواجهها، ومن هنا يجب أن ندرك أن جهاز الاستخبارات أمان ذا أثر ملموس في صناعة القرار القومي.

تفرض الوظيفة على جهاز الاستخبارات العسكرية أمان توضيح الأمر للمستفيدين، وإغناء التقدير الاستخباري بالمعلومات المؤكدة، سواء أرضي المسؤولون أم لم يرضوا، لأن ثمن الخطأ يكون باهظًا جدًا وهنا نضرب مثلا، حول التقرير عشية حرب العاشر من رمضان 1973م، حيث إنه في ربيع عام 1973م، كانت هناك حشودات عسكرية مصرية وإسرائيلية وأفاد تقرير الاستخبارات إلى أن الأمر مجرد مناورة عسكرية واسعة النطاق، أو عرض عضلات لتحقيق أهداف سياسية، وان احتمال اندلاع الحرب هو ضعيف جدا، ورغم تقرير رئيس هيئة شعبة الأركان يأخذ الأمور على محمل الجد، إلا أن موقف رئيس شعبة الاستخبارات بقي ثابتا وهو أن احتمال الحرب ضعيف جدا وينطبق الأمر أيضا على حرب لبنان في عام 2006 م، حيث أشار التقرير الاستخباري إلى نتائج مضمونة في التغلب على العدو ومباغتته في عقر داره، ولكن الأمر انكشف بعد يومين من التوغل، حيث وجد الجيش الإسرائيلي الأمر مغايرا لتوقعات شعبة الاستخبارات العسكرية مما جعل هيئة الأركان تطالب جهاز الاستخبارات بمعلومات ميدانية حديثة حول تحركات حزب الله اللبناني. أما بعد هذه الحرب، فقد استخلص جهاز الاستخبارات أمان العبر، وخلال السنتين اللتين سبقتا حرب غزة عام 2008 م، طالب ضباط الاستخبارات بالشراكة في عمل هيئة الأركان، وتم تقديم ونقل المعلومات الاستخبارية للقادة والوحدات المقاتلة قبل الشروع بالمعركة، مع الحرص على إدخال هذه المعلومات كي تساهم في رفع المقدرة القتالية وبما أن قطاع غزة ساحة معروفة للجيش الإسرائيلي، من حيث الطبيعة الجغرافية والطبيعة البشرية، فقد كان لزاما على جهاز الاستخبارات أن يقوم بدقة بالإعداد والتخطيط الجيد. لقد استطاع جهاز الاستخبارات العسكرية أمان معرفة الاستعدادات التي قامت بها الكتائب الفلسطينية المسلحة، وحدد الأهداف، وأعد العوامل المساعدة للعمليات، والتنسيق الناجح، والتوزيع على الوحدات المقاتلة، مع الاستعانة بالاستخبارات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية والطائرات بدون طيار وأشعة الليزر، كل هذه التقديرات كان لها الأثر، في تقديم التقرير الاستخباري للقيادة السياسية، ورغم كل ذلك نجحت كتائب القسام في الاستمرار في إطلاق الصواريخ.

يحاول المسؤولون الإسرائيليون التقليل من دور العسكريين في صنع القرارات السياسية لإظهار "إسرائيل" بمظهر الديمقراطية، إلا أن معظم التحليلات تشير إلى أن المؤسسة العسكرية تقع في قلب عملية صنع القرار السياسي، وقد ساهمت بنية المؤسسة العسكرية الكبيرة والموحدة في تعزيز نفوذها في السياسة الإسرائيلية، خاصة في ظل انقسام وتفكك الدوائر السياسية الحكومية، فضلا عن أن ضعف التيارات السياسية والحزبية في "إسرائيل" منح المؤسسة العسكرية مزيدا من القوة قياسا بالدوائر السياسية ويظهر هذا الدور من خلال:

1- تمتع المسؤولية العسكرية، وعلى رأسها وزير الدفاع بصلاحيات واسعة لمواجهة الأزمات، مثل: إعلان حالة الطوارئ وتعبئة الاحتياط دون الحاجة لموافقة مجلس الوزراء أو الكنيست، وكذلك فإن وزارة الدفاع تملك الوسائل

والإمكانيات اللازمة لتخطيط السياسات، وتقديرها، وتقديم البدائل مع غياب دور المؤسسات والأجهزة الأخرى في هذا المجال، فإما أن تأخذ الحكومة بهذه الآراء، أو تقف مكتوفة الأيدي لا تفعل شيئًا.

2- سيطرة المؤسسة العسكرية على أجهزة جمع المعلومات، وأجهزة الاستخبارات، ومراكز الدراسات الإستراتيجية المكلفة بوضع التقديرات وصياغة البدائل في النهاية الأساس لاتخاذ القرارات.
3- اعتماد كثير من القيادات المدنية على العسكريين واستشارتهم في شؤون الحياة السياسية والسياسة الخارجية.
4- حضور العسكريين، مثل: رئيس الأركان، ورئيس الاستخبارات للاجتماعات المهمة، مثل بعض اجتماعات مجلس الوزراء، واللجنة الوزارية للأمن، ولجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست.
5- دور العسكريين بعد تسريحهم، وانتقالهم إلى العمل في المؤسسات المدنية، حيث يعمل هؤلاء العسكريون على دعم المؤسسة العسكرية، وتبني وجهات نظرها، وضمان سيطرتها على المؤسسات المدنية، وتطويعها لخدمة الأهداف العسكرية.
6- تفرض المؤسسة العسكرية سيطرة واسعة على وسائل الإعلام فيما يتعلق بتصاريح النشر والمعالجة للقضايا، ومن ثم كان لها نفوذ واسع على المجتمع والحكومة، كما أن معظم وزراء الحكومة هم في الأصل مجندون سابقون، وهذا الأمر يمنح المؤسسة العسكرية مزيدًا من القوة داخل الدوائر الحكومية المؤثرة في صناعة القرار الإسرائيلي.

هناك صلة جوهرية بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والنظام السياسي في "إسرائيل"، فهي دعامة النظام السياسي في وظائفه الأساسية، بجانب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تلعبها في العلاقات المتشابكة في الكيان الإسرائيلي وجميع مؤسساته، وأيضًا المجتمع الإسرائيلي من حيث الدور المدني للجيش وعسكرة الاقتصاد، وتنامي المجتمع الصهيوني العسكري، ودور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي. ومع تعاظم دور الجيش في المجتمع الإسرائيلي، فقد برز دور العسكريين في الحياة السياسية، وذلك بالاعتماد على رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، إضافة إلى بعض المناصب الوزارية التي كانت تسند لعدد من القادة العسكريين الأمر الذي زاد من قوة ضغط قادة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وجعلهم يتمتعون بنفوذ سياسي واسع.

طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية في "إسرائيل"

نادرة هي الدول التي تتباهى بقدرة قيادتها السياسية على العمل بشكل مستقل تماما، أو إلى درجة كبيرة، عن المؤسسة العسكرية/ الأمنية فيها فما من مجتمع سياسي يستطيع الادعاء أنه "جمهورية أفلاطون".

ينظر إلى العلاقة ما بين المستويين السياسي والعسكري على أنها جزء من العلاقات ما بين المستوى الجماهيري المدني، والمستوى العسكري، وكما هو متبع في الدول الدمقراطية، فإن المستوى العسكري يخضع لسلطة ورقابة المستوى المدني، الذي من شأنه اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالدولة _بطبيعة الحال_، بالتشاور مع المستوى العسكري لوضع الإستراتيجيات الأنسب، وبشكل عام هناك العديد من النظريات التي تحدد طبيعة العلاقة ما بين المستويين العسكري والسياسي، في أي دولة.

النماذج المفسرة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية في "إسرائيل":

حظيت كما أسلفنا باختصار، العلاقات بين المستوى السياسي والمستوى العسكري في "إسرائيل" بتفسيرات متباينة، وفق النماذج النظرية التي حاولت تفسير هذه العلاقات، وعلاقة العسكريين بالسياسة عموما، أي نموذج الكيان القلعة أو الكيان العسكرية ونموذج المركب الصناعي العسكري، والنموذج الوظيفي، ونموذج الشبكة الأمنية، ونموذج الشعب المسلح، ونموذج الشراكة بين المؤسسة العسكرية والمستوى السياسي.

وفيما يأتي توضيح مفصّل لأهم النماذج المفسرة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية في "إسرائيل":

1-النموذج الوظيفي:

وفق هذا النموذج يبلور المستوى السياسي ويعرف الأهداف المرجوّة، ويعرضها بدوره على المستوى العسكري، الذي يضع تصورا وخططًا مع تحديد الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف، وهذا النموذج لا يكترث بدور العلاقات والاحتكاك بين الشخصيات الفعالة على المستويين السياسي والعسكري.

وضح بن غوريون مكانة الجيش الإسرائيلي ودوره وعلاقته بالقيادة السياسية كالآتي: "الجيش لا يقرر السياسة ولا النظام ولا القوانين، ولا نظام الحكومة في الدولة، وطبعا، الجيش لا يقرر بنفسه حتى بنيته وأنظمته وخطوط عمله، والجيش ليس هو الذي يقرر شأن الحرب والسلام، الجيش هو الذراع التنفيذية لحكومة "إسرائيل"، إنه ذراع الدفاع والأمن، النظام في الدولة، والخطوط السياسية تجاه الداخل والخارج، واعلان الحرب وصنع السلام، وتنظيم الجيش وتصميم صورته، ذلك كله من صلاحيات السلطات المدنية وحدها: الحكومة، والكنيست، والناخبين. الحكومة مسؤولة عن الجيش أمام ممثلي الشعب في الكنيست، والجيش خاضع في كل شيء للحكومة، وما هو إلا منفذ للخط السياسي وللأوامر التي يتلقاها من المؤسستين التشريعية والتنفيذية: الكنيست، والحكومة.

تبنت هذه الرؤية التي عبر عنها بن غوريون عن علاقة الجيش بالقيادة السياسية، "النموذج الوظيفي" أي: أن الجيش أداة لتنفيذ سياسة الحكومة، وأنه يخضع للقيادة السياسية وللرقابة السياسية الفعالة، وأنه منعزل تماما عن المؤسسة السياسية الحزبية. ووفق هذا النموذج، فإن القيادة السياسية هي التي تحدد الأهداف، في حين يتولى الجيش تحقيق هذه الأهداف. وافترض هذا النموذج أن القيادة السياسية هي التي تحدد أين يمر الخط الفاصل بين الأهداف من ناحية، والوسائل لتحقيق هذه الأهداف من ناحية أخرى.

ولتحقيق السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، تم منح وزارة الدفاع سلطة إدارة المؤسسة العسكرية، بحيث تخضع إليها رئاسة الأركان في جميع الشؤون الاستراتيجية والميدانية والمالية، حيث تتولى ترشيح شخص رئيس الأركان، وتحدد مستوى

الإنفاق العسكري، وتقوم بالإشراف على الإنتاج العسكري، والتعاقد على شراء الأسلحة والمعدات، وعمليات البحوث، والتطوير، والتخطيط الاستراتيجي، ولم يكن تصور بن غوريون لدور رئاسة الأركان يتجاوز القيام بتنفيذ تعليمات الحكومة. وعلى الرغم من أن عهد حكم بن غوريون شهد فصلا بين السياسة والجيش، إلا أنه استهدف بشكل أساس منع تأثير الأحزاب على المؤسسة العسكرية، وابقاء السيطرة المطلقة في يده وحده، واستبدل الرقابة المدنية والبيروقراطية على الجيش برقابة "كاريزماتية" تنحصر في شخصه فقط، وعارض لفترة طويلة إقامة لجنة وزارية لشؤون الأمن، ولم تتشكل سوى سنة 1953، ومع ذلك لم تكن دائما على اطلاع بما يجري، كما لم تتدخل الحكومة والكنيست بصورة عامة في أنشطة المؤسسة الأمنية، وكانت القرارات نتخذ في محافل مقلصة، اقتصرت المشاركة فيها على المقربين فقط. وعلى الرغم من الفصل بين المستوى السياسي والعسكري في ذلك الوقت، إلا أن التداخل بينهما بدا واضحا منذ النشأة، من خلال عدة آليات أهمها:

أ-سيطرة بن غوريون على رئاسة الوزراء، ووزارة الدفاع في آن واحد ليحكم قبضته على المؤسسة العسكرية.

ب-تعيين القيادات العسكرية من الموالين لحزب الماباي الذي يرأسه بن غوريون.

ج- اختيار القيادات العسكرية المتقاعدة في مناصب قيادية في حزب الماباي.

د-إنشاء دائرة رجال الخدمة في حزب الماباي بهدف استقطاب القيادات العسكرية المتميزة لعضوية الحزب، والترويج لحزب في صفوف قوات الجيش.

هـ-تشكيل نخبة محدودة من العسكريين والمدنيين عهد إليهم صياغة السياسات الأمنية في سرية تامة، بعيدًا عن الكنيست، ومجلس الوزراء، وهي الآلية التي تم اتباعها في اتخاذ قرار المشاركة في حرب عام 1956، وقرار بناء مفاعل ديمونة.

استمرت هيمنة "النموذج الوظيفي" في تفسير علاقة المستوى العسكري بالمستوى السياسي في "إسرائيل" حتى النصف الأول من الثمانينات، وساهمت عوامل عديدة في إزاحة هذه الهيمنة، من بينها "التقصير" في حرب أكتوبر عام 1973، وغموض العلاقات والمسؤوليات بين الجانب العسكري والمستوى السياسي الذي كشفت عنه لجنة "أجرانات"، التي وصفت تقريرها لتفسير أسباب التقصير في الحرب، وغياب تحديد الصلاحيات في المجال الأمني، ويضاف إلى هذه العوامل نتائج انتخابات 1977، وسقوط حزب العمل، وصعود الليكود إلى الحكم، والذي أنهى احتكار حكومة العمل لمنصبي وزير الدفاع، ورئيس الحكومة، وعززت حرب لبنان عام 1982 من محصلة هذه العوامل، وتأثيرها في ظهور مداخل جديدة لتفسير علاقة المستوى السياسي بالمستوى العسكري في "إسرائيل".

2-نموذج الشعب المسلح:

اهتم كثير من الباحثين بموضوع علاقة الجيش بالمستوى المدني والقيادة السياسية في الدول التي يحتل فيها الأمن القومي أولوية عليا، والتي هي في حالة حرب وتمثلت الفكرة الأساسية التي طوّرها هارولد لاسويل في أن وجود الكيان في حالة حرب وتوتر دائم، واحتلال الأمن القومي فيها الأولوية العليا، قد يؤديان إلى تغلغل القيم العسكرية وانتشارها في المجتمع، وإلى استيلاء خبراء العنف أي: الجيش، على السلطة. ونفى أستاذا العلوم السياسية دان هوروفيتس وموشيه ليساك أن تكون "إسرائيل" مثل "دولة القلعة"، وعرضا نموذجا من نوع أخر، يميز العلاقات بين الجيش والمجتمع في الكيان التي تكون فيها مشاركة المواطنين في الجهد العسكري عند أعلى حد ممكن، وهو نموذج "الشعب المسلح" أو "شعب بالزي العسكري" واستند مبدأً "الشعب المسلح" على فرضية أن "إسرائيل" في حالة حرب دائمة، وما أن تنتهي حرب واحدة حتى تنتقل "إسرائيل" إلى حالة حرب كامنة تحمل بين ثناياها إمكانية التفجر والتحول إلى حرب فعلية في أي لحظة. لذلك ينبغي الاستعداد للحرب دائمًا، وايجاد أفضل الطرق لتجنيد أفراد الشعب كلهم وقد عبر قانون الخدمة في الجيش الذي سنه الكنيست في آب/أغسطس 1949 عن ذلك، عندما ذكر أن الهدف من القانون هو إعداد الشعب كله ليكون في وقت الضرورة شعبًا مقاتلًا. وأشار هوروفيتس وليساك إلى أن نموذج "الشعب المسلح" يفترض أن حدود التماس بين الجيش والقطاع المدني مفتوحة أكثر، ومتنوعة أكثر من نموذج "دولة القلعة". ففي نموذج "الشعب المسلح" تتوسع مهمات الجيش، وتتقاطع مع مهمات مدنية ما يؤدي إلى إحداث توازن بين ظاهرة "تمدين الجيش" من ناحية، وعسكرة المجتمع من ناحية أخرى.

لقد سمح هذا النموذج بأن يتدخل الجيش تدخلا واسعا في رسم سياسة الأمن القومي الإسرائيلية، وتمثل هذا التدخل في القضايا الآتية:

أ - الاستشارة المهنية التي يقدمها رئيس الأركان، وقادة الجيش في اجتماعات الحكومة، ولجنة الوزراء لشؤون الأمن.

ب التقويم القومي الذي يقدمه جهاز المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي عن الحرب واحتمالات نشوبها.

ج مشاركة كبار ضباط الجيش في الاتصالات والمفاوضات مع الدول العربية.

د- الحكم العسكري في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967 يفسح المجال واسعا أمام الجيش للتدخل في مختلف المجالات المدنية في المناطق الفلسطينية.

هـ- تأثير العقيدة العسكرية الإسرائيلية الهجومية في القرارات السياسية.

و- عدم وضوح القانون في توزيع الصلاحيات بين المستوى السياسي والمستوى العسكري، وبشكل محدد بين رئيس الأركان ووزير الدفاع ورئيس الحكومة، يخلق ظروفا جيدة لزيادة قوة رئيس الأركان في التأثير في قرارات الحكومة.

ز- شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين قيادة الجيش والقيادة السياسية تمكنت من أن تكون لها منزلة "جماعة ضغط" فيما يخص الأمن القومي، كما فعلت قيادة الجيش الإسرائيلي عشية حرب 1967، إذ لم تكتف بتقديم الاستشارة، بل استعملت علاقاتها هذه "لإقناع السياسيين بضرورة شن الحرب".

3- نموذج الشراكة:

يشير هذا النموذج إلى وجود دور مركزي للمؤسسة العسكرية في اتخاذ القرارات، حيث يعتمد هذا النموذج على العلاقة بين منظار الشراكة والتبادل، ويعتبر هذا النموذج الجيش شريكا مكتلا للمستوى السياسي في عملية رسم السياسات، ومن غير المفاجئ أن ممثلي هذا التوجه هم شخصيات من قيادات سابقة في الجيش الإسرائيلي، مثل: بوغي يعلون، عامي إيلون، وغيرهم. وذكر يورام بيري أن هناك مهمة للجيش، علاوة على الوظيفة التقليدية المتمثلة في تنفيذ سياسة الحكومة، وهي تقديم الاستشارة للحكومة في قضايا الأمن، ولكن إذا لم يكتف الجيش بذلك، وقام بوظائف أخرى كالدفاع عن سياسة الحكومة أمام المواطنين، وكالتدخل تدخلا مباشرا في موضوعات سياسية، فإن الجيش يخرج عن كونه جيشًا محترفًا، وأضاف يورام بيري أن نظرة ثاقبة إلى عمل الجيش الإسرائيلي وأدائه تقود إلى الإقرار بأنه يدافع عن سياسة الحكومة، ويتدخل في السياسة وعلاوة على ذلك، أكد بيري أن الجيش الإسرائيلي يتدخل ليس في رسم سياسة الأمن القومي فحسب، ولا يؤثر في الجانب الأمني فحسب، وإنما في السياسة الخارجية أيضا فالربط الذي لا ينفصم بين سياسة الأمن الإسرائيلية، وبين سياسة "إسرائيل" الخارجية منح الجيش الإسرائيلي تأثيرا في السياسة الخارجية، فباتت السياسة الخارجية الإسرائيلية مساعدة ومبررة لسياسة الأمن الإسرائيلية، وليست شريكا لها، كما عبر عن ذلك شمعون بيرس، عندما قال: "الدول الصغيرة ليست لها سياسة خارجية، وائما سياسة أمن".

يمكن اعتبار الحالة الإسرائيلية أقرب إلى اتجاهات تحليل الاندماج المدني العسكري، وبالنظر إلى غياب الحدود الفاصلة بين المدني والعسكري في الحالة الإسرائيلية، وافتقاد العلاقات المدنية العسكرية في "إسرائيل" لأطر قانونية واضحة، تحدد دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، على الرغم من الدور المركزي للمؤسسة العسكرية في تأسيس الدولة، وتوطيد أركانها، وصهر القوميات المختلفة في إطارها، فضلا عن أدائها لوظائف مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، والتنشئة السياسية، والتجنيد السياسي والمجتمعي.

وأخيرا، من المتعارف عليه في مجال العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري أن نقطة التوازن في العلاقة ما بين المستويين تتغير في أوقات الحرب حيث إن المستوى العسكري تزداد أهميته، ويصعب في حالة الحرب العمل وفق نموذج واحد للعلاقة بين المستويات المختلفة، ففي العالم أجمع، واسرائيل غير مستثناة، يزداد ثقل الجيش أثناء الصراعات العسكرية والحروب أيضا، ومن طبيعة الحال أن يقوم الجيش بدور أساس في إدارة الحرب في المستوى الميداني، والذي يتمتع به باستقلالية مهنية.

عوامل تأثير شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) في صناعة القرارات

يعتمد تأثير المؤسسة العسكرية ومن ضمنها جهاز أمان على صناعة القرار القومي في "إسرائيل" فهي وليدة الواقع الإسرائيلي المعاش، وتحتكم إلى أفكار تسيطر على عقلية الاحتلال الاستيطاني، ولذلك فإن عقدة الخوف من المصير المجهول أصبحت استراتيجية إسرائيلية يحاول قادة "إسرائيل" من خلالها أن يبقوا جيشهم وشعبهم على الدوام تحت السلاح، وجعله الأقوى عبر تسخير كافة الإمكانيات لتحديث أسلحته وتطويرها وتنمية القدرة الصناعية وتدريب الأفراد، بحيث يكون جيشا نوعيا في المنطقة بأسرها، معتمدا على نظرية الدفاع والهجوم في نفس الوقت، ولا تقل أهمية الواحدة عن الأخرى، ومن ضمنها الهجمات المباغته، لذلك نلاحظ أن تسمية الجيش الإسرائيلي بـ "جيش الدفاع" لا تعني الكف عن الهجوم بل تهدف إلى إيهام العالم بأنها حمل وديع مهمته الحفاظ على حياته وسط بحر من الأخطار ولكنها في الواقع، تعمل على استراتيجيه (المحافظة على الوضع الراهن وردع الطرف المعادي عن الحرب) مع اتباع سياسة (نقل الحرب إلى أرض العدو، وشن هجوم وقائي قدر الإمكان)، لذلك نرى أن "إسرائيل" تواصل التمسك بهاتين الاستراتيجيين وبناء على هذه المعتقدات، تتشكل الحلقة الرابطة بين السياسة الأمنية وبين الخطط العملية للجيش الموجه فعلا لتحقيق أهداف سياسية على أكمل وجه، وتنسجم مع المعطيات العسكرية والضغوطات السياسية في آن واحد. وبما أن الواقع الديناميكي، يشهد تغيرات في أهداف السياسة الأمنية والواقع السياسي، تجعل المؤسسة السياسية ملزمة بإشراك المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) للمشاركة الفعالة في صنع قرارات الأمن القومي، مما يعطي الانطباع بتغول المؤسسة العسكرية على المؤسسة السياسية في عملية صنع هذا القرار.

وهناك عدة عوامل تساعد في تأثير هذه الشعبة وهي:

أ-المشاركة الفعالة في الاجتماعات:

تعتبر مشاركة شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ومن خلال المؤسسة العسكرية، مشاركة فعالة في عملية صنع القرارات ذات الاختصاص بالأمن القومي، سواء أكانت مع المؤسسة الرسمية الحكومية ولجنه الوزراء لشؤون الأمن أو غير الرسمية التي يطلق عليها (مطبخ) صنع القرارات، أما الاجتماعات الحكومية، فإن رئيس الأركان يحضرها بشكل دائم منذ عام 1967م.

أما إذا كانت هذه الاجتماعات تخص الجانب الأمني فإضافة إلى رئيس الأركان يشارك عدد من الجنرالات ذوي الاختصاص أمثال قادة المناطق، وقائد سلاح الجو، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة ورئيسا الموساد والشاباك، وتكون مشاركتهم بشكل مهني، وتؤثر بشكل حاسم على القرارات التي تتخذها الحكومة، وغالبا ما تكون هذه الاجتماعات فعالة، إما في المناقشة أو استكمال المعلومات أو إبداء وجهات نظر مفيدة تساعد في عملية اتخاذ القرار الصائب.

ب -المشاركة غير الرسمية:

ولهذه المشاركة مرحلتان:

الأولى: لرسم الخطوط الأساسية وبلورتها ووضع القرارات.

والثانية: للموافقة الرسمية على هذه القرارات، وعادة، بل وغالبا، ما تكون سريه.

وهنا يجب أن نشير إلى أنه كلما ازدادت أهمية القرار، كلما قل عدد المشاركين في صنعه، ومن هنا، نلمس أن تأثير شعبة الاستخبارات العسكرية على الحكومة الإسرائيلية في عملية صنع القرارات التي تخص الأمن القومي كبير للغاية ومؤثر وهو تأثير يفوق تأثير الحكومة في المؤسسة العسكرية بشكل عام، وذلك لكونها تملك المعلومات الدقيقة التي ساهمت في إنجاح عمليات أمنية سابقة مشهود لها، ومن هذا المنطلق كان يواكب كل حكومة ورئيسها مطبخ مصغر، يلمس تأثيره في صناعة القرارات، ومن الأمثلة على ذلك:

1-مطبخ بن غوريون:

يعتبر دافيد بن غوريون، وهو أول رئيس لحكومة "إسرائيل" بعد قيامها، أول من اعتمد (المطبخ) لرسم الخطوط الأساسية لسياسة الأمن القومي وبلورتها حسب ما أشار لويس بروتستاين، حيث كان بن غوريون يعتقد بأن الحكومة ليست مكانا ملائما لرسم سياسة الأمن القومي فقد أبقى الحكومة فقط مؤسسة التوافق على ما رسم من سياسة أمنيه في مطبخها، وذلك كونها تضم ائتلافا من أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم رغم أن مطبخه لم يكن ثابتا، بل كان يقوم بتغيير بعض المشاركين فيه أحيانا، وكان يفضل الاستماع لآراء جنرالات الجيش، والتقدير الأهم لما يصرح به رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، ويتخذ القرارات المهمة التي تخص الأمن القومي في مطبخه، ثم يقوم بعرضها على الحكومة للموافقة عليها، ومنها العدوان على مصر عام 1956م حيث تم عرضه على الحكومة قبل بدء عملية تعبئة الجيش في ساعات قليلة، وذلك مثلما أسلفنا، ضمانا أكيدا لسريته القصوى.

2-مطبخ غولدا مائير:

وهو الأكثر شهرة واختلافا، حيث كان يجري فيه بحث الموضوعات المهمة المتعلقة بالأمن القومي من رسم السياسة وبلورتها، وكانت تقوم بعرضها على (لجنة الوزراء لشؤون الأمن)، ومن ثم الحكومة، عبر السكرتير العسكري الذي كان يقوم بالتنسيق لعقد هذه الاجتماعات التي كانت تعقد بشكل أسبوعي في منزلها، ولم تكن المواد التي ستبحث مكتوبة بل كان ضباط الجيش يقتصرون على عرض الخرائط للعمليات العسكرية المقترحة، وكان المكتب إضافة إلى غولدا مائير مؤلفا من وزير الدفاع ونائب رئيس الحكومة والوزير يسرائيل غاليلي، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، إضافة إلى قائد سلاح

الجو وقادة الجبهات ورئيس الشاباك، وزير القضاء والمستشار السياسي لرئيس الحكومة، ومدير ديوان رئيس الحكومة، وأحيانا وبشكل غير منتظم كان يشارك كل من وزير الخارجية ووزير المالية، ففي عهد غولدا مائير تمتعت المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها أمان، بنفوذ واسع، حيث كان عدد المشاركين من العسكريين يساوي النصف إضافة إلى امتلاكهم المعلومات والمعطيات والتحليلات والمقترحات، مما يمنحهم القدرة عل التأثير في القرارات وبعد ذلك كانت تقوم بعمل تلخيص للاجتماع حسب ما اتفق عليه وتطرحه على لجنة الوزراء لشؤون الأمن وعلى الحكومة للموافقة عليه .

3-مطبخ رابين:

كان مطبخ رابين يضم مجموعتين: واحدة ثابتة، والأخرى غير ثابتة أما المجموعة الثابتة، فكانت تشمل وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس الأركان، والسكرتير العسكري والمدير العام لديوان رئيس الحكومة، وعدد من جنرالات الجيش منهم رئيس أمان وكانت تبحث في الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي ورسم السياسة تجاه القضايا المطروحة وكانت تعقد اجتماعاتها بشكل أسبوعي ثم تقدم إلى لجنة الوزراء لشؤون الأمن. ومن هنا نستطيع أن نؤكد أنه ليس معظم قرارات هذه المطابخ كان صائبا ففي بعض الأحيان كانت تدور نقاشات حادة وخلافات بين المستوى العسكري والمدني.

أما المجموعة غير الثابتة، فقد كانت تشكل حسب الموضوع المطروح، فإذا كان سياسيا استدعى وزير الخارجية أو أي شخص حسب اختصاصه.

كيف تفعل المؤسسة العسكرية والأمنية دورها السياسي

هناك عدة من الوسائل والآليات التي تساعد في تفعيل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، والتي منها:

1-المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء (كما ورد سابقاً): تشارك بعض القيادات في جلسات مجلس الوزراء، والمجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، والدفاع بصفة دائمة، مثل: رئيس الأركان، ونائبه، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، على نقيض المؤسسات المدنية، مثل وزارة الخارجية التي لا يسمح لقياداتها بحضور مجلس الوزراء.

ويقول دان مريدور: "إن القيادات العسكرية يأتون دائما بمواد أعدتها هيئاتهم سلفًا، ويقدمون عادة وجهة نظر موحدة بلهجة سلطوية واثقة"، حيث إن القيادات العسكرية عادة ما تعرض ثلاثة خيارات، الخيار الأول له مزايا متعددة، ولكنه يتطلب مخاطر كبيرة، وامكانية نجاحه محدودة، والاختيار الثاني من الممكن أن ينجح، ولا يتضمن أي مخاطر لكنه اختيار هامشي، أما الاختيار الثالث الذي يؤيده العسكريون من البداية فيبدو متوازنا، وتتجاوز الفائدة المتحققة من تنفيذه المخاطر المحتملة ما يجعل القيادات السياسية تقبله دون تحفظ، حيث لا يجد الوزراء رواية بديلة لما يقدمه العسكريون، أو خيارات غير التي يطرحونها، وعادة ما تكون آراء العسكريين متطابقة حيال الخيارات الواجب اتباعها في مواجهة اختلافات السياسيين،

وافتقادهم للمعلومات والخبرات العسكرية. ويؤكد موشيه أرنس الذي شغل منصب وزير الدفاع أنه حتى في حالة طرح السياسيين لخيارات بديلة، وتبنيهم لها، فإنها عادة ما تكون غير واضحة، وتمنح المؤسسة العسكرية فرصة إعادة تأويلها وتنفيذها بما يخدم الخيارات التي طرحتها، وهو ما يؤكد عليه قائد المنطقة الوسطى السابق إسحاق إيتان حول غموض التوصيات السياسية، بما يمنح المؤسسة العسكرية هامشًا واسعًا لتفسيرها، وتحديد الأهداف التي تلائم توجهاتها.

2-القفز على الأهداف العسكرية لمجلس الوزراء للأغراض الميدانية: من المفترض قانونا أن تلتزم المؤسسة العسكرية بالأهداف التي يحددها مجلس الوزراء للعمليات العسكرية، إلا أن القوات الميدانية تحتفظ لنفسها بحق تطوير العمليات لأغراض ميدانية، فمثلا خلال حرب عام 1967 وصلت قوات الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية ولقناة السويس، على الرغم من أن مجلس الوزراء يلزمها بالتوقف قبل القناة بنحو 40كم، وخلال عام 1982 قامت القوات الإسرائيلية ببدء الحرب على لبنان، وحاصرت بيروت دون تفويض من مجلس الوزراء ما أدى إلى إثارة غضب رئيس الوزراء مناحيم بيغن، بحيث أجبر وزير الدفاع أرييل شارون آنذاك على الاستقالة لتجاوزه التفويض الممنوح من الحكومة بالتصدي فقط لمقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وقد تستخدم المؤسسة العسكرية هذه الآلية في الضغط على المؤسسة السياسية لتوريطها في مواجهة عسكرية ترفضها، أو لإفشال مفاوضات لا توافق المؤسسة العسكرية عليها، ومثال ذلك: إصدار رئيس الأركان آنذاك شاول موفاز لأوامر عام 2001، بتشديد الحصار الأمني على مدينة الخليل، على الرغم من خطة الحكومة بإعادة الانتشار لتهدئة الأوضاع مع الفلسطينيين، وكذلك حصار القوات الإسرائيلية لمنازل عدد من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، رغم معارضة الحكومة تعبيرا عن توجهات موفاز باعتبار المنظمة مسؤولة عن التصعيد الأمني في الضفة الغربية، وفي النهاية تبنى شارون وجهة نظر المؤسسة العسكرية، واعتبر المنظمة وزعيمها الرئيس عرفات داعمين "للإرهاب"، وليسوا شركاء في عملية السلام.

3-تولي جنرالات الجيش المناصب السياسية العليا: تنفرد "إسرائيل" عن غيرها من دول العالم بالانتقال السهل الذي يجري بوتيرة مرتفعة من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي، فقد باتت المؤسسة العسكرية الحاضنة الأساسية لتنشئة القيادات السياسية التي تتبوأ المناصب السياسية العليا، والأهم في "إسرائيل"، بما في ذلك رئاسة الحكومة والوزراء وقيادات الأحزاب السياسية، وعضوية الكنيست، فقد تولى في العقدين الأخيرين ثلاثة جنرالات سابقين رئاسة الحكومة، هم: يتسحاق رابين، وإيهود براك، وأرئيل شارون، مقابل ثلاثة مدنيين أخرين شغلوا رئاسة الحكومة في هذه الفترة، هم شمعون بيرس، وإيهود أولمرت، وبنيامين نتنياهو، وتولى بيرس رئاسة الحكومة بـ "الوراثة" نصف عام فقط، بعد مصرع رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وفي العقود الخمسة الأخيرة شغل أكثر من (60) جنرال منصب وزير، ونائب وزير في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وأكثر من (100) جنرال عضوية الكنيست، وجنرالان رئاسة الدولة، وهده المعطيات تقتصر على رتبة "جنرال"، ولا تشمل رتبة "عميد" فما دون وعلى ذات الصعيد، نوهت (جيورا جولدبرج) في دراستها المعنونة بـ "العسكرة المتنامية للنظام السياسي الإسرائيلي" إلى وجود تغلغل كبير من جانب المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وهو الاستنتاج

الذي توصلت إليه من خلال عدة مؤشرات، مثل الاتجاه المتصاعد لتولي القادة العسكريين المتقاعدين لوزارات، بحيث بلغ متوسط نسبة ذوى الخلفية العسكرية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى حوالي 54% بين عامي 1990 و2002، فضلا عن وصول نسبة رؤساء الأحزاب الإسرائيلية ذوي الخلفية الوظيفة العسكرية بين عامي 1990 و2002 إلى حوالي 40% وأشارت جودبرج إلى أن هذا التحول نحو "عسكرة النظام السياسي" أسفر عن عدة تحولات، من بينها مركزية الأمن القومي بالنسبة للقادة السياسيين الإسرائيليين، وشخصنة السلطة، وارتباطها بالقيادات ذات الخلفية العسكرية، ويعدّ تعيين شاؤول موفاز وزيزا للدفاع في نوفمبر 2002 من أسرع عمليات انتقال العسكريين للمجال السياسي، حيث لم تتعد الفترة الفاصلة بين تقاعده وتعيينه وزيزا للدفاع حوالي خمسة أشهر ما دفع يوسي ساريد عضو الكنيست وزعيم حزب ميرتس اليساري للتعليق على التعيين بقوله: "إن الدولة باتت تدار من جانب عصبة عسكرية"، وانتقد نواب آخرون هذا الانتقال السريع كونه تهديدا لديمقراطية الدولة، ومدنية النظام السياسي، ولكن الانتقادات لم تثن حزب الليكود عن الاستعانة بموفاز لتعزيز شعبية الحزب، في ظل ما أظهرته نتائج استطلاعات للرأي عن تأييد حوالي 70% من المواطنين لتعيين موفاز وزيزا للدفاع.

ساعدت العديد من العوامل على إدخال العسكريين إلى مراكز القوى الحزبية والسياسية، ومن أهمها:

أ- الارتباط الكبير بين الحياة السياسية والعسكريين، والذي أوجدته الظروف الأمنية في"إسرائيل"، حيث أضحى التداخل بين النشاطات العسكرية، وجميع مجالات الحياة المدنية قائما منذ قيام الدولة، كما أدى إلى تدعيم وجود مراكز القوى العسكرية في مواجهة القيادات السياسية، وفي تقوية موقفهم في امتلاك القوة على حساب قيادات الأحزاب، باعتبار أنهم يمثلون التفكير الإستراتيجي الذي تتطلبه ظروف الواقع الأمني في "إسرائيل".

ب- المساهمات المتكررة للمؤسسة العسكرية في انتصارات الحروب التي شنتها ضد العرب ما أوجد حالة من الكاريزما حول القادة العسكريين، باعتبارهم يمثلون المصلحة القومية لإسرائيل، في حين كانت النظرة على القيادات الأمنية بأنها ذات مصالح وقتية، وتغيرت النظرة للقيادة العسكرية لتكون مثالا على الإدارة الناجحة التي تتمتع بالكفاءة، والخبرة، والانضباط الأمر الذي أتاح لها الفرصة لتولي المناصب العليا.

ج- أصبحت النظرة للمؤسسة العسكرية على أنها تعمل على صهر جميع فئات المجتمع من أجل إيجاد الإنسان الذي يؤمن بالولاء للمجتمع، فكان ظهور العديد من مراكز القوى العسكرية على اعتبارها ممثلة للشعب الإسرائيلي.

4-احتكار هيئات الجيش للمعلومات وقراءة الواقع: منذ نشأتها، طورت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هيئات داخل الجيش، تساعدها في قراءة الواقع، وصنع القرارات، وقد طورت هذه الهيئات كفاءات في مجال القدرة على الإعداد والتحليل، وتقديم مقترحات ومشاريع وبدائل متعددة، فعندما يشارك ممثلو المؤسسة العسكرية في الاجتماعات التي يتم فيها صنع القرارات، يكون في حيازتهم معطيات، وتحليلات، ومعلومات، ومشاريع، ومقترحات، وبدائل ناجمة عن عمل هيئات اعتمدت على إعداد جيد، ومنهجية منظمة الأمر الذي يؤدي إلى احتكار الجيش للمعلومات، والذي يكون من خلال العديد من الأجهزة في قسم الأبحاث كجهاز "أمان"، وهو مؤسسة تحتكر قراءة الواقع وتفسيره في "إسرائيل"، وهو الوحيد الذي يجري

أبحاثًا عن الشرق الأوسط، ويقدم تقارير عديدة، من بينها: تقرير فوري عن معلومات استخبارية، تقرير يومي عن مستجدات مع التحليل، التقرير السنوي وهو الأهم في "إسرائيل"، والذي يصدر تحت عنوان تقييم الاستخبارات القومي السنوي"، وتعتبر شعبة الاستخبارات العسكرية أمان الهيئة المؤثرة في عملية صنع القرار القومي، دون سواها من هيئات الجيش التي تعتبر تنفيذية، كونها المسؤولة عن تزويد الحكومات، بالتقييمات الاستراتيجية التي على ضوئها تتم صياغة السياسات العامة للدولة، معتمدةً على التقنيات المتقدمة المتوفرة لديها، إضافة إلى المصادر البشرية في الحصول على المعلومات الاستخبارية التي تحتاجها لصياغة التقييم الاستراتيجي لها، وكانت بذلك تتمكن من لعب دور بارز في بلورة القرار السياسي للحكومة الإسرائيلية محققه عدة أهداف، من أهمها:

1- تقديم التحذير المسبق من احتمال نشوب حرب على "إسرائيل".

2- تقديم الإنذار تحسبا لحدوث عمليات (إرهابيه).

3- تقديم تقارير استخباراتية للمستوى العسكري والسياسي.

ولقد قامت المؤسسة العسكرية منذ قيام الكيان بتطوير وحدات هيئات داخل الجيش لتساعد في قراءة الواقع وصنع القرارات تقوم بإعداد وتطوير الكفاءات في مجال القدرة على الإعداد والتحليل وتقديم المقترحات لمشاريع القرارات، حيث يقوم جنرالات المؤسسة العسكرية بتقديمها وطرحها خلال الاجتماعات التي يشاركون بها، مما يعطي التفوق والتميز على قرارات واقتراحات غيرهم من المشاركين.

ومن هنا نلاحظ احتكار المؤسسة العسكرية ممثلة بجهاز أمان منذ قيام الكيان قراءة الواقع وتفسيره، وهذا ما يجعلها مؤثرة وقوية في عملية صنع القرار القومي، وتعتبر وحدة الأبحاث في أمان القادرة على احتكار قراءة الواقع وتفسيره، مما يجعل المؤسسات الأخرى عاجزة على مجاراتها في هذا المجال، حيث تمتلك عددا هائلا من الباحثين والعلماء ومساعدي الباحثين، إضافة إلى القدرات التكنولوجية الحديثة والمتطورة. وعلى الرغم من وجود جهازي "الموساد"، و"الشاباك" إلا أن منافستهما لجهاز "أمان" ضعيفة للغاية في هذا المجال. كما تسيطر القيادات السابقة في المؤسسة العسكرية على المراكز البحثية الإستراتيجية، مثل: مركز دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب، ومركز بيجن سادات بجامعة بار- إيلات، والمعهد الدولي لدراسات الإرهاب بما يساعد المؤسسة العسكرية على تشكيل الوعي الأمني للمواطنين، وتحديد خيارات السياسيين في عملية صنع القرارات.

5- **التأثير على الرأي العام ووسائل الإعلام:** تساهم وسائل الإعلام في إخضاع المستوى السياسي لأوامر الجيش، حيث إن معظم المراسلين والمحللين العسكريين في وسائل الإعلام الإسرائيلية يميلون، بل ويؤيدون تصريحات وأراء قادة الجيش، وحتى أن معظم المقابلات والنقاشات المتلفزة يستدعى إليها في غالب الأمر العسكريون الذين يخدمون في الخدمة العسكرية

الفعلية والاحتياط، وتمتلك المؤسسة العسكرية شبكة إعلامية مستقلة عن الدولة، ولديها إذاعة خاصة، وصحيفة رسمية تسمى "بمحانية" لتعزز سيطرتها على الوعي المجتمعي، ناهيك عن الرقابة التي تفرضها على وسائل الإعلام لأغراض أمنية، وكونها المصدر الرئيس للمعلومات التي تتناقلها الصحف.

6-صلاحيات إدارة المناطق المحتلة: يخضع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة لسلطات قائد المنطقة الوسطى، امتدادا للدور الاستيطاني للجيش داخل الأراضي الفلسطينية، وبدا واضحا الدور المستقل للقيادات العسكرية في هذه المناطق، والذي لا يخضع لأية رقابة مدنية، ففي يوليو 1999 أشار رئيس مستوطنة "كارني شومرون" إلى أن رئيس الأركان موشيه يعلون بصفته قائد المنطقة الوسطى آنذاك، منحه تصريحا رسميًا بإضافة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلى المستوطنة. وعلى نفس الوتيرة، فإن لقيادات المناطق صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي، واقامة نقاط التفتيش، واغلاق الطرق، وتقييد حركة الفلسطينيين، بما يعني أن للجيش صلاحيات مطلقة في هذه المناطق، وهكذا بات يؤدي دور الشرطة والإدارة والقضاء في ان واحد، وتحررت الوحدات العسكرية حتى من سيطرة القيادات العسكرية، وباتت ممارساتها في الأراضي الفلسطينية لا تخضع للرقابة.

7-**المشاركة في المفاوضات والمهام الدبلوماسية:** تشارك القيادات العسكرية في التفاوض والمهام الدبلوماسية منذ نشأة الدولة، ففي مفاوضات رودس للهدنة مع الدول العربية عام 1949، شارك الجنرال يجال يادين وموشيه ديان، وكذلك عقب الانسحاب من سيناء عام 1956، وفي مفاوضات فض الاشتباك بين مصر "إسرائيل" عام 1974، شارك الجنرال أهارون ياريف، والجنرال هرزل شافير، والجنرال دون سيون في المفاوضات مع القيادات العسكرية المصرية والسورية، كما شاركت إدارة التخطيط والسياسات في التحضير لمفاوضات كامب ديفيد عام 1978، واعتمد اسحاق رابين على القيادات العسكرية، خاصة أمنون شاحاك، نائب رئيس الأركان آنذاك في إدارة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، لاسيما فيما يتعلق بالترتيبات والضمانات الأمنية.

8- **التأثير في القضاء وخاصة قرارات المحكمة العليا:** يتركز تأثير الجيش الإسرائيلي، وخاصة شعبة الاستخبارات العسكرية أمان على قرارات المحكمة العليا، حيث أنها تقوم بالاستماع إلى شهادة الجيش ومن ضمنها شعبة الاستخبارات حول قضايا الأمن القومي، والتي تؤثر بشكل حاسم على تلك القرارات، لأنه يترتب عليها نتائج سياسية واضحة، وخاصة قرارات محكمة العدل العليا التي تنظر في قضايا جدار الفصل وهدم البيوت، وطرد البدو من المناطق المحيطة بالقدس والأغوار.

التقديرات الأمنية ودور (أمان) في صنع القرار السياسي

لقد واكب تطور الأمن تطور العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، فتكونت الدول وبنت مجتمعاتها، ورسمت سياستها وعملت على نمو اقتصادها، وتحديد جغرافيتها، ومن هنا برز مفهوم الأمن القومي وتطوره،

حسب ظروف الدول والمجتمعات، وكل أخذ يطور هذا المفهوم حسب محيطه وظروفه، وعملت الدراسات والأبحاث وألفت النظريات المختصة في هذا المجال، وكل بدا يسير حسب ظروفه ومعطياته ومكونات مجتمعه.

وإذا أسقطنا هذه النظريات على مجمل دول العالم ومنها "إسرائيل"، نجد أن الكثير منها ملائم ومناسب لها، مع تعديل بسيط يناسب عادات ومعتقدات هذه الدول غير أن هناك دول كإسرائيل قامت بطرد شعب من أرضه، وأسكنت في هذه الأرض آخرين يختلفون عن الشعب الأصلي في الدين والعادات والتقاليد، والثقافة.

ومن هنا كان على "إسرائيل" أن تبدع أفكارا ونظريات أمنية تلائم واقعها الذي وضعت نفسها فيه، على أساس عدم وجود البديل وصعوبة عودة الآخرين من حيث قدموا وبما أن هؤلاء الآخرين يعرفون جيدا أن الحدود الجغرافية للأرض المغتصبة ضيقة، لذلك بنوا نظرياتهم الأمنية على حروب المباغتة والاستباقية والردع وامتلاك السلاح النوعي المتميز والمتفوق على محيطهم الجديد فكان لزاما أن تضع دولتهم التي أقاموها على حساب غيرهم كل إمكانيتها في إنشاء أجهزة أمنية ذات كفاءة بشرية عالية، متسلحة بتكنولوجيا متطورة تقوم بعمل وجهود كبيرة للمساعدة في بناء الكيان وتزود أصحاب القرار السياسي بالتقديرات الناجحة الدقيقة التي تساهم وتؤثر في صناعة قرارات الأمن القومي التي تكفل حماية الكيان والشعب وترسم سياستها الأمنية والعسكرية، وعلاقاتها الدولية في حالات السلم والحرب لذلك قام الفريق السياسي بتوفير كافة الإمكانيات للمؤسسة العسكرية مركزا على شعبة الاستخبارات العسكرية أمان، والتي بدورها لم تبخل في العطاء بتقديم التقديرات الأمنية والمشاركة الفعالة في صناعة قرارات الأمن القومي، مما عكس دورا هاما ترك أثرا كبيرا في مختلف مفاصل الحياة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في "إسرائيل".

التقييمات الاستخبارية على المستوى القومي في اسرائيل

(رأي إسرائيلي مجمع من عدة مختصين عملوا في مجال التقييم والتقدير)

ما هو التقييم الاستخباري على المستوى القومي؟

التقييم الاستخباري على المستوى القومي هو نتاج عمل هيئات البحث في المنظمات الاستخبارية الحكومية، من اجل قيام القيادة بإجراء تقييم للوضع، وبلورة السياسات والاستراتيجيات في مجالات الامن القومي. في اسرائيل المقصود من ذلك هو بلورة السياسات في مجالات "الحرب والسلم"، العلاقات الخارجية الاستراتيجية، ادارة المخاطر الامنية، ميزانية الامن، بناء القوات الامنية وتفعيلها، الامن الداخلي وغير ذلك. التقييم الاستخباري على المستوى القومي (لاحقا "التقييم الاستخباري" او "التقييم" مطلوب ايضا لعمليات التفكير والتخطيط لهيئة الاركان.

وهناك فرق بين التقييمات الاستخبارية على المستوى القومي فيما يتعلق بالمحيط الخارجي (خارج الدولة)، وبين التقييم الاستخباري القومي بالنسبة للمحيط الداخلي. الثاني يتعامل مع النشاطات الارهابية، التخريب والتجسس، والتي غالبا ما تتم من قبل مواطنين اجانب يقيمون داخل الدولة.

يتم القيام بعملية التقييم الاستخباري على المستوى القومي أكثر من مرة في العام الواحد. فالتقييم قد يتم بالنسبة لحادث استراتيجي معين (على سبيل المثال، التحذير من حرب)، او حول موضوع معين (مثال موضوع الارهاب)، او الى منطقة جغرافية واستعدادا لنشاط القوات. ويعرض التقييم الاستخباري مرة في السنة على الاقل، امام الحكومة والذي يشمل المحيط الاستراتيجي بمجمله، والمسمى: "تقييم استخباري قومي". المبادرة لإعداد تقييم من شأنها ان تتخذ من جانب المنظمات الاستخبارية او من جانب الاحتياجات الاستخبارية

التقييم الاستخباري من شأنه أن يشمل ثلاث عناصر:

أ – الصورة الاستخبارية الحالية - وصف القدرات، المصالح والنوايا للاعبين المختلفين في المنطقة، الارتباطات فيما بينهم، تحليل العمليات والاتجاهات على المستوى التنظيمي، السياسات الاقليمية والعالمية.

ب – في الجبهة – وصف امكانية استمرار العمليات والاتجاهات، عرض السيناريوهات، تحليل الردود الممكنة للاعبين بخصوص احداث معينة.

ج – التأثيرات على صانعي القرارات - فيما يتعلق بالفرص والمخاطر. بالإضافة الى، ايجاد التقييمات والمخاطر، تحليل طرق عمل القوات والتوصيات الناتجة عن تقييم الوضع، والذي يعتبر التقييم الاستخباري جزء منها فقط. ويسمح للمنظمات الاستخبارية بتضمين توصياتها بشكل منفرد، خارج نطاق التقييم الاستخباري الذي تم اعداده. التقييم هو متعدد الطبقات ومن الممكن ان يدمج (يتكامل) بين مجالات البحث المختلفة: سياسي، عسكري، اجتماعي، اقتصادي، تكنولوجي، سيكولوجي وديموغرافي، الدمج فيما بين الاوضاع الاستخبارية في عدة مناطق جغرافية مختلفة، دمج بين تقييم القدرات وبين تقييم النوايا وهكذا. وهكذا يتم خلق صورة استخبارية متكاملة. فالتكامل هو بحث بحد ذاته. بالاضافة، الى ان التقييم الاستخباري مطلوب من اجل الملاءمة مع تقييم الاوضاع، على سبيل المثال – كيف سيرد اللاعبون في المنطقة في حال عملت قواتنا بصورة معينة؟

من الممكن الاشارة الى ثلاث اختبارات من اجل تفحص جودة التقييم الاستخباري:

1- **الاختبار المهني** – على التقييم ان يتمسك بالمعايير البحثية – صحة المعلومات، تقاطع المعلومات، تحليل الظروف، التوضيح وغير ذلك. ويجب ان تكون خالية من اعتبار اي خارجي.

2- **اختبار الوقائع** – الفحص بعد العمل بأن التقييم كان "صحيحا" (ملائمة الوقائع) او "مبررا" (كان من السليم عرضه في وقته). في الاغلب تكون هناك فجوة كبيرة بين التوقعات عند صانعي القرارات وبين ما يمكن ان تقوله الاستخبارات عن المستقبل.

3- **اختبار الاستخدامات** – صلاحية التقييمات وامكانية استخدامها من قبل صانعي القرارات. على سبيل المثال، من الممكن السؤال ما هي قيمة اعطاء تقييم استراتيجي سنوي، بعد ان يكون قد تم الاتفاق على ميزانية الامن للعام القادم.

التقييم الاستراتيجي على المستوى القومي في اسرائيل

مجتمع الاستخبارات الاسرائيلية يشمل جهات الاستخبارات في الجيش وفي مقدمتها جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، وكذلك الشاباك والموساد الخاضعين لرئيس الحكومة. واعضاء اخرون وشخصيات اقل في المجتمع هي قسم التحقيقات والاستخبارات في الشرطة، ومركز البحث السياسي في وزارة الخارجية. التقييم الاستخباري القومي يتم من قبل هيئات البحث في هذه المنظمات – كل واحدة في مجال ولنفسها. التعاون القائم هو على اساس طوعي (ذو الصلة). التقييم الاستخباري يتم تحويله الى المستوى السياسي والامني مكتوبا وشفويا. والمعنيون الرئيسيون بالتقييم الاستراتيجي هم رئيس الحكومة ووزير الامن، وكذلك وزير الخارجية ورئيس لجنة الخارجية والامن. وفي الاستخبارات العسكرية، رئيس وحدة البحث الرئيسية لكي ينشر لرئيس الحكومة التقييمات الاستخبارية مكتوبة بدون علاقة برئيس الاستخبارات، وهذا من المعتاد ان يعبر عن وجهة نظره بصورة منفصلة، دون اي علاقة مع رئيس هيئة الاركان. الحدث الرئيسي هو عرض التقييم الاستخباري السنوي على الكابينت أو الحكومة. وللحدث قيمة تعليمية ليست بالقليلة، ولكن لا يمكن المبالغة باهميتها. القرارات الهامة يتم اتخاذها خلال السنة بمساعدة تقييمات استخبارية خاصة. والمستوى السياسي من شأنه ان يتصرف وفقا للتقييمات الاستخبارية، او ان يقرر عدم تبنيها.

على ضوء شكل الحكم في اسرائيل، فإن قرار رئيس الحكومة بعدم تبني التقييمات الاستخبارية لجهاز الاستخبارات العسكرية –مثل التحذير من الحرب – تستوجب موافقة من الحكومة.

جانب المخاطر هو الذي يقود الى التقسيم. على سبيل المثال، التقييمات الاستخبارية في العام 2014 والتي تم عرضها على الكابينت في تشرين ثاني / نوفمبر 2013 تناولت منظمات الارهاب، البرنامج النووي الايراني، استقرار الانظمة في المنطقة، الوضع في سوريا، وغير ذلك. وفي حينه تم الحديث انه بالنسبة لغزة وبدون تأكيد خاص حول حفر الانفاق الهجومية، والتي كان من الممكن ان يتم بواسطتها الحاق الضرر بسكان النقب. وفي جانب الفرص السياسية طرح تساؤل: هل سيتخذ ابو مازن قرارا تاريخيا حاسما فيما يتعلق بالاتفاق الدائم مع اسرائيل؟ وكان التقدير انه من المشكوك فيه انه سيقوم بذلك. وللتفريق بين التقييمات الاستخبارية العسكرية، ففي المجال السياسي من الصعب التحديد احيانا ما هي الفرص وما هي المخاطر. فعلى سبيل المثال، هل سقوط نظام الاسد في سوريا هو بالنسبة لاسرائيل فرصة ام مخاطرة؟ وفي قضايا معينة، فإن مسألة الفرص غير منفصلة عن المواقف السياسية.

في السنوات الاخيرة تحول التقييم الاستخباري الى مهمة اكثر تعقيدا بسبب تفكك النظام القديم في الشرق الاوسط، والذي افرز كيانات عدة، مساحات غير مستقرة وتفاعلات من الصعب التنبؤ بنتائجها. عمليات اجتماعية وثقافية والتي لم تتناولها المنظمات الاستخبارية بتبحر، قفزت من الاعماق وتؤثر على المنطقة أكثر من المشاهد المألوفة، والتي برزت في بؤرة (تحديد الاهداف الهامة). رئيس وحدة الابحاث في جهاز الاستخبارات (امان) ايتي بارون، قال في كانون ثاني / يناير 2015 انه في الظروف الحالية، الانتظار ان تقوم الاستخبارات بالتوقع الدقيق لما سيتم أصبح غير ممكنا تقريبا. في الماضي كان الامر يتطلب وقت طويلا للقيام بالاجراءات، ولكن اليوم فإن كل شئ يتم بوتيرة مذهلة. ووفقا لاقواله، الفضاء الالكتروني، واستخدام الصواريخ والقذائف التي لا تحتاج لوقت طويل من اجل اعدادها، تقصر الطريق على العدو من مرحلة التفكير الى مرحلة التنفيذ.

في مجال العملية السلمية – القرارات الكبرى لقادة اسرائيل لا تتخذ بالتشاور مع القائمين على التقييم في جهاز الاستخبارات. والاسباب الممكنة لذلك: القيادات تتلقى معلومات وافرة عبر قنواتها الخاصة، الحديث يدور عن قرارات يتم اتخاذها في الدوائر السياسية، ويخشى القادة من تسرب اسرار كثيرة للخصوم السياسيين من كلا الطرفين، والتي من شأنها ان تحبط الاتصالات. ومع ذلك، فإنه لعدم استخدام التقييمات الاستراتيجية هناك ثمن. فعلى سبيل المثال، في فترة اتفاقيات اوسلو (1993-1995)، رفض رئيس الحكومة اسحق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس تقييمات جهاز الاستخبارات العسكرية (امان) ان الفلسطينيين لن يساوموا على اقامة دولة فلسطينية مستقلة في مرحلة الحل الدائم، وقدروا ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تساوم عل الحكم الذاتي. ومن خلال هذا الافتراض تم التوقيع على الاتفاقية مع منظمة التحرير. بشكل عام – مدرسة "الشرق الاوسط الجديد" للقيادة الاسرائيلية آنذاك لم يتم دعمها بتقييمات استراتيجية. وعلى الرغم من ذلك، التقييمات الاستخبارية في الجيش الاسرائيلي – التي حذرت من اندلاع انتفاضة فلسطينية عنيفة في اعقاب فشل المفاوضات في كامب ديفيد (2000) – ساهمت في إستعداد الجيش الاسرائيلي لاندلاع الانتفاضة الثانية.

توزيع المهام في مجال التقييم الاستخباري

البحث العسكري في اسرائيل يتم في الجيش الاسرائيلي – في "امان" (وحدة البحث) وفي الدوائر الاستخبارية للقيادات والاذرع. بحث الارهاب يتم في الجيش الاسرائيلي، في الشاباك والموساد. البحث في مجال الاسلحة غير التقليدية يتم في "امان" وفي الموساد. البحث في المجال السياسي يتم في "امان"، الموساد، وزارة الخارجية والشاباك (الساحة السياسية). لهذه الازدواجية عدة اسباب، كما سيتم عرضها لاحقا. بالإضافة الى ان الشاباك مسؤول بصورة منفردة عن البحث والتقييمات الاستخبارية القومية للمحيط الداخلي – في مجالات الارهاب، التخريب والتجسس.

مكانة "امان" في المسار الحاسم لإجراءات اتخاذ القرارات الامنية في اسرائيل جاءت نتيجة الى ان اعطاء التقييم الاستخباري القومي تجاه المحيط الخارجي لإسرائيل هو أحد الاهداف التقليدية منذ قيامها، ولذلك يطلق عليه "التقييم القومي". وحدة البحث هي هيئة البحث والتقييم في "امان."

عبر السنوات طرأ تراجع على مكانة "امان" كمقيّم قومي (وحيد). في المرحلة الاولى – في اعقاب فشله في التحذير من حرب العام 1973. عندها تم التقرير بتعددية الابحاث (دمج وجهات نظر مختلفة) في المجتمع الاستخباري من اجل تقليص الاخفاقات المتعلقة بالتفكير المحدد، الى تفكير جمعي وربط التعددية في مصدر واحد. التعددية هي احد العناصر لربط منظومة الابحاث بالمجتمع الاستخباري لغاية اليوم. فعلى سبيل المثال، في مسألة التحذير من الحروب، والتي هي مسألة سياسية عسكرية، اراء كثيرة في المجال العسكري من الممكن ان تتخذ من وحدة البحث، من الموساد ومن وزارة الخارجية. ولكن، بحث للمجالين معا يوجد فقط في وحدة البحث، ولا يمكن ان يتم إعطاء تحذير موثوق بدون التكامل فيما بينهما. بالنسبة لمبدأ التعددية، في المواضيع المشتركة للبحث في "امان" والمنظمات المدنية من الممكن ان يكون لجميعها وزن متشابه في التأثير على الحكومة، واحيانا تقديرات المنظمات المدنية يتم تفضيلها على تقييمات "امان"، الصعوبة التي قد تنشأ في تقييمات هذه المنظمات هي، ان المسؤولية عن تقييم التهديد والمسؤولية ايضا عن احباطه موجودة تحت سقف واحد، في جسم سري وصغير نسبيا، ذو رؤية مباشرة وغير مراقبة ممثلا برئيس الحكومة. هذه الميزات من شأنها ان تقصر الطريق من تقييم خاطئ الى ازمة استراتيجية، كما حصل مثلا في فشل الموساد في عملية اغتيال خالد مشعل في الاردن في العام 1997.

مرحلة اخرى في تراجع مكانة "امان" كـ "مقيم قومي" نجم عن تعزز مكانة الخدمات الاستخبارية المدنية في اعقاب تعاظم مكافحة الارهاب وتهديدات السلاح غير التقليدي، تحديدا منذ بداية سنوات الالفين. تزايد مكانتها ترافق مع رغبتها بالتأثير على جدول الاعمال الامني، بما في ذلك عن طريق اعطاء تقييمات استخبارية على المستوى القومي للحكومة، في مجالات امنية وسياسية. ذلك، ليس فقط كأصحاب وجهة نظر اخرى مع "امان" باسم التعددية، بل كأصحاب وجهة نظر اولى، وكمنظمات تقف في نفس المصاف مع الجيش الاسرائيلي. هكذا تحول في نهاية الامر، عرض التقييم الاستخباري القومي السنوي في الكابينت لمجموعة من العروض للمنظمات الاستخبارية حول المواضع الهامة المختلفة، للتفريق بين عرض مركزي متعدد للمحيط الاستراتيجي، والى جانبها يتم عرض تقييمات اضافية واراء اخرى، كما كان في الفترات السابقة.

على الرغم من ان "امان" ليس مقيما قوميا وحيدا منذ زمن بعيد، فهو ما زال رائدا في مجال التقييمات القومية. ومكانته الكبيرة في هذا المجال يتم التعبير عنها في نقطتين:

أ – "امان" كضابط الاستخبارات في الجيش الاسرائيلي – يقوم بتزويد التقييمات الاستخبارية حول تقييم الوضع، والخطط العملياتية وخطط العمل للجيش الاسرائيلي المصادق عليها من قبل رئيس هيئة الاركان، وزير الامن والحكومة، والتي هي المسؤول الاعلى على الجيش وفقا للقانون.

ب – "امان" كمقيم قومي – يقوم بتزويد التقييمات الاستخبارية الشاملة الى المستوى السياسي، في إطار التقييم السنوي وكذلك في الاحداث المعقدة كعملية "الجرف الصامد" مثلا، والتي تتطلب تكاملا بين عدة مواضيع (عسكرية، سياسية، اقتصادية)، وتجاه جميع الدول والمنظمات المشاركة. فقط في وحدة البحث يتم اجراء بحث عميق تجاه جميع المواضيع.

المشكلة: ضعف منظومة التقييم القومي

في اعقاب التغيير في مكانة "امان" كمحور منظم في التقييمات الاستخبارية على المستوى القومي، في السنوات الاخيرة، برز بديل ذو اشكالية والذي بموجبه "تقوم كل منظمة استخبارية بعرض وجهة نظرها حسب رغبتها والحكومة هي التي تقرر". هذا الوضع ليس معروفا في اماكن اخرى في العالم، وتكمن به المخاطر التالية:

أ – في مجال جودة التقييم – نقص التوضيحات تجاه الفروقات بين التقييمات ومصادرها، عدم الفهم بين التقييمات لأفكار لا تعتمد على بحث معمق حول طاولة الحكومة وتحويل التقييم الى خطاب غير ملزم. بالإضافة، الى نقص التكامل والفجوات في تغطية الصور الاستخبارية حول المواضيع الاساسية او الاقل حساسية على هامش المنطقة (القلاقل المفاجئة في العالم العربي والتي بدأت في تونس في العام 2010)، وكذلك الفصل بين التقييمات ومحتواها الاولي.
ب – في المجال التنظيمي – الفصل التنظيمي، عدم تحديد المسؤوليات، النقص في عمل الابحاث المشتركة في المجتمع الاستخباري. "التعددية" والسعي للاستقلالية من شأنه ان يستخدم "مبررا" لازدواجية مبالغ فيها ومكلفة في مجالات عملية، في حين ان التحديات واستغلال الموارد تلزم تركيز الجهود واستغلال فاعل للموارد القومية.
ج – في مجال اتخاذ القرارات – إغراق القيادات بالمعلومات والتقييمات والمس بالاستغلال الفاعل للوقت وللنقاشات. لصانعي القرارات لا يوجد وقت لتمييز الفوارق بين التقييمات ولا يوجد بأيديهم ادوات للحسم بينها. على الرغم من مساعدة السكرتير العسكري لرئيس الحكومة ومساعده للشؤون الاستخبارية في فحص الوثائق الكثيرة التي تصل الى مكتبه، الا ان ذلك ليس عنصرا تقييميا، وترشيح (تصفية) التقييمات يتعارض والتعددية.

نظرة عبر البحار

الولايات المتحدة

المجتمع الاستخباري الاميركي يضم 16 جسما استخباريا - من بينها وكالة المخابرات المركزية (CIA)، وكالات الأمن القومي (NSA) منظمات في وزارة الدفاع والمرتبطة بأذرع الجيش، هيئات استخبارية في وزارة العدل (FBI) ووزارة حماية الوطن، ووكالات واستخبارات للدائرة السياسية ووزارة المالية.

تتصدر هذا المجتمع الاستخباري وزارة الاستخبارات القومية، والذي يقف على رأسها رئيس جهاز المخابرات القومي (DNI) ويعمل هذا الاخير كمستشار للرئيس للشؤون الاستخبارية ويرتبط به مباشرة. وهو موجود تحت رقابة لجان الاستخبارات في مجلس الشيوخ والكونغرس. وتحت الـ DNI يعمل مجلس قومي للاستخبارات (National Intelligence Council)(NIC) وهو مسؤول عن بلورة التقييمات الاستخبارية القومية. ويعمل في هذا المجلس كذلك 13 ضابط تقييم، المسؤولين عن المنطقة او عن مجال التقييم.

عملية بلورة التقييم. العملية قد تكون دورية او بناء على طلب أحد المسؤولين في الادارة الاميركية او في الجيش، او من قبل رئيس لجنة في الكونغرس. بعد مصادقة الـ (DNI) يقوم الضابط المختص في (NIC) بإعداد وصف اولي للوثيقة، والتي تتضمن اسئلة رئيسية للمناقشه وجدولا زمنيا لبلورة التقييم. يتم تحويل مسودة الوثيقة لوكالة المخابرات لمعالجتها. طاقم التقييم في المجلس يجري نقاشا معهم بهدف التوصل الى اتفاق، وفي حال عدم الوصول اليه – يتم تسجيل ذلك في الوثيقة. وفي نهاية العملية التقييم يصادق عليه من قبل الـ (DNI) وبتم توزيعه على الجهة التي طلبته وعلى ذوي الاختصاص في الادارة. في آذار / مارس 2009 اشار الـ (DNI) دينيس بلير، انه سوف يتم في المستقبل تضمين التقييم الاستخباري مع تشخيص للفرص المتاحة للولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد بقي جانب المخاطر هو العنصر الرائد في التقييم. مجالات التقييم اوسع من المجال الامني والسياسي المضمنة فيه، فمثلا، التقييم في مجالات امن المياه العالمي، التهديد على الامن القومي من قبل الجريمة المنظمة، وتأثير التغيير المناخي لغاية 2030، تأثيرات استراتيجية على الصحة العالمية وغير ذلك. افادات غير مصنفة من التقييمات الاستخبارية تنشر في اوساط جمهور معين خاصة خلال فترة اداء مسؤولين في الاستخبارات لشهاداتهم في مجلس الشيوخ. مثل شهادة رئيس الاستخبارات في المجلس الشيوخ في العام 2014. من اجل جلب انتباه الجمهور تجاه قضايا مطروحة على جدول الاعمال فيما يتعلق بايران، العراق ومكافحة الارهاب.

التقييم الاستخباري القومي السنوي يعتبر واحدا من المنتجات البارزة للمجتمع الاستخباري. وبلورته تتم من خلال عملية متعددة ما بين الوزارت بقيادة المجلس القومي للاستخبارات برئاسة جيمس كلابر، رئيس الاستخبارات القومية في الولايات المتحدة، قال في ايلول/سبتمبر 2014 ان التكامل بين هيئات الاستخبارات هي عملية اجبارية، وهذا بالضبط هو سبب ومبرر وجود وزارته. للمجتمع الاستخباري تاثير كبير على صانعي القرارات، والانطباع هو ان للتقييم السنوي تأثير قليل بشكل عام، وذلك لعدة اسباب اهمها:

أ – وجود ثغرة بين توقعات المستوى السياسي، وبين ما يمكن ان يتنبأ به الباحثون في الاستخبارات. على سبيل المثال، المستوى السياسي يتوقع اتخاذ توقعات واضحة تجاه السياسات غير المستقرة، وهو من غير الممكن لدى جهة البحث.

ب – جودة الانتاج ليست عالية. في احيان متقاربة، فإن معظم المراجع والرغبة في تجسير الخلافات، يعكس التقييم أداة مشتركة منخفضة لتقييمات المنظمات المختلفة، اي ليس دائما تنجح المساومة. كذلك، التفكير الجمعي في عملية التقييم يستحق الافكار المعارضة. بالإضافة الى انه من الممكن اتخاذ موقف مشابه لتقييمات كل واحدة من الوكالات، عندما لا يكون لديها جميعها نفس وجهة النظر. جميع هذه تشكل عناصر لتشتت التقييم ومتابعة تنفيذه، والنتيجة النهائية انه يتحول الى عملية ضعيفة وعديمة التأثير ومعقدة.

توجد عدة خطوات، وفقا للانتقاد الاميركي، والتي من شأنها ان تحسن من العملية:

أ – تعزيز الرابط المشترك بين المستوى السياسي والاستخباري عن طريق تأهيلات استخبارية عند الدخول الى الوظيفة في الادارة، وضع اشخاص من الاستخبارات في سلم العمل في الوزارات الحكومية وفي الادارة، اجراء لقاءات دورية لمناقشة المواضيع المشتركة والتي يتم فيها اتخاذ ردود الافعال لنشرها في اوساط المجتمع الاستخباري.

ب – رفع مكانة الكونغرس في الرقابة على التقييم. لهذا الغرض، يجب تحسين مستوى معرفة اعضاء الكونغرس بالمجتمع الاستخباري.

ج – تقليص مساعي التوصل الى اجماع والسماح للاقلية بتوضيح موقفها الى مستوى اعلى.

د – تطبيق ادوات للقيام بالتقييمات مسموح بها ومتواصلة لاعضاء المجتمع، اي، ان يكون تقييما حيا وليس فقط مأسسة سنوية .

بريطانيا

المجتمع الاستخباري في بريطانيا يشمل اساسا اجسام الاستخبارات لوزارة الدفاع، منظمة الـ MI-5 المرتبطة بوزارة الخارجية، منظمة الـ MI-5 المرتبطة بوزارة الداخلية ومكتب الاتصالات الحكومية البريطانية GCHQ. اللجنة الحكومية للاستخبارات (JIC – Joint Intelligence Committee) المرتبطة بالمجلس المصغر الذي يركز التقييمات الاستخبارية القومية. وفي عضوية اللجنة – فيما عدا طاقم دائم من مسؤولين معارين من وكالة الاستخبارات – رؤساء الوكالات الاستخبارية، رؤساء الاجسام الاستخبارية للخدمات العسكرية ومندوبون عن وزارة حكومية اضافية (مثل وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة) – ويجتمعون مرة واحدة اسبوعيًا. رئيس اللجنة هو شخصية حيادية، وهو خاضع لسكرتير المجلس المصغر ويعمل على اساس التوافق، وليس عن طريق فرض المواقف.

مهمة اللجنة المشتركة في كل ما يتعلق بالتقييم الاستخباري القومي هو بلورة التقييمات المتكاملة من اجل مساعدة المجلس المصغر في اتخاذ القرارات، كمجال الميزانية القومية على سبيل المثال. عملية القيام بالتقييم الاستخباري القومي تتم بواسطة وحدة البحث في اللجنة، المرتكز على ضباط وافراد من الاستخبارات المعارين من وكالات الاستخبارات المختلفة. وهو يبلور مسودة التوصيات مع باقي الوكالات الاستخبارية والخبراء من جميع الوزارات الحكومية. وتطرح المسودة للمصادقة عليها من قبل اللجنة قبل توزيعها على الوزراء المختصين. جسم التقييم في اللجنة هو اصغر بكثير من وحدة البحث الاكبر في المجتمع الاستخباري، الموجودة في وزارة الدفاع. لذلك، عندما يتم الطلب من اللجنة المشتركة تقييم مواضيع امنية واستراتيجية مثل الارهاب وانتشار السلاح غير التقليدي، التي يتم البحث معمقا فيها في وزارة الدفاع، تستند اللجنة عليه وتساهم بالقليل من جانبها في التقييم. وهناك رأي يقول ان اللجنة ضعفت خلال السنوات الاخيرة وتم تهميشها، وان قدرتها على القيام بتكامل استخباري تضررت بسبب الاصلاحات المختلفة التي حدثت في المجتمع الاستخباري البريطاني.

المقارنة بين آلية التقييم: اسرائيل مقابل الولايات المتحدة وبريطانيا

أ – في اسرائيل لا يوجد عنصر يركز التقييم القومي من جميع اجهزة الاستخبارات، كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا. (JIC وDNI)

ب - في اسرائيل لا يوجد حوار ملزم بين منظمات الاستخبارات للتقييم الاستراتيجي، ولا يوجد تفسير منظم للخلاف قبل عرض التقييم على الكابينت، مقابل ذلك، في الولايات المتحدة وبريطانيا تم عمل تجربة للوصول الى توافق واسع، وعدم التوافق يتم عرضه في جسم التقييم. بالإضافة الى ذلك في اسرائيل توجد حرية التقييم، ولا يوجد مخاوف من ان آراء المنظمات سيتم تسطيحها ومستوى مخاطر التسييس منخفض جدا.

ج – في اسرائيل يوجد لـ "امان" (الجسم الاستخباري العسكري) مكانة استثنائية في مجال التقييمات القومية، وبالنسبة للوضع في بريطاني وبشكل خاص في الولايات المتحدة، هناك يوجد للـ (CIA) مكانة كبيرة في التقييم. بالإضافة الى انه للمنظمات الاستخبارية المدنية – السرية المغلقة – ليس لها بالضرورة افضلية على منظمة عسكرية من ناحية الاجراء الديموقراطي.

د – التقييم الاستخباري في اسرائيل يتم فقط في مجالات الخارجية والامن. في الولايات المتحدة يشمل التقييم جميع المواضيع ذات العلاقة بالأمن القومي بالمفهوم الواسع مثل الاقتصاد، المجتمع، المناخ، الطاقة وغير ذلك. وفيما يشبه اسرائيل فإنه في الولايات المتحدة وبريطانيا تتركز في مجال التهديدات وبشكل اقل الفرص المتاحة.

ه – الادعاءات المتعلقة بالحوار الاميركي تجاه التقييم السنوي تسمع ايضا تجاه التقييمات الاستخبارية في اسرائيل. وبضمن ذلك، عملية طويلة ومعقدة، كثافة البيانات وفجوة بين توقعات المستوى السياسي وبين القدرات الاستخبارية.

استنتاجات

أ – على ضوء هذه المقارنة، من المستحسن ان تمتنع اسرائيل عن إقامة جسم تقييم مركزي فوق المنظمات الاستخبارية، كالموجود في الولايات المتحدة وبريطانيا. ولهذا البديل نواقص مثل: تسطيح التقييم خلال السعي للحصول على الاجماع، ابتعاد القائمين على التقييم عن صانعي القرارات، اعطاء قوة اكبر لجسم التقييم المركزي واستغلال الموارد.

ب – المطلوب ان تقوم اسرائيل بتنفيذ الافكار التي وردت اعلاه في الولايات المتحدة وبريطانيا، مثل ضرورة وجود محور منظم لعرض التقييمات وتوضيح الخلافات قبل النقاش في الحكومة.

توصيات لإسرائيل (منقول من العبرية)

أ – يوصى بالسماح لـ "امان" ان يكون رائدا في التقييم الاستخباري القومي الشامل، وذلك طالما أن الامن وتفعيل الجيش الاسرائيلي يقفون على رأس الاهتمام في جدول العمل اليومي السياسي. المقصود هو مسؤولية كاملة لـ "امان" عن البحث في كل المواضيع في الساحة الخارجية، التكامل ولبلورة الصورة الشاملة، كما كان في الماضي. في مرحلة عرض التقييم السنوي تعرض باقي المنظمات الاستخبارية، بعد "امان"، في مجالاتها، عبر التأكيد على الفوارق في التقييمات والامتناع عن الازدواجية.

هذا الاقتراح ليس من شأنه ان يؤدي الى تغييرات جوهرية في القائمين على التقييم في المجتمع، فيما عدا التوسع في المجالات التي لا تحظى بتغطية كبيرة.

ب - يوصى بتنظيم تقديم التقييم الاستخباري للمستوى السياسي عن طريق آلية من قبل الحكومة، بما يضمن السلامة، التتابع، التكامل، الاختصاص، لغة مشتركة، إعطاء تعبير للفروقات بين التقييمات، المسؤولية عن العرض وهكذا. وفي هذا الإطار يتم التطرق للأمور التالية:

1- فكرة المسؤولية في المجتمع لمجال البحث والتقييم – سواء تجاه توزيع المسؤوليات بين المنظمات او تجاه مجالات المسؤولية وحدود المسؤولية للمجتمع الاستخباري، لكي تكون التغطية البحثية للمجتمع الاستخباري شاملة ومتكاملة، ويتم ايجاد التعددية المسيطرة في القضايا الرئيسية.
2- ايجاد تفسير ممنهج للاتفاق وللخلاف بين المنظمات. فقبل عرض التقييمات على المستوى السياسي، يتم اجراء نقاش أولي للمنظمات الاستخبارية حول الموضوع في وزارة الشؤون الاستخبارية وبمشاركة هيئة الامن القومي، وايضا قبل ذلك – في لقاء بين رؤساء البحث في المجتمع الاستخباري. وفي المجالات التي يتم عليها التوافق لا يكون هناك حاجة لعرضها على الحكومة مرتين، وفي المواضيع التي بها خلاف يقوم كل طرف بعرض موقفه. واستعدادا للنقاش يتم توزيع وثيقة حول الموضوع.
3- من المهم ان يعرض على المستوى السياسي ايضا الافكار المختلفة لهيئات الاستخبارات الغربية حول المواضيع ذات الصلة.
4- تأسيس لغة تقييم مشتركة داخل المجتمع الاستخباري، من خلال الامتناع عن استخدام صيغ ضبابية او تحمل اكثر من معنى. ويجب وصف عدم اليقين بصورة واضحة. اللغة المشتركة تسمح بالمقارنة بين التقييمات وتسهل الحاجات الاستخبارية.
5- التقييم الاستخباري السنوي يتم عرضه في التوقيت ذو الصلة من اجل اعداد خطط العمل من قبل قوات الامن وللتقرير بخصوص ميزانية الامن.
6- يتم ولو مرة واحدة كل ثلاث سنوات، عرض تقييم استخباري متعدد السنوات على الحكومة، يتيح المجال لتوحيد الاتجاهات على المدى البعيد.
7- على جميع التقييمات الاستخبارية ان يتم تسليمها عبر وثيقة مفصلة تضمن ان التقييمات مبررة، وتعتمد على معلومات وافية ويتم توثيقها.

ج – زيادة التعاون في مجال البحث في المجتمع الاستخباري. يقترح ان تتم اقامة لجنة متعددة السلطات للبحث، تحت لجنة رؤساء الاجهزة. وتهتم هذه اللجنة بالتعاون المشترك في مجالات المنهجية، تدريب البحث (دورات مشتركة، اعداد كتب)، توضيح الخلافات، تنسيق تغطية الابحاث، دوريات بشرية في المجتمع، المبادرة لاجراء نقاشات، علاقات بحثية خارجية، خطط عمل جماعية للباحثين الرئيسيين.

د – تعزيز الروابط بين المستوى السياسي والاستخباري. وبضمن ذلك: تأهيل استخباري عند دخول السياسيين الى وظائفهم – ليس فقط فيما يتعلق بمضمون العمل الاستخباري بل ايضا تجاه طبيعته والتقييدات التي تحيط بالتقييم الاستراتيجي،

عقد لقاءات دورية بين افراد الاستخبارات والمستوى السياسي، ارشاد المجتمع الاستخباري فيما يتعلق باحتياجاتهم واعطاء ردود افعال من قبلهم حول جودة عملهم. معرفة مواقف اسرائيل، قدر المستطاع، تسهل ايضا على الباحثين في فهم مواقف اللاعبين الأخرين.

هـ – توسيع البحث الى مجالات المجتمع، الديموغرافيا الدينية وغير ذلك، بالتعاون مع الأكاديميين.

و – تعزيز العلاقات البحثية الاستخبارية مع عناصر خارجية. بالإضافة الى ذلك فإنه من المستحسن الامتناع عن التعاطي مع تقييمات تجاه المواضيع السياسية المختلف عليها، والتي قد تستخدم للإطاحة بالمستوى السياسي في اسرائيل.

ز – تعزيز ووضع التهديدات للتقييم الاستخباري الداخلي المتعلقة بالتهديدات الداخلية (مسؤولية الشاباك)، من بين وسائل البحث المعمق في المجالات القومية، الاجتماعية والاقتصادية. هذا التقييم مهم لتطوير عدة تقييمات استخبارية خارجية.

ح – الرقابة – اقامة جسم رقابي على التقييمات الاستخبارية للمجتمع الاستخباري، في اطار لجنة رؤساء الاجهزة او وزارة الشؤون الاستخبارية او مجلس الامن القومي.

أسباب إخفاق جهاز الاستخبارات العسكرية أمان في التقدير والتقييم

إن المتتبع والدارس والباحث، في مجال عمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، يلاحظ أولا أن أجهزة الأمن الإسرائيلية، كانت منذ البدايات، تعاني من الفوضى في عملها وإدارتها، إذ كان من الصعب تحديد مسؤولياتها، إضافة إلى تعددها وغياب ضابط لتحديد مجال عمل كل جهاز منها مما تركها فريسة للتخبط والتداخل، إضافة إلى وجود قدر كبير من المنافسة والحسد بين فروعها لذلك كان لزاما على قادتها، و خاصة بعد قيام "إسرائيل"، العمل لوضع حد لهذه الفوضى عن طريق تنظيم عملها و تعزيزه، و تحديد مسؤولية كل ذراع من أذرعتها أما بالنسبة لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، فإن من الواجب إلقاء الضوء على الأسباب المؤدية إلى إخفاقات هذا الجهاز وذلك عبر البحث في مشاكله أولا، من أبرزها:

1- ما يلجأ إليه الجهاز من ضرورة إجراء مسح وتقدير استخباري بصورة مستمرة يتطلب العمل بكل قدر مستطاع في قطاع واسع ومجالات عدة، وهذا يقود إلى إلقاء العبء الثقيل على كاهل الجهاز، متطلبا في الوقت نفسه إعطاء تقارير متنوعة واستعراضها، وتقديم خلاصات يومية وعمل أبحاث وتوقعات على مستويات مختلفة.

2- وجود الروتين في الحياة لدى جهاز الاستخبارات والذي يتمثل في التركيز على المواضيع العاجلة على حساب الانشغال في الإجراءات الجوهرية الهامة، والتي تتمثل في الضغوط الموجهة إلى الجهاز من قبل المستوى الأعلى، و ذلك للحصول على معلومات و تقارير استخبارية، إضافة إلى مشكلة الوقت، فهناك مجال الوقت الواقعي الملموس (الحاضر)، وهناك الوقت الدائم الذي يتطلب العمل فيه القيام بإجراءات أساسية تشير إلى مواضيع هامة تمثل نواة و لب العمل الاستخباري في الحاضر، ومنها التغييرات التي تحدث بشكل متسارع، وصعوبة تحديدها عند الأعداء، لأن تحديدها يساعد في تقليص مجالات الخطأ ومنع وقوع كارثة محتملة.

أما مشكلة الفشل فتكمن في فشل التقديرات الاستخبارية، أي عدم قدرة الباحثين الاستخباريين على بلورة تقدير استخباري، كونهم يزودون القادة بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات وهذا يعني أن هؤلاء الباحثين غير مستقيمين في مجال البحث، أو أنهم أشخاص متوسطون في القدرة على فهم أعدائهم العرب حيث إنهم غير ملمين في معرفة الثقافة العربية، وخاصة قادة الجهاز، باستثناء يهوشفاط هركابي الذي كان ملما بالثقافة العربية والحضارة الإسلامية، حيث كانوا يشككون في خطورة التهديد العربي.

بعض المفارقات في العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والسياسية:

تتميز العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية في "إسرائيل" بعديد من المزايا، وتنتابها أيضا العديد من المفارقات، والتي منها:

أ- **تغلغل الانقسامات السياسية والمصلحية في المؤسسة العسكرية:** فشل الجيش الإسرائيلي في أن يستمر بالاحتفاظ بصورة الجيش الذي لا يقهر، وتفشت في صفوفه كل المعايير والمقاييس الهابطة على مختلف المستويات المادية والمعنوية وقد أشار موشيه ليساك إلى تراجع المناقبية في هذا الجيش لصالح تنامي الأنشطة والمساعي الرامية لتحقيق مصالح اقتصادية وفئوية وطبقية، بعد أن تغلغلت الانقسامات السياسية والمصلحية فيه من الأعلى إلى الأدنى وبالعكس الأمر الذي أذى إلى تفاقم التناقضات القائمة ما بين القيم الديمقراطية المزعومة والقيم السلطوية.

ب- **تدخل المؤسسة العسكرية في قضايا الخارجية والأمن والشؤون السياسية والدبلوماسية:** من المفارقات القائمة في العلاقات السياسية العسكرية في "إسرائيل" أنه بالرغم من ادعاء وجود لعبة برلمانية خاضعة لقوانين وأنظمة، فإن ثمة ظواهر عديدة ومتكررة في هذا الكيان للتدخل الفاضح والقاسي من جانب المراتب العليا العسكرية في الجيش، في قضايا الخارجية والأمن والشؤون السياسية والدبلوماسية، حتى أن بعض الباحثين المهمين في "إسرائيل" بدأوا يتحدثون وبكل صراحة عن احتمال حصول انقلاب عسكري، وعن احتمال تحول "إسرائيل" برمتها إلى مجتمع ثكنات عسكرية. الجزء الأكثر تعبيرا عن حجم المشكلة، يظهر في وجود سلطة "إسرائيلية" ضعيفة، تفتقر للقنوات المستقلة اللازمة لضخ المعلومات والتقديرات، ووضع الخيارات، واتخاذ القرارات، ولم يعد الجيش الجسم التنفيذي في الدولة، بل تحول ليصبح المسيطر الأمني الأكثر تحكما بالأمور، والأمر الأكثر سوءا، أن هذا "الانقلاب" الصامت يحدث بموافقة كاملة، ليس فقط من جانب المستوى السياسي، بل من قبل الإسرائيليين أنفسهم.

ج- **غياب قانون واضح يحدد الصلاحيات، والعلاقة بين المستويين:** ساد عدم الوضوح القانوني إزاء توزيع الصلاحيات بين رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع، ورئيس الحكومة، واللجنة الوزارية لشؤون الأمن والحكومة بأكملها فمثلا هناك ثلاثة مفاهيم في تفسير مصطلح الخضوع الوارد في نص قانون الجيش الصادر عام 1976، تعطي بدورها ثلاثة مستويات مختلفة لمصطلح "الخضوع، وهي:

- **الخضوع الاستراتيجي:** الذي يعني أن خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع، هو خضوع محدد في القضايا الاستراتيجية فقط، أما في القضايا التكتيكية فهو ليس خاضعا لوزير الدفاع.

- **الخضوع المطلق**: تعد صلاحيات وزير الدفاع تجاه رئيس الأركان، من حيث قوتها وشموليتها مثل صلاحية الحكومة تماما فسلطة الحكومة على الجيش تماثل سلطة رئيس هيئة الأركان على الضباط، وفي حال وجود خلاف بين وزير الدفاع والحكومة، يتغلب موقف الحكومة على وزير الدفاع.
- **الخضوع النسبي:** يتوسط أصحاب هذا المفهوم الرأيين السابقين، وفرقوا بين خضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الإستراتيجية من خضوعه في القضايا التكتيكية فخضوع رئيس الأركان لوزير الدفاع في القضايا الإستراتيجية هو خضوع مطلق، أما في القضايا التكتيكية والعمليات العسكرية، فهناك دور محدد لوزير الدفاع، باعتباره طرفًا له حق الموافقة أو الاعتراض على خطط رئيس الأركان في هذا المجال فقد وضع قانون أساس الجيش لحل مشكلة الصلاحيات بين المستويات الثلاث: رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان، ولكن لم يفك رموز هذا القانون، بل زادها غموضًا .

د- **احتكار المؤسسة العسكرية للقضايا الاستراتيجية والتكتيكية:** قد تكون "إسرائيل" من الدول القليلة التي تمتلك القيادة العسكرية فيها سيطرة كاملة على القضايا الاستراتيجية والتكتيكية، وكل هذا يحدث على الرغم من أن القيادة العسكرية تقترح للقيادة السياسية خيارا واحدا، يمكن للحكومة أن تقبله أو ترفضه، ثم لا تفعل شيئًا حيال القضية المطروحة، ناهيك عن أن هذا هو الخيار الوحيد المبني على أساس عملية التخطيط العسكري، التي توصف في بعض الأحيان بأنها مبنية على فرضية أسوأ الاحتمالات لذا فإن احتكار المؤسسة العسكرية للتخطيط هو نقطة الضعف الأكثر وضوحا في النظام الحكومي الإسرائيلي، وأن ضعف الحكومة في مواجهته يظهر بجلاء عندما تريد الحكومة أن تقيم وضعا ما، أو تريد وضع سياسة ما، فإنها تعتمد على قيادة الأركان في الجيش الإسرائيلي التي من المفترض أصلا أن تكون الحكومة هي المشرفة عليها، وأن تكون دليلها، والعكس هو الحاصل في "إسرائيل" وسائل التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

أثر (الموساد) في قرارات الأمن القومي وعوامل تأثيرها فيه

لا بد لنا من أن نجمل ونلاحظ الأثر الكبير الذي تتركه الأجهزة الأمنية، مجتمعة، على صناعة قرار الأمن القومي الإسرائيلي، كما جاء في الدراسة سابقا تبيان أثر الاستخبارات العسكرية (أمان) في صناعة القرارات الأمنية في "إسرائيل"، وكذلك الإشارة إلى دورها في نجاحها بجمع كافة المعلومات العسكرية والسياسية والاقتصادية، ورفعها بتقارير استخبارية إلى رئيس الحكومة لذلك لا مفر لأي دارس أو باحث من أن يشير إلى النصف الثاني في معادلة التأثير في عملية صنع القرار للأمن القومي الإسرائيلي، ألا وهو مؤسسة الاستخبارات والمهام الخاصة (الموساد) حيث يمكننا القول أن هذا الجهاز، ومنذ بدايات تنفيذ فكرة إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين بدأ يظهر على ساحة العمل في مجال إقناع اليهود بتنظيم عملية هجرتهم إلى فلسطين ومع تسارع الأحداث وازدياد الحاجة الملحة لمزيد من العمل، وتقديرا للنجاح في هذا المجال، تبلور على الساحة الأمنية وأثبت وجوده، لذلك منح استقلالية في العمل ولا بد من التذكير بأن تأثير جهاز الاستخبارات العسكرية له الأولوية، في المجال العسكري والإنذار المبكر ومراقبة التحركات العسكرية والحشود لدول الجوار لشن حرب ضد الدولة، لا بد من إلقاء الضوء على عمل جهاز المهمات الخاصة (الموساد) الذي حظي أيضا باهتمام منقطع النظير، نظرا للمهام الملقاة على

عاتقه، والذي كان يقوم بتنفيذها على أكمل وجه لذلك فإن الباحث في هذا المجال يلمس الدور المؤثر لهذا الجهاز، ومن أهم عوامل هذا التأثير:

أولا: الدور الذي يلعبه رئيس جهاز الموساد، كونه رئيس لجنة (فعادات) في عملية التخطيط ورسم سياسة جمع المعلومات الهامة، في كافة المجالات، ومن كافة المواقع، وتجميعها، حيث يقوم بإعداد تقارير لتقديمها إلى رئيس الحكومة.

ثانيا: عمله المتواصل في عملية جمع المعلومات، وتحري دقتها، ينبع من نجاحه في تجنيد عملاء موثوقين كونهم قريبين من مراكز هامة لأي هدف مقصود، ورفعها في تقارير، وتمريرها إلى صانعي القرار الذين يقومون بدورهم بتحويلها إلى جهات التنفيذ وخاصة وحدات الجيش، مما يمكن الحكومة من الاحتفاظ بزمام المبادرة والمباغتة في العمل وقد بدا دور هذا الجهاز واضحا من خلال تعاونه مع الأجهزة المماثلة في دول العالم.

ثالثا: تقديم التقارير التي تشير إلى متابعة التطورات التقنية والتكنولوجية للدول العربية والإسلامية المجاورة، فقد كان لهذه التقارير التأثير المباشر في أخذ القرار لقصف المفاعل النووي العراقي (عملية تموز) وكذلك الضغط الإسرائيلي المتزايد على الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي وتخصيب اليورانيوم.

رابعا: رسم سياسة "إسرائيل" وتعاملها مع الأقليات سواء العرقية أو الطائفية في الدول العربية، حيث أشار الجهاز على الحكومة بمساعدة الأكراد في شمال العراق وحزب الكتائب المسيحي في لبنان، إضافة إلى توصياته المستمرة التي يعدها بالمحافظة على مشاركة الطائفة الدرزية في فلسطين والاهتمام بها.

خامسا: الدراسات والنشرات والأبحاث الصادرة عن قسم الدراسات في الجهاز وأثرها المباشر في عملية صنع القرار من خلال المعلومات التي توفرها في كافة المجالات ملقية الضوء على التطورات والنشاطات والأحداث وتحليلها وتقديمها إلى القيادة السياسية لتسهم في رسم السياسات على ضوئها.

سادسا: التأثير المباشر على سياسة الحكومة تجاه الشعب الفلسطيني وهذا يكمن في التعاون الوثيق بين جهاز الموساد والشين بيت، حيث يقوم بجمع المعلومات عن الفلسطينيين في الخارج، ويقوم بتمريرها إلى جهاز الشين بيت لترفع إلى الحكومة، لرسم سياسة توجيهية ضد الشعب الفلسطيني.

سابعا: الدور الكبير الذي يلعبه هذا الجهاز في إدارة العمليات الخارجية بالتعاون مع الملحقية العسكرية، التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية أمان، وكذلك في توفير الخدمات اللوجستية لكافة عملاء هذا الجهاز لتوجيههم في عملية جمع المعلومات أو تنفيذ أية مهام أمنية.

الخاتمة

انطلقنا في بداية البحث من فرضية قوامها أن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي جهاز غير فعال داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وذلك بسبب طبيعة ذلك النظام وتأثير قوى سياسية وغير سياسية على صنع القرار السياسي في إسرائيل، إضافة إلى عدد من الأسئلة المتفرعة عن هذه الفرضية.

وتبين من خلال الدراسة أن الغاية من وجود مجلس الأمن القومي داخل وحدة صناعة القرار أن يكون بمثابة (مقر قيادة قومية عليا) في قضايا الأمن القومي، ولا يعني ذلك أن من مهمات هذا الجهاز القيام بعملية اتخاذ القرار، وإنما تقتصر مهمته على الإعداد والإشراف على سياق اتخاذ القرار وطرح البدائل أمام صانع القرار الأعلى وهو رئيس الحكومة والحكومة بكامل هيئتها، وتتضمن مهمات هذا الجهاز القيام بالأمور التالية:

- يعتبر الجهة الاستشارية العليا لدى صانع القرار فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية.
- إدارة عملية اتخاذ القرار من خلال الإشراف والترتيب للجلسات الخاصة التي تعقدها الحكومة أو رئيس الحكومة، والتنسيق بين كافة الأجهزة والمؤسسات المشاركة في صنع القرار.
- تشخيص القضايا وتطوير السياسات بعيدة المدى، وتقديم الطروحات لمعالجة الأزمات التي تواجهها الدولة.
- طرح البدائل أمام صانع القرار وفق نظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة على الأمن القومي.

غير أن هذه المهمات واجهت صعوبات وعوائق حالت دون تمكن هذا الجهاز من القيام بها على أكمل وجه، وهي صعوبات ناتجة عن مسببات عديدة ومنها:

- طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، حيث يعاني هذا النظام من أوجه خلل وقصور متعددة تؤدي في الغالب إلى تداخل بين عمل الأجهزة المختلفة، وحصول تدافع وتنازع على الصلاحيات والمسؤوليات، وهذه المشكلات ناجمة عن عدم وجود دستور يحدد المسؤوليات والواجبات لكافة الأطر الرسمية للدولة.
- هذا الأمر ترك أثره على مختلف أبنية النظام، مما أدى إلى عدم استقرار السلطة، ويمكن ملاحظة ذلك في سرعة تبدل الحكومات، واجراء الانتخابات المبكرة قبل انتهاء الفترة القانونية للكنيست، إضافة إلى كثرة الأحزاب السياسية وطبيعة النظام الانتخابي الذي أضعف من استقرار السلطة، وقدرة الحكومات على ممارسة السلطة بشكل عقلاني ورشيد،
- يعاني النظام السياسي في اسرائيل من عدم توازن بين السلطات الثلاث، وبشكل خاص بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فالسلطة التشريعية وهي الكنيست تملك حق حجب الثقة عن الحكومة، وتملك حق حل نفسها بنفسها وبالتالي إسقاط الحكومة، بينما لا تملك هذه الأخيرة أي حق لحل الكنيست، أو الاعتراض على قراراته،

هذه الأمور تركت أثرها على عدم استقرار السلطة وانعكاس ذلك على قدرة الحكومة في ممارستها للصلاحيات والمسؤوليات، وأصبح نظام صنع القرارات في اسرائيل في جوانب كثير أسير أطر غير رسمية بناء على التحالفات الحزبية والأدوار التي تمارسها المؤسسة العسكرية والدينية أيضاً.

- **مفهوم الأمن القومي الاسرائيلي**، لعل هذا الأمر هو العائق الأكبر أمام تأدية مجلس الأمن القومي الاسرائيلي لمهامه حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن من الأهداف غير المعلنة لوجود هذا الجهاز هو تبني مفهوم الأمن القومي الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي أثرت على مفهوم الأمن، الذي تضمن بمفهومه الشامل متغيرات عديدة تشمل، القوة العسكرية، والاقتصاد، والسياسة والثقافة وغيرها، أما اسرائيل فلا زالت تركز في مفهومها للأمن القومي على الجوانب العسكرية فقط وكما لاحظنا فإن للميراث التاريخي والخبرة التاريخية أثرها في تركيز الاهتمام بقضية الأمن واعتبارها من الأولويات السياسية، مما أدى إلى أن أصبحت القوة العسكرية هي الأداة المفضلة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية لإسرائيل.

- **دور المؤسسة العسكرية**، هذا الدور يرتبط بمفهوم الأمن القومي الاسرائيلي ارتباطاً وثيقا، حيث منح الاهتمام بقضية الأمن بمفهومه العسكري، الجيش والمؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في إعداد وصياغة أهداف السياسة الخارجية، لا بل أن الأمن ومكانته داخل المجتمع الاسرائيلي منح هذه المؤسسة دوراً مهماً في صياغة سياسة الأمن القومي وتحديد المصالح القومية الاسرائيلية بشكل أصبحت معه هذه المؤسسة هي المحدد الأساسي لأطر الحركة السياسية لصانعي القرار في اسرائيل، فإسرائيل في وضع فريد بين الدول من حيث العلاقة بين الجيش والمدنيين بحيث يمكن معه القول أن اسرائيل عبارة عن جيش لديه دولة.

يمكن رؤية ذلك وبشكل واضح خلال حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، حيث بدى أن لدى اسرائيل قيادتين تقف كل منهما في طرف بعيداً عن الأخرى، قيادة سياسية تكاد تكون مشلولة وعاجزة، وقيادة عسكرية أصابها نوع من الغرور بما تملكه من ترسانة أسلحة هائلة.

وبالتالي ساهم تعاظم دور هذه المؤسسة في الخلل الكبير الذي يعانيه نظام صنع القرارات في اسرائيل، وقد بدأت نذر هذا الخلل في الظهور منذ قضية (لافون) ثم أخذت أبعاداً أكبر وأوضح بعد حرب عام ١٩٦٧ لتؤدي إلى فشل ذريع في نظام صنع القرارات في اسرائيل خلال حرب رمضان عام ١٩٧٣ وتشكيل لجنة (أغرانات) للتحقيق في ذلك الفشل، ورغم أن هذه اللجنة رفضت تحميل القيادة السياسية أية مسؤولية وألقت بها على كاهل الجيش الاسرائيلي، إلا أن الإجراءات والقرارات التي اتخذت فيما بعد تشير بشكل واضح أن الخلل كان في نظام صنع القرارات في اسرائيل حيث تقرر بعد صدور توصيات هذه اللجنة تشكيل لجنة وزارية للأمن والخارجية، وتعيين مستشار للشؤون الاستخبارية لدى رئيس الحكومة.

هذه المشكلة تكررت للمرة الثانية خلال حرب لبنان ولكن بصورة أكثر وضوحاً من ذي قبل، حيث ظهر من التحقيقات الأولية للجنة (فينوغراد) أن الحكومة الاسرائيلية قد صادقت على قرارات كبيرة أثناء الحرب، دون أن يكون لديها المعرفة

الكافية والكاملة حول هذه القرارات، كما مارست المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ضغوطاً كبيرة ومن خلال الأطر غير الرسمية التي تعمل داخل مكتب رئيس الحكومة لتسيير القرارات بالوجهة التي ترغب بها هذه المؤسسة.

أمام هذه الاستنتاجات يبدو أن وجود جهاز ذو طابع مدني يعمل كمقر قيادة قومية عليا بعيد المنال، في ظل الخلل الذي يعانيه النظام السياسي الاسرائيلي، وفي ظل نمط التفكير الحالي السائد والمسيطر. على صناع القرار وعلى المجتمع الاسرائيلي.

الفصل الثالث: زوال الكيان

الخريطة الإستراتيجية في المنطقة وتداعياتها على (إسرائيل)

معهد السياسات والاستراتيجيا في مركز هرتسليا المتعدد المجالات 06-10-2021

تشهد دولة (إسرائيل) واقعاً أمنياً مريحاً، لكن تحديات الأمن القومي تتعاظم. أعداء (إسرائيل) يركزون على بناء القوة أكثر من استخدامها، ويمتنعون من التصعيد بسبب أثمانه الباهظة، وبسبب مشكلات داخلية صعبة تتطلب حلاً. مع ذلك، يتصاعد التهديد الاستراتيجي لأمن (إسرائيل) في مواجهة تعاظُم وبناء القوة.

إحباط البنية التحتية لـ "حماس" في الضفة الغربية أظهر خطورة تهديدها ونجاح القوى الأمنية في المحافظة على الاستقرار الأمني. على سبيل المثال، حادثة فرار نشطاء الجهاد الإسلامي من سجن جلبوع وقدرة القوى الأمنية على إغلاق الدائرة بسرعة، ومنع الحادث التكتيكي من التحول إلى حادث ذي أهمية استراتيجية يشكل نجاحاً عملانياً مثيراً للإعجاب، لكنه في المقابل يعكس هشاشة الهدوء الأمني واحتمال التدهور إلى تصعيد شامل بسرعة.

الضفة الغربية:

تعمل (إسرائيل) على تحسين الواقع المدني كأساس لهدوء أمني، بطريقة تمنع تعبئة شعبية واسعة للنضال ضد (إسرائيل)؛ في المقابل، تحاول "حماس" تحدّي هذه المعادلة ومَوضَعة مكانتها في المجتمع الفلسطيني في موقع متقدم للسيطرة على المنظومة السياسية في اليوم التالي لما بعد أبو مازن. البنية التحتية للحركة، التي كُشفت في العملية الأخيرة للجيش الإسرائيلي، والتي تُعتبر أكبر وأهم شبكة جرى كشفها منذ سنة 2014، تعكس الجهد المتواصل الذي تبذله "حماس" لترميم قوتها في الضفة. في قطاع غزة، يجري الدفع قدماً بالتسوية بوساطة مصرية. وفي المرحلة الحالية، من مصلحة الطرفين الاحتواء وعدم الدخول في جولة قتال إضافية. مع ذلك، الجهد المتواصل الذي تبذله "حماس" للإبقاء على الاحتكاكات ما دون سقف المعركة للحصول على إنجازات مدنية أكثر أهمية، يمكن أن يؤدي إلى معركة أُخرى في وقت قريب.

الساحة السياسية:

جسّد خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية في الأمم المتحدة وخطاب رئيس السلطة الفلسطينية الفجوة العميقة التي تفصل بين الطرفين، وحقيقة عدم وجود لاعب في الساحة الدولية مستعد لاستخدام الضغط من أجل تحريك العملية السياسية.

الساحة الداخلية -الإسرائيلية:

ما يجري في المجتمع العربي يشكل تحدياً استراتيجياً من الدرجة الأولى، حيث الجريمة الواسعة، وظاهرة السلاح، وفقدان القدرة على فرض القانون والردع، وغياب السلطة في جزء واسع من المجتمع العربي (في الأساس في الجنوب)، يتطلب رداً متعدد الأبعاد - مدنياً وأمنياً. إن احتمال انزلاق الجريمة الجنائية إلى جريمة أمنية - قومية تأكد خلال عملية "حارس الأسوار"، وهو ما يزيد الحاجة الملحة إلى تطوير رد على المستوى الوطني.

إيران:

المفاوضات لتجديد الاتفاق النووي لم تتحرك بعد، في هذه الأثناء تعمل إيران على توسيع برنامجها النووي وتسعى للوصول إلى وضع "دولة على حافة النووي"، إذ عندما تُستأنف الاتصالات سيكون لديها التكنولوجيا والمعلومات لمواصلة المشروع حين تتخذ قراراً بذلك. في هذا الوضع، وأيضاً مع التوصل إلى اتفاق يفرض تفريغ مخزون اليورانيوم المخصب، تستطيع إيران استكمال النقص بواسطة منظومات تخصيب متقدمة طورتها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

في المقابل، تواصل إيران العمل بهدف تعميق نفوذها الإقليمي وترسيخ قدرة متقدمة تشكل تهديداً (لإسرائيل). عملياً، تحول العراق واليمن إلى ساحتين تشكلان تحدياً (لإسرائيل) في سيناريو تصعيدي. ضمن هذا الإطار، توسع إيران مساعدة لبنان لبناء قوة بالوكالة عنها تعمل في خدمتها. مؤخراً، كشف وزير الدفاع الإيراني أن إيران تُعد نشطاء من أجل استخدام مسيّرات متقدمة في قاعدة قاشان التي تشكل قاعدة مركزية لإعداد نشطاء لاستخدام أسلحة جوية.

الانسحاب الفوضوي للولايات المتحدة من أفغانستان:

أصداء الانسحاب الفوضوي للولايات المتحدة من أفغانستان: مستمرة وتنعكس على الصدقية الأميركية وسط حلفائها الإقليميين. التساؤلات عن استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق وسورية، وسعي واشنطن لتجديد الاتفاق النووي مع إيران، والتصدعات في جدار العقوبات المفروضة على نظام الأسد، وغياب استراتيجيا أميركية واضحة، كل ذلك يؤدي إلى تحركات إقليمية خارج المعسكرات والتحالفات.

سورية:

الولايات المتحدة سمحت لمصر والأردن بتمرير أنبوب الغاز إلى لبنان عبر سورية، لكنها ليست مستعدة لتقليص العقوبات ضد نظام الأسد. الحوار الاستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة لا يتقدم، وواشنطن لم تعرض بعد استراتيجيا متبلورة تتعلق بسورية. في هذه المرحلة لا يُتوقع انسحاب القوات الأميركية من شرق سورية، والتي تكبح مساعي التمدد الإيراني والخطوات التركية في المنطقة. الانسحاب من أفغانستان، الذي وصفه قائد قيادة الأركان المشتركة الأميركية بالـ "الفشل الاستراتيجي"، يشكل حاجزاً أمام انسحاب آخر من سورية أو من العراق، على الأقل في المرحلة الحالية. الأردن ومصر ودول الخليج تتردد في إعادة الأهلية إلى نظام الأسد، لكنها تستخدم "جزرات" اقتصادية وسياسية من أجل ترسيخ تأثيرها في هذه الدولة. حديث ملك الأردن مع بشار الأسد (في 3 تشرين الأول/أكتوبر)، والذي عبّر فيه الملك عن تأييده لسورية موحدة مستقرة وذات سيادة، يشكل خطوة مهمة في التقارب بين الدولتين، وفي الاعتراف بشرعية النظام. الولايات المتحدة لا تطبّق العقوبات، وعدم ردها يسمح باستمرار الاتصالات والخطوات بين الدولتين.

لبنان:

تزداد المساعي الدولية في الأسابيع الأخيرة بقيادة فرنسا والولايات المتحدة من أجل تحقيق استقرار المنظومة السياسية، لكنهما لا تتجاهلان أبداً استمرار بناء حزب الله لقوته ووجوده في الحكومة اللبنانية الجديدة. يواصل حزب الله تحصين قوته السياسية والعسكرية في لبنان من دون إزعاج؛ وحكومة نجيب ميقاتي، صديق بشار الأسد، ليس لديها الرغبة ولا القدرة على التضييق على خطوات الحزب. مشكلة تعاظُم قوة حزب الله تزداد حدة مع استمرار تسلُّحه بصواريخ دقيقة وقدرات متطورة أُخرى.

التداعيات على (إسرائيل):

المطلوب من حكومة (إسرائيل) استغلال فترة الهدوء الأمني لإجراء التقييمات وبناء القوة للمواجهات المستقبلية للتهديدات الآخذة في التشكل.

قبل كل شيء، هناك التحدي النووي الإيراني الذي **يفرض تنسيقاً كاملاً مع واشنطن، بالإضافة إلى تطوير رد عسكري موثوق به لتعزيز الردع، وللتأثير في بلورة الاتفاق المستقبلي**، بحيث يقدم رداً على مطالب (إسرائيل) الأمنية .**يجب على (إسرائيل) أن تقود معركة دبلوماسية شرسة في الساحة الدولية تصور الانعكاسات الواسعة النطاق لـ "إيران نووية" على الأمن في المنطقة والعالم، إلى جانب ذلك، التوضيح أن "كل الخيارات مطروحة على الطاولة."**

الضفة الغربية:

المطلوب من (إسرائيل) الاستمرار في التمسك بسياستها الحالية الرامية إلى تحسين نسيج الحياة المدنية وتعزيز التعاون السياسي والأمني مع السلطة الفلسطينية.

هذه الاستراتيجيا يمكنها منع تصعيد واسع في الضفة الغربية، لكنها لا تشكل بديلاً من تسوية سياسية دائمة. إن عدم وجود تسوية تعتمد على فكرة الفصل سيؤدي بصورة لا مفر منها إلى واقع الدولة الواحدة.

قرار الطاقم الوزاري، محاربة العنف في المجتمع العربي ومساعدة الشاباك والجيش الإسرائيلي للشرطة في معالجة مشكلة السلاح غير الشرعي في البلدات العربية، يشكل خطوة مهمة في معالجة الجريمة في القطاع العربي، واعترافاً بأن ما يجري يفرض تعاوناً بين جميع الأجهزة الأمنية .**مع ذلك، يجب استكمال الجهد الأمني من خلال تطوير حلول شاملة للضائقات المدنية الصعبة وتشجيع مشاريع تهدف إلى تحسين وضع جيل الشباب العربي، وارتباط المواطن العربي بالمجتمع الإسرائيلي والدولة.**

قطاع غزة:

اتصالات التسوية تجري بوساطة مصرية، ويبدو في المرحلة الحالية أن المصلحة المشتركة لكل اللاعبين منع التصعيد. مع ذلك، استراتيجية "حماس" الثابتة مع السنوار هي الاستمرار في الاحتكاكات من دون التسبب بمعركة، بهدف الحصول على إنجازات مدنية مهمة تفرض على (إسرائيل) الاستعداد لسيناريو تصعيد جديد.

العالم العربي يعمل ببطء على تأهيل نظام الأسد من دون معارضة واشنطن. عدم وجود استراتيجيا أميركية يؤدي إلى تآكل نظام العقوبات وتغيّر وضع النظام السوري في المجالين الإقليمي والدولي. المطلوب من (إسرائيل) بلورة استراتيجيا تتعلق بسورية، والمبادرة إلى حوار مع موسكو وواشنطن بهدف التأثير في بلورة الساحة بطريقة تتماشى مع مصالح الأمن القومي الإسرائيلي، طالما أن نافذة الفرص للتأثير متاحة.

لبنان - تعاظُم قوة حزب الله:

في مواجهة تعاظم قوة حزب الله تحت حماية الحكومة اللبنانية، وبتشجيع إيراني، يشكل تهديداً استراتيجياً من الدرجة الأولى. وفي حال فشلت الوسائل الدبلوماسية وعمليات منع انتقال السلاح من سورية إلى لبنان، سيتعين على (إسرائيل) اتخاذ قرار استراتيجي، هل تبادر إلى شن ضربة استباقية والمخاطرة بالتدهور إلى حرب؟ أو التسليم بحصول الحزب على قدرة نيران دقيقة موجهة ضد (إسرائيل) بواسطة طهران.

الخلاصة:

العمليات الإسرائيلية ضمن إطار "المعركة بين الحروب" تركز على ناحية استخدام القوة، لكنها لا تُستخدم ضد بناء القوة المستمر تقريباً من دون إزعاج في كل الساحات، خوفاً من التدهور إلى حرب شاملة. هذا الوضع يفاقم المعضلة التي تواجهها (إسرائيل)، ويزيد في حدة الحاجة إلى تقدير بناء القوة وتطوير عقيدة عمل ملائمة، بالإضافة إلى بلورة استراتيجيا شاملة تحدد أهداف المعركة والطريقة التي يمكن بواسطتها تحقيق هذه الأهداف بصورة تضمن الأمن لفترة طويلة الأمد.

كما أن الوضع الأمني اليوم يسمح بالتركيز على تهديدات بناء القوة أيضاً مع وجود مصالح مشتركة في المحيط الإقليمي تشجع التعاون الاستراتيجي.

في هذا الإطار، تحدّي الدولة الإسلامية وتمدُّد النفوذ الإيراني في المنطقة، والضائقات الاقتصادية في دول المنطقة، وجائحة كورونا، كلها أمور تعزز الأرصدة الإسرائيلية، وتخلق إمكانات لترسيخ "اتفاقات أبراهام" وتوسيعها، وبلورة هندسة إقليمية لكبح إيران.

التصدعات البنيوية في الكيان المؤقت

"التصدعات البنيوية في الكيان المؤقت" دراسة تحليلية تربط بين التهديدات الوجودية للكيان الصهيوني، لتستقي الثغرات الدالة على التصدع في بنيانه، وتثبت ذلك من خلال مؤشرات الانحدار أنه "كيان مؤقت".

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف الدراسات الحديثة الإسرائيلية لتحديد تلك التهديدات والتحديات والسيناريوهات المتوقعة التي يخشاها الإسرائيلي.

تعالج هذه الورقة البحثية مستوى تأثير تلك التهديدات على الكيان وتصنف الأكثر خطورة منها بحسب مجلس الأمن القومي ووفقًا لرأي الجمهور الإسرائيلي.

نجيب في هذه الورقة على الأسئلة التالية:

- ما هي التهديدات الوجودية التي يعاني منها الكيان المؤقت؟
- ما هي الثغرات المتأتية عن تلك التهديدات؟
- ما هي مؤشرات الانحدار في الكيان؟
- كيف تتحول تلك الثغرات إلى تصدعات بنيوية؟

تعرض هذه الدراسة جملة من الخلاصات والنتائج استنادًا لما تم عرضه وتحليله خلال الدراسة.

المبحث الأول: التهديدات الوجودية

بالعودة إلى الدراسات التي تجريها مراكز الأبحاث في الكيان المؤقت، يمكننا تقسيم التهديدات الوجودية إلى داخلية وخارجية. وأن نجمع بين خلاصة مختلف الدراسات الإسرائيلية لنحدد أهم التحديات والأهداف التي يهابها العدو الإسرائيلي والتي ترسم معالم تصدعه القريب.

1. التهديدات الخارجية

يمكننا هنا حصر أهم التهديدات الخارجية التي تهدد وجود الكيان بالتالي:

<u>التهديد الأول: إيران النووية والتحوّل النوويّ متعدّد الأقطاب في غرب آسيا</u>

تعتبر إيران النووية التهديد الأول؛ بحسب أحدث دراسة إسرائيلية استراتيجية[6].

جاء في الدراسة الاستراتيجية السنوية للعام 2022 التي يعدها مركز الأمن القومي الإسرائيلي، إن "إيران تقع في قلب التحديات، التي تواصل السعي للوصول إلى عتبة نووية، ولديها بالفعل القدرات اللازمة لاختراق سلاح نووي في غضون أسابيع. في الوقت نفسه، لا تزال مصممة على بناء خياراتها العسكرية لتهديد إسرائيل في عدة مناطق على طول حدودها، بما في ذلك من خلال استخدام وكلاء لها في هجوم مضاد وبالصواريخ والصواريخ ومركبات الهجوم الجوي بدون طيار والنيران الدقيقة".

وفي إزاء الاتفاق النووي الإيراني، فإن الكيان المؤقت في حالة من العرج الاستراتيجي، بحسب ما ورد في الدراسة آنفة الذكر، فـ"السيناريوهات المختلفة الممكنة سواء كانت اتفاقية جزئية أو المراوحة الطويلة أو انفجار المفاوضات، هي كلها سلبية بالنسبة للكيان". وتقر هذه الدراسة بـ "ازدياد الحاجة إلى الحفاظ على حوار وثيق مع الإدارة الأمريكية يمكّن من صياغة استراتيجية شاملة تتضمن بناء تهديد عسكري فيه مصداقية للسنوات القادمة وتعزيز الضغط متعدد الابعاد على إيران وإحباط المكونات المتقدمة في البرنامج النووي إذا لزم الأمر. ومواصلة أسلوب "المعركة بين الحروب" لكبح ترسيخ تواجد إيران في الإقليم وليس في سورية وحدها، وتشكيل تحالف إقليمي واسع (باستخدام "اتفاقيات إبراهام") ودولي لتقييد خطوات إيران وتعزيز الرد ضدها.

وفي دراسة سابقة لمركز الأمن القومي، أعدّها حول التهديدات الوجودية عام 2020، تم التركيز فيها على عواقب "التحوّل النوويّ متعدّد الأقطاب في الشرق الأوسط"، والنظر إلى إمكانية حدوث هذا السيناريو على المديين المتوسط والبعيد؛ خاصةً إذا تحرّكت إيران إلى الأمام في برنامجها النووي، بما في ذلك جوانبه العسكرية. وقد اعتبرت الدراسة، أن "دوافع إيران النووية تساهم بديناميكية معاكسة في تطوير الجهود النووية - المدنية والعسكرية -لدى الدول العربية".

التهديد الثاني: هو إمكانية إنشاء تحالف إقليمي معادٍ، الذي يمتلك الدافع والقدرة على تشكيل تهديد وجودي للكيان المؤقت. وقد شددت الدراسة الإسرائيلية حول حرب الشمال القادمة[7]، على هذا التهديد

---

[6] Strategic Survey for Israel 2022 to the President of Israel, INSS, January 24, 2022.

[7] The Next War in the North; Scenarios, Strategic Alternatives, and Recommendations for Israel, Orna Mizrahi, Udi Dekel, and Yuval Bazak, Memorandum No. 211 March 2021.

معتبرةً أن "الأولوية بالنسبة للكيان هي التحدي العسكري في المنطقة الشمالية، وهو ما له علاقة بتمدد المحور الشيعي وإقامة الجسر البري من طهران إلى لبنان وزيادة الاحتكاكات بين المحور والكيان".

التهديد الثالث: يكمن في سيناريو الردّ الإسرائيلي الفاشل على هجومٍ صاروخيٍّ دقيقٍ واسع النطاق يستهدف الجبهة الداخلية – بحسب دراسة التهديدات الوجودية لـ "إسرائيل"- بما في ذلك مركبات الهجوم الجويّ بدون طيار والهجمات الإلكترونية لشلّ أنظمة الدفاع وعمل الدولة. تعتبر الدراسة أن "الكيان الرئيسي المعادي القادر على الشروع في مسار هذا العمل هو إيران، بالإضافة إلى وكلائها الإقليميين والحلفاء". ومن بين التهديدات العسكرية الخارجية التي تمّ فحصها في هذه الدراسة، "التهديد الفوري والملموس والمحتمل الذي يواجه "إسرائيل" حاليًا. إنّ هجومًا من هذا النوع، في ظلّ الظروف القصوى، يمكن أن يلحق ضررًا شديدًا بكلٍّ من قدرة الجيش الإسرائيلي على إدراك قوته العسكرية وكذلك البنية التحتية للدولة واستمراريتها الوظيفية. إنّ التطورات التكنولوجية بين أعداء "إسرائيل" (خاصةً في مجال الصواريخ الدقيقة) تزيد من التهديد، وكذلك الحاجة إلى نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي للتعامل مع عددٍ كبيرٍ من عمليات إطلاق الصواريخ من عدّة ساحات. كما يحتمل أنّ الضرر الكلي يزيد من تفاقم هذا التهديد، ويتطلب التعامل معه من خلال تطوير إسرائيلي متعدد التخصصات، في المجال العسكري - فعلى "إسرائيل" أن تتطور وتنفذ خطةً دفاعيةً متكاملةً مستخدمةً مختلف الأنظمة التقنية التي بإمكانها اعتراض جميع أنواع التهديدات مع احتساب احتمالات ومخاطر الردود على الأعمال الهجومية الاستباقية ضدّ جيش الأعداء؛ في المجالين العسكري والدبلوماسي."

وهذا ما يتوافق مع توقعات وتحليلات مدير المركز العميد احتياط أودي ديكل، الذي قد حذّر من أن الجبهة الداخلية ستُهَاجَم في الحرب المقبلة بآلاف الصواريخ، بينها عشرات الصواريخ الدقيقة، وبطائرات مُسيّرة هجومية من عدة جبهات بشكل متوازٍ: لبنان، سوريا، غرب العراق، ومن الممكن أيضًا غزة. وعليه، ستكون حرب الشمال مختلفة وأصعب من سابقاتها. واعتبر أودي ديكل، وفقا لدراسة حرب الشمال القادمة[8]، أن نطاق السيناريوهات المحتملة لحرب الشمال بناءً على التغيرات الجيوبوليتكية والتطورات في ساحة الصراع كما يلي:

[8] مصدر سابق،
The Next War in the North; Scenarios, Strategic Alternatives, and Recommendations for Israel, Orna Mizrahi, Udi Dekel, and Yuval Bazak, Memorandum No. 211 March 2021.

أ-حرب لبنان الثالثة: ستكون شبيهة في خصائصها بالحربين السابقتين اللتين خاضهما الكيان في مواجهة جبهة واحدة، أي الجبهة اللبنانية (1982؛ 2006).

ب-حرب الشمال: ستكون مختلفة عن سابقاتها في بعدين أساسيين:

- البعد الأول، حزب الله هو العدو الأساسي، لكن مكونات المحور الشيعي – الذي تمركز جيداً في المنطقة الشمالية – ستكون شريكاً كاملاً في القتال "الميليشيات الشيعية" في سوريا والعراق؛ الجيش السوري الذي رمم قدراته العسكرية وقدرات عسكرية إيرانية في سوريا وغربي العراق؛
- البعد الثاني مدى الجبهات وعمقها – لبنان، وسوريا والعراق. في هذا السيناريو تشغّل إيران وكلاءها في المنطقة وثمة احتمال لإطلاق نار من غرب العراق، لكن قواتها لا تتدخل في القتال من أراضي إيران.

ج- حرب ضد إيران: تدخّل (إيراني) مباشر، وليس فقط عبر تشغيل الوكلاء: تطلق صواريخ (باليستية وصواريخ بحرية) من أراضيها باتجاه أهداف في الكيان، ويشارك الجيش الإيراني والحرس الثوري في القتال ضده. في إطار هذا المشروع تقرر التركيز على تحليل السيناريو الثاني (حرب الشمال)، في ضوء التقدير أن هذا هو السيناريو الأكثر معقولية ومن المناسب معالجته.

التهديد الرابع: عزلة الكيان بعد تعرّضه لمقاطعةٍ وعقوباتٍ دولية. وبالرغم من انتقادات دوليةٍ لسياسة الكيان المؤقت تجاه القضية الفلسطينية، فإنّ "هذا التهديد من غير المرجح أن يتحقق على المدى القصير"؛ بحسب دراسة التهديدات الوجودية. إلاّ أنّ "خطوات الضمّ الأحادي للضفة الغربية، والرفض المستمر لمبادرات السلام الدولية، أو الخطوات التشريعية التي تؤدي إلى تفكك هوية "الدولة الديمقراطية"، وإبعادها عن حلفائها في الغرب؛ يمكن أن يزيد من احتمالية السيناريو. بالإضافة إلى تغييرٍ شديدٍ في موقف الولايات المتحدة تجاه الكيان، يمكن أن يضرّ بمكانته الدولية والتطورات والتي تظهر بالفعل في السياسة الأمريكية".

2. التهديدات الداخلية

التهديد الأول: التحدي الفلسطيني

الساحة الفلسطينية التي تمثل تحديًا خطيرًا للغاية لرؤية الكيان المؤقت كدولة "يهودية وديمقراطية وآمنة وأخلاقية" - خاصة بسبب الانجراف نحو واقع الدولة الواحدة. وبحسب الدراسة الاستراتيجية السنوية للعام 2022، يشكل هذا التهديد مخاطر ملموسة على الكيان في شكل تصعيد أمني، ويرجع ذلك جزئيًا إلى

الضعف المتزايد للسلطة الفلسطينية، إلى درجة شبه عجز عن العمل وانعدام الحكم. بالتوازي مع ذلك، فإن الوضع في هذه الساحة يتحدى الموقف السياسي والقانوني الدولي للكيان.[9]

وخلافاً لادعاءات الحكومات الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة، بتراجع أهمية الملف الفلسطيني ومركزيته؛ اعتبرت الدراسة الاستراتيجية أنّ الساحة الفلسطينية ليست هامشية على الإطلاق، لحد يمكن احتواؤها بـ "مراوغات وهمية تحت شعار تقليص الصراع"، وقد اتضح ذلك في العام الماضي، خلال المواجهة مع حركة "حماس".

وحذر من أنّ الوضع الأمني في الضفة الغربية على شفا الغليان بفعل ضعف السلطة الفلسطينية وتكتل فصائل و"عصابات ميدانية" ضدها حسب وصفه.

كما ترى الدراسة أنّ استمرار ضعف السلطة الفلسطينية قد يؤدي بها إلى وضع تفقد فيه قدرتها على العمل، مما يؤدي، في ظل الإحباط لدى الجيل الشاب في الضفة الغربية، إلى تشجيع الاتجاه في التفكير نحو بديل الدولة الواحدة، وذلك بموازاة استمرار الانتقادات الدولية للكيان، وإحباط مساعي التوصل لحل الدولتين، وهو ما يزيد من إمكانية اتخاذ خطوات ضدها وتعريفها كدولة "أبرتهايد".[10]

وبحسب مجموعة من الكتاب الإسرائيليين[11]، الذي شاركوا في كتابة الشق الفلسطيني من الدراسة، يوجد لاستراتيجية إدارة الصراع على الساحة الفلسطينية هذه أربع تداعيات:

أولاً، الاحتمال المتزايد لإضعاف حكم وشرعية السلطة الفلسطينية والذي يمكن أن يزداد سوءاً في "اليوم التالي لمحمود عباس"، بما في ذلك زيادة الإرهاب. وفي ظل عدم وجود أفق سياسي، هناك احتمال لتعطيل أطر ومنظومة التسوية، وزيادة التعقيد الناتج عن اختلاط السكان الفلسطينيين واليهود في الضفة الغربية وتعاظم الانجراف إلى واقع الدولة الواحدة.

ثانياً، مواصلة حماس بسط سيطرتها على قطاع غزة، والاستمرار في تحدي السلطة الفلسطينية باعتبارها هي من تحدد الإيقاع على الساحة وتسعى لتقويض سيطرتها على الضفة الغربية.

---

[9] مصدر سابق

Strategic Survey for Israel 2022 to the President of Israel, INSS, January 24, 2022.

[10] وهو نظام الفصل العنصري في الكيان، وقد استُخدم مصطلح "أبارتهايد" في الأصل للإشارة إلى نظام سياسي في جنوب أفريقيا تمثل في فرض التفرقة العرقية والهيمنة والقمع بوضوح من جانب فئة عرقية على فئة أخرى. ومنذ ذلك الحين، اعتمد المجتمع الدولي هذا المصطلح لإدانة وتجريم مثل هذه الأنظمة والممارسات أينما تقع في العالم.

[11] أودي ديكل، نوعا شوسترمن، عنات كورتس، بنينا شرفيط باروخ ، كوبي مايكل ، عوديد عيران، يوحانان تسوريف وحناي إتكس.

ثالثاً، اللامبالاة النسبية على الساحتين الدولية والإقليمية تجاه القضية الفلسطينية وعدم وجود أي ضغط من أجل إحراز تقدم سياسي، حيث يزيد هذان الأمران من الإحباط واليأس لدى مؤيدي التسوية في الجانب الفلسطيني، وكذلك الدافع لاختيار طريق المقاومة"- أي العنف والإرهاب.

رابعاً، على الرغم من الإحساس السائد بعدم وجود حلّ سياسيّ عمليّ على المديين القريب والمتوسط، لا تزال القضية الفلسطينية تشكل جوهر الانقسام السياسي في الكيان، الأمر الذي يزيد من التوترات بين اليهود والعرب في فلسطين المحتلة والعرب في القدس الشرقية، ومن المحتمل أن يقوض ذلك العلاقات مع الإدارة الأمريكية، ولذلك يجب توجيه الاهتمام الأمني والسياسي للساحة الفلسطينية، وهو ما قد يتعارض مع التحديات التي تشكلها إيران وهي في طريقها إلى القدرة النووية، ومع تحديات الساحة الشمالية. ويتمثل التحدي الرئيسي في إعادة تأهيل منظومة التسوية ووقف الانزلاق المستمر إلى واقع دولة واحدة.

التهديد الثاني: الأزمة السياسية البنيوية للدولة عبر تآكل الثقة في مؤسسات الدولة داخل الكيان، بسبب تكثيف لاتجاهات الاستقطاب بين المجموعات المختلفة والتحريض والحكم الضعيف، لا سيما في الجيوب غير الخاضعة للرقابة. كل ذلك يشكل تهديدًا حقيقيًا على المرونة الاجتماعية والأمن القومي.

وبحسب استطلاع سنوي لعام 2021؛ فقد ثبت تراجع ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية ومستوى الرضا عن حالة الكيان. اما بخصوص نزاهة القضاء الإسرائيلي، فإن أقلية فقط من الإسرائيليين، 48% من اليسار و32% في الوسط، تعتقد أن قضاة المحكمة العليا يتخذون قراراتهم دون أن يتأثروا بآرائهم السياسية الشخصية، بينما يعتقد 51% من اليمينيين أن للآراء الشخصية تأثير. بينما 80% من اليسار و 53% في الوسط لا يعتقدون أن المحكمة تتدخل أكثر مما ينبغي، قال 69% من اليمين إنها تتدخل كثيرا.

"إن اختيار القضاة في إسرائيل ينظر إليه من قبل قطاعات كبيرة من الجمهور على أنه عملية تلعب فيها الاعتبارات السياسية دورا رئيسيا"، بحسب ما ذكر المعهد. وهي وجهة نظر يتبناها 87% من اليهود الأرثوذكس و77% من اليهود المتدينين القوميين، في حين أن أقل من نصف اليهود العلمانيين (46.5%) لديهم نفس الرأي. كما أن ثلاثة أرباع المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أن القضاة يتعرضون لضغوط سياسية.

نظر المعهد إلى الرضا العام حول الكيان، ووجد أن أقل من ثلث الإسرائيليين (33% من اليهود، 25% من العرب) يعتقدون أن وضع الكيان "جيد" أو "جيد جدا"، وهو أدنى تصنيف خلال عقد من الزمن.

عند سؤالهم عن التوترات المجتمعية الأكثر حدة، ذكر 46% من المشاركين في الاستطلاع التوترات بين اليهود والعرب، مما يجعلها نوع التوتر الأكثر تأييدا. وقد أظهر الجمهور قلقا كبيرا على استقرار الحكم الديمقراطي، حيث رأى 44% من اليهود و75% من العرب أنه في خطر".[12]

التهديد الثالث التفكك الاجتماعي عبر تقويض العناصر الأساسية "للهوية الديمقراطية واليهودية

إن للعمليات الداخلية في الكيان، وفقا للدراسات الإسرائيلية، عواقب مباشرة وضارة على خاصية الديمقراطية الليبرالية لـ "إسرائيل" ويجب النظر إليها على أنّه تهديدٌ وجوديٌ لهوية الدولة. تتمثل تلك العمليات في تعزيز الديانات المعادية لليبرالية والقوى القومية؛ غياب الالتزام باحترام حقوق الإنسان؛ تفضيل المصلحة الذاتية على القيم الديمقراطية؛ تقليص موقف منظمات المجتمع المدني؛ صمت قيادة الدولة في مواجهة مظاهر العنصرية والقومية؛ دعمها الصريح للتعبير عن العنصرية وضعف الديمقراطية الليبرالية وتقوية القوى القومية في الساحة الدولية الذي وضع أسس إنكار حقوق غير اليهود.[13]

بالإضافة إلى ذلك، هذه العمليات لها أيضًا عواقب مباشرة من شأنها تقويض الركائز الأمنية للكيان؛ كتغيير طابع الدولة، أو حالة واسعة على النطاق الإثني أو الأيديولوجي الذي قد يؤدي إلى اندلاع التمرد المدني وهجرة الأدمغة. وقد يتسبب إبعاد المستثمرين والسياح في أضرار اقتصادية جسيمة في الدولة. علاوة على ذلك، فإنّ هذه الاتجاهات، إذا ما تحققت، من المحتمل أن تلحق الضرر بمكانة الكيان الدولية في الغرب وتُعمّق الخلاف بينها وبين الشتات اليهودي. ومن الممكن أن يتم انفصال بعض شرائح يهود الشتات، وخاصة جيل الشباب من اليهود الأمريكيين.

التهديد الرابع: التحديات الديموغرافية

يتجه المسار السكاني في الكيان المؤقت نحو هروب الأدمغة وهجرة المستثمرين والفارين من الأوضاع الأمنية غير المستتبة، في الوقت الذي تعمل سلطة الكيان إلى استقطاب أكبر عدد من اليهود حول العالم نحو "الأرض المقدسة". وفي إزاء الهجرة العكسية التي تشيع في الكيان الإسرائيلي، يشكل الوطن المزدوج لدى الإسرائيليين هجرةً عكسيةً مقنعةً. حيث يظهر الارتفاع في معدلات الهجرة خارج الكيان، بالإضافة إلى

[12] تم إجراء الاستطلاع بالإنترنت والهاتف في الفترة بين 15-24 يونيو و24-27 أكتوبر 2021، من قبل مركز " فيتربي" لاستطلاع الرأي العام. وتم استطلاع 1004 رجل وامرأة بالعبرية و184 باللغة العربية، وبلغت نسبة خطأ العينة +-9.2%.

[13] مصدر سابق، سيناريوهات التهديد الوجودي لـ"إسرائيل"، مركز دراسات الأمن القومي - تل أبيب، بنينا شارفيت باروخ، 2020، ترجمة مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.

السعي نحو الازدواجية في الوطن يشكل تهديدا للبنية الديمغرافية الإسرائيلية، وهو ما يشكل تصدعًا في الجبهة الداخلية للكيان. فبحسب إحصائيات إسرائيلية أجريت عام 2020[14]، يعيش في الكيان الإسرائيلي ما يقارب الـ 170.000 شخص هم ليسوا مواطنين أو مقيمين دائمين، فمن بين 14.7 مليون يهودي في العالم، يقيم 47٪ في الكيان الإسرائيلي.

وفقًا لبيانات عام 2017، يعيش ما بين 561000 إلى 599000 إسرائيلي في الخارج لأكثر من عام - باستثناء أطفالهم المولودين في الخارج - أو حوالي 6.4٪ من سكان الكيان.

حتى العام 2015، هناك ما يعادل 1 من كل 8 إسرائيليين، من الذين يحملون جنسية مزدوجة. وحيث يتكون الكيان مما يقارب الـ 75 % تقريباً من اليهود، يعود نصف هذه النسب تقريباً إلى أوروبا.[15]

لقد كشف آخر استطلاع للرأي أجراه معهد "ميدغام" [16]للاستطلاعات لمصلحة مشروع "رحلة إسرائيلية" التابع لوزارة التربية والتعليم والجيش الإسرائيلي، عام 2017، أن 27% من السكان اليهود في "إسرائيل" يرغبون في الهجرة من البلاد لو تمكنوا من ذلك.

كما أن التخبطات التي يعيشها الكيان المؤقت ظهرت واضحة في هذا الاستطلاع، فبحسب ما ذكره فإن 36% من اليهود العلمانيين يرغبون في الهجرة منها، كما أن 7% من اليهود المتدينين يرغبون في الهجرة أيضاً. كما أن الراغبين في الهجرة هم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 23 عاماً و29 عاماً، وهذا مؤشر واضح على أن اليهود لا يشعرون بالانتماء إلى الدولة والهوية.

التهديد الخامس: التحدي الاقتصادي

يصنف الكيان المؤقت ضمن الدول الأقل مساواة بتوزيع الدخل في الشرق الأوسط، ويحتل المرتبة الرابعة في ذلك، وهذا الأمر له تأثير اجتماعي سلبي كبير، بحسب نسيم بن دافيد في مقاله بصحيفة مكور ريشون، الاقتصادي الإسرائيلي، مما يؤثر على قوة وسلطة الدولة فيه، ويتأثر هذا بتوزيع الدخل والثروة، وبعوامل أخرى مثل عدد المعيلين لكل أسرة، وعدد أطفالها، وهو ما يتأثر بمعدل النمو السكاني".

[14] *Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel.2020*
[15] *What's Behind the Surge in Israelis Seeking EU Citizenship? Newsweek/ ASSAF UNI ON 08/16/2015*
[16] *Gaza Post/ Why do Jews leave Israel nowadays? 3/7/2019*

كما أن "الاقتصاد الإسرائيلي المحلي تراجع منذ الربع الثاني من 2020 بأكثر من 28%، مسجلا أسوأ مستوى منذ نحو 40 عاما، كما انخفضت واردات السلع والخدمات بنسبة 41.7% على أساس سنوي، فيما تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 43.4%". وبحسب بن دافيد، فإن "معدل النمو السكاني في إسرائيل هو من بين أعلى المعدلات في الشرق الأوسط، ومن بين 20 دولة، فإن إسرائيل في المرتبة الخامسة، وأن عددًا كبيرًا من الأطفال لكل أسرة يثقل كاهل اقتصادها، ويزيد من الفقر، إضافة لذلك، سيؤدي ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في إسرائيل مستقبلا إلى انخفاض مستوى رأس المال لكل موظف فيها، وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لكل موظف".

يحتل الكيان" المرتبة التاسعة من بين 20 دولة في الشرق الأوسط في نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة من إجمالي السكان، ويُظهر فحص التركيبة الديمغرافية أنه يوجد في إسرائيل نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا، وتشير هذه المعطيات إلى أن نسبة السكان غير المشمولين في الفئة العمرية للعمل في إسرائيل مرتفعة مقارنة بجزء كبير من دول الشرق الأوسط". وأكد أن "هذا الرقم له تأثير على إمكانات نمو الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، ومدى الفقر فيها، والفقر المتوقع في المستقبل، إذا استمرت هذه الاتجاهات".

إن "معدلات العجز المالي لإسرائيل ارتفعت إلى 100 مليار شيكل، ما يوازي 9.1% من الناتج المحلي العام، ويتوقع أن يزيد هذا العجز بفعل سياسة الإنفاق للحكومة، مقابل تراجع المداخيل لخزينة الدولة، التي اقترضت عام 2020 137 مليار شيكل، مقابل 43.6 مليار شيكل في الفترة الموازية لها في 2019، وهذه الديون ستثقل كاهل إسرائيل لعشرات السنين". وأكد أن "الوضع الاقتصادي النسبي لإسرائيل في الشرق الأوسط قد يتغير سلبًا، إذا لم يكن هناك تغيير في درجة عدم المساواة بتوزيع الدخل، والاتجاهات الديموغرافية التي تميزها، مقارنة بهذه الاتجاهات في دول الشرق الأوسط الأخرى، من خلال زيادة الموارد المخصصة للتعليم".[17]

المبحث الثاني: ثغرات الكيان المؤقت

[17] نسيم بن دافيد في مقاله بصحيفة مكور ريشون

لا ريب أن التهديدات والتحديات التي تمس عمق البنية الإسرائيلية، ستشكل ثغرات جوهرية مؤداها حصول تصدعات في هيكل الكيان تنذر بانهياره. عرضٌ لأهم الثغرات فيما يلي:

1- اختلال توازن الرعب النووي في المنطقة.

2- غياب رؤية استخباراتية عسكرية.

3- مشكلة التوازن بين إدارة التهديدات العسكرية وإدارة المشكلات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية.

4- الحاجة الإسرائيلية للاعتماد على الأنظمة البراغماتية في المنطقة رغم هشاشتها.

1- اختلال توازن الرعب النووي في المنطقة:

يعاني الكيان المؤقت من أزمة فقدان صورته على أنّه وحده من يمتلك سلاحًا نوويًا في الشرق الأوسط من جهة، والحصول على أسلحةٍ نوويةٍ من قبل الأنظمة غير المستقرة والأنظمة المتطرفة المعادية له من جهةٍ أخرى.

إنّ تطوير نظامٍ نوويٍّ إقليميٍّ غير مستقرٍ يمكن أن يتدهور إلى أزماتٍ نوويةٍ، الذي يستدعي مشاركة "إسرائيل" فيها؛ والتأقلم مع الدول العربية البراغماتية والموالية للغرب التي تمتلك أسلحةً نوويةً. وهذا ما أورده مركز الأمن القومي الإسرائيلي في دراسته، ما يمكّننا من تصنيفه ضمن الثغرات التي يعاني منها الكيان، حيث يعجز عن مواجهة هذا التحدي.

✓ **المؤشرات:**

المؤشر الأول: اعتبار رئيس هيئة الأركان العامة بيني غانتس أن ثمّة حاجة إلى «جدار حديدي دولي، وبالتأكيد جدار حديدي إسرائيلي، مقابل إيران»، في إقرار مباشر بأن إسرائيل أضعف من أن تقف لوحدها، وأنها تحتاج إلى حماية دولية لها، لكي يتشكّل «الجدار الحديدي» الذي يهدف إلى محاولة إفهام أعداء تل أبيب بأن لا إمكانية للانتصار عليها. وإذا كان التجاذب الداخلي الإسرائيلي، وعلى ألسنة كبار القادة، قد انتقل إلى الركيزة التي يستند إليها وجود إسرائيل، فذلك مؤشّر واضح إلى إدراكهم حجم التحوّلات في معادلات القوة، وخطورة المستقبل الذي ينتظر إسرائيل.[18]

المؤشر الثاني: توصية مركز الأمن القومي بصياغة استراتيجيةٍ لإحباط تطوير نظامٍ نوويٍّ متعدد الأقطاب في الشرق الأوسط، والتي من شأنها أن تشمل تشجيع الولايات المتحدة على تقديم

[18] قادة إسرائيل يتقاذفون الفشل: جدارنا مثقوب

ضماناتٍ للدول القلقة من البرنامج النووي الإيراني، من أجل تقليص حافزهم على تطوير قدراتٍ نوويةٍ عسكريةٍ مستقلةٍ.

إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث، بعد أن عاد المفاوض الأمريكي إلى طاولة المفاوضات مع الإيراني ولم تستطع العقوبات الأمريكية من ثنيه عن تطوير برنامجه النووي – بغض النظر على أنه سلمي – لكن تلك الصيغة تقلق الكيان المؤقت كونه يصنف الجمهورية الإيرانية على أنها عدوه الأول.

2- مشكلة التوازن بين إدارة التهديدات العسكرية وإدارة المشكلات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية. بحسب التقدير الاستراتيجي السنوي لعام 2022، الآنف الذكر، تميز الوضع الاستراتيجي للكيان المؤقت، في تعظيم إمكاناته الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية في استجابته للتحديات السياسية والأمنية والداخلية التي تواجهه. ويرجع ذلك إلى عدم وجود نهج استراتيجي متكامل ومتسق وطويل الأجل.

✓ **المؤشرات:**

- المؤشر الأول: الأشد خطورة: التهديد الداخلي أم التهديد النووي

بحسب مؤشر مجلس الأمن القومي، فإن التهديد النووي الإيراني والتهديد على الساحة الفلسطينية هما الأكثر خطرًا على الكيان وجوديًا. في حين يرى الجمهور الإسرائيلي أنّ التهديد الداخلي والأزمات الاجتماعية أشد خطورة من التهديدات الأمنية. وبناء على الأبحاث الإسرائيلية، فإن الكيان لا يعتمد مواجهة فورية للتهديدات الوجودية الخارجية إلا أن سلسلةً من العمليات الداخلية، قد تؤدي إلى تآكل وتقويض الركائز الأمنية له.

المؤشر الثاني: عدم فاعلية مجلس الأمن القومي في دوره المزمع بالتنسيق بين التهديدين.

فهو لم يستطع صياغة نظامٍ للأمن القومي يدمج بين التدابير العسكرية والتدابير الدبلوماسية والاقتصادية الناعمة لمعالجة الإمكانات ومواجهة التهديدات الوجودية وتعزيز الركائز الأمنية لـ"إسرائيل" – وذلك للحفاظ على التفوق العسكري النسبي لـ"إسرائيل" وصورتها النووية الردعية.

3- غياب رؤية استخباراتية عسكرية بعيدة المدى

يعاني الكيان من فشل استخباراتي في استشراف مجريات الأمور، والسبب في ذلك التغييرات المتسارعة في خريطة التهديدات في المنطقة التي من شأنها أن تؤدي إلى أخطاء في التقديرات الاستخباراتية، **حيث تغيب الرؤية بعيدة المدى فيما تبقى الحسابات رهن التطورات.**

✓ المؤشرات:

المؤشر الأول: عدم التكهن وعرض الفرص المحتملة في الساحات الإقليمية والدولية، اعتباراً من أن الاستخبارات تتمحور بصورة عامة حول التهديدات ووضعها أمام صناع القرار كأساس لوضع استراتيجيا مضادة على مختلف المستويات، منها الأمنية والسياسية والاقتصادية. حيث نلحظ أن الاستخبارات العسكرية تعتبر أنه في هذه المرحلة، من غير الممكن بل ومن المبالغ فيه، عرض تقديرات لمدى بعيد.

المؤشر الثاني: إن **التقديرات الاستخباراتية لا تفصل بين تهديد استراتيجي وتهديد تكتيكي، وبين دائم وموقت، وبين مؤثر وأقل تأثيراً، وبين تهديد يمكن احتواؤه، وآخر لا**. حيث إن تراجع التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية، فيما يتعلق بالرؤيا الاستراتيجية في المنظور البعيد، مرتبط بغياب رؤية سياسية مستقبلية لدى الكيان. لذا، تبقى الذهنية العسكرية – الأمنية مسيطرة، وهي بطبيعتها تتعامل مع الاستراتيجيا العسكرية لمدى محدود.

المؤشر الثالث: تتعامل التقديرات الاستراتيجية مع البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل وفقاً لمعيار رئيسي هو "**منسوب التهديد الفعلي" الذي يمثله كل منها على الأمن القومي الإسرائيلي، بمعنى التهديد على الحدود من جانب جيوش نظامية،** لكن الهامش الأمني بسبب ضيق وأرجحية التدحرج نحو مواجهة قائمة، ولا يوجد لها إمكانية تحرك ومرونة واسعة، وخصوصاً في حال طرأ تحول على الجبهتين الشمالية أو الفلسطينية.

المؤشر الرابع: الوضع الاستراتيجي مرتبط بمراهنات الكيان على عنصر الزمن، لضمان اتساع الفجوة بصورة كبيرة على صعيد ميزان القوى العسكري (والاقتصادي والعلمي)، بين الكيان والدول العربية. فالذهنية العسكرية تسعى لتفوق عسكري نوعي يمنع أي إمكان مستقبلي لتهديد الكيان الإسرائيلي، وهي تراهن على عامل الزمن في استمرار حالة الاضطراب والتناحر والتراجع على الصعد العسكرية والاقتصادية والتراس الوطني في العالم العربي. وهنا، الموقف الهستيري من النووي الإيراني، ربما يُفهم في سياق إمكان وجود سلاح نووي إيراني قد يكسر حالة اللاعودة من التفوق العسكري الإسرائيلي.

المؤشر الخامس: مخاطر التغيير السريع والمفاجآت الاستراتيجية

مع اختلال مفهوم الردع، وضبابية الرؤية الاستراتيجية والخوف من التغير السريع والمفاجآت الاستراتيجية ونتيجةً للهزائم المتتالية في المعارك نتيجة عجز الكيان عن مواجهة قدرات المقاومة، يظهر السعي الحثيث للكيان من خلال توسيع إمكانات الجيش، زيادة كلفة الاستراتيجية الدفاعية تمت مضاعفتها 4 اضعاف وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وإقامة حدود يمكن الدفاع عنها، وتشكيل تحالفات إقليمية جديدة تساهم في تراجع عزلتها الإقليمية، والحفاظ على علاقتها الاستراتيجية المميزة مع الولايات المتحدة.

4- الحاجة الإسرائيلية للاعتماد على الأنظمة البراغماتية في المنطقة رغم هشاشتها

يعمد الكيان المؤقت للذهاب إلى التحالفات مع الأنظمة الإقليمية المحيطة من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية؛ وعبر تحسين صورتها بين الدول العربية من خلال دفع عملية دبلوماسية مع الفلسطينيين، وتعميق جذور السلام من خلال التعاون على مختلف المستويات، وإبراز قيمة الكيان في المنطقة. يظهر ذلك جليًا من خلال تسارع وتيرة التطبيع التي تتم بين الكيان والدول العربية.

وهذا إنما يسجل مؤشرًا على الحاجة إلى إقامة تحالف إقليمي رغم هشاشة دوله ردًّا على تشكيل تحالفٍ إقليميٍّ ضدّ الكيان المؤقت من قبل دول محور المقاومة في منطقة غرب آسيا.

خلاصة وتقييم:

استنادًا لما تمّ عرضه في هذه الدراسة؛ فإن التهديدات الوجودية الخارجية هم تهديدات خطيرة يخشاها الكيان المؤقت ويشغل أجهزته الاستخباراتية الأمنية والعسكرية ويعمل على مضاعفة قدراته في سبيل مواجهتها. إلا أن ما يقوض ركائزه ويضعفها، ويبني لمرحلة التفكك والتآكل هي الاختلالات الداخلية الديمغرافية والاقتصادية وضف البنية السياسية وتشتت الهوية داخل المجتمع الإسرائيلي. فبين الانتماء "الديمقراطي" والانتماء الديني، يغدو الكيان أمام حالة من التضعضع الداخلي.

وحيث ان التهديد النووي الإيراني قد وضع على سلم الأولويات الإسرائيلية الخارجية، ورجحت كفة الخطر الذي يتهدد الكيان من خلاله؛ فإن التهديد القائم على الساحة الفلسطينية داخليا لا يقل عنه أهمية وخطورة بحسب مؤشرات الأمن القومي الإسرائيلي. إلا أن عموم الجمهور الإسرائيلي يرى الخطر محدقٌ داخليا، نظرًا لما يعاينه من ظروف محلية تجعل من الكيان مكانًا غير آمن ووطنًا "مؤقتًا" بالنسبة له.

إن ما تقدم من تهديدات، أوصل بنا بالبحث إلى الإضاءة على أهم ثغرات العدو الإسرائيلي، لتثبت أن معالم التصدعات البنيوية في هيكله بدأت تظهر وتنبأ ببداية تفككه. تصدر هذه الثغرات مشكلة التوازن بين إدارة التهديدات العسكرية وإدارة المشكلات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، وتلاه غياب رؤية استخباراتية عسكرية بعيدة المدى واختلال توازن الرعب النووي في المنطقة.

ديمقراطية اسرائيل المتزعزعة

نبذة مختصرة

يثير هذا المقال التساؤل عما إذا كانت ديمقراطية إسرائيل مستقرة أم غير مستقرة، ويستنتج - بناءً على تحليل نظري يتعلق بمتغيرات مثل شرعية النظام، وفعاليته، ودرجة التوافق العام الذي يتمتع به في المجتمع عمومًا وبين النخب، ونظامه الحزبي والاستقطاب، وبنيته الاجتماعية والاقتصادية، ومحورية القضايا الأمنية، وهيكلها الدستوري ونظامها الانتخابي، والبيئة الدولية - أنها غير مستقرة. نهج المقالة مقارن ويربط إسرائيل بدراسات الحالة التاريخية، مثل ألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا؛ الدول الديمقراطية الحديثة في أوروبا الشرقية والعالم الثالث.

قبل التطرق إلى موضوع استقرار ديمقراطية إسرائيل، يجب أن نوضح ما يمكن اعتباره دولة ديمقراطية مستقرة. يمكن للمرء أن يدرك بسهولة أن هناك فجوة واسعة بين الديمقراطيات المستقرة والديمقراطيات الهشة. يمكن تصنيف الديمقراطية على أنها مستقرة إذا استوفت ثلاثة شروط أساسية:

(1) خمسون سنة على الأقل من الحكم الديمقراطي المستمر؛ (2) المرونة في مواجهة الأزمات الشديدة مثل تفكك إمبراطورية أو حروب أو هجمات إرهابية واسعة النطاق أو أزمة اقتصادية شديدة مع بطالة هائلة؛ و (3) غياب التهديدات المباشرة أو غير المباشرة للديمقراطية التي لها تأثير على سياسة الحكومة.

إسرائيل دولة ديمقراطية حديثة العهد وقد صمدت أمام عدة أزمات منذ تأسيسها قبل أكثر من سبعين عاما. ومع ذلك، فهي لا تفي بالمعيار الثالث، وقد تعرضت ديمقراطيتها للتهديد مرارًا وتكرارًا. في بعض الأحيان، كان على حكومتها المنتخبة أن توازن بين تنفيذ سياساتها وبين الاحتمال الحقيقي للغاية لانتشار العنف أو الحرب الأهلية أو الرفض الواسع النطاق للامتثال

للأوامر العسكرية من جانب الجنود (أو عدد كبير من المدنيين). تشمل الأمثلة قضية ألتالينا (1948)، وتوقيع اتفاقية التعويضات مع ألمانيا (1952)، والانسحابات من شبه جزيرة سيناء (1956) ومن ياميت (1982)، وتوقيع وتنفيذ اتفاقيات أوسلو (1993-5). وفك الارتباط عن قطاع غزة (2005). وبالمثل، فإن أي نقاش حول اتفاقية سلام مستقبلية من شأنها أن تشمل الانسحاب من الضفة الغربية وإخلاء الأحياء اليهودية هناك يجب أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كان القرار على أساس الانتخابات والتشريعات البرلمانية والحكم الحكومي سيكون كافياً، ويمكّن الحكومة من القيام الانسحاب والإخلاء دون عنف واسع النطاق أو حتى حرب أهلية.

صنفت الدراسات الدولية التي عاينت 36 دولة متقدمة إسرائيل في المرتبة 29 من حيث الاستقرار، وجاء ترتيبها على أساس عامل التوتر بين الأديان في المرتبة 35. ولا تشير الدراسات الدولية فقط إلى عدم الاستقرار في إسرائيل. وجدت الاستطلاعات الأخيرة التي أجريت داخل إسرائيل أن 40٪ من السكان يخشون اندلاع حرب أهلية، و51٪ يخشون اغتيال سياسي آخر بعد اغتيال رئيس الوزراء رابين في عام 1995، و73٪ يتوقعون مواجهات عنيفة بين اليمين واليسار. عادة ما تستخدم الدراسات حول الاستقرار النسبي للديمقراطيات المؤشرات التالية: شرعية النظام ؛ فعالية النظام السياسي؛ درجة التوافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية؛ وجود انقسامات عميقة ومتداخلة داخل المجتمع؛ التعاون المتبادل بين مجموعات النخبة الرئيسية؛ التجانس العرقي مقابل عدم التجانس؛ مدى الاستقطاب السياسي والأيديولوجي والحزبي؛ مستوى التنمية ودرجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ؛ وجود أو عدم وجود ثقافة سياسية ديمقراطية ؛ العبء التراكمي للأزمات على النظام السياسي وحلها التدريجي؛ مركزية القضايا الأمنية؛ الجوانب المؤسسية (مثل الدساتير والنظام الانتخابي)؛ والديمقراطية مقابل البيئة الدولية غير الديمقراطية.

دعونا الآن نقيم الوضع في إسرائيل في ضوء هذه المؤشرات، لنحدد موقفها على امتداد طيف الاستقرار الديمقراطي.

العوامل المساهمة في الاستقرار أو عدم الاستقرار في إسرائيل

- **شرعية النظام**

في كتابه الرجل السياسي، افترض ليبسيت شرعية النظام كمؤشر مهم لمرونة أو هشاشة الديمقراطيات. الشرعية، كما يعرّفها ليبست، لا تشير إلى شرعية النظام بالمعنى الضيق، بل إلى مدى الدعم الذي يتمتع به النظام السياسي - وليس الحكومة - بين السكان. النظام الشرعي هو النظام الذي تراه أغلبية ساحقة من السكان على أنه سليم ومستحق، على أنه الأفضل بين جميع الخيارات. في المقابل، غالبًا ما يواجه النظام الديمقراطي الذي لا يتمتع بالشرعية مقاومة وعداء من جانب غالبية السكان أو على الأقل أقلية مهمة. في الواقع، تمتعت الأنظمة الديمقراطية في الولايات المتحدة وبريطانيا بالشرعية حتى خلال السنوات الصعبة من الصعوبات الاقتصادية الشديدة والبطالة الهائلة، بينما في ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، دعم الكثير من السكان القوى المعادية للديمقراطية، مثل الفاشية- يمين قومي شعبوي، يمين محافظ استبدادي، يسار شيوعي. وبالمثل، فإن روسيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لا تُظهر أي علامات على وجود دعم واسع النطاق للديمقراطية الليبرالية (والتي لا تظهر بأي حال من الأحوال تحت قيادة فلاديمير بوتين).

تشير الاستطلاعات التي أجريت في إسرائيل إلى أن وجهات النظر والمقاربات الديمقراطية لا تتمتع بالشرعية الكاملة، حتى لو كان هناك دعم شامل للديمقراطية بشكل عام. جادل العالم السياسي الأمريكي هربرت مكلوسكي بأن الأسئلة العامة (هل تؤيد الديمقراطية؟ هل تؤيد المساواة؟) لا معنى لها لأن توضيح الآراء الفعلية يتطلب طرح أسئلة أكثر تحديدًا. في الواقع، تكشف مراجعة الردود على الأسئلة الملموسة عن تصدعات في قاعدة دعم الديمقراطية الإسرائيلية.

- **أسئلة عامة**

- في عام 2010، رأى 81٪ أن الديمقراطية هي أفضل شكل للحكومة.

- في عام 2003، أيد 81٪ المساواة الشاملة أمام القانون.
- في عام 2005، عارض 82٪ استخدام العنف لأغراض سياسية.

- **أسئلة محددة**

- في عام 2013، أيد 48.5٪ فقط المساواة بين اليهود والعرب (في 2018، 71.8٪).
- في عام 2016، أيد 28.9٪ إعطاء الأفضلية القانونية لليهود (في 2018، 26.7٪).
- ردًا على مقولة "القادة الأقوياء أفضل للبلد من أي نقاشات أو قوانين"، أجاب 56٪ بشكل إيجابي في عام 2003، و60٪ في عام 2010، و32٪ في عام 2012، وفي عام 2016، استجاب 38٪ من اليهود و63 ٪ من العرب اعتقدوا بهذه الطريقة. لا توجد ديمقراطية أخرى (باستثناء الهند ورومانيا، اللتين كانت استطلاعاتهما أسوأ) تضاهي نتائج المسح الإشكالي للأعوام 2003 و2010 و2016.
- في عام 2013، أيد 52.4٪ منع المتحدثين من انتقاد الدولة والحكومة بشدة.
- في عام 2005، أكد 66٪ أن أي قرار بإعادة الأراضي (عن طريق الاستفتاء أو التشريع البرلماني (الكنيست)) يتطلب أغلبية يهودية. في عام 2016، ارتفعت هذه الأغلبية إلى 72٪ (74.2٪ في 2018).
- في عام 2013، أيد 43.5٪ تشجيع العرب على الهجرة.
- في عام 2010، صرح 55٪ من المستطلعين أن إسرائيل ستكون في وضع أفضل إذا كانت الديمقراطية أقل ونظام عام وسيادة القانون.
- في عام 2016، وافق 42.5٪ ("كثيرًا" أو "إلى حدٍ ما") على إنكار حق التصويت للأشخاص الذين لا يعترفون بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي (في عام 2018، 47.3٪).
- في عام 2010، قال 44٪ (في عام 2012، 22٪) إنهم لا يثقون بالمحكمة العليا (في 2018، 45.1٪).
- في عام 2010، أيد 55٪ التوزيع غير العادل للموارد بين اليهود والعرب.

- في عام 2010، أيد 85٪ (67.1٪ عام 2013) الرأي القائل بأن القرارات المهمة تتطلب أغلبية يهودية.
- في عام 2010، أكد 31٪ أن الأحزاب السياسية غير ضرورية.
- في عام 2010، صرح 40٪ أن الأحزاب السياسية تسبب الانقسام وتضر بالديمقراطية.
- عام 2010، عارض 70٪ تعيين عرب في مناصب رفيعة.
- في عام 2016، عارض 59٪ من اليهود مشاركة الأحزاب العربية في الحكومة وتعيين العرب وزراء.
- تأييد العقوبات القانونية ضد كل من يشوه سمعة الصهيونية (2010): بين اليمين - 53٪؛ بين المركز - 46٪؛ بين اليسار - 36٪. إضافة إلى ذلك، 43٪ من اليهود و22٪ من العرب "لا يوافقون" على حرية التعبير لمن يتحدثون ضد الدولة.
- معارضة المساواة بين مختلف فروع اليهودية (2010): الأرثوذكس المتطرفون - 52٪؛ أرثوذكسي دينياً - 37٪؛ تقليدي - 18٪؛ علماني - 17٪.
- فيما يلي الردود على السؤال: هل تؤيد تفضيل الطابع اليهودي للدولة على طابعها الديمقراطي؟

- **فعالية النظام السياسي**

تقاس فعالية النظام من خلال قدرته على حل الأزمات الصعبة دون الانهيار. يمكن أن ينهار النظام الديمقراطي غير الفعال إذا نُسبت عدم فعاليته إلى اعتباره "ضعيفًا "، مما يؤدي إلى التوق إلى نظام استبدادي، وإلى "الرجل القوي " الذي " يغرس النظام " ويضمن تشغيل جميع القطارات في الوقت المحدد في الواقع، كان يُنظر إلى جمهورية فايمار (1919-1933) على أنها نظام ضعيف سمح بإذلال ألمانيا بموجب شروط اتفاقيات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. لم يمنع التضخم المفرط والبطالة الهائلة وعدم الاستقرار السياسي، كما ينعكس في التقلبات الحكومية المتكررة. لم تمارس سلطتها على الميليشيات المسلحة اليسارية واليمينية، ولم تتعامل مع الإرهاب السياسي العنيف. كان يُنظر إلى النظام الليبرالي السابق للفاشية في إيطاليا

على أنه يعاني من نقاط ضعف مماثلة. في المقابل، نجحت ألمانيا الغربية في إقامة ديمقراطية مستقرة من خلال إنشاء نظام فعال يحمي الأمن القومي من خلال حلف الناتو ويضمن السلام من خلال السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، والنمو الاقتصادي السريع ("المعجزة الاقتصادية")، والحكومات المستقرة. لقد غيرت التطورات الأخيرة في ألمانيا بشكل أساسي الفعالية النسبية للحكومة، ولكن بالمقارنة مع الأنظمة السياسية الغربية الأخرى، فإنها لا تزال مستقرة نسبيًا.

بشكل عام، تمكنت إسرائيل من الحفاظ على فعاليتها في أوقات الأزمات - التهديدات والحروب، والإرهاب، والأزمات الاقتصادية، والهجرة الجماعية - لكنها واجهت منذ الثمانينيات أزمات صعبة، بالكاد تمكن نظامها الديمقراطي من التغلب عليها (الانسحاب من ياميت). في عام 1982، تضاعف ثلاثة أرقام في 1983 - 1984، واتفاقات أوسلو واغتيال رابين في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، وفك الارتباط عن قطاع غزة عام 2005). هناك إجماع بين علماء السياسة على أن النظام الديمقراطي "النقي" بشكل مفرط، أو بعبارة أخرى "الديمقراطية الفائقة"، يمكن أن يقوض فعاليته ذاتها. كان هذا هو الحال في فايمار ألمانيا، التي لم يكن لديها عتبة انتخابية، وحيث كان من الممكن إجراء تصويت بحجب الثقة ضد وزراء الحكومة الفرديين وإسقاط الحكومة دون تشكيل حكومة أغلبية بديلة. ولم يكن نظامها القضائي قوياً بما يكفي لاستخدام الآليات القانونية القائمة لحماية ديمقراطيتها. نجحت ألمانيا الغربية (ومنذ عام 1990، ألمانيا الموحدة) في تحسين فاعلية النظام من خلال تطبيق عتبة انتخابية بنسبة 5٪، ما لم تكن هناك أصوات ثقة ضد الحكومة في غياب حكومة بديلة (النهج البنائي لمقترحات حجب الثقة)، وحظر الأحزاب السياسية المعادية للديمقراطية بشكل واضح (مثل الحزب النازي وخلفائه، وكذلك الحزب الشيوعي).

منذ الثمانينيات والتسعينيات، تمكنت إسرائيل من تحسين فعالية النظام من خلال تمرير تشريعات تجعل من الممكن حظر الأحزاب المعادية للديمقراطية والعنصرية (1986)، ورفع عتبة الانتخابات (من 1٪ إلى 1.5٪ في عام 1992، إلى 2٪ في عام 2006، وإلى 3.25٪ في عام

2014)، ومنح رئيس الوزراء سلطة إقالة الوزراء، وتنفيذ نظام بناء لحجب الثقة (في 2002). ومع ذلك، لا تزال فعالية النظام غير كافية، ونهجه تجاه أعداء الديمقراطية ضعيف للغاية (على سبيل المثال، تحمل التحريض الذي أدى بالفعل إلى اغتيال رئيس وزراء واحد، ولم يتراجع حقًا منذ ذلك الحين). في ضوء الاعتداءات المتزايدة باستمرار على النظام القضائي (الموجهة أساسًا ضد المحكمة العليا بصفتها محكمة العدل العليا) وانتشار فضائح الفساد التي تورط فيها كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس وزراء سابق ورئيس وزراء حالي، من الآمن القول إن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد شهد مزيدًا من التدهور في فعالية الديمقراطية الإسرائيلية.

من المحتمل أن تؤدي ضربة لفعالية النظام الديمقراطي إلى تقويض شرعيته أيضًا. الأنظمة التي لا تعمل بشكل صحيح سينظر إليها جزء كبير أو حتى أغلبية من السكان على أنها غير شرعية. في الواقع، تجعل الشرعية الجزئية من الصعب على الديمقراطية أن تعمل بفاعلية، كما أن الفعالية المحدودة تقوض شرعية النظام. يمكننا تصوير هذه العلاقة المتبادلة بيانياً:

الشرعية ↑ ↔ الفعالية ↑

الشرعية ↓ ↔ الفعالية ↓

يمكن أن يؤدي التفاعل بين الشرعية والفعالية إلى الانهيار السريع للنظام الديمقراطي. هذا ما حدث في إيطاليا عام 1922، وإسبانيا وألمانيا في الثلاثينيات، وفرنسا عام 1940، ومرة أخرى عام 1958.

- **قبول مجتمعي واسع النطاق (إجماع)**

إن القبول الواسع للمبادئ الأساسية للنظام السياسي شرط أساسي لاستمرار وجود الديمقراطية في أي مجتمع. إذا لم يتم قبول المبادئ الأساسية بشكل عام، فستتحول الاختلافات في الرأي إلى

صراعات مريرة، يعتبر فيها الكثيرون مواقفهم الخاصة غير قابلة للانتهاك، حتى لو كان الثمن هو العنف والحرب الأهلية وانهيار الديمقراطية. مرة أخرى، تخدم الأحداث في فايمار ألمانيا وإيطاليا الليبرالية بعد الحرب العالمية الأولى لتوضيح هذه النقطة. في كلتا الحالتين كانت هناك انقسامات عميقة بين الجمهوريين والملكيين، بين الاشتراكيين الراديكاليين والمحافظين، بين مؤيدي ومعارضي الديمقراطية، بين أولئك الذين يؤمنون بحدود الوضع الراهن التي حددتها اتفاقيات السلام، والمراجعين الذين يريدون العودة إلى حدود 1914 (في ألمانيا) أو في إيطاليا لتوسيعها لتشمل جميع المناطق الناطقة بالإيطالية. في الواقع، كان مؤيدو ومعارضو الكنيسة الكاثوليكية في إيطاليا مستقطبين بشدة أيضًا. خلال هذه الفترة، وعلى عكس ألمانيا وإيطاليا، تمتعت الولايات المتحدة وبريطانيا بإجماع عريض فيما يتعلق بمبادئ الديمقراطية والدستور والفيدرالية (في الولايات المتحدة) أو الملكية الدستورية (في بريطانيا) والحدود والعلاقات. بين الكنيسة والدولة (الانفصال في الولايات المتحدة والكنيسة المؤسسة في بريطانيا). علاوة على ذلك، لم تكن اقتصاداتهم ومجتمعاتهم مستقطبة.

لا يوجد إجماع وطني في إسرائيل على قضيتين رئيسيتين: حدود الدولة ومستقبل الأراضي التي احتلتها حرب الأيام الستة عام 1967، والعلاقات المقبولة بين الدين والدولة. بدون حل هذه القضايا، لن تكون إسرائيل قادرة على الانضمام إلى نادي الديمقراطيات المستقرة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد إجماع ضد السياسات المعادية للديمقراطية بشكل واضح، ولكن المدعومة على نطاق واسع، مثل الدولة التي تحكمها Halacha (القانون الديني اليهودي)، وضم الأراضي دون منح حقوق المواطنة للفلسطينيين، أو حتى الطرد (يسمى بشكل ملطف "الترحيل ') من السكان العرب. عدم وجود توافق في الآراء لا يعني بالضرورة أن الأغلبية تدعم المواقف المعادية للديمقراطية. ومع ذلك، فهذا يعني أن أقلية كبيرة على الأقل تدعم هذه المواقف غير الديمقراطية. وفقًا لـ Lipset، حتى في الديمقراطيات الراسخة، غالبًا ما تسود المواقف والمواقف السلطوية بين الفئات السكانية الفقيرة وغير المتعلمة. اكتشف مثل هذه الإمكانات الاستبدادية القوية بين عمال البناء في الولايات المتحدة. لكن في الوقت نفسه، لا تشكل هذه المجموعات

تهديدًا للديمقراطية طالما هناك إجماع عام بين النخب على البقاء موالية للنظام الديمقراطي. النخب المعنية تشمل النخب السياسية (الحاكمة والمعارضة) والبيروقراطية والدينية والمالية والتجارية والاجتماعية (النقابات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني البارزة) والعسكريين والنخب الفكرية والإعلام. في الواقع، لا يسقط المتنمرون والعصابات في الشوارع الديمقراطيات ما لم يتم تجنيدهم "لاتخاذ إجراءات" من قبل النخب المعادية للديمقراطية. تعتمد الجماهير الشمولية عندما تقودها النخب في هذا الاتجاه. نشأ الدعم الهائل للنازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا مع أجزاء من المثقفين والطلاب، وليس مع العمال العاطلين عن العمل. لقد تمتع اليمين الشمولي الفاشي والنازي وحلفاؤه، المحافظون المستبدون، بدعم واسع النطاق بين النخب: الطلاب والأساتذة والمدرسون ووزراء الدين والصناعيون وملاك الأراضي الأثرياء. جماهير العمال العاطلين عن العمل وحدوا قواهم مع النازيين والفاشيين المنتصرين في مرحلة لاحقة.

غالبًا ما يتم التمييز بين الإجماع الكبير والإجماع الإجرائي. يشير الأول إلى المشكلات والقيم المهمة (قضايا مثل الحدود، أو وضع الدين في الدولة، أو طبيعة النظام)، بينما يشير الثاني إلى عمليات صنع القرار وصنع القرار (على سبيل المثال مع أو ضد قوانين معينة، من أجل أو ضد نظام انتخابي معين). هناك فهم واسع النطاق بعدم وجود إجماع جوهري في إسرائيل. لكن البعض يزعم أن إسرائيل تفتقر أيضًا إلى توافق إجرائي ديمقراطي، وأن الكثيرين على استعداد لخرق القانون وعصيان الأوامر واستخدام وسائل غير ديمقراطية (مثل العنف وانتهاكات القانون المدني والفساد) لتحقيق أهدافهم.

إن عدم وجود إجماع ديمقراطي قوي بين النخب الإسرائيلية هو مصدر قلق. من الواضح أن أجزاء من القيادة الدينية والحريديم ليست ديمقراطية. ولا تقبل كل النخبة القومية غير الدينية فكرة النظام الديمقراطي الليبرالي. العديد من أعضاء هذه النخبة - قادة المعارضة، وبعد ذلك وزراء مثل آرييل شارون (الذي كان سيصبح رئيسًا للوزراء في عام 2001، بعد ست سنوات من وفاة رابين)، رحبعام زئيفي ورفائيل إيتان، أفيغدور ليبرمان (وزير الدفاع السابق، 2017)

وبنيامين نتنياهو (رئيس الوزراء الحالي، 2019) - شاركا في تحريض متفشي ضد رئيس الوزراء رابين.

- **التجانس العرقي مقابل عدم التجانس**

لطالما كان السؤال حول ما إذا كان التجانس العرقي والثقافي أو القومي يساهم في الاستقرار الديمقراطي موضوعًا للنقاش. اعتبر جون ستيوارت ميل ذلك شرطًا مسبقًا حيويًا لديمقراطية مستقرة. في المقابل، جادل اللورد أكتون بأن تعدد الجنسيات هو الذي أوجد توازنًا صحيًا للقوى بين مختلف المجموعات، وبالتالي كان شرطًا لا غنى عنه للديمقراطية. ووفقًا له، فإن الدول القومية تشكل تهديدًا للديمقراطية من خلال تمكين صعود دكتاتوريات الدولة الواحدة وزيادة احتمال تعميق قمع الأقليات، وخاصة الأقليات الصغيرة. وضع ميل في الاعتبار دولًا مثل هولندا والدول الاسكندنافية، بينما ركز أكتون آماله الديمقراطية على إمبراطورية هابسبورغ. في هذا السياق، من المثير للاهتمام إلقاء نظرة على المثال الإسرائيلي. بسبب الأقلية العربية الكبيرة، فهي ليست دولة متجانسة كما ينعكس في فكر ميل. ولم تكن الدولة متعددة الجنسيات في ذهن أكتون. إذا نظرنا في المعنى الذي تساهم به الأقلية العربية الكبيرة في ديمقراطية إسرائيل، علينا أن نلاحظ ما يلي: لكي تظل إسرائيل ديمقراطية، يجب أن تمنح المساواة الكاملة وحقوق المواطنة للأقلية العربية. ولكن وفقًا للمعايير المطبقة في هذا المقال، يجب أن نستنتج أن وجود مثل هذه الأقلية الكبيرة يجعل من الصعب الحفاظ على استقرار ديمقراطية إسرائيل، مثل هولندا أو النرويج. لا يمكن توقع مشاركة الأقلية العربية في إسرائيل في الإجماع اليهودي الإسرائيلي على كون إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، وهو شرط أساسي لبقائها ديمقراطية ومستقرة. من ناحية أخرى، لم تتدهور الديمقراطية الإسرائيلية - على عكس قبرص في الستينيات وأوائل السبعينيات، حيث أدى الصراع بين الأغلبية اليونانية والأقلية التركية البالغة 20٪ إلى انهيار كامل للبلاد كدولة ديمقراطية غير مقسمة. تشبه إسرائيل الهند إلى حد كبير، حيث يوجد بها أقلية مسلمة كبيرة، ولكنها تعرف نفسها أكثر فأكثر كدولة هندوسية. باختصار، كل من الهند وإسرائيل ديمقراطيات غير مستقرة بسبب التوترات المتأصلة بين دول الأغلبية والأقلية.

الانقسامات الاجتماعية والاستقطاب السياسي تجعل الانقسامات العميقة داخل المجتمع - سواء كانت عرقية أو قومية أو عرقية أو دينية أو إقليمية أو قائمة على الطبقة أو ثقافية - من الصعب للغاية إقامة ديمقراطية مستقرة. يمكن للمرء أن يميز بين الانقسامات المتداخلة، التي تستقطب المجتمع، والانقسامات المتداخلة، التي تخفف من حدتها. الانقسامات المتداخلة تهدد الديمقراطية ووجود الدولة، في حين تساهم الانقسامات الشاملة في استقرارها كما يتضح من المثالين التاليين:

- الانقسامات المستقطبة والمتداخلة: قبرص في الستينيات: الأتراك في مواجهة اليونانيين؛ المتحدثون التركية مقابل المتحدثين اليونانية. المسلمون مقابل المسيحيين الأرثوذكس. الطبقات الدنيا مقابل المتوسطة والعليا. ونتيجة لذلك، انهارت الديمقراطية وتفككت الدولة عام 1974 (بعد الغزو التركي لشمال قبرص).

- الانقسامات المعتدلة والشاملة: الانقسام الطبقي والديني في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية (الغربية):

كاثوليك: عمال / برجوازية

البروتستانت: عمال / برجوازية

ظهرت أربع مجموعات: العمال الكاثوليك والعمال البروتستانت والبرجوازية الكاثوليكية والبرجوازية البروتستانت. نتيجة لذلك لا يوجد استقطاب طبقي ولا ديني.

تعاني إسرائيل من عدد كبير من الانقسامات الاجتماعية العميقة: بين اليهود والعرب، بين الأشكناز (من الدول الأوروبية) واليهود الشرقيين (من الدول الإسلامية)، بين اليهود الأرثوذكس والعلمانيين، بين المهاجرين الجدد والمقيمين منذ فترة طويلة، بين الأغنياء والفقراء، في السياسة الخارجية بين اليمينيين واليساريين، وبين الفئات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا والعليا. منذ السبعينيات، كان هناك تداخل متزايد باستمرار عبر بعض الانقسامات التالية.

يمين	يسار
الأرثوذكسية الدينية	ليبرالية علمانية
مزراحي	اشكنازي
الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا	الفئات الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والعليا
الصقور	الحمائم

السياسة الخارجية بين اليمين واليسار، وبين الفئات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا والعليا. منذ السبعينيات، كان هناك تداخل متزايد باستمرار عبر بعض الانقسامات التالية. اليمين اليساري الأرثوذكسي الديني العلماني الليبرالي المزراحي الأشكنازية المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الصقور في البلدان التي تشهد انقسامات عرقية ثقافية عميقة ، يمكن للتعاون بين النخب الإثنية الثقافية أن يخفف التهديدات للاستقرار الديمقراطي من خلال إنشاء ديمقراطية توافقية تستند إلى العناصر التالية: الالتزام بوجود الدولة والنظام من جانب جميع النخب، والاستعداد لمنح الحكم الذاتي العرقي والثقافي للمجموعات السكانية الرئيسية ، و "حق النقض" للأقليات بشأن القضايا الحاسمة (مثل الحدود بين الدول في الاتحاد أو الاعتراف بمسؤول اللغة) ، وإدراج جميع المجموعات العرقية الثقافية الهامة في الحكومة.

على الرغم من أن إسرائيل لديها بعض جوانب الديمقراطية التوافقية التي تنطبق على الجميع (على سبيل المثال، الانتخابات من خلال التمثيل النسبي ، والاستقلال الديني ، وأنظمة التعليم المنفصلة لمجموعات عرقية وثقافية مختلفة)، إلا أنها تلبي معيار مشاركة الحكومة (وهو أمر غير منصوص عليه في الدستور ، ولا يضمنها القانون) فقط في المجال الديني من خلال مشاركة الأحزاب الدينية والمتشددة في الائتلافات، وبدرجة أقل، في المجال العرقي والثقافي بين اليهود من خلال الأحزاب التي تضمن تمثيل الأشكنازي والمزراحي في البرلمان والحكومة. لا تنعكس

مشاركة الحكومة في السياق العربي اليهودي، على الرغم من أن العرب لديهم تمثيل برلماني بالإضافة إلى الحكم الذاتي المحلي في البلدات والقرى العربية التي تعيش فيها الغالبية العظمى من المواطنين العرب. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن ضم الأحزاب العربية إلى الائتلافات الحكومية ونادرًا ما يتم تعيين الممثلين العرب للأحزاب الصهيونية وزراء. إن مراجعة الديمقراطيات المستقرة مقابل الديمقراطيات المنهارة لا تترك مجالًا للشك في أن استقطاب نظام الحزب بين اليمين الراديكالي واليسار الراديكالي مدمر لأي ديمقراطية. هناك مؤشرين مهمين في هذا السياق: عدد الأحزاب والفجوة الأيديولوجية بينها. هناك قدر كبير من التشرذم داخل إسرائيل (في جميع الأوقات، كان هناك ما بين 10 و20 حزبا سياسيا في الكنيست)، لكن درجة الاستقرار الفعلية تحددها الانقسام بين الأحزاب الرئيسية. تكمن الفجوة الأكبر أساسًا في السياسة الخارجية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على الرغم من وجود فجوة كبيرة أيضًا في مسائل الدين والدولة. منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كان الاستقطاب واضحًا في المجال غير البرلماني، خاصة بين غوش إيمونيم (كتلة المؤمنين)، التي مثلت المستوطنين اليهود في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في عام 1967 وعارضت التسوية الإقليمية، وشالوم أخشاف (السلام الآن) الذي وافق على صيغة "الأرض مقابل السلام".

- **التنمية الاجتماعية والاقتصادية**

في حين أن الديمقراطيات الأكثر استقرارًا هي دول متطورة اجتماعيًا واقتصاديًا، فإن غالبية الدول النامية ليست ديمقراطية، أو على الأقل ليست ديمقراطياتها مستقرة. الأشخاص الذين يعانون من الجوع ونقص السكن ونقص الرعاية الصحية والتعليم أقل ميلًا للقلق بشأن الانتخابات الحرة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن استقطاب المجتمعات بين الأغنياء والفقراء، وعداء الأخير تجاه الأثرياء، وخوف الأول من الغضب والعنف المحتمل للفقراء، يمنع ظهور سياسات ديمقراطية تجسد الاعتدال والتسامح والتسوية. لاحظ أرسطو أن وجود طبقة وسطى كبيرة هو شرط مسبق للسياسة المعتدلة، لأنها تشكل جسراً بين الأغنياء والفقراء. لقد أثبت التاريخ مرارًا وتكرارًا أن النمو الاقتصادي وانتشار الطبقة الوسطى يمكن أن يرسخا تدريجيًا

الأنظمة الديمقراطية (كما حدث في إسبانيا وإيطاليا واليونان والأرجنتين وتشيلي في النصف الثاني من القرن العشرين). تُصنف إسرائيل بين الدول المتقدمة - الدول الأعضاء الـ 36 في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - وظروفها الاجتماعية والاقتصادية (كما هو مبين في بيانات دخل الفرد، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط العمر المتوقع، وحجم متوسط الطبقة) تساهم بشكل واضح في استقرارها الديمقراطي. في الوقت نفسه، بعض البيانات عن إسرائيل إشكالية: مدى الفجوة بين الأغنياء والفقراء، عمق الفقر، وتركيز الفقر في بعض المجتمعات (مثل العرب والحريديم) والمناطق (ما يسمى "المحيط"). ليس من قبيل المصادفة أن الحركة العنصرية المناهضة للديمقراطية التي يقودها مئير كهانا اكتسبت شعبية كبيرة في الأحياء الفقيرة في الثمانينيات (حتى تم تقليص انتشارها من خلال تعديل عام 1985 على القانون الأساسي للكنيست الذي منع الحزب من المشاركة في انتخابات مجلس النواب. الكنيست الثانية عشرة عام 1988). ومع ذلك، في عام 2019 أيضًا، توجد مجموعات وأحزاب قوية مناهضة للديمقراطية وعنصرية في المناطق المحيطة والفقيرة.

- **الثقافة السياسية الديمقراطية**

أبعد من مسألة الإجماع على مبادئ الديمقراطية داخل مجتمع ديمقراطي متجذر ومستقر، هناك مسألة الثقافة السياسية الديمقراطية. التسامح مع مختلف المجموعات العرقية والقومية والأديان والمعتقدات والآراء والتراث هو القيمة الأساسية لأي ثقافة سياسية ديمقراطية. الثقافة السياسية الديمقراطية هي ثقافة استوعبت مبدأ اللاعنف، ليس فقط في الحكومة، ولكن أيضًا في جميع أنحاء المجتمع المدني - في النزاعات المتعلقة بالإسكان والرعاية الصحية والتعليم وحتى الرياضة. وبالمثل، لا مكان للعنف في الانتخابات والبرلمان والحكومة وأثناء عمليات الانتقال الحكومية. في الثقافة السياسية الديمقراطية، يتمتع الناس بحرية الاختيار: يختارون مهنتهم ومكان عملهم وإقامتهم وزوجهم، فضلاً عن حزبهم السياسي المفضل وقيادته. مبدأ ثقافي مهم آخر في الديمقراطيات هو ضرورة ثقة أفراد المجتمع ببعضهم البعض؛ في الواقع، لا يمكن لأي حكومة تمثيلية أن تعيش دون ثقة بين الممثلين ومن يمثلونهم.

لطالما عانت الثقافة السياسية الإسرائيلية من جو من عدم التسامح وانعدام الثقة. كان عدم تسامحه واضحًا بشكل صارخ في التحريض الممنهج ضد الحكومات المنتخبة بين عامي 1993 و1996 (حكومتا رابين وبيريز)، و2000 و2001 (حكومة باراك)، و2003 و2005 (حكومة شارون). تم استنكار هذه الحكومات مرارًا وتكرارًا باعتبارها غير شرعية وغير شرعية وتضم متعاونين أو خونة أو مجرمين ("مجرمو أوسلو"). تعاليم الهالاخية للدين روديف ("قانون المطارد"، الذي ينص على قتل شخص يلاحق شخصًا آخر بقصد ارتكاب جريمة قتل) ودين موسر (قانون المخبر، الذي ينص على قتل شخص تقارير عن اليهود إلى سلطة غير ربانية) تم الاحتجاج بها ضد رابين، وبدرجة أقل ضد باراك وشارون. كلا القانونين التقليديين يسمحان بالقتل خارج نطاق القضاء. في ذروته، اشتمل التحريض على مقارنات بين رابين (ولاحقًا بدرجة أقل بين باراك وشارون) بهتلر وموسوليني، بالإضافة إلى المتعاونين النازيين مثل بيتان، لافال، وكويزلينج. في الآونة الأخيرة، تمت مقارنة رئيس الوزراء نتنياهو بسلسلة من الديكتاتوريين المعاصرين بدءًا من هتلر وموسوليني إلى تشاوشيسكو وأردوان. وفقًا للمنظر السياسي يارون إزراحي، فإن عدم تسامح إسرائيل يتجلى بشكل أكبر في ميل المواطنين إلى تفضيل حكومات الوحدة والاستخفاف بالمعارضات السياسية: "مستوى التسامح مع الاختلافات والانقسامات في إسرائيل منخفض جدًا. في خطابنا السياسي، تكشف كلمات الوحدة والتوحيد والتضامن وألفة "حكومات الوحدة" عن ثقافة سياسية لا تمنح الكثير من الشرعية للمعارضة السياسية أو للنقد أو للخلافات. "ومن نتائج التسامح- أظهر استطلاع المؤشر الذي أجراه يوهانان بيريز وإفرايم يعار في عام 1997 أن معظم الناس في اليمين السياسي يكرهون اليسار (84.6٪)، وأن معظم اليساريين يكرهون اليمين (65.4٪). ووجدوا أيضًا أن 20٪ - 30٪ من الجمهور غير متسامح بشكل كبير (على سبيل المثال، يعارضون منح "المجموعات غير الشعبية" الحق في التصويت أو انتخاب الكنيست).

البيانات المتعلقة بمسألة الثقة هي أيضا مصدر قلق. الثقة مهمة في الثقافة السياسية الديمقراطية. إذا كان الناس يفتقرون إلى الحد الأدنى من الثقة فيما بينهم، فإنهم غير راغبين في قبول شرعية نظام تمثيلي ديمقراطيًا يفترض أنهم سيثقون بالفعل في ممثليهم المحليين والوطنيين

والبرلمانيين لتمثيل وجهات نظرهم ومصالحهم. إذا كان مفهوم homo homini lupus est ("الإنسان ذئب للإنسان") مقبول بشكل عام، فإن الممثلين المنتخبين سوف يمثلون في الواقع مصالحهم الاقتصادية الفردية وطموحاتهم في السلطة. في ظل هذه الظروف، لا يمكن لنظام ديمقراطي أن يتمتع بالدعم أو الشرعية. وجدت دراسة مقارنة حول مسألة الثقة بين الناس ما يلي:

الثقة في المؤسسات الديمقراطية المتميزة (المحكمة العليا، الكنيست) ليست موحدة، لكنها بشكل عام أقل من الثقة في المؤسسات التي لا ترتبط بالضرورة بالديمقراطية (الجيش والشرطة).

	1997	2012	2013	2016
جيش الدفاع الإسرائيلي	90%	94.2%	90.9%	90%
الشرطة	لا يوجد بيانات	%60.6	%61.9	لا يوجد بيانات
المحكمة العليا	%85	%72.5	%62.7	%57
الكنيست	%41	%52.9	%54.5	%28

المصادر: افرايم يار ويوشانان بيريس المرجع السابق ص 40. تمار هيرمان وآخرون، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية (القدس: معهد الديمقراطية الإسرائيلي 2012: 55، 228؛ 2013: 54-63، 208-9؛ 2016: 115) [بالعبرية]

- **الثقة في المؤسسات**

في أي ثقافة سياسية ديمقراطية، يجب أن يشعر المواطنون بأن لديهم بعض التأثير، من خلال الانتخابات أو الاحتجاجات، على سياسات الحكومة. تشير الأبحاث حول إسرائيل إلى أن الغالبية العظمى من السكان يشعرون بالعجز - وهو اكتشاف ينبغي أن يثير مخاوف في أي نظام ديمقراطي.

الإجابات على السؤال "إلى أي مدى يمكنك أنت وأصدقاؤك التأثير على سياسة الحكومة؟" معروضة هنا: لا تشير البيانات إلى وجود فجوة كبيرة بين اليهود (61.5٪ في عام 2012) والعرب (68.8٪ في عام 2012). ومن المثير للقلق أيضًا أنه من بين أولئك الذين يشعرون أن لديهم تأثيرًا، يعتقد 12.7٪ أن ذلك يأتي من خلال استخدام القوة أو حتى العنف.

- **عبء الأزمات**

تعاني جميع الديمقراطيات الحديثة من أزمات مماثلة في سياق تطورها واستقرارها. يمكن أن تشمل هذه الأزمات:

1- طريقة تأسيس الدولة ومؤسساتها (إنشاء حدود واضحة وفعالة، وبيروقراطية فاعلة، ونظام ضريبي فعال). 2
2- طريقة بناء الأمة على أساس الوحدة الوطنية وتشكيل الهوية الوطنية.
3- حل النزاعات حول الدين والدولة (على سبيل المثال، الانفصال أو تأسيس الكنيسة)؛
4- كيف تمت تلبية مطالب الشعب للمشاركة السياسية (على سبيل المثال من خلال حقوق التصويت والتمثيل العام)
5- طريقة التوزيع العادل (أو غير العادل) للموارد (أشكال مختلفة من الرأسمالية أو دولة الرفاهية). مما لا شك فيه أنه من الصعب على الدولة أن تتعامل مع مجموعة متنوعة من الأزمات الصعبة في آن واحد.

عادة، تنجح الديمقراطيات المستقرة في حل الأزمات المهمة تدريجيًا، على مدى فترات زمنية طويلة. تأسست المملكة المتحدة (إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا) ككيان واحد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بينما لم تتشكل الهوية البريطانية إلا في القرن التاسع عشر (فشل التوحيد فيما يتعلق بأيرلندا الجنوبية، والتي أصبحت أيرلنديا الحرة. الدولة في القرن العشرين). لكن في القرن الحادي والعشرين، نشأت شكوك جدية حول قابليته للتطبيق في اسكتلندا. تم "حل" مسألة مشاركة الناس في السياسة فقط خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر (منح

حق الاقتراع للجماهير العاملة والزراعية) وبعد الحرب العالمية الأولى (تم منح حق الاقتراع الوطني إلى النساء).

عالجت بريطانيا "أزمة التخصيص" - الحاجة إلى تخصيص أكثر إنصافًا للموارد الاقتصادية والاجتماعية - فقط بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أنشأت دولة الرفاهية. على عكس بريطانيا، التي حلت معظم أزماتها الكبرى تدريجياً ومع مرور الوقت، واجهت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية سلسلة من الأزمات الشديدة المتزامنة: الدمار الواسع الذي سببته الحرب العالمية الثانية، والانقسام العميق بين مؤيدي ومعارضي الفاشية. نظام فيشي، وحل الإمبراطورية الفرنسية، والحروب الوحشية في الهند الصينية (فيتنام ولاوس وكمبوديا) والجزائر. نتيجة لذلك، انهارت الديمقراطية في الواقع في عام 1958 وفرض الجيش الفرنسي نظامًا جديدًا (الجمهورية الخامسة). لحسن حظ فرنسا، لم يتحول القائد الجديد، الجنرال شارل ديغول، إلى ديكتاتور. بدلاً من ذلك، أنشأ نوعًا مختلفًا من النظام الديمقراطي (استبدل النظام البرلماني "النقي" بشكل أساسي بنظام رئاسي من النوع الذي أثبت في هذه الحالة أنه أكثر فعالية). لم تتمكن العديد من دول العالم الثالث من إقامة ديمقراطيات مستقرة لأنه، من بين أسباب أخرى، كان عليها أن تؤسس دولة، وفي الوقت نفسه، تركز على قضايا بناء الأمة والدين والدولة (في البلدان الإسلامية، على سبيل المثال، ولكن أيضًا في الهند ودول أخرى)، تسييس الجماهير، وتخصيص الموارد.

اسرائيل كانت ولا تزال في موقف صعب. عند تحقيق الدولة، كان عليها مواجهة سلسلة من الأزمات، حل بعضها (بناء مؤسسات، واستيعاب مهاجرين صعب، واقتصاد ناشئ)، وبعضها لا يزال بعيدًا عن الحل (قضايا الحدود والأمن، طابع الدولة، والعلاقة بين الدين والدولة، والعلاقات بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية). إلى أن يتم حل هذه الأمور، من الصعب تخيل أن تصبح إسرائيل ديمقراطية مستقرة على غرار هولندا أو الدنمارك أو فنلندا لأن المواقف الأساسية غالبًا ما تكون مستقطبة بشكل حاد.

من الصعب تحقيق ديمقراطية مستقرة في بلد لطالما واجه مشاكل أمنية كبيرة. حتى في الديمقراطيات المستقرة، يتم تقويض حقوق الإنسان والحقوق المدنية في أوقات الحرب أو عندما

يكون الأمن مهددًا. في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، تم تقييد حق الشعوب في الاحتجاج على الحرب بشدة، وكذلك الحقوق المدنية للأمريكيين من أصول يابانية الذين استقروا على طول الساحل الغربي وكان يُنظر إليهم على أنهم جواسيس محتملون وبالتالي تم إرسالهم. إلى معسكرات الاعتقال. في الجمهورية الفرنسية الرابعة أثناء الحرب الجزائرية، تم انتهاك حرية الاحتجاج على الحرب لدرجة إطلاق النار على المتظاهرين في باريس.

في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، خلال حقبة مكارثي في ذروة الحرب الباردة، تعرض الآلاف من الليبراليين واليساريين الأمريكيين للاضطهاد وفصلوا من أماكن عملهم. أثناء الحرب على الإرهاب (خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر المميتة)، تم انتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية من خلال التنصت الحكومي السري على نطاق واسع. يمكن للتهديد الأمني الذي يُنظر إليه أحيانًا على أنه تهديد وجودي أن يخلق إحساسًا - "على مستوى القمة" أو على مستوى الحكومة و "في الأسفل" أو المستوى الشعبي - أنه في أوقات الاضطرابات الديمقراطية وسيادة القانون والإنسان الحريات هي رفاهية يجب التخلي عنها جزئيًا على الأقل. الرأي السائد في مثل هذه الأوقات هو أن الديمقراطية في زمن الحرب تقوض قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها بشكل فعال وأن النهج الأكثر سلطوية من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أفضل. في الواقع، لا يوجد دليل يدعم هذا الرأي، ومن الصعب دعم الادعاء بأن الديكتاتوريات كانت بشكل عام أكثر فعالية في زمن الحرب من الديمقراطيات. ومع ذلك، حتى المعتقدات غير المثبتة ما زالت مؤثرة.

لا شك أن التهديدات الأمنية التي واجهتها إسرائيل كانت حقيقية ووجودية: حروب كبرى (1948-49، 1956، 1967، 1973، 1982، 2006)، حروب "صغيرة"، حروب ما بين الحربين، عمليات حرب عصابات، وإرهاب. وليس من المستغرب أن يكون لهذه الإجراءات أثر سلبي على الديمقراطية في شكل رقابة عسكرية فيما يتعلق بأمور الأمن والاعتقال الإداري، واستمرار تنفيذ إجراءات الطوارئ التي تعود إلى عهد الانتداب البريطاني وتسمح بالترحيل وحظر التجول وتدمير المشتبه بهم. المنازل، وإغلاق الصحف، وحتى أساليب الاستجواب التي تستخدم التعذيب (يتم

التعبير عنها بـ "القوة الجسدية المعتدلة")، فضلاً عن استمرار التمييز داخل إسرائيل بالنسبة للسكان العرب، المرتبط بالعدو في أذهان الناس.

- **البعد الدستوري المؤسسي**

إن ديمقراطية إسرائيل معرضة للخطر بشكل خاص لأن الدولة تفتقر إلى دستور، مكتوبًا أو غير مكتوب، ولأن قوانينها الأساسية ليست بديلاً مناسبًا لدستور، من شأنه أن يعالج العديد من الحقوق الإنسانية والمدنية التي لا يتعاملون معها، مثل حرية التعبير. الدين والتحرر من الدين، المساواة أمام القانون، حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية التجمع، حرية التنظيم السياسي، وحرية التظاهر. كما لم يتم ترسيخ القوانين الأساسية، بحيث يمكن تغييرها، باستثناء بعض المواد المعزولة، بأغلبية بسيطة في الكنيست. يمكن القول إن القوانين الأساسية بالكاد، إن وجدت، تبطل القوانين العادية وبالتأكيد ليس لها أي من خصائص المواد الدستورية. ينبع الخطر الكبير على الديمقراطية الإسرائيلية من إمكانية إصدار أغلبية تعسفية في الكنيست لتشريع يقوض القيم والمبادئ الديمقراطية الأساسية، كما فعلت عدة مرات. على مدى السنوات القليلة الماضية، أصبحت قدرة المحكمة العليا على إلغاء مثل هذه القوانين واللوائح محدودة بشكل متزايد مع تقليص سلطتها واستقلالها بشكل متزايد.

- **النظام الانتخابي**

يتيح التمثيل النسبي في شكله الخالص (بدون عتبة انتخابية ذات مغزى) تمثيلاً دقيقاً لجميع المجموعات السكانية. على الرغم من أنه عادل وعادل، إلا أنه وصفة لعدم الاستقرار المزمن لأنه يمكن أن يطغى على النظام البرلماني بمجموعة واسعة من الأحزاب السياسية الصغيرة، مما يجعل من الصعب تشكيل حكومة فعالة. كان هذا هو الحال في جمهورية فايمار. على النقيض من ذلك، يمكن لنظام الأغلبية الإقليمي البريطاني، حيث تنتخب كل دائرة انتخابية ممثلًا واحدًا بأغلبية بسيطة (نظام "الفائز يأخذ كل شيء")، أن يوفر الاستقرار (وقد فعل ذلك لبريطانيا - على الأقل في معظم الأوقات) لأنه عادةً يفوز الحزب بأغلبية مطلقة من المقاعد ويمكنه تشكيل

حكومة بدون شركاء ائتلاف (آخرها في عام 2019). ومع ذلك، قد يُنظر إلى النظام الانتخابي البريطاني على أنه غير عادل لأن الحزب قد يحصل على أغلبية مطلقة من المقاعد على الرغم من تصويت غالبية الناخبين لأحزاب أخرى. بل إنه من الممكن أن يفوز حزب يحصل على أصوات أقل من منافسه الرئيسي بأغلبية مطلقة من المقاعد، كما حدث في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أُطيح بتشرشل وفاز حزب العمال في الانتخابات. في نظام الأغلبية الإقليمية، نادراً ما تحقق الأحزاب الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثيلاً برلمانيًا إذا كان ناخبوها منتشرين في جميع أنحاء البلاد، بينما يمكن للأحزاب التي يتركز ناخبوها إقليمياً ضمان التمثيل في مناطق التصويت الخاصة بهم (مثل الأحزاب الأسكتلندية والويلزية والأيرلندية في بريطانيا).

من المفترض أن الثقافة السياسية الإسرائيلية ليست مستعدة لقبول وضع يحصل فيه الحزب الذي فاز بأقل من 40٪ من الأصوات على أغلبية مطلقة من المقاعد البرلمانية. في الوقت نفسه، يتشابه النظام الانتخابي الإسرائيلي بشكل خطير مع أسلوب التمثيل النسبي الصافي الذي ثبت أنه كارثي لديمقراطية فايمار. نتج هذا التشابه عن عتبة انتخابات منخفضة للغاية (1٪ في 1949-90، و1.5٪ في 1992-2003، و2٪ في 2003-13)، مما سمح بوجود عدد كبير من الأحزاب، مما جعل بدوره من الصعب تشكيل الحكومات وأدى إلى تأثير غير متناسب تمارسه الأحزاب الصغيرة. يميل معظم علماء السياسة إلى الاتفاق على أنه بالنسبة لغالبية الدول الديمقراطية، فإن أفضل نظام انتخابي هو نظام إقليمي تناسبي مختلط، حيث يكون خطر التناسب "غير العادل" هامشيًا، مع عتبة انتخابية كبيرة تبلغ 4٪ (كما في النمسا) والنرويج والسويد) بنسبة 5٪ (ألمانيا وبلجيكا). فقط في عام 2014 رفعت إسرائيل عتبة الانتخابات إلى 3.25٪.

- **البيئة الدولية**

يمكن تحسين استقرار الديمقراطية من خلال وجود بيئة دولية (خاصة في البلدان المجاورة) تكون ديمقراطية. يمكن لمثل هذه البيئة أن تكون مؤثرة بعدة طرق: زيادة الاتصال بين النخب، أو التطلع إلى الانضمام إلى مجموعة ناجحة من الدول (مثل الاتحاد الأوروبي)، أو تقاسم المصالح

المشتركة. قد يكون العكس صحيحًا أيضًا: يمكن لبيئة غير ديمقراطية أن تساهم في زعزعة استقرار الديمقراطية المحاطة بالديكتاتوريات.

بين الحربين العالميتين، أصبحت البيئة الأوروبية بشكل متزايد مناهضة للديمقراطية. الديمقراطيات - سقطت كل من إيطاليا وإسبانيا واليونان والبرتغال وألمانيا والنمسا وبولندا والمجر ورومانيا وفرنسا مثل الدومينو. أدى كل انهيار للديمقراطية إلى تسريع انهيار آخر، وبالتالي أصبحت البيئة استبدادية فاشية بشكل متزايد أو استبدادية محافظة. بعد الحرب العالمية الثانية حدث العكس في أوروبا الغربية. أدى انتصار الحلفاء، والكوارث التي أحدثتها الأنظمة الفاشية، وتصور الولايات المتحدة وبريطانيا الديمقراطية على أنها قصص نجاح، إلى إعادة تأسيس الديمقراطيات في الدول التي احتلتها ألمانيا خلال الحرب (فرنسا، بلجيكا، هولندا، النرويج)، في دول المحور السابقة (ألمانيا، النمسا، إيطاليا)، وفي السبعينيات في إسبانيا والبرتغال واليونان. أدى نجاح ديمقراطيات أوروبا الغربية في ضمان الأمن والازدهار الاقتصادي، بعد انهيار الكتلة السوفيتية، إلى ظهور (أو عودة ظهور) الديمقراطيات في بولندا، وجمهورية التشيك، وليتوانيا، ولاتفيا، وإستونيا، وسلوفاكيا، والمجر، رومانيا وسلوفينيا وبلغاريا. عملت البيئة الديمقراطية في أوروبا على تعزيز الديمقراطية واستقرارها، بحيث سقطت الدومينو هذه المرة في اتجاه الديمقراطية. في الواقع، لا يقبل الاتحاد الأوروبي سوى الدول الديمقراطية كأعضاء، وبالتالي يتم دمقرطة الأعضاء الجدد المحتملين بشكل غير مباشر، مثل كرواتيا أو صربيا.

في حالة إسرائيل، يجب التمييز بين بيئتها الجغرافية وبيئتها العقلية. البيئة الجغرافية العربية ليست ديمقراطية بعيدة، تحكمها دكتاتوريات عسكرية، أو أنظمة مدنية ذات حزب واحد، أو أنظمة ملكية استبدادية. وما يسمى بـ "الربيع العربي"، الذي اندلع في ديسمبر 2010، لم يغير هذا المشهد بشكل جذري. من المؤكد أن البيئة الجغرافية لإسرائيل لم تسهم في استقرار ديمقراطيتها، على الرغم من أنها ربما لم تسهم في زعزعة استقرارها سواء في ظل الصراع العربي الإسرائيلي والاتصال المحدود لإسرائيل مع الدول والكيانات المحيطة.

لكن فيما يتعلق بالبيئة العقلية، تتمتع إسرائيل بعلاقات قوية مع العالم الديمقراطي الغربي الذي دعم تأسيسه، وعزز تطوره، وساهم بشكل كبير في أمنه. في معظم الأوقات، عملت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أوروبا الغربية كنماذج للديمقراطية لإسرائيل، التي سعى معظم مواطنيها للانتماء إلى النادي الديمقراطي الغربي. وقد ساهم هذا الطموح بلا شك، على الأقل جزئيًا، في استقرار الديمقراطية الإسرائيلية.

خاتمة

تقوم الديمقراطيات المستقرة منذ فترة طويلة على تقاليد ليبرالية ديمقراطية متجذرة. لقد أثبت التاريخ أنهم قادرون على مقاومة الهجمات الاستبدادية والشمولية، على الرغم من أنهم ليسوا محصنين تمامًا ضدها في أوقات التهديد الخارجي أو الأزمة الاقتصادية أو الصراع العرقي. تنتمي إسرائيل إلى فئة الديمقراطيات الشابة الأقل استقرارًا والأكثر ضعفًا، والتي لا تعد خلفيتها الاجتماعية وخبرتها التاريخية وثقافتها السياسية على النحو المطلوب لديمقراطية مستقرة. هذا يساعدنا على فهم أفضل للأزمة التي تعاني منها الديمقراطية الإسرائيلية اليوم.

من أجل وجود نظام ديمقراطي على خلفية الاختلافات في الرأي والمنافسة والصراعات والمصالح المتضاربة - وهي شريان الحياة والضامن لحرياته المدنية - يجب أن يقوم على إجماع واسع فيما يتعلق بالمسائل المبدئية. تفتقر بعض القضايا الأساسية في إسرائيل إلى الإجماع الواسع الضروري لديمقراطية مستقرة. بهذا المعنى، كما ذكرنا سابقًا، تشبه إسرائيل الديمقراطيات الشابة الضعيفة الأخرى (إسبانيا، إيطاليا، الهند)، وليس الدول الاسكندنافية أو هولندا. منذ التسعينيات (كلاهما

قبل وبعد اغتيال رابين)، كانت مقاربة تطبيق القانون ضد التحريض والعنصرية والفتنة وانتهاكات القانون غير فعالة. وبالكاد تمت مقاضاة أي من المحرضين، كما لم تتم مقاضاة مهاجمي الجنود الذين ينقلون المستوطنين من البؤر الاستيطانية غير القانونية، أو الفوضويين الذين يتظاهرون ضد "الاحتلال" أو المحتلين غير الشرعيين لأراضي الدولة ومخالفي أنظمة البناء

(خاصة في الوسط العربي). الأدوات القانونية لحماية الديمقراطية موجودة، لكن الرغبة أو التصميم على استخدامها محدود. قد يجادل البعض بأن هذا الوضع لا يساهم في استقرار الديمقراطية الإسرائيلية.

يظهر هذا المقال بوضوح أنه على الرغم من أن إسرائيل ديمقراطية، فمن الواضح أنها ديمقراطية غير مستقرة. تتشابك الأوجه الديمقراطية بشكل لا ينفصم مع التراث الديني والتاريخي اليهودي، مثل الحكم الذاتي، والاستقلال الذاتي، والمساواة، والتعددية، والتأثير الشعبي، والإجماع، والانتخابات، وحكم الأغلبية، وكذلك معارضة استبداد الأغلبية والحكم الدائم النخبة. أدى تشتت اليهود في المنفى أيضًا إلى اللامركزية المؤسسية وعدم وجود زعيم واحد. يحتوي تاريخ الصهيونية والحركة الصهيونية أيضًا على مكونات ديمقراطية محددة. في الواقع، تأثرت الصهيونية بشدة بالمبادئ والممارسات الديمقراطية الغربية (البريطانية والأمريكية). وتضمنت المبادئ التنظيمية الفيدرالية في الحركة الصهيونية والقادة والمؤسسات المنتخبين والتعددية الحزبية.

ومع ذلك، يتضح من المناقشة أعلاه أنه "لم يكن هناك نقص في الأحزاب ذات الميول والنغمات غير الديمقراطية، داخل وخارج البلاد على حد سواء" في الحركة الصهيونية. المنظور الديمقراطي الليبرالي. على الرغم من أن نظام التعددية الحزبية هو شرط ضروري للديمقراطية الليبرالية، إلا أن الكثيرين في Yishuv اعتبروا التعددية الحزبية شكلاً من أشكال السياسة الطائفية، مما يولد الكراهية العمياء ويؤجج بلا داعٍ "الحروب اليهودية". النظرة الديمقراطية - التي ترى أن المجتمع غير المتجانس يجب أن يضم منظمات سياسية التي تمثل اهتمامات خاصة (مثل الاهتمامات الطبقية والجغرافية والمهنية ومجموعة متنوعة من وجهات النظر حول الاقتصاد والمجتمع والسياسة الخارجية) - مع ذلك، لم تكن هي النهج السائد.

أرجع إيهود سبرينزاك ضعف حكم القانون وهشاشة الديمقراطية في إسرائيل إلى ثقافة الغيتو وعقلية البلدة أو القرية اليهودية في أوروبا الشرقية (shtetl)، فضلاً عن ثقافة الرشوة في الشرق الأوسط (البقشيش). في shtetl، اتخذ القانون شكل حكم عدائي وغير مستقر وغير يهودي

وعدائي، مما أدى إلى انتشار ممارسة التحايل عليه بمساعدة الشفعاء (shtadlanim) الذين قدموا أشكالًا مختلفة من المساعدة من خلال الترتيبات غير الرسمية ورشوة المسؤولين الفاسدين. جعلت الاحتياجات الوجودية هذه العادة ممارسة شرعية. وبالمثل، كانت ثقافة الباكشي سائدة في جميع أنحاء دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان اليهود في العثمانيين وفلسطين تحت الانتداب أقلية في ظل حكومة أجنبية وغير تمثيلية، واستمر أولئك الذين هاجروا إلى إسرائيل في ممارسة العادات التي جلبوها معهم من بلدانهم الأصلية. كانت الصعوبات التي واجهها المواطنون الإسرائيليون عند التكيف مع حكم القانون الديمقراطي الغربي هي الانفصال المفاجئ عن الماضي، والذي كان ولا يزال، وفقًا لسبرينزاك، السبب وراء الانتهاكات المتكررة للقانون في البلاد. ومن الأمثلة على ذلك العنف الأرثوذكسي المتطرف، والإرهاب السري والدعم الذي يجلبه، والمصادرة غير القانونية للأراضي، وانتهاكات قانون البناء، والتهرب الضريبي على نطاق واسع، واللجوء إلى العنف في نزاعات التوظيف، وانتشار الفساد البيروقراطي والسياسي على نطاق واسع، والممارسة في الإدارة العامة لـ "مداهمة خزائن [الدولة]" وحتى عدم الاستعداد لصياغة دستور. ويترتب على ذلك، كما جادل سبرينزاك، أن الرؤية الصهيونية لخلق مجتمع جديد، يتميز بطريقة حياة تختلف اختلافًا جوهريًا عن حياة الشتات، كانت ناجحة جزئيًا فقط.

إن الآمال التي تعلقها قطاعات المجتمع المختلفة على ظهور "زعيم قوي" يقوم "بإرساء النظام" في الفوضى العامة، دون مراعاة الأحزاب السياسية والكنيست والإجراءات الديمقراطية المقبولة، تؤدي إلى التفكير الواقعي الذي ربما إن صورة ديمقراطية إسرائيلية قوية ومستقرة ومتجذرة ليست راسخة في التاريخ والتقاليد والواقع.

حرب الجبهات الثلاثة

أهداف العدو

اختلف تركيز تحليل المعلقين والخبراء الإسرائيليين حول أهداف وغايات القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ بدء المواجهات العسكرية. وتوزع تحليل الأهداف ما بين المدى الزمني للعملية العسكرية والإجراءات الميدانية. كان واضحًا لدى الغالبية من المحللين استمرار القتال وتبادل الضربات لأيام، ولجوء القيادة إلى التصعيد والعنف بهدف إلحاق الضرر بفصائل المقاومة والحصول على إنجازات ضمن عملية تأمين توازن المعادلة وترميم الردع وفقًا لما ورد عن يوآف ليمور في صحيفة هآرتس بتاريخ 2021/5/11، تحت عنوان "ما مدى قدرة إسرائيل على خوض حرب متعددة الجبهات؟"

بيد أن الحاجة إلى ترميم الردع تخطّاها لاحقًا رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الذي أعلن ضرورة عدم الاكتفاء بإعادة الردع وإنما العمل على تعزيز الردع. ومع اشتداد المعركة وتراكم الأضرار التي تلحقها المقاومة الفلسطينية بالهيبة الإسرائيلية على مختلف المستويات، ارتفعت حدة الخطاب الإسرائيلي الرسمي؛ فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في الرابع عشر من أيار الجاري أن القتال سيستمر لجباية ثمن باهظ من حماس ولو تطلب ذلك "قوة قصوى". ويبدو أن موقف التطرف الإسرائيلي المرتفع ناجمًا عن فشل الغارات الإسرائيلية الكثيفة في القضاء على المخزون الصاروخي للمقاومة، المعلومة التي أدلى بها مراسل يديعوت أحرونوت، يوسي يهوشواع، في اليوم ذاته.

ربط بعض المحللين العمليات الهجومية الإسرائيلية بالميدانين الأمني والسياسي، حيث رأى بن كسبيت في صحيفة معاريف أن نتنياهو يستغل جولة القتال لمصالحه السياسية الشخصية، ويسعى إلى تمديدها حتى انتهاء فترة تفويض يائير لابيد تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة. والبعض الآخر وعى أهمية تدارك تفلت الوضع في مناطق الداخل وفقدان السيطرة على الشارع مع اندلاع المواجهات بين العرب واليهود في المناطق الإسرائيلية. وقد افترضت صحيفة هآرتس بتاريخ الثالث عشر من أيار الجاري في مقالتها المعنونة "الأجهزة الأمنية تعتزم تشديد الضربات لتحقيق إنجازات هامة وإنهاء المعركة خصوصًا بعد أحداث الليلة الماضية" نشوء توجه واستعداد لدى الأجهزة المختصة لإمكانية انهاء الجولة العسكرية في غزة وعدم إطالة زمن رفض الوساطات الدولية للتهدئة الفورية والتجاوب مع محاولات حثيثة لتهدئة الأمور بهدف التفرغ للتظاهرات داخل المدن باعتبارها التهديد الأكبر على حد قول نتنياهو.

في المقلب الآخر، تظهِر سياسات نتنياهو دواعٍ حقيقية لدى هؤلاء للقلق من تدحرج المواجهات لا سيما إذا ما مضت الحكومة الإسرائيلية في السير نحو هدف طموح للغاية؛ هو إنشاء وضع يعود فيه توازن القوى بين السلطة الفلسطينية وحماس إلى وضعه الطبيعي، وفقًا للمحلل العسكري في يديعوت أحرونوت، أليكس فيشمان. فاستخدام القوة المفرط حماقة باتت نهجًا يستتبع بها نتنياهو باقي القطيع على حد تعبير ميلمان في مقالته "مسيرة الحماقة لإسرائيل" التي نشر ترجمتها موقع عكا للشؤون الإسرائيلية. ويؤكد استمرار العنف والتصعيد ما أعلنه حديثًا مسؤول أمني "إسرائيلي" لقناة 12 عن السعي لتحصيل ثمن باهظ يدفع حماس إلى وقف القتال والاستعداد لاستمرار الجولة طالما استمر إطلاق النار من غزة. وأعلن نتنياهو مساء السبت الماضي عدم انتهاء العملية العسكرية والاستمرار بها وفق "ما تقتضي الضرورة"، وحتى منع إطلاق حماس الصواريخ. وقد تحمل كلمة بايدن مساء الأحد حول السعي لـ "تهدئة طويلة" مؤشرًا على تمديد المهلة الزمنية للعملية العسكرية على أمل تحقيق إنجاز ما.

محذورات العدو

تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهدافها تحت سقف الشرعية الامريكية والغربية كما أورد ليمور؛ فهي تحذر من الإتيان بخطوات عسكرية لا تحصل على تأييد أمريكي، خاصة وأن إدارة بايدن لن تقدم الدعم بصورة عمياء، على حد قول عاموس هرئيل في مقالته "مجددًا إسرائيل على عتبة مواجهة عسكرية واسعة في القطاع" التي نشرتها صحيفة هآرتس. ويؤكد الأمر ما أورده رون بن يشاي في صحيفة يديعوت أحرونوت بعنوان "هذه المرة يعرف الجيش الإسرائيلي ما يريد تحقيقه". ويشير تأريخ هذه المقالة، الحادي عشر من أيار الجاري، إلى السقف الذي ألزمت به "إسرائيل" نفسها منذ الأيام الأولى للحرب التصعيدية على قطاع غزة.

وعليه، يمكن القول إن العدو الإسرائيلي دخل في المأزق لكنه لا يعرف الخروج منه، فهو لا يريد التراجع السريع لأنه سيمس بالردع بشكل مباشر، أو وقف العمليات بشكل مبكر ظنًّا منه أن ذلك ما يسجّل انتصارًا للغزاويين. كما لا يريد الاستسلام لأي ضغوط دولية من شأنها انهاء العملية العسكرية قبل أن تعيد "إسرائيل" بناء الجدار الحديدي مقابل غزة على حد قول فيشمان أو الخروج من العملية العسكرية الواسعة في القطاع بنتائج ضعيفة. وفي ذات الوقت، يخشى "الإسرائيلي" من تفكك الأمن الاجتماعي بشكل كامل من الداخل، وسيطرة الفوضى وفقدان السيطرة من قبل الحكومة والجيش على الأوضاع ونشوء خطر حقيقي على "الدولة" من الداخل وفق محلل الشؤون الدولية في القناة 13، نداف إيال.

كما تعاني الحكومة من هاجس الخوف من الاستمرار بالقتال بما يثبت أكثر هشاشة الجبهة الداخلية، ومن تصاعد الهجمات وصعوبة إيقاف كرة الثلج، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يجده الرئيس المكلف لتأليف الحكومة الإسرائيلية، يائير لبيد، من تهديد وجودي في الفوضى والتهديدات بين الفلسطينيين واليهود في المجتمع العربي والشوارع الإسرائيلية.

تحديات العدو

لعلّ أكثر ما يتهدد العدو الإسرائيلي هو ما ألحقته الانتفاضة بالعدو من تحديات جمة، بعضها على المدى القريب والمتوسط والبعيد. ويمكن القول إن الكيان سيتخبط لفترة طويلة من الزمن لإعادة التوازن الداخلي على افتراض توقف المواجهة على الوضع الحالي.

أولًا: سيتوجب على الكيان إعادة استيضاح جهوزيته لقتال متعدد للجبهات، واحتساب قدراته التي تضعضعت بمواجهة جبهة واحدة بينما كان يتحضر لإطلاق مناورة هي الأكبر لتحاكي حرب محور المقاومة بتعدد جبهاته. كما سيتعيّن عليه إعادة التأكد من التقرير الاستخباري الصادر في الأسابيع الأخيرة حول القدرات الصاروخية لحماس؛ وهي تقديرات يصفها بن يشاي في يديعوت أحرونوت بأنها "معطوبة".

ثانيًا: بطلان فرضية إمكانية وحدة مدينة القدس بعد الأحداث العنيفة وفق دراسة قام بها معهد دراسات الأمن القومي، فالقدس لا تزال في قلب النزاع الفلسطيني –"الإسرائيلي" كما يشير مقال صادر بذات العنوان عن باحثين في المعهد المذكور، تسيبي يسرائيلي وأودي ديكل. لم تستطع إسرائيل القضاء على القضية الفلسطينية أو إطفاء شعلتها في قلوب الفلسطينيين، وتحديدًا في الجيل الشاب الصاعد. وتصعب عملية "توحيد القدس" الإسرائيلية مع وجود نسبة من السكان المقدسيين تؤيّد بقاء انقسام القدس إلى عربية ويهودية، ووجود نسبة 70 % في 2020 من سكان القدس تفضل الهوية الفلسطينية على الهوية الإسرائيلية. الأمر المرجح أن ترتفع نسبته بعد الانتفاضة الأخيرة.

ثالثًا: على إسرائيل تسجيل انتصار أو إنجاز قبل الضغط الأمريكي أو الدولي لمنعها من القيام بعملية واسعة في القطاع شبيهة بعملية الجرف الصامد (2014)، لا سيما مع خوف نتنياهو من الاصطدام بمصاعب المناورة في ظل تردد إدارة بايدن تجاه الخطوات الإسرائيلية، وصعوبة إمكانية مواصلة العملية العسكرية في ظل الفوضى التي تعيشها المدن الإسرائيلية، وفقًا لتقديرات صحيفة هآرتس.

رابعًا: الاضطرار إلى التعامل مع حماس بعد اليوم في أي مفاوضات أو تهدئات مقبلة كندٍّ استراتيجي نتيجة المعادلات الجديدة التي دخلت الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية. استطاعت فصائل المقاومة من

غزة طرح معادلة ردع جديدة بمواجهة المخطط الإسرائيلي في القدس مثلما في أي مخطط مستقبلي. وقد ساهم دخول طائرات المقاومة المسيرة من طراز شهاب، والقدرات الصاروخية التي تغطي 250 -300 كم في تثبيت المعادلة في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. لقد باءت بالفشل كل أهداف الكيان الساعية على مدى سنوات عدة لمنع التطور التكنولوجي في المنظومات الدفاعية والحؤول دون امتلاك طائرات مسيرة. وقد سقط المفهوم العام للجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي القائل بأن تحسن الأوضاع الاقتصادية في غزة يزيد من فرص التسوية والتهدئة للمدى البعيد ما بين حماس وإسرائيل.

خامسًا: إن التهديد الأخطر على الكيان الصهيوني من صواريخ غزة هو حدوث انتفاضة شاملة من فلسطينيي الداخل تكون مفاعيلها أقوى مما كان في انتفاضة 2000. إن ديناميكية الشعب الفلسطيني في المناطق "الإسرائيلية" مع فلسطينيي القدس والضفة هو الخطر الحقيقي على دولة الكيان لأنها تنذر باندلاع فوضى يصعب التعامل معها على المدى البعيد، ولو تم كبح التحركات الفلسطينية الشعبية الآن من قبل قدرات العدو والمستوطنين. إن حدوث حرب أهلية أو انتقال العنف إلى فلسطينيي الداخل والضفة الغربية والساحة الشمالية من أخطر التحديات القائمة بوجه الحكومة الإسرائيلية. وقد رأت هآرتس في مواجهات العرب واليهود في أراضي 48 تهديدًا أخطر من القتال في غزة. وقد عبر نتنياهو عن خطورة الوضع أمام مجريات الاضطرابات الجارية في منطقة اللد.

سادسًا: سيكون على الحكومة بذل الجهود لاستعادة التوافق الداخلي وثقة الجمهور بها الذي يرى المحللون أنه تلقى صدمة على مستوى الوعي بقدرات حماس والجهاد الإسلامي، وأن الحكومة إما أنها كانت جاهلة بتلك القدرات أو تعمدت تجهيل الشعب. كثيرة هي الانتقادات الذاتية والتضارب الداخلي الإسرائيلي والاتهامات بالتضليل وعدم التنسيق ما بين القيادتين الأمنية والسياسية. لقد ضربت حكومة نتنياهو بعرض الحائط التحذيرات الأمنية من قرار المضي بمسيرة الأعلام واستفزاز الشارع المقدسي العربي، وقد تجد حكومة نتنياهو صعوبة في تجاوز تحميلها ونتنياهو المسؤولية بالذات. وقد بدأت الدعوات إلى إسقاط نتنياهو تظهر بالفعل من قبل بعض المعلقين العسكريين والسياسيين أمثال رئيس وزارة الدفاع الإسرائيلية السابق ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، الروسي أفيغدور ليبرمان.

سابعًا: الحفاظ على اتفاقية إبراهام التي أظهرت الأحداث الأخيرة أنها بنت منزلًا من ورق ولم تقض على القضية الفلسطينية، كما جاء في هآرتس. لقد توهم الإسرائيليون بأن اتفاقيات التطبيع تعني انتهاء القضية الفلسطينية إلا أن الأحداث الأخيرة كشفت انتهاء الوهم مع عودة انفجار القضية الفلسطينية في وجوه الإسرائيليين وفقًا لتحليل رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق ورئيس معهد دراسات الأمن القومي التابع

لجامعة تل أبيب، عاموس يادلين. وتقوى هذه الفرضية مع الخوف الإسرائيلي الحقيقي الذي يقرّ جدعون ليفي بوجوده في إمكانية انقلاب الطاولة قريبًا في مصر والأردن بما يعني فقدان الكيان الحماية من شعوب المنطقة. وقد بدأت ترددداتها تظهر على الحدود الأردنية مع اندفاعة الشعب لنصرة الشعب الفلسطيني.

الخطوط الحمراء

لن تتسامح الحكومة الإسرائيلية في ارتهان سكان غلاف غزة لصواريخ المقاومة، وتوفير حماس الردع في القدس وفي باقي المدن. يسعى الإسرائيلي إلى الحؤول دون وصول حماس والجهاد إلى لحظة التهدئة بقوة ودون ردع إسرائيلي، أو التحكم بإملاءات الجداول الزمنية للصراع. ويمنع على إسرائيل التحرك نحو وقف إطلاق النار في هذه المرحلة بما يخدم بشكل رئيسي مصلحة المقاومة، وإن نفس ترك توقيت نهاية الحملة مفتوحة هو إنجاز استراتيجي لإسرائيل، وفقا لمراسل القناة 12 الإسرائيلية، غيرشون هاكوهين. وبناء على هذه الخطوط الحمراء، يمكن فهم التصعيد وتكثيف الهجمات الإسرائيلية، فالإسرائيلي يركز حملاته التصعيدية لمنع حماس من حيازة أي مكانة في القدس ولتقويض سيادة الفصيل المقاوم في القضية الفلسطينية. فقد تمددت عمليات الفصائل المقاومة من غزة، واتسعت في المجتمع الفلسطيني كله، وتوحدت أذرع الفصائل كافة في مواجهة إسرائيل، وفقًا للمحلل العسكري في يديعوت أحرونوت، أليكس فيشمان. ومن الخطوط الحمراء الأخرى التي أقرّها العدو الإسرائيلي الاضطرار الى إعلان حالة الطوارئ في كل "إسرائيل"، أو تدخل إيران وحزب الله في المعركة بالاستفادة من الثغرة الاستراتيجية الماثلة في تآكل قوة الردع الإسرائيلي الذي كشفته المعركة الأخيرة. ويحدد مدير معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، مانويل تراختبرغ، في مقالته بعنوان "غياب استراتيجيا لدى متّخذي القرارات يغذي حلقة العداء" خطًّا أحمر حاسمًا هو منع العودة إلى نفس المسار الآلي الذي يقود إلى اللامكان، على حد تعبيره، وهو "ذات الواقع الخادع من الهدوء الوهمي، ومن الجمود والثبات وعدم الجدوى". فالمفترض على الحكومة الإسرائيلية وفقًا لمدير المعهد "مواجهة المسألة الفلسطينية في الجنوب والشرق من دون أوهام، وصولاً إلى مكانة العرب في إسرائيل في الاقتصاد والمجتمع والسياسة الإسرائيلية".

الشكل النهائي للحرب

لقد انهارت الصورة "الإسرائيلية" في الداخل والخارج، شعبيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، في الإقليم وعلى الصعيد الدولي. لقد تكشف ضعف البيت الإسرائيلي ووهم من يراهن على الضعيف. ما بعد الانتفاضة لن يكون كما قبلها أبدًا بما يحمله من تأثيرات على الوجود الإسرائيلي، كما لن يستتب الأمر كما كان بين الشعوب

والحكومات المطبعة. من هنا، ستركز الحكومة الإسرائيلية على خلق صورة انتصار واهم يسوقها نتنياهو للداخل الإسرائيلي للتغطية على كونه زج كيانه في آتون معركة القدس، التي لم تتوقع مؤسسته العسكرية شراستها ولا مفاجآتها ولا أبعادها من قبل الكل الفلسطيني الموحد وخاصة المقاومة الفلسطينية في غزة، على حد مقالة يديعوت أحرونوت بعنوان "الحرب على صورة النصر".

إن الفشل الإسرائيلي في هذه المرحلة سيجعل من الصعب على إسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النار. والمستوى السياسي يبحث عن الإنجاز العسكري الذي يساعد القيادة السياسية على اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار، دون الالتزام بأي شروط مسبقة لحماس – كما كانت في الماضي، كما أورد أليكس فيشمان في يديعوت أحرونوت. بينما لا يزال البعض يراهن على توجيه الجيش الإسرائيلي "ضربة قاسية إلى حماس - إلى بناها التحتية وقادتها، وأيضاً إلى وكلائها الذين أمِلوا بأن تؤدي صليات الصواريخ على تل أبيب إلى أن نطلب مهلة من الوقت"، على حد قول تراختبرغ.

الأزمات التي يواجهها الكيان الصهيوني

خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة

يهدف هذا المقال إلى دراسة الأزمات التي يواجهها الكيان المحتل في السنوات الخمس والعشرين القادمة. إن معالجة الظروف السائدة في الكيان الصهيوني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يمكن أن تفسر الاتجاهات المستقبلية على صعيد زوال الكيان الصهيوني. لفهم هذه الاتجاهات، يجدر النظر في التحديات والأزمات التي يواجهها هذا الكيان على الرغم من عدم إمكانية إبداء رأي مطلق حول مستقبل هذا الكيان؛ لكن هناك شواهد تدل على الظروف غير المواتية والمزلزلة للصهاينة على صعيد النظام الدولي مما يؤمل أن يتحقق وأن يتخلص العالم الإسلامي من هذا الكيان.

وتشير نتائج المقال إلى أن أهم الأزمات التي يواجهها الكيان الصهيوني في السنوات الخمس والعشرين المقبلة على الصعيد الوطني وفقا للإحصائيات الديمغرافية هو انعدام الأمن الداخلي والفجوات الاجتماعية وتأثيرها على التضامن الوطني. أما على المستوى الإقليمي، فتشمل ممارسات محور المقاومة والحركات الإسلامية والصحوة الإسلامية، وعلى المستوى الدولي تشمل توسيع الجبهة المعادية للصهيونية ورد فعل المنظمات الدولية والمشاكل القانونية.

تظهر نتائج الدراسة أن مصدر الأزمة في المجتمع اليهودي الذي يسكن فلسطين المحتلة يعود إلى التراجع الديمغرافي للمحتل، وفي ظل هذه الظروف سيتجه الكيان نحو الزوال في الـ 25 عاما المقبلة.

وبالتالي، يمكن القول إن الغرض من هذا المقال هو شرح الظروف السائدة في فلسطين المحتلة ونقطة الانطلاق فيه هي معالجة النهج المتطرف للكيان الصهيوني من أجل البقاء. وسيحاول المقال بناءً على التطورات الداخلية والخارجية دراسة الوضع الذي يواجهه الكيان المحتل.

أُنشأ الكيان الصهيوني من خلال الدعم المستمر من الغرب والجهود الحثيثة لبريطانيا بعد الإطاحة بالخلافة العثمانية، واستمر وفق اتفاقية سايكس بيكو مع نقل حاكمية فلسطين إلى بريطانيا عام 1923. خلال تلك الفترة، تمكن الاستعمار القديم، عن طريق الخداع؛ بنقل يهود أوروبا إلى هذه الأرض، مما فتح الطريق تدريجياً أمام هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة، وأخيراً، في عام 1948 وبدعم من الأمم المتحدة تم إعلان عن الاعتراف بـ"دولة إسرائيل" رسيماً في الساحة الدولية.

مع تشكيل الكيان الصهيوني غير القانوني، بدأت الدول العربية، حرباً مع المحتلين، رداً على إعلان الاعتراف بالكيان الصهيوني، لكن سرعان ما أن هُزِموا خلال أربع حروب وذلك بتدخل من الغرب ودعمه.

بعد تلك الهزائم، وتحت تأثير القوى العالمية، توجهت الدول العربية، نحو التسوية مع المحتلين الصهاينة، وتحولت مصر من كونها عرابة النضال مع الكيان الصهيوني المحتل، إلى خانة المطبعين القدامى مع الكيان الصهيوني.

منذ ذلك الحين، دخلت الخلافات بين الدول العربية حول التسوية مع الكيان الصهيوني حقبة جديدة، نتج عنها انتفاضة الدول العربية وتشكيل وحدات عسكرية داخل وخارج الكيان الصهيوني، والتي توجت بالثورة الإسلامية في إيران وتشكيل محور المقاومة. على أي حال أصبح تواجد اليهود في فلسطين المحتلة قضية العالم الإسلامي، وحل هذه القضية من أهم قضايا المسلمين. كما أصبحت تصرفات الكيان الصهيوني السلوكية والعملية ضد الشعب الفلسطيني المضطهد من أهم أمور المجتمع الإسلامي وحتى المجتمع الدولي.

لذلك فإن شرح الظروف السائدة في فلسطين المحتلة، بهدف تحليل آخر التطورات في البلاد من أجل رسم خارطة طريق للتغلب على الأزمات، التي تواجه الجالية المسلمة والتحالف ضد الصهاينة المحتلين؛ هي خطوة ضرورية يجب أخذها في الاعتبار.

إن بيانات قائد الثورة فيما يخص الكيان المحتل وزواله خلال الـ 25 عامًا القادمة، تشير إلى أهمية النظر إلى قضية الكيان الصهيوني وحل هذه المعضلة في العالم الإسلامي، خاصة في منطقة غرب آسيا.

الأوضاع في فلسطين المحتلة

يمكن النظر إلى الظروف السائدة في فلسطين المحتلة من خلال ثلاث جهات؛ وطنية وإقليمية ودولية.

على الصعيد الوطني، تاريخيا، كان لجغرافية فلسطين المحتلة، تأثير على أمن فلسطين حيث لم يكن لهذه الأرض، عمق استراتيجي، ويبلغ عرضها عند أرفع نقطة حوالي 15 كم. بالإضافة إلى وقوع معظم الأحياء السكنية، وحتى الموارد العسكرية وقواعدها، في مرمى الدول العربية من الشمال إلى الجنوب، وبالتالي فهي معرضة للخطر للغاية. بحيث يأتي معظم الخطر من جانب مرتفعات الجولان في سوريا وجنوب لبنان. من هنا، قام الكيان الصهيوني، وبدعم من القوى الاستعمارية مثل بريطانيا والولايات المتحدة، باستخدام أسوأ الأساليب اللإنسانية ضد الفلسطينين. وإلى جانب المواجهات العسكرية مع سكان عرب المناطق المحتلة

بما في ذلك الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وغزة، وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية، قام بجهود كبيرة لتحقيق شعار "أرض دون شعب، لشعب دون أرض".

على الصعيد الإقليمي، يواجه الكيان الصهيوني مشاكل خطيرة بسبب ردود فعل العرب والمسلمين على استمرار الاحتلال، وغالبا ما قضى الكيان كل هذه السنوات في ساحات الحروب والصراع مع الفلسطينين. كما واجه الكيان الصهيوني مشاكل عدة مع العرب بعد الحرب عام 1948، خلال ثلاث حروب عارمة أخرى في أعوام 1956 و1967 و1973، يليها انطلاقة انتفاضة فلسطين.

إن زيادة ردود الفعل الإيرانية على الممارسات التعسفية للاحتلال والإجراءات اللإنسانية بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة أدت إلى ردود الفعل الإقليمية ضد الحكام الصهاينة في الأراضي المحتلة، حيث توجت بتشكيل جبهة المقاومة، التي أصبحت على مر السنين القضية الهامة والمنشغلة لدى الكيان الصهيوني.

على الصعيد الدولي، تبلورت ردود الفعل ضد الكيان الصهيوني على جبهتين.

الجبهة الأولى عملت لدعم الكيان الصهيوني، حيث تمحورت حول المؤيدين الغربيين للكيان الذي تقوده الولايات المتحدة؛ بما أن الهدف الرئيسي للمؤيدين كان على ما يبدو محاولة الحفاظ على أمن الكيان. لكن ما هو وراء هذا الجهد كان الاعتماد على الموارد المالية للوبي اليهودي.

الجبهة الثانية هي ردود فعل المؤسسات والمنظمات الدولية ضد الإجراءات اللإنسانية للكيان المحتل، فيما يخص عمليات توسيع المستوطنات الهيودية؛ حيث كان هناك ردود أفعال للأمم المتحدة بدفعات عديدة في عام 2016 على الإجراءات المناهضة للإنسانية والتوسعية للكيان الصهيوني.

أزمات الكيان المحتل في محيطه الوطني

منذ إعلان وجود دولة ما تسمى بـ "إسرائيل" في فلسطين المحتلة، واجه الكيان الصهيوني عدة أزمات على مستوى محيطه الوطني، والتي لم ينجح في القضاء عليها بعد مضي 70 عامًا من تاريخ تأسسيه وعلى ما يبدو أنها ستتكثف بالنظر إلى المسارات الراهنة. فيما يلي بعض أهم الأزمات التي واجهها هذا الكيان على المستوى الوطني.

التغيرات الديموغرافية:

إن المشكلة الرئيسية لبقاء هذا الكيان هي التغيرات الديموغرافية لليهود في فلسطين المحتلة. في هذا الصدد، لا يوجد أي موقع إحصائي رسمي، حول أرقام عدد السكان اليهود القاطنين في الأراضي المحتلة، ويبدو أن هذه المسألة بقيت في حالة من الغموض بدعم من اللوبي اليهودي. في هذ الصدد يمكن اعتبار التركيبة السكانية اليهودية في عدة مجالات:

أ- الإحصائيات المنشورة على المواقع:

هناك إحصائيات عديدة في مواقع مختلفة، حيث يهيمن عليها في الغالب اللوبي اليهودي ويشير إلى عدد اليهود القاطنين في فلسطين المحتلة، مما يظهر إحصائيات متساوية بين اليهود القاطنين والعرب المسلمين في هذه المنطقة.

تُظهر هذه الإحصائية أن عدد السكان المسلمين، بما في ذلك غزة والضفة الغربية، يقدر بنحو تسعة ملايين شخص (غزة 4.5، الضفة الغربية 2.5، والأراضي المحتلة 2 مليون). وبحسب هذه المواقع يبلغ عدد سكان تل أبيب حوالي 3 ملايين نسمة وحيفا مليونين والقدس الشرقية مليون نسمة وباقي الأراضي المحتلة حوالي 2 مليون نسمة.

وبحسب المواقع نفسه، فإن النمو السكاني يبلغ بنحو 1.5، ومتوسط العمر المتوقع 82 سنة، ومعدل الخصوبة 2.6، ويبلغ عدد السكان القاطنين في الأراضي المحتلة 75٪ من اليهود والباقي من العرب؛ وبالتالي يمكن تقدير عدد السكان اليهود القاطنين في الأراضي المحتلة بحوالي 6 ملايين.

ومع افتراض صحة هذه الإحصائيات التي قدمتها مواقع رسمية صهيونية، فإن نسبة السكان المسلمين مقارنة باليهود تبلغ 9 في مقابل 6. ولكن وفقًا لإحصاءات غير رسمية، فإن عدد السكان اليهود في فلسطين المحتلة بين عامي 1990 و1995 كان حوالي 3.5 وفي عام 2016، يعني بعد مضي 25 عامًا، قُدرت بنحو 5 ملايين. فيما كانت هذه الفرضية صحيحة، فإنها تشير إلى أن عدد السكان اليهود في فلسطين المحتلة في العقدين الماضيين وصلت إلى ما لا يقل عن ثلث السكان المسلمين الفلسطينيين.

إن أحد المواقع التي حددت العدد الدقيق للمهاجرين اليهود سنويًا هو موقع الهجرة اليهودية، حيث سجل العدد الدقيق لـلهجرة اليهود، 2967820 شخصًا بين عام 1948 إلى 2004.

فيما قدر عدد السكان بنحو 500000 نسمة قبل عام 1948، فيمكن القول إن أوضاع سكان اليهود الديموغرافي كانت حوالي 3.5 مليون نسمة في عام 2004، وبالنظر إلى انخفاض الهجرة إلى فلسطين المحتلة، يمكن القول إن الإحصاءات الحالية لعدد السكان اليهود هي أقل من 4.5 مليون، خلافا لما روي في احصاءات المواقع التابعة للوبي اليهودي.

في كلتا الحالتين (الرسمية وغير الرسمية)، تظهر الإحصائيات أن الكيان المحتل للقدس يتوجه تلقائيا نحو انخفاض موارده البشرية وفي النهاية إلى كارثة انعدام القوى البشرية. كما أن هذه الإحصائية لا تأخذ بعين الاعتبار المهجرين الفلسطينيين واللاجئين في الدول المجاورة، وهي المشكلة الخطيرة الأخرى التي يواجهها الكيان الصهيوني. حيث يعيش في بلدان مثل الأردن وسوريا ومصر، ما لا يقل عن 5 إلى 6 ملايين فلسطيني، مما يعني أن عدد السكان الفلسطينيين المحتمل يقدر بنحو 15 مليون شخصا.

ب- الإحصاءات الديموغرافية في نظرة القادة اليهود:

لقد حظيت الظروف الديموغرافية غير المواتية للكيان الصهيوني بانتباه كبير لدى القادة اليهود في السنوات الأخيرة، ومن خلال عقد اجتماعات ودراسات شاملة، حاولوا حل هذه المشكلة بطريقة ما. حيث قال "عاموس يادلين" رئيس مركز دراسات الأمن القومي التابع للكيان الصهيوني، في إشارة إلى التهديد الذي يمثله تواجد الفلسطينيين في الدول المحيطة بفلسطين، إنه "على إسرائيل وبدعم من المجمتع الدولي، الانتباه إلى ثبات الوضع الإنساني في المناطق الحدودية مع إسرائيل؛ لأنه بإمكان ملايين الفلسطينيين المقيمين فى هذه الدول أن يهددوا أمن إسرائيل".

ج- الإحصاءات الديموغرافية حسب وثائق الكيان الصهيوني:

حسب الوثائق الوطنية للكيان الصهيوني، إن اول دائرة تهديدات هذا الكيان، يصب في خانة الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة.

وهذا الأمر هو نوع من الاعتراف من قبل الكيان المحتل بالظروف غير المواتية والتهديد الأمني الخطير الذي يشكله تزايد السكان المسلمين ضد اليهود القاطنين فى فلسطين المحتلة، ووفقًا للاعتقاد اليهودي بأن الشخص اليهودي هو من يولد من أم يهودية، فمن المتوقع أن ينخفض عدد السكان اليهود ليس فقط في فلسطين، بل في جميع أنحاء العالم مما يؤثر بشكل طبيعي على وتيرة هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة وسيقلل من عدد المهاجرين إلى هذه الأرض.

د. الإحصاء الديمغرافي والهجرة إلى فلسطين المحتلة:

كانت مسألة الهجرة إلى فلسطين المحتلة مصدر قلق دائم للكيان الصهيوني والقادة اليهود. قال "بن غوريون"، أول رئيس للكيان، إن "الهجرة إلى فلسطين هي التي تضمن بقاء أمن إسرائيل". إن سياسة الهجرة لها أيضًا مكانة مهمة في الفكر اليهودي الديني، ولهذا السبب كانت الهجرة دائمًا قضية يهودية. منذ تواجد البريطانيين في فلسطين عام 1917 حتى 1975، بلغ عدد المهاجرين 1.5 مليون نسمة. وفي الفترة من 1975 إلى 1985، عندما طرحت قضية السلام بين العرب والكيان الصهيوني، هاجر 1.5 مليون شخص آخر، إلى فلسطين المحتلة. ولكن بعد انتفاضة عام 1982، انخفض مستوى معدلات الهجرة حيث بلغت في السنوات العشر التالية، يعني عام 1995 نصف عدد العقد السابق.

بالتالي فإن المشكلة الرئيسية للكيان الصهيوني هو موضوع السكان اليهود في فلسطين المحتلة، والجهود المبذولة لحل هذه القضية، حيث ستكون غير قابلة للحل بسبب انعدام الأمن الداخلي الناجم عن أعمال الفلسطينيين ضد اليهود.. فهذه القضية المهمة دفعت الكيان الصهيوني إلى تقييم للحلول بأي شكل من الأشكال من أجل إيجاد الأمن الداخلي، ومن أهم الحلول في هذا الصدد هو حل الدولتين. إن حل الدولتين في الواقع هو بمثابة هامش أمان للكيان على الأقل لمواجهة التهديدات التي يشكلها الفلسطينيين لبعض الوقت.

الانقسام الاجتماعي في فلسطين المحتلة

منذ عام 1948، حينما استقر يهود أوروبا ويهود البلدان الآسيوية والأفريقية في فلسطين المحتلة

تسببت هجرة اليهود من مختلف الجنسيات إلى فلسطين المحتلة بعدم التصاق الهوية اليهودية بهم. لهذا السبب، كانت البنى التحية السكانية هشةً دائمًا في الأراضي المحتلة.

وظهرت هذه القضية كواحدة من أهم الشروخ الاجتماعية للمجتمع اليهودي في الأراضي المحتلة بين اليهود القاطنين في الأراضي المحتلة بحيث تُترك معظم الوظائف والمسؤوليات الاستراتيجية في الأراضي المحتلة للأوروبيين، ويعمل اليهود الآسيويون والأفارقة في الغالب في وظائف منخفضة المستوى.

وقد بقيت هذه القضية على وضعها منذ احتلال فلسطين، ولهذا السبب فإن اليهود في الدول غير الأوروبية، مع علمهم بذلك، يرفضون الهجرة إلى فلسطين المحتلة كما في السنوات السابقة، الأمر الذي كان له تأثير كبير في خفض عدد السكان اليهود في الأراضي الفلسطينية.

أدى هذا الوضع، إلى نوع من الهشاشة في المجتمع اليهودي القاطن في فلسطين المحتلة. وقد دفعت هذه الهشاشة الديموغرافية، العديد من المفكرين السياسيين إلى اعتبار فلسطين المحتلة مكانًا لتجمع المجموعات المتناقضة ثقافيًا وحضاريًا والمتباعدة عن بعضها البعض.

جعلت هذه الظروف، التضامن القومي، كذلك هشاً للغاية بين اليهود القاطنين في فلسطين المحتلة. والسبب الرئيسي في ذلك، هو أن المجتمع اليهودي هو أساسًا مجتمع مصطنع تم تشكيله من خلال القوى الاستعمارية. وبالتالي، يمكن القول إن البنية التحتية للمجتمع اليهودي في الكيان الصهيوني كانت هشة للغاية بسبب وجود مجتمع متعدد الأعراق والأقوام مما أدى إلى خلق أزمة ديمغرافية ناجمة عن عدم الانسجام.

انعدام الأمن في فلسطين المحتلة

من القضايا المهمة الأخرى التي تهدد الكيان الصهيوني داخليا هي قضية انعدام الأمن في البيئة الداخلية لفلسطين المحتلة. كانت تداعيات حروب الدورات الأربعة وفيما بعد الانتفاضة وقيام الفلسطينيين ضد الصهاينة المحتلين، السبب الرئيسي لانعدام الأمن لليهود القاطنين في الأراضي المحتلة وبسبب مشاهدة هذا الوضع، كان اليهود الآخرون برفضون الهجرة إلى فلسطين المحتلة، مما أدى إلى انخفاض عدد المهاجرين اليهود بعد الانتفاضة في فلسطين المحتلة.

كان للشباب الفلسطيني دورًا رئيسياً في انعدام الأمن في المجتمع اليهودي. ومما لا شك فيه أن الأساس في مقاومة الشعب الفلسطيني، بحيث يبدو أن معظمها في طور تشكيل جيل من الشباب الفلسطيني الحماسي ضد الكيان الصهيوني بحيث أن تنبؤات قائد الثورة حول التغيير الجيلي للفلسطينيين (95/12/3)؛ هي واحدة من أعمق النظريات حول فكرة الشباب الفلسطيني حيال الكيان الصهيوني. عندما قال وفي إشارته إلى زوال الكيان الصهيوني: إن الجيل الحالي من الفلسطينيين سيرى الهزيمة الحاسمة للكيان الصهيوني"، وربما كان من القلة الذين يعتقدون أن جيل الشباب الفلسطيني سيقفون ضد الكيان الصهيوني ويتحدون الكيان الغاشم بشكل صارم. وبالنظر الى نسبة النمو التي تساوي 3.1٪ من الجيل الشباب، كما ان العدد السكاني للشاب الفلسطيني آخذة بالتكاثر في كل يوم بالنظر إلى تكاثر نسبة الولادات في فلسطين. في حين زادت رغبة الشباب الفلسطينيين للنضال من أجل استعادة أراضيه، والعيش بالكرامة مقارنة بالإحصاءات السكانية السابقة.

إن تشكيل كتائب شهداء الأقصى والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومشاركتهم في ساحات النضال وما شابه ذلك، تعد من أهم أعمال الشباب الفلسطيني في محاربة الكيان الصهيوني.

يهدف الكيان الصهيوني من وراء التغلب على هذه القضية وإحلال الأمن في فلسطين المحتلة، وخاصة السيطرة على مناطق المسلمين، إلى تغيير التركيبة السكانية من خلال آلية استيطان الاستراتيجية.

ولقد كان استمرار عمليات بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967، لمتابعة هذا الهدف ولهذا السبب يعارض الكيان الصهيوني بدء أي عمل أو خطوة لمنع استمرار عمليات الاستيطان، ويعتبر أي مفاوضات في هذا الصدد، تجاوزًا لخطوط الأحمر.

كانت جهود البناء للجدار الفاصل في الضفة الغربية منذ عام 1992، بارتفاع 3 إلى 8 أمتار بايعاز من "إسحاق رابين"، حيث تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق ج، ب، أ بهدف زيادة السيطرة على مناطق المسلمين، وضم القدس الشرقية إلى الأراضي المحتلة، كلها مواضيع استخدمها الكيان الصهيوني لمواجهة انعدام الأمن الناجم عن ممارسات الفلسطينيين.

في الواقع، يرى نتنياهو، إن بناء المستوطنات ساعد في بقائه وقوة نفوذه في المناطق العربية. وبحسب قوله إن الانسحاب كان خطوة إلى الوراء، وكلما انسحبنا من مناطق مختلفة، بما في ذلك جنوب لبنان وغزة، واجهنا ازدياد قوة حزب الله وحماس، لذلك نرفض تقديم أي تنازلات للفلسطينيين العرب والمناطق العربية وكذلك اي مفاوضات بهذا الشأن ونؤكد على استمرار تواجدنا في هذه المناطق.

الاختلافات داخل الكيان الصهيوني

تعتبر الاختلافات من حيث الأفكار الصهيونية وما بعد الصهيونية داخل المجتمع الإسرائيلي من أهم أسباب انهيار الصهيونية في النظام الدولي. "الصهيونية "هي الخطاب التقليدي الذي سجل في تاريخها بأنها كانت الرائدة قبل وما بعد تأسيس الكيان الصهيوني عام (1948). والخطاب الآخر هو، في الواقع، نتيجة الاختلافات الأيديولوجية داخل المجتمع الصهيوني التي ظهرت في الثقافة السياسية الإسرائيلية في شكل "ما بعد الصهيونية".

إن "الصهيونية" حركة جماهيرية لها جذورها الخاصة بنيوياً، استعمارياً، غربياً، خارجياً وسياسياً. تتغذى هذه الحركة على أساس النهج اليميني الراديكالي القائم على الاستيطان (الغيتو) ولديها استراتيجية توسيع

الاستيطان؛ وضم الضفة الغربية للأراضي المحتلة ورفض المفاوضات مع الفلسطينيين حيث نتنياهو هو محور هذه الأفكار حالياً.

تم الإشارة إلى هذا الطيف أيضًا تحت عنوان "الصهيونية الجديدة "في السنوات الأخيرة حيث تعارض أي انسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967. وتدعو إلى الضم الرسمي للضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة، ولا تؤمن بالتفاوض ولا تلتزم بالاتفاقيات؛ وترفض قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين وتسعى إلى الاستيطان والشمولية، لا سيما فيما يتعلق بالقدس، وتؤمن بطرد العرب عام 1948 وعدم تواجد الأحزاب العربية في الكنيست والمجالات السياسية الأخرى، وتعتبر الأمن مقابل الصلح هو المحور الأساسي (وليس الأرض مقابل السلام).

في مقابل هذا التيار هناك تيار "ما بعد الصهيونية". إنه تيار فكري وحلمه تحويل إسرائيل اليوم من دولة-قومية، أيديولوجية ومركزة على الديانة وأمنية، إلى دولة قومية مؤسسية ومدنية وسياسية بأفكار يسارية. يتم تتويج المنهج النظري لهذا التيار عندما يتم التقليل من المخاوف الأمنية والأيديولوجية الصهيونية في مجالات مثل الهجرة اليهودية، واستقرار الأراضي المحتلة، ودعم الحكومات الأجنبية القوية. ما بعد الصهيونية هي حركة فكرية وأكاديمية. ومن الأمور المحورية لهذا التيار هو الإيمان بضرورة الانتقال من التفرد، والتمركز على الدين ومحور القومية.

من أهم المظاهر الاجتماعية والسياسية للصهيونية الجديدة في المجتمع الصهيوني هي: المقاومة في مواجهة سياسة تهويد القدس، زيادة تكلفة استمرار قانون العودة وبناء المستوطنات، ازدياد الدعم القانوني والأخلاقي لخطة تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة. أساس هذا التيار يتمركز في الولايات المتحدة وفي منظمة **G-Street**. (إن نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة مؤثرة لدرجة إلى أنهم شكلوا في الأيام الأولى لإدارة أوباما لوبيًا جديدًا يسمى " **G-street**" وذلك لإظهار مدى قدرتهم لمواجهة الحكومة الأمريكية. حلقة "جي ستريت" مخصصة لليهود الذين عارضوا تصرفات حكومة نتنياهو اليمينية التي كانت نشطة للغاية في عهد أوباما.)

أزمات الكيان المحتل للقدس في محيطه الإقليمي

بنيت العلاقات بين إيران والكيان المحتل عام 1949 وأثناء رئاسة "ساعد مراغه اي" رئيس الوزراء ذالک الوقت. اعترفت ايران بشكل واقعي" de facto" بالكيان الصهيونى وبقيت هذه العلاقات على حالها حتى عام 1969، وفي نهاية هذا العقد (50 م)، أقامت ايران علاقاتها الرسمية مع الكيان الصهيوني وأصبحت من

أحد الداعمين الرئيسيين للكيان الصهيوني المحتل. ومع ذلك، لم يتجاوز الاعتراف بالكيان الصهيوني مرحلة de facto. (أي الاعتراف المؤقت من أجل إقامة علاقات سياسية منخفضة المستوى، وفي هذا النوع من العلاقات، لا يمكن للبلدين تبادل السفراء أو التوقيع على اتفاقيات ثنائية).

ومع انتصار الثورة الإسلامية، ومنذ البداية أصبحت العلاقات ما بين الطرفين عدائية وإيران قطعت علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وأصبح نظام الجمهورية الإسلامية، تهديدًا خطيرًا لبقاء الكيان الصيهوني المحتل للقدس.

ووصفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الكيان المحتل ولأسباب مختلفة منها طبيعته العدوانية واحتلاله لأرض فلسطين، بأنه وهمي، وطالبت بعودة الفلسطينيين إلى وطنهم وإدارة فلسطين من قبل المسلمين.

إذن الكيان الصهيوني المحتل القدس يعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية أهم تهديد لاستمرار بقاء وعليه بذل قصارى جهده للإطاحة بالنظام الإسلامي في إيران وبدعم من الغرب. في هذا الصدد يمكن النظر إلى تداعيات التوتر بين إيران والكيان الاحتلال من عدة زوايا:

- خلقت الثورة الإسلامية الإيرانية موجة جديدة من النضال ضد ممارسات الكيان الحاكم في فلسطين المحتلة وإيقاظ جيل الشاب في المنطقة ضد الكيان الصهيوني الغاصب ومحاولة الكيان الصهيوني بكل الوسائل الممكنة تحويل الأنظار من "التهديد الصهيوني في المنطقة" إلى "التهديد الإيراني في المنطقة".
- من وجهة نظر الكيان، تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرافضة الوحيدة لعملية التطبيع مع العرب، بينما يؤثر على شعوب ودول المنطقة، ويحاول تقديم نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية كعنصر محوري في معارضة إحلال السلام العالمي، ومن خلال إظهاره بأنه مضطهد، يحاول تقديم الفكر اليهودي بأنه إصلاحي.
- يعتقد الكيان الصهيوني إن ايران، وبسبب نفوذها الكبير في المنطقة، بإستطاعتها توجيه التهديد الجدي العسكري من خلال استخدام كل قوتها ضد الحلقات الأمنية للكيان الصهيوني ولهذا السبب تعتبر ايران التهديد الأول للكيان الصهيوني.
- يحاول الصهاينة، ولا سيما اللوبي الصهيوني "إيباك" في الولايات المتحدة، من خلال متابعة خطر إيران في الولايات المتحدة والنظام الدولي، تضخيم الممارسات ضد إيران بشدة. ويعتقد مسؤولي

الكيان أن العلاقات الأمريكية الإيرانية ستقلص بطبيعة الحال، الدور الاستراتيجي لكيان الاحتلال في المنطقة بالنسبة للغرب.

- أعلن الكيان الصهيوني بعد الهزيمة المذلة له في حرب الـ 33 يومًا، في عام 2006 بأنه تلقى الهجمات من جانب حزب الله بما كان لديه من ايران ومازال يتلقاه منها ولهذا السبب، قدم إيران على أنها الراعي الرئيسي للإرهاب، واستخدم الكيان المحتل كل قواه في المحافل الدولية لتقديم إيران كعامل رئيسي في عدم الثبات في المنطقة. ومع تشديد مؤشرات تهديد الكيان الصهيوني ضد إيران والتهديد بالعمل العسكري ضد الجمهورية الإسلامية، أعلنت قيادة الثورة الإسلامية ايضاً إنه مقابل الهجوم المباشر للكيان الصهيوني، ستهاجم إيران كذلك الكيان الصهيوني بشكل مباشر.

يبدو أنه بعد بيانات قائد الثورة الإسلامية، تم التوجه نحو التغيير في استراتيجية الكيان الصهيوني من مقولة الهجوم الصارم ضد إيران إلى تدمير العقبة الاستراتيجية الإيرانية في العراق وسوريا وحزب الله في لبنان على التوالي، ووضع قيادة الحروب الأهلية في العراق وسوريا من 2010 وما بعد، على سلم الأولويات باستخدام المجموعات السلفية التكفيرية بهدف زعزعة أمن البلدين، وتقويض قوة حزب الله وإيران، ومحاولة توسيع الصراعات في المنطقة، بما في ذلك اليمن والبحرين وذلك من أجل توفير أمن الكيان الصهيوني.

مع توسيع رقعة الصراعات في المنطقة، زاد من مستوى التوقعات من إيران كداعمة رئيسية للشعب الفلسطيني ومحور المقاومة، وخصصت إيران، جزءا من قدراتها لمحاربة انتشار الفكر السلفي التكفيري والدفاع عن الأمن في العراق وسوريا وكذلك حل القضية اليمنية، حيث اثارت ردود الفعل الجادة للكيان الصهيوني. بالإضافة إلى وجود البعد السياسي الاقتصادي لإيران في بعض دول الجوار، بما في ذلك العراق وأفغانستان، فإن تأثيراتها على تطورات المنطقة؛ قد وضع القوة العسكرية الإيرانية في وجه الكيان الصهيوني المحتل وحلفائه وداعميه.

ربما حتى حرب 33 يوم التي قام الكيان الصهيوني ضد حزب الله لبنان، لم يؤمن أحد أو أي دولة بالقوة العسكرية الإيرانية ولا سيما في قدرتها على بناء الصواريخ، لكن بعد ذلك اعترف الجميع بقدرات إيران الصاروخية، حيث تم تغيير مصير الحرب. وقد تتوج هذا الاعتراف، على لسان" يوسي بيتس"، رئيسة قسم التحقيقات الاستراتيجية في وحدة المخابرات العسكرية الإسرائيلية. عندما قالت": إلى جانب سوريا حيث تم تجهيزها بصواريخ إيرانية متطورة، فإن حزب الله اللبناني كذلك مجهزٌ حالياً بنفس الصواريخ وقادر على استهداف جميع انحاء الكيان الصهيوني، حتى من أعماق الأراضي اللبنانية.

وعلى أي حال، فإن تغيير المسارات الإقليمية والنفوذ المتزايد لإيران في مختلف المجالات السياسية والعسكرية أصبح مصدر قلقٍ للغرب وداعمي الكيان الصهيوني المحتل. وفي صدد محاولة دحر هذا النفوذ، كان هدف الكيان، التحرك نحو اشتعال الحرب الأيديولوجية في المنطقة. حيث يمهد الطريق لتحويل الأنظار من خطر الكيان الصهيوني على المنطقة نحو الحروب الأهلية في العالم الإسلامي. مع ذلک أن حكمة وتدبير إيران في المنطقة لحل هذه القضية وإنهاء الخلافات الأيديولوجية، تكونت في المطالبة بزوال الكيان الصهيوني المحتل، وبالنظرإلى أن الخطر الرئيسي للكيان هو دور إيران في المنطقة، بالتالي علي ايران واستراتيجيتها المبادرة والعمل لتنظيم التيار المعادي للكيان الصهيوني.

جهود محور المقاومة

مما لا شك فيه أن أهم ما يهدد بقاء وجود الكيان الصهيوني المحتل هو فعالية المقاومة المتمحورة حول إيران، من قبل حزب الله وسوريا، التي جعلت أمن الكيان الصهيوني في مرمى الخطر. لهذا السبب، بذل الكيان قصارى جهده لإحباط هذا المحور بأي طريقة ممكنة.

حزب الله لبنان

يعتبر الاحتلال الصهيوني ان حزب الله لبنان، هو الأداة الرئيسية لإيران لزوال الكيان الصهيوني، لذلك فإنه يعتبر من أولى مهامه، القضاء على حزب الله كعقبة استراتيجية لإيران وبعد هزيمة المواجهه العسكرية مع حزب الله، بذل الكيان الصهيوني جهوداً كثيفة لقطع علاقات حزب الله مع المسؤولين اللبنانيين ثم السوريين حيث بلغت ذروتها مع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

خلال هذه السنوات، استُخدم الإرهاب كأداة مهمة من قبل الكيان الصهيوني المحتل وحاول تقديم حزب الله كعامل للإرهاب وإيران الراعية الرئيسية له.

في هذا الصدد، إن جميع مراكز الأبحاث الأمريكية والإسرائيلية تقريبًا تعتبر إن تحالف إيران وحزب الله تمثل تهديدًا كبيرًا للكيان الصهيوني المحتل للقدس وتؤكد على احتواء قدراتهما، وفق ما أشاره كيسنجر في مؤتمر هرتسليا في عام 2016.

أن إظهار هكذا ردود فعل، يظهر مدى اعتراف العدو بقدرة ايران فى المنطقة وتأثيرها اللافت على حزب الله لبنان وعلى الرغم من فشل الجهود المبذولة لاختراق هذا التحالف بدعم من الجماعات التكفيرية، إلا أنه لم يكتب النجاح للغرب والكيان الصهيوني حتى الآن، ويبدو أن ردود الفعل العالمية على ممارسات

الكيان الصهيوني كونه الداعم الرئيسي للجماعات الإرهابية في طور المتزايد وإصبح الكيان الصهيوني في وضع هش في جميع اقصى نقاط العالم.

سوريا

الحكومة السورية هي حلقة صلة في محور المقاومة بين إيران وحزب الله اللبناني، على عكس الحكام العرب الآخرين الذين دخلوا في عملية المصالحة مع العدو، حيث واصلت سوريا مقاومة احتلال الكيان الصهيوني. يبدو أن احتلال هضبة الجولان كجزء لا يتجزأ من الأراضي السورية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للمقاومة ضد الكيان الصهيوني، ولم يتنازل الشعب السوري بقيادة أي شخص آخر كذلك غير بشار الأسد عن أرضه.

في هذا السياق، إن نضال حزب الله في حرب الـ 33 يومًا ومن ثم دعمه المستمر لحركة حماس في غزة، لا سيما في الحرب الـ 22 يومًا و8 أيام بين عامي 2006 و2010، يشكل القلق الرئيسي لدى الكيان الصهيوني المحتل من استمرار العمل العسكري ضده.

على أي حال إن انعدام الأمن وخوف اليهود من ذلك داخل المجتمع اليهودي له التأثير المباشر على عدد اليهود الذين يهاجرون إلى فلسطين المحتلة، واستمرار هذه العملية يشكل تهديدًا خطيرًا للكيان الصهيوني.

فعاليات الحركات الإسلامية

كان أول تأثير لانتصار الثورة الإسلامية في إيران دخول الإسلاميين إلى المعادلة الفلسطينية ومواجهتم الكيان الصهيوني. وتشكلت حركة الجهاد الإسلامي التي أصبحت من عام 1981 إلى 1986 من رواد الثورة الإسلامية في مواجهة الكيان الصهيوني وفي عام 1986 بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

بعد مرور ستة أيام من انداع الانتفاضة الأولى وتزايد مسارات الحركات الإسلامية، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن انطلاقها حركة "حماس" لمواجهة الكيان الصهيوني المتغرطس. إذن دعمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية حماس وغيرها من المجموعات الجهادية الفلسطينية والمقاومة في فلسطين، وأعلنت عن تشكيلها" التيار المقاوم" في مقابل "التيار المساوم"، بحيث اصبح يمثل التهديد الأكثر أهمية للكيان الصهيوني. في ظل هذه الظروف، يبدو أن الاتجاه المتنامي للحركات الإسلامية مع وجود نضال الشباب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني سيصبح أكثر وضوحًا في المستقبل، ومع انتشار حالة انعدام الأمن في فلسطين، فإن عملية زوال الكيان ستتخذ منحىً صعودياً.

الصحوة الإسلامية

كان انطلاق الصحوة الإسلامية في عام 2011 يمثل الانذار المقلق للغاية بالنسبة للكيان الصهيوني وفي سياق هذا الصدد قال نتنياهو:" لم يعد بإمكاننا التفاوض مع الفلسطينيين. وهذا الاحتمال لم يعد ممكناً مع وجود ايران واسلامية المنطقة بعد الربيع العربي وأضاف: إن الربيع العربي لم يحسن وضع المنطقه فحسب، بل زاد الوضع سوءاً في الاماكن المختلفة. وأضاف: "نحن نؤيد إقامة الديمقراطية في المنطقة" لكن لا يوجد ضمان ألا تحكم أنظمة مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية المنطقة من جراء الربيع العربي بدل الأنظمة الحالية".

تدل هذه الحالات على أن الصحوة الإسلامية هي القضية المقلقة للغاية بالنسبة للكيان الصهيوني ويقرب من تحقيق شعار زوال الكيان الصهيوني للإمام الخميني. ربما دخلت الصحوة الإسلامية في الوقت الحاضر فترة من النسيان والصمت. لكن التجربة تدل على أن هذا الصمت لن يدوم طويلاً، وقد اعترف الكيان الصهيوني بذلك، ولهذا السبب وضع جهوده لزعزعة النظام الأيديولوجي للمنطقة من خلال دعم الجماعات السلفية التكفيرية على جدول الأعمال حتى يتمكن على الأقل من تأخير ذلك الهدف.

المحيط الدولي والكيان الصهيوني المحتل للقدس الشريف

واجهت ممارسات الكيان الصهيوني على الصعيد الوطني وداخل الأراضي المحتلة ضد الشعب الفلسطين المظلوم، وكذلك أعماله العسكرية والإرهابية في المنطقة، ردود فعل المجتمع الدولي وذلك رغم جهود حلفائه، نرى أن العالم يتجه تدريجياً نحو مواجهة الكيان الصهيوني.

إن الداعمين الرئيسيين للكيان الصهيوني حاولوا دائمًا الدفاع عن ممارسات هذا الكيان الغاشم من خلال اللجوء إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي جعل من الصعب معارضة ممارسات الكيان الصهيوني المحتل، بشكل قانوني. إلا أنه وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن منحى المعارضة العالمية للكيان الصهيوني لارتكاب جرائمه في قتل الأطفال الفلسطينيين والشعب العزل آخذة نحو التصعيد.

إن أعمال الكيان الصهيوني الحالية تمت بالطريقة نفسها في الماضي، وربما كانت أسوأ؛ ولكن هذه القضايا بسبب عدم إنتشارها ونقص تكنولوجيا المعلوماتية، لم تصل إلى مسمع العالم؛ لكن في الوضع الحالي، وبالنظر إلى سرعة نقل المعلومات والوصول الجماعي إلى التطورات العالمية، فإن نظام الاحتلال لم يكون على هامش الأمن كما كان في الماضي.

انتشار الفكر المعادي للصهيونية

إن الاحتجاجات العالمية في يوم القدس العالمي هي رمز واضح لانتشار الأخبار والمعلومات عن جرائم الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني المظلوم، وحتى صرخة الاحتجاج على جرائم الكيان الصهيوني والدفاع عن الشعب الفلسطيني المظلوم قد زادت في الدول الأوربية المتقدمة. وعندما أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية" يوم القدس" كل عام من آخر جمعة من شهر رمضان، دفاعًا عن الشعب الفلسطيني المظلوم، كان قلة من الناس يعتقدون أن هذا اليوم سيصبح رمزًا عالميًا ضد الجرائم اللإنسانية للكيان الصهيوني. ومع توسيع واستمرار الصراعات الداخلية والإقليمية للكيان، وتأثيرها على سكان اليهود في الأراضي المحتلة، اشتدت الهجرة القسرية للهيود من الأراضي الفلسطينية إلى خارج الكيان.

تكلفة دعم الكيان الصهيوني

أدت الممارسات التوسعية للكيان الصهيوني المحتل إلى زيادة رد فعل المسؤولين الأمريكيين وأصبحت نظرة الرؤساء الأمريكيين ومعارضة بعض مراكز الأبحاث الأمريكية فيما يخص تكلفة دعم الكيان الصهيونى، تحديًا يهوديًا رئيسيًا في فلسطين المحتلة، مما رافق في بعض الحالات رد فعل الولايات المتحدة، كحليف رئيسي للكيان الصهيوني.

يبدو أن الأسباب الرئيسية لرد فعل الولايات المتحدة على حكومة نتنياهو اليمينية والمتطرفة ملحوظة على صعيد المجالات التالية:

-إن الولايات المتحدة بسبب التكلفة العالية في العراق ليست على استعداد لتحمل تكلفة أخرى في المنطقة.

-تعتقد الولايات المتحدة أن ممارسات نتنياهو تضع العالم الإسلامي كله في مواجهتها.

-تحاول الولايات المتحدة عبر "جي ستريت" منع الزوال الكامل للكيان المحتل للقدس الشريف.

- تحاول الولايات المتحدة تحويل قضية الكيان الصهيوني المحتل للقدس الشريف من مستوى عالمي الى مستوى اقليمي.

-تحاول الولايات المتحدة لعب دور الشرطي العالمي في حل الصراع العربي الاسرائيلى.

إذن إن موضوع أميركا هو حل القضية الفلسطينية والتعهد بالوعد الأمني للكيان الصهيوني المحتل إزاء دعم الشبكة الرأسمالية الصهيونية، حيث كانت أكثر وضوحا خلال فترة الديمقراطيين، ومحاولة أوباما من بداية حكمه كانت متمحورة حول هذه القضية.

وكانت قضية بناء المستوطنات الصهيونية مشكلة دائمة للولايات المتحدة حيث عارضتها في مناسبات مختلفة، وبلغت ذروتها لأول مرة في عام 2016، عندما صوتت لصالح قرار الأمم المتحدة في معارضته استمرار عمليات بناء المستوطنات ووجهت ضربة قوية للكيان الصهيوني.

ومع مجيء ترامب إلى البيت الأبيض، كان نهج ترامب تجاه فلسطين بأن المفاوضات يجب أن تتم بشكل ثنائي بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني المحتل ومن خلال ذلك تغيير نظرة نتنياهو تجاه ترامب حيث كان نتنياهو من اليهود المتطرفين، وقد عارض أي تفاوض مع الفلسطينيين بتدخل خارجي، وعندما أثار ترامب القضية رحب بها بشدة.

المشاكل القانونية للكيان الصهيوني

تتجلى ذروة هذه المشكلة في تبني قرار الأمم المتحدة المناهضة للكيان الصهيوني المحتل. ومن أهم المشاكل التي تواجه الكيان الصهيوني تأكيده على استمرار السياسة التوسعية، والتي رافقتها ردود فعل الأمم المتحدة.

تم تحديد الأراضي الواقعة تحت سيطرة الكيان الصهيوني المحتل للقدس في عام 1948. لكن الكيان الصهيوني مع احتلاله الأراضي الفلسطينية في حرب 1967 أحدث تغييراً جدياً في المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون واليهود، وازدادت مشاكل الصهاينة مع تأكيدهم على استمرار احتلالهم لفلسطين.

الاستنتاج:

لمواجهة الكيان الصهيوني المحتل للقدس، لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة مع التخطيط السليم. ومن أجل ذلك وبناءً على خطابات قائد الثورة فيما يتعلق بزوال الكيان الصهيوني خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، يجدر النظر فيما يلي:

إن أهم خطوة هي تحديد السياقات لإسقاط الكيان الصهيوني. لذلك، من الضروري معرفة السياقات. وبهذه الطريقة يجب الانتباه إلى محورين، هل هناك شروط حالية للعمل ضد الكيان المحتل، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي آلية الحل وكيف ينبغي تنفيذه؟ وفيما لو لم يكن الأمر كذلك، كيف يجب توفير السياقات

وكيف ينبغي استخدامها؟ يبدو أن الظروف جاهزة حالياً لكنها بحاجة إلى الحكمة والتدبير. للقيام بذلك يجدر النظر إلى المحاور التالية:

على الصعيد الوطني: حسب خطابات قائد الثورة الإسلامية، فإن تسليح الضفة الغربية، ودعم الفصائل الفلسطينية المناضلة، يعتبران السبب الرئيسي لتفكك الكيان الصهيوني من الداخل، والذي ينبغي اعتباره كأحد السيناريوهات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، إن الاستثمار على صعيد التحركات الداخلية من خلال تنفيذ الإجراءات الاستخبارية، يمكن أن يكون خطوة مهمة للإنزلاق نحو الأزمة الداخلية لهذا الكيان والإطاحة به.

على المستوى الإقليمي: الاستثمار على صعيد العوامل الخارجية المؤثرة وخاصة تعزيز محور المقاومة والدفاع عن سوريا وحزب الله في لبنان من خلال نقل الأسلحة والتسهيلات إلى محور المقاومة وفي نفس الوقت دعمهما على المستوى الدولي عن طريق لعب دورا مهم.

على المستوى الدولي: تفعيل المجموعات المناهضة للحرب في أوروبا والولايات المتحدة، إلى جانب تقدم شكوى ضد جرائم القادة اليهود في محكمة الجنايات الدولية، كإحدى طرق الحلول التي يجب النظر فيها. بالإضافة إلى هذا الإجراء، من الضروري المراقبة المستمرة للتطورات الداخلية للكيان الصهيوني بهدف إدارة التيار المعادي له.

الوطن المزدوج: الهجرة العكسية المقنعة في الكيان الصهيوني

تنتشر في الكيان الصهيوني مسألة المواطنة المزدوجة، وذلك لاعتبارات عديدة، وذلك بالتزامن مع انتشار هذا المفهوم حول العالم. وحيث أن هذا الكيان هو كيان مصطنعٌ، طارئٌ وهجين؛ فقد عمل على جمع شعوب متعددة تدين باليهودية من مختلف أنحاء العالم، وهذا ما كان أحد الأسباب في رفع نسبة حملة الجنسية المزدوجة. يعتمد الملايين على أصولهم أو هويتهم العرقية للمطالبة بالجنسية من الدول الغربية أو دول الاتحاد الأوروبي، التي تعمل "كمواطنة تعويضية" تعوض عن القيود المفروضة على الجنسية المزدوجة للمواطنين المقيمين. حيث ينظر الأفراد في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد إلى الجنسية على أنها مرتبة ضمن التسلسل الهرمي للمواطنة العالمية بدلاً من كونها رمزًا مقدسًا للهوية الوطنية الفريدة.

وفي إزاء الهجرة العكسية التي تشيع في الكيان الإسرائيلي، يشكل الوطن المزدوج لدى الإسرائيليين هجرةً عكسيةً مقنعةً. وحيث تعمل سلطة الكيان إلى استقطاب أكبر عدد من اليهود حول العالم نحو "الأرض المقدسة"، يتجه المسار السكاني نحو هروب الأدمغة وهجرة المستثمرين والفارين من الأوضاع الأمنية غير المستتبة. وعليه، يشكل الوطن المزدوج وحيازة الإسرائيلي على جنسية مزدوجة نوعًا من أنواع الهجرة العكسية المقنعة التي تستتر تحت عنوان الازدواجية.

في هذه الدراسة، سوف نعمد إلى التطرق إلى مفهوم المواطنة المتحولة من الأحادية نحو التعددية، من ثمّ الحديث عن ازدواجية الجنسية حول العالم وأسبابها للوصول إلى ما يراه القانون الإسرائيلي الخاص بالتجنيس وإمكانية الحصول على جنسية متعددة بالنسبة للإسرائيليين. وبناءً على ذلك القانون، الذي يسهل عملية التجنيس، نستعرض إحصائيات الهجرة والتجنيس الإسرائيلية التي تعطي صورة عن الوضع الديمغرافي في الكيان. نذهب تباعا للحديث عن تقسيم المهاجرين الإسرائيليين وأنواعهم، من ثم نخصص بحثنا للحديث الإسرائيليين الأميركيين نظرا للعلاقة الوطيدة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

إن الاستثمار خارج الكيان الإسرائيلي هو سبب ونتيجة للهجرة الإسرائيلية في آن. حيث يعمد الإسرائيلي إلى التذرع بالاستثمار للهجرة من الكيان ويعمد إلى الجمع بين جنسيتين كمبرر قانوني لهجرته، وقد يعمد إلى الاستثمار في الخارج بعد أن يعزف عن العيش في الكيان، مع احتمالية العيش في الكيان وبلد آخر معا (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) عبر التنقل بينهما وهذا ما يدخل ضمن إطار الهجرة العكسية المقنعة.

في ختام الدراسة، نتناول مفهوم الهجرة المعاكسة التي أكثر ما تنطبق على الكيان الصهيوني، ونعرج على أسبابها وتفاصيلها والرغبة في الهجرة وميزان الهجرة السلبي مع إيراد إحصائيات وأرقام حول المهاجرين الإسرائيليين الفارين من الكيان.

أولا: من أحادية الوطن إلى التعددية

بينما "يؤكد التفكير التقليدي على إمكانية الانتماء إلى مجتمع واحد فقط وإمكانية الإخلاص لدولة قومية واحدة فقط"، نرى اليوم أن مختلف الشعوب بدأوا يفكرون بالازدواجية إن لم نقل التعددية. ففي عالم "ترتفع فيه معدلات الهجرة عبر الوطنية، فإن إمكانية المشاركة والانتماء والولاء لأكثر من دولة واحدة قد أصبحت أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وقد أدى ذلك إلى إعادة التفكير في فكرة المواطنة القائمة على الأمة

وزيادة التسامح تجاه حمل الجنسية في أكثر من دولة. من الناحية العملية، يعترف أكثر من نصف الدول القومية في العالم حاليًا بشكل ما من أشكال الجنسية المزدوجة أو المواطنة المزدوجة".[19]

ويتطلب النظر إلى الجنسية المزدوجة فيما إذا كان من الممكن مواءمة الواجبات تجاه دولتين أو أكثر من أجل تمكين المواطنين من الحصول على حقوق المواطنة في كل منهما، وللمشاركة في أنواع الأنشطة التي تشكل التعبير الأساسي عن المواطنة في كليهما.[20]

ثانيا: ازدواجية الجنسية حول العالم وأسبابها

يظهر اليوم ارتفاع مطرد في شرعية وانتشار ازدواجية الجنسية، ويرتفع الطلب على الجنسية المزدوجة بشكل خاص في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، فقد حصل أكثر من ثلاثة ملايين شخص على جنسية ثانية من دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة. ويكتسب معظم طالبي الجنسية، جنسية الاتحاد الأوروبي، بالاعتماد على أسلافهم أو أصلهم العرقي؛ ويؤمّن آخرون الجنسية الأمريكية لأطفالهم من خلال التخطيط الاستراتيجي لمكان ميلادهم. ويكون هدفهم هو الحصول على جنسية ثانية تعويضية توفر حرية سفر فائقة وفرصًا أوسع وبوليصة تأمين وحتى رمزًا للمكانة. بالاعتماد على مقابلات مكثفة وعمل ميداني، قام يوسي هارباز الإسرائيلي المتخصص في علم الاجتماع بتحليل حالات من ضمنها الإسرائيليين الذين حصلوا على جنسية من دول أوروبية الأصل مثل ألمانيا أو بولندا. يكشف Harpaz عن نمو المواقف الفعالة تجاه المواطنة: ينظر الأفراد في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد إلى الجنسية على أنها مرتبة ضمن التسلسل الهرمي للمواطنة العالمية بدلاً من كونها رمزًا مقدسًا للهوية الوطنية الفريدة. [21]

إن مواطني الدول الغربية لا يملكون حافزًا عمليًا للحصول على جنسية ثانية ويظهرون طلبًا منخفضًا عليها. في المقابل، يرتفع الطلب على جنسية ثانية في دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وقد لا تُستخدم الجنسية الثانية ذات الدرجة الأعلى بالضرورة للهجرة. بدلاً من ذلك، غالبًا ما تعمل "كمواطنة تعويضية" تعوض عن القيود المفروضة على الجنسية المزدوجة للمواطنين المقيمين.[22]

عام 1990، كان هناك ما نسبته 30% من الأشخاص الذي يحظون بمواطنة مزدوجة في أوروبا وأميركا، أما في عام 2016 ارتفعت النسبة إلى 80% وذلك وفقًا لدراسة إسرائيلية لـ Harpaz and Mateos. وهذا ما يعني انتشار الجنسية المزدوجة حول العالم.

---

[19] *Multiple Citizenship as a Challenge to European Nation-States Paperback – October 13, 2006, by D. Kalekin-Fishman, P. Pitknen.*

[20] المواطنة المتعددة، علامة الهيمنة والامتياز: "الوضع في إسرائيل"، *Devorah Kalekin-Fishman*

[21] *Yossi Harpaz, Citizenship 2.0: Dual Nationality as a Global Asset.*

[22] *Compensatory citizenship: dual nationality as a strategy of global upward mobility, Yossi Harpaz, 20 Mar 2018.*

ثالثا: ازدواجية الجنسية بحسب القانون الإسرائيلي

يحدد قانون الجنسية الإسرائيلي 5712-1952 (المعروف أيضًا باسم قانون المواطنة 5712-1952) معايير اكتساب وفقدان الجنسية الإسرائيلية. فيمكن الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال: قاعدة العودة، الإقامة في "إسرائيل" والولادة فيها.[23]

وبخصوص الحصول على الجنسية الإسرائيلية المزدوجة؛ تنص المادة 14 على أن "الشخص لا يحتاج إلى التخلي عن جنسيته الحالية من أجل الحصول على الجنسية الإسرائيلية، إلا في حالة من حالتين: أولئك الذين يكتسبون الجنسية الإسرائيلية من خلال التجنيس وأولئك الذين يرغبون في أن يصبحوا أعضاءً في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)".[24]

قد يكون من الجدير بالملاحظة أن "دولة الكيان" تميّز بين مفهومي "الجنسية" (اللّوم بالعبرية) و "المواطنة" (إزراهوت). بينما يُعتبر جميع الإسرائيليين مواطنين في "إسرائيل"، تُعرَّف الدولة نفسها على أنها انتماء، وهذا يعني أن أي شخص إسرائيلي غير يهودي يمكن أن يكون مواطنًا فيها، ولكن لا يمكنه حمل الجنسية الإسرائيلية. نتيجة هذا التمييز هو أن هناك فصل قانوني بين الحقوق الممنوحة لمواطني "دولة إسرائيل" للتمييز بين العرب واليهود. وهذا يعني أن الشخص قد يكون مواطنا إسرائيليًا، ويحمل جواز سفرٍ إسرائيلي، ولكنه ليس من حملة الجنسية الإسرائيلية وقد لوحظ هذا التمييز فقط داخل الكيان الصهيوني.

رابعا: إحصائيات الهجرة والتجنيس الإسرائيلية

- بحسب إحصائيات إسرائيلية أجريت عام 2020[25]، يعيش في الكيان الإسرائيلي ما يقارب الـ 170.000 شخص هم ليسوا مواطنين أو مقيمين دائمين، فمن بين 14.7 مليون يهودي في العالم، يقيم 47٪ في الكيان الإسرائيلي.

- وفقًا لبيانات عام 2017، يعيش ما بين 561000 إلى 599000 إسرائيلي في الخارج لأكثر من عام - باستثناء أطفالهم المولودين في الخارج - أو حوالي 6.4٪ من سكان إسرائيل. في حين أن البنك الدولي يخفض هذا الرقم، حيث يشير كتاب حقائق الهجرة والتحويلات لعام 2016 إلى أن 4.6٪ فقط من سكان إسرائيل يعيشون في الخارج.

- حتى العام 2015، هناك ما يتراوح بين 400.000 و500.000 إسرائيلي يمتلكون جوازات سفر أوروبية، كما يقول يوسي هارباز، طالب الدكتوراه في جامعة برينستون، وهو رقم يزيد على ضعف نظيره في العام 2000. أضف إلى ذلك 500.000 إسرائيلي من الذين يحملون مسبقاً جوازات سفر أميركية، روسية و/أو جوازات سفر أخرى. وسيشكل المجموع نحو مليون شخص، أو ما يعادل 1 من كل 8 إسرائيليين، من الذين يحملون

---

[23] *Law of Return 5710-1950 (Israel).*

[24] *Basic Law: The Knesset (Amendment No. 10) (Israel), http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic2_eng.htm – Accessed 17 January 2011 – Attachment 5; Nationality Law 5712-1952 (Israel), http://www.israellawresourcecenter.org/israellaws/fulltext/nationalitylaw.htm – Accessed 13 January 2011 – Attachment 4.*

[25] *Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel.2020*

جنسية مزدوجة. وحيث يتكون الكيان مما يقارب الـ 75 % تقريباً من اليهود، يعود نصف هذه النسب تقريباً إلى أوروبا. (الربع االأخير يعرف بـ *Mizrahim*، ويأتي من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وبذلك، يبدو أن حل الدولتين الحقيقي بالنسبة للعديد من الإسرائيليين، هو حمل جواز سفر آخر.[26]

قدرت الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج عام 2011 بما يتراوح بين 800 ألف إلى مليون شخص يمثلون 13 في المائة من السكان، وهي نسبة مرتفعة نسبياً بين البلدان الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والتقديرات الحالية لعدد الاسرائيليين الذين يعيشون في الخارج اعلى بكثير من التقديرات في الماضي. فخلال العقد الاول من عمر الكيان هاجر نحو 100 ألف يهودي الى الخارج. وبحلول 1980 قدر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي أن 270 ألف اسرائيلي يعيشون في الخارج لأكثر من سنة، أي 7 في المائة من السكان. وبعد بضعة عقود من ذلك، تضخم عدد المهاجرين الاسرائيليين فبلغ 550 الفاً – أي حوالي ضعفي ما كان عليه في خمسينات القرن العشرين. ومن بين الاسرائيليين الذين يعيشون في الخارج، يعتقد ان نحو 60 في المئة قد استقروا في اميركا الشمالية فيما استقر ربعهم في اوروبا ويتوزع 15 في المئة على بقية انحاء العالم. كما اظهرت احدى عمليات المسح أن ما يقارب الـ 60 في المئة من الاسرائيليين قد اتصلوا او عازمين على الاتصال بسفارة أجنبية ليطلبوا الجنسية أو جواز سفر ولدى ما يقارب الـ 100 ألف اسرائيلي جوازات سفر المانية بينما يقدم المزيد طلبات لجوازات على اساس كونهم من نسل ألمان. ولدى عدد كبير من الاسرائيليين جنسية مزدوجة بما في ذلك نصف مليون اسرائيلي يحملون جواز سفر الولايات المتحدة (مع ما يقرب من ربع مليون طلب قيد النظر).[27]

خامسًا: أنواع المهاجرين الإسرائيليين

هناك نوعان من المهاجرين اليهود، "القادمون الجدد " وهم المهاجرون الذين تستقطبهم «إسرائيل» لأول مرة، وتمنحهم ما يسمى «سلة استيعاب» تشمل مبلغ مادي، بجانب منحهم المواطنة". ويشكل القادمون من روسيا وأثيوبيا أبرز نموذجين عن هذا النوع.

والنوع الثاني من المهاجرين هم «المواطنون العائدون» وهم المهاجرون الذين يرجعون إلى «إسرائيل» ومن ثم يغادروها لأسباب معينة، فتقدم لهم تخفيضات معينة بمجالات مختلفة لتجذبهم للعودة».

لقد استقبل الكيان الإسرائيلي ما يقارب الـ 20 ألف مهاجر جديد خلال عام 2020، بانخفاض كبير عن 34 ألف مهاجر العام الماضي. وصل معظم المهاجرين إلى "إسرائيل" من روسيا (38.1٪) وأوكرانيا (15.1٪) وفرنسا (11.0٪) والولايات المتحدة (10.7٪).

منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي، هاجر 3.3 مليون شخص إلى البلاد، وصل 44٪ منهم منذ عام 1990.

[26] *What's Behind the Surge in Israelis Seeking EU Citizenship? Newsweek/ ASSAF UNI ON 08/16/2015*

[27] *The million missing Israelis, Foreign Policy, By Joseph Chamie and Barry Mirkin ,JULY 5, 2011.*

بينما انخفض عدد المهاجرين من معظم البلدان، زاد عدد المهاجرين من روسيا بشكل ملحوظ. لاحظت جودي مالتس، وفقا لدراستها، أن "معظم المهاجرين القادمين إلى إسرائيل من روسيا وأوكرانيا في السنوات الأخيرة غير مؤهلين كيهود بموجب القانون الديني، حتى لو كانوا مؤهلين للحصول على الجنسية".[28]

كان التغيير المهم الآخر في عام 2018 هو الانخفاض المفاجئ في عدد المهاجرين من فرنسا على الرغم من تزايد معاداة السامية في ذلك البلد. علاوة على ذلك، أفادت Maltz أن العديد من اليهود الفرنسيين الذين انتقلوا إلى إسرائيل عادوا إلى فرنسا بسبب صعوبة الاندماج في المجتمع الإسرائيلي بسبب عدم القدرة على إتقان اللغة العبرية والعثور على وظائف تتناسب مع مهاراتهم.

في عام 2020، كان 78٪ من إجمالي السكان اليهود من "صبراس" - المولودون في "إسرائيل" - مقارنة مع 35٪ فقط من السكان المولودين في البلاد عند استقلال "إسرائيل" في عام 1948. إن أكثر من نصف السكان اليهود هم من مواليد "إسرائيل" لوالد واحد على الأقل 2 - هؤلاء هم من أصل أوروبي وأمريكي، وقد زاد عددهم عن 2.2 مليون (36٪) من السكان اليهود في "إسرائيل" بينما يمثل الأفارقة 14.5٪ وآسيويون 11.2٪.[29]

سادسا: الإسرائيليون الأميركيون

يمكن أن نلحظ التواجد اليهودي في أميركا ودورهم السياسي في تحديد العملية السياسية فيها، حيث تُظهر استطلاعات مركز بيو للأبحاث، بما في ذلك دراسة عام 2020، أن اليهود هم من بين أكثر الجماعات الليبرالية باستمرار بين سكان الولايات المتحدة. فهناك سبعة من كل عشرة بالغين يهود ينتمون إلى الحزب الديمقراطي أو يميلون إليه، وتوصف الآراء السياسية لنصفهم بأنها ليبرالية.

أما بخصوص اهتمام هؤلاء الأمريكيين اليهود بـ"إسرائيل"، فهناك من يعتبر الاهتمام بها "ضروريًا" لما يعنيه أن يكون يهوديًا بالنسبة لـ 45٪ من البالغين اليهود الأمريكيين، ويقول 37٪ آخرون أنه "مهم، ولكنه ليس ضروريًا"، وفقًا لمسح جديد أجراه مركز بيو للأبحاث تم إجراؤه من 19 إلى 3 حزيران (يونيو) 2020 - قبل موجة العنف الأخيرة في المنطقة بفترة طويلة. بينما يقول 16٪ من اليهود الأمريكيين إن الاهتمام بإسرائيل "ليس مهمًا" لهويتهم اليهودية.

ومع ذلك، وجد الاستطلاع أن اليهود الأمريكيين - مثل الجمهور الأمريكي بشكل عام - لديهم أيضًا وجهات نظر مختلفة على نطاق واسع حول "إسرائيل" وقيادتها السياسية.

---

[28] "للتأهل للحصول على الجنسية بموجب قانون العودة، يجب على الفرد أن يكون لديه جد يهودي واحد على الأقل، أو زوج يهودي أو خضع لعملية تحول في مجتمع يهودي معترف به (ليس من الضروري أن يكون تحولًا أرثوذكسيًا). في حين أنه للتأهل كيهودي بموجب القانون الديني، يجب أن يكون الفرد قد ولد لأم يهودية أو خضع لتحول أرثوذكسي من قبل حاخامات معترف بهم من قبل الحاخامية الرئيسية لإسرائيل ".

[29] *Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel.2020*

أصدر المكتب المركزي للإحصاء مجموعة كاملة من الأرقام الخاصة بالهجرة إلى "إسرائيل"، والهجرة منها. وفقًا لأرقام CBS، اعتبارًا من نهاية عام 2018، انتقل 3.3 مليون مهاجر إلى "إسرائيل" منذ عام 1948. ومن هذا العدد، وفقًا لأرقام الوكالة اليهودية، جاء 148.083 فقط من الولايات المتحدة، وهي التي تشكل مجتمعًا يهوديا.

بلغت الهجرة من الولايات المتحدة ذروتها في أعقاب حرب الأيام الستة، وبلغ عددها 7158 في عام 1971، قبل أن تستقر عند حوالي 3000 شخص سنويًا في أعقاب حرب يوم الغفران عام 1973.

واستنادا إلى دراسة للكاتبين الإسرائيليين بيني هيرمان وديفيد لافونتين، في كتابهما "في خطواتنا: الهجرة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة ولوس أنجلوس"، التي تستكشف الهجرة الإسرائيلية وأنماط الهوية اليهودية للمهاجرين الإسرائيليين في الولايات المتحدة ولوس أنجلوس عام 1982؛ كشفت نتائج الدراسة أن في ذلك العام كان هناك ما يقارب 100000 إسرائيلي في الولايات المتحدة وحوالي 10000 - 12000 يعيشون في لوس أنجلوس. يعيش المهاجرون الإسرائيليون، في مناطق يعيش فيها يهود أمريكيون. يغادر حوالي ثلث الإسرائيليين المهاجرين إلى الولايات المتحدة. هناك أقلية كبيرة منهم يشكلون "طيور المرور" التي تتحرك ذهابًا وإيابًا بين "إسرائيل" وأمريكا، في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة في الكيان. تعتبر هذه الفئة كروابط محتملة بين المجتمعات اليهودية الأمريكية والإسرائيلية، وتحصل على المعلومات وتتبادلها لصالح كلا المجتمعين.[30]

بينما صرحت الوكالة اليهودية شبه الرسمية إن "إسرائيل" تواجه "في عام 1980 - وهو الوقت الذي أصبحت فيه الإحصائيات الخاصة بالهجرة الإسرائيلية سرية للغاية –حالة طوارئ وطنية" لأن 500.000 إسرائيلي باتوا يقيمون في الولايات المتحدة. وكانت قد نشرت صحيفة نيويورك تايمز في 22 ديسمبر 1980 قصة الطوارئ الوطنية ورقم 500000. وهنا يمكن أن نلحظ التضارب في الأرقام (100 ألف و500 ألف) في مراحل زمنية متقاربة بين الدراسات.

تخفي "حكومة إسرائيل" عن الرأي العام عدد المهاجرين. لكن في الولايات المتحدة وحدها، يتجاوز الرقم المليون. نصف مليون جاءوا إلى هنا بحلول عام 1980 تم تعزيزهم بما يقرب من نصف مليون آخر بحلول عام 2000 (40 ألف مرة 20). أضف 400 ألف شخص غادروا خلال الانتفاضة الحالية، والعدد الإجمالي هو 1.2 مليون إسرائيلي يعيشون في الولايات المتحدة. وبحسب مقال نشرته صحيفة "هآرتس" في 11 تشرين الثاني (نوفمبر)، يعيش 60 في المائة من المهاجرين اليهود في الولايات المتحدة. قد يعني ذلك أن مليون إسرائيلي يعيشون في مكان آخر: في أستراليا ونيوزيلندا (حيث كان الكاتب يعرف العديد منهم خلال السبعينيات) وفي أوروبا.[31]

---

[30] *In Our Footsteps: Israeli Migration to the U.S. And Los Angeles by Pini Herman and David Lafonataine / Herberidi Union College – Jewish Institute of Religion / California School 1982.*

[31] *Facts on the Ground: A Jewish Exodus from Israel,* Washington Report on Middle East Affairs, *March 2004, By Andrew I. Killgore*

سابعا: الاستثمار خارج الكيان الإسرائيلي

إن للشق الاقتصادي علاقة وثيقة بموضوع الهجرة والوطن المزدوج، حيث أن جانب الاستثمارات والأعمال التجارية والربحية تمثل اعتبارا أساسيا للإسرائيلي. لذا فهو يعمد للبحث عن المكان الآمن لاعتماداته البنكية المالية ولتشغيل أمواله واستثمارها. كما أنه يستخدم هذه الأموال والاستثمارات لشراء جنسية ثانية غير جنسيته الأصلية أو الإسرائيلية لما توفره من امتيازات ومكاسب.

من الملاحظ ارتفاع نسبة الاستثمار الإسرائيلي في الولايات المتحدة بالتحديد والانتقال من "تل أبيب"، كما يتم إضافة حوالي عشر شركات ناشئة إسرائيلية جديدة إلى مجتمع نيويورك كل شهر، وهو اتجاه لاحظه جاي فرانكلين خلال الأشهر الستة من عام 2014. وهذا ما يعني بالتأكيد زيادة الهجرة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة أو التنقل بينها وبين الكيان الإسرائيلي.

فقد كان هناك حوالي 60 شركة إسرائيلية ناشئة في نيويورك عام 2013، أما عام 2014 بات هناك ما يقرب من 200 .تمتلك "إسرائيل" أعلى كثافة من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في العالم. يوجد حاليًا 62 شركة إسرائيلية مدرجة في بورصة ناسداك (وهي ثالث أعلى دولة بعد الولايات المتحدة والصين) بقيمة سوقية مجمعة تبلغ 36 مليار دولار.[32].

إن العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي قوية، بحسب المصادر الرسمية المركزية؛ ترتكز على تجارة ثنائية تصل إلى ما يقرب من 50 مليار دولار من السلع والخدمات سنويًا. حيث بلغت صادرات البضائع الأمريكية إلى "إسرائيل" في عام 2019 ما قيمته 14.7 مليار دولار، مع واردات بقيمة 19.6 مليار دولار في عام 2019. وقدرت صادرات الولايات المتحدة من الخدمات إلى "إسرائيل" بنحو 5.7 مليار دولار في عام 2019، مع واردات بقيمة 7.4 مليار دولار.[33]

إن الاستثمار خارج الكيان الإسرائيلي هو سبب ونتيجة للهجرة الإسرائيلية في آن. حيث يعمد الإسرائيلي إلى التذرع بالاستثمار للهجرة من الكيان ويعمد إلى الجمع بين جنسيتين كمبرر قانوني لهجرته، أو أنه يعمد إلى الاستثمار في الخارج بعد أن يعزف عن العيش في الكيان، مع احتمالية العيش في الكيان وبلد آخر معا (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) عبر التنقل بينهما وهذا ما يدخل ضمن إطار الهجرة العكسية المقنعة.

ثامنا: الهجرة العكسية وأسبابها

وفق تعريف الكيان الإسرائيلي للمهاجر فهو "اليهودي الذي يغادر إسرائيل لأي سبب ولا يعود لزيارة واحدة على الأقل في غضون أربع سنوات". وعلى عكس ما تطمح إليه دولة الكيان، فإنه وبحسب الإحصائيات التي نشرتها صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية[34] عام 2015، فإن عدد اليهود الذين غادروا "إسرائيل" فاق عدد الذين عادوا اليها.

---

[32] *Israeli startups flock to New York / by Sara Ashley O'Brien*

[33] *U.S. Relations With Israel, BILATERAL RELATIONS FACT SHEET, BUREAU OF NEAR EASTERN AFFAIRS, JANUARY 20, 2021.*

[34] *More Israelis Left Israel Than Moved Back in Six Year Record, Haaretz, 15 /8/2017.*

وذكرت الصحيفة أن قرابة 16700 إسرائيلي غادروا عام 2015، للعيش خارجها لفترة طويلة، عاد منهم 8500 فقط، بعد العيش في الخارج لمدة عام على الأقل. كما أن 720 ألف إسرائيلي قد غادروا إلى خارج البلاد ولم يعودوا إليها منذ الإعلان عن إقامة "إسرائيل" عام 1948 وحتى عام 2015. فيما يبلغ عدد سكان دولة الاحتلال 8.680 ملايين نسمة، بينهم 6.484 ملايين يهودي، يشكلون 74.7% من السكان.

إن عوامل الطرد الديموغرافي من "إسرائيل" قد تعاظمت خلال السنوات الأخيرة، فأصبحت أعلى من عوامل الجذب إليها، بسبب دوافع وهواجس أمنية، وانعدام الشعور بأمنهم الشخصي في عمق جبهتهم الداخلية، لتشكل القوة الدافعة للهجرات اليهودية المعاكسة، أكثر من العوامل الاقتصادية المتمثلة في الضائقة المعيشية والوضع الاقتصادي. ورغم كل الإغراءات التي تُقدمها الحكومات الإسرائيلية لليهود، من مال وسكن وعمل وترفيه، مقابل البقاء، فإن الإحصائيات بدأت تُسجل أرقاماً مخيفة لهروب اليهود من أرض فلسطين، في تهديد مباشر لحلم "المشروع الصهيوني الكبير". وتتعامل "إسرائيل" مع ملف "الهجرة المعاكسة" بحساسية وحذر كبيرين، ودائماً ما تلجأ إلى إخفاء الأرقام الحقيقية لهجرة الإسرائيليين التي تضر بسمعتها ومشاريعها، لكن مراكز البحوث واستطلاعات الرأي ووسائل الإعلام غالباً ما تفضح تلك الأرقام، ضمن سياستها وصراعاتها الداخلية الدائمة مع الأحزاب الحاكمة.[35]

الرغبة في الهجرة من الكيان

لقد كشف آخر استطلاع للرأي أجراه معهد "ميدغام" [36]للاستطلاعات لمصلحة مشروع "رحلة إسرائيلية" التابع لوزارة التربية والتعليم والجيش الإسرائيلي، عام 2017، أن 27% من السكان اليهود في "إسرائيل" يرغبون في الهجرة من البلاد لو تمكنوا من ذلك.

كما أن التخبطات التي تعيشها "إسرائيل" ظهرت واضحة في هذا الاستطلاع، فبحسب ما ذكره فإن 36% من اليهود العلمانيين يرغبون في الهجرة منها، كما أن 7% من اليهود المتدينين يرغبون في الهجرة أيضاً. وكان الأمر الأشد وقعاً على حكومة بنيامين نتنياهو، أن الراغبين في الهجرة هم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 23 عاماً و29 عاماً، وهذا مؤشر واضح على أن اليهود لا يشعرون بالانتماء إلى الدولة والهوية.

"معهد القدس لأبحاث إسرائيل"، وفي تقرير نشره في مايو 2018، زاد من الأوضاع تأزماً حين كشف عن تنامي معدّلات "الهجرة السلبية المعاكسة" لليهود من مدينة القدس المحتلة، رغم الجهود الحكومية المتواصلة لتغيير الواقع الديموغرافي في المدينة بهدف الحفاظ على الأغلبية اليهودية فيها، مقابل تقليص الوجود العربي.

ميزان هجرة سلبي

وكشفت دراسات إسرائيلية حديثة أخرى صدرت قبل أشهر، عن تسجيل ما وُصف بأنه "ميزان هجرة سلبي" لأول مرة منذ عام 2009، داخل "إسرائيل"، إذ فاق عدد اليهود الذين تركوا فلسطين المحتلة أعداد الذين

[35] الخليج أونلاين، رام الله - نادر الصفدي - الثلاثاء، 02-07-2019

[36] *Gaza Post/ Why do Jews leave Israel nowadays? 3/7/2019*

هاجروا إليها، وأنه في العام 2018 انتقل إلى خارج فلسطين المحتلة نحو 16.7 ألف إسرائيلي، غالبيتهم عائلات، في حين هاجر إلى "إسرائيل" 8500 إسرائيلي فقط بعد فترة تزيد على عام خارج فلسطين المحتلة.

وبينت الدراسة أن نسبة الذين يغادرون "إسرائيل" اليوم تصل إلى 2 من كل 1000، في حين أن نسبة الذين يهاجرون مرة أخرى إلى "إسرائيل" تصل إلى 1 من كل 1000، مشيرةً إلى أن أكثر من نصف اليهود الذين تركوا فلسطين المحتلة وُلدوا خارجها، وهاجروا إليها من أوروبا (64%)، ومن أمريكا الشمالية وأستراليا (25%)، ومن دول آسيا وأفريقيا (11%).

وبحسب معطيات الدائرة المركزية للإحصاء الإسرائيلي، فإنه منذ عام 1948 وحتى نهاية عام 2015، ترك فلسطين المحتلة 720 ألف يهودي، ولم يعودوا إليها، ويشمل هذا العدد الذين توفوا خارجها خلال تلك المدة.

وترجح التوقعات الإحصائية والبحثية الإسرائيلية في حينها أن التعداد السكاني للعرب يتزايد إلى درجة تجعل نسبة اليهود أقل من 50% بحلول عام 2020، وذلك إذا استمرت الهجرة المعاكسة، وتأزمت الأوضاع الأمنية والسياسية، وتعاظم دور المقاومة العربية في مواجهة الاحتلال.

أسباب الهجرة المعاكسة

تحدثت وسائل إعلام عبرية عن أسباب هذه الأرقام المخيفة، بأن اليهود يعيشون حالة من النفور داخل "إسرائيل"، لعدد من الأسباب، منها: أن حياتهم معرَّضة للخطر، خصوصاً أن هذه المستوطنات تقع خارج نطاق الجدار العازل الذي تبنيه دولة الاحتلال، وعدم شعورهم بالانتماء إلى الأرض والبلد، وشعورهم بسيطرة الهوية العربية على الأرض؛ وهو ما يدفعهم إلى النظر في مغادرة "تل أبيب" إلى أي جهة أخرى.

ولمواجهة هذه الهواجس، تسعى "الحركة الصهيونية" -التي تقدِّر أن 43% فقط من يهود العالم يقيمون في "إسرائيل"- إلى تكثيف حملات الهجرة، لجذب نحو 300 ألف يهودي من الأرجنتين وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا وإثيوبيا والهند، لتوطينهم في فلسطين التاريخية.

ويتسم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بخصوصيته وتفرّده، فهو صراع على الوجود اتخذ أشكالاً وصوراً عدة؛ وقد اعتبرت "إسرائيل" منذ إعلان قيامها، أن الفلسطينيين "يشكلون خطراً ديموغرافياً عليها"، ولذلك استمرت محاولات الاحتلال الإسرائيلي الحفاظ على التفوق الديموغرافي على الجانب الفلسطيني من خلال تكثيف موجات الهجرة وجذب يهود العالم إلى "إسرائيل"، ومواجهة ارتفاع نسبة السكان الفلسطينيين، سواء في أرضهم أو العالم الخارجي.

وبالعودة إلى تحليل الباحث الفلسطيني، ثابت العمور فإن "موضوع الهجرة المعاكسة واحد من أهم التحديات التي تواجه "إسرائيل" وكل محاولاتها لحل هذه المعضلة، لكن الديموغرافية الفلسطينية نجحت وانتصرت عليها، حيث لجأت "دولة الكيان" إلى استقدام اليهود الأفارقة، لمعالجة هذه الأزمة، إلا أنها وقعت في أزمة أكبر حين عجزت عن وضع مشاكل للفوضى الداخلية التي أحدثها الأفارقة الذين هاجروا إليها".

وبحسب العمور، فإن اليهود هاجروا من "إسرائيل"، لأنهم لم يجدوا بلاد "العسل والسمن واللبن" كما وُعدوا، كما أن اليهود الذين هاجروا إلى دولة الاحتلال في السابق لم يستغنوا عن جنسياتهم الأصلية، وكان قدومهم

إلى "إسرائيل" من أجل المصلحة فقط، ولتحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية، لكنهم صدموا بالعنصرية وارتفاع الأسعار وانعدام الأمن، والعسكرة، وعدم وجود لا عسل ولا سمن، لذلك قرروا الهجرة والهروب.

وعدَّ الباحث الفلسطيني سبب آخر من أسباب ارتفاع هجرة اليهود، دور المقاومة الفلسطينية والانتفاضات الشعبية، التي أدت دوراً مهماً في زعزعة الأمن داخل دولة الاحتلال، وأجبرتهم على الهجرة والبحث عن الأمن في دول أخرى.

ويلفت العمور إلى أن "إسرائيل" دولة بُنيت على استقدام اليهود وزيادة عددهم بالهجرة إليها، وهذه الخطة قد تنجح فترة معينة، وليست حلاً جذرياً لمواجهة الزيادة الطبيعية للفلسطينيين، مؤكداً أن دولة الاحتلال وصلت إلى مرحلة لم تجد فيها أي يهودي لتُحضِره، وهذا الأمر فعلياً يزعزع أسس "المشروع الصهيوني الكبير".[37]

ولنظرة أقرب إلى الواقع الداخلي الإسرائيلي، اعتبر الخبير في الشأن الإسرائيلي مؤمن مقداد، أنه "وعلى مدار تلك السنوات، شكلت المقاومة هاجس خوف كبيراً بين سكان الكيان؛ دفع مئات منهم إلى الهرب إلى أوروبا، وقد كانت أعلى نسبة في الهجرة المعاكسة لمستوطني جنوبي فلسطين ومحيط قطاع غزة، لأنهم الفئة الأكثر تضرراً من المقاومة خلال الحروب الثلاث الأخيرة، موضحاً أن أعلى نسبة هجرة وهروب كانت عام 2017 بعد تصاعد وتيرة عمليات الدهس والطعن وثورة أهل القدس، كل ذلك جعل "إسرائيل" في حالة رهبة شديدة وبدأت تفقد قوامها.

ويشرح مقداد أن عمليات الهروب المتتالية بأعداد كبيرة تمثل فقدان حلقة للمنظومة الصهيونية، واليهودي الذي يخرج من فلسطين ولا يقرر العودة لا يكتفي فقط بذلك، بل يُرهب عشرات من زملائه في أوروبا ويشرح لهم الواقع المرير الذي عاشه في فلسطين؛ وهو ما يسبب إحباطاً وتدميراً للمشروع الصهيوني، في جلب البدلاء من أوروبا لاستمرار كيانه".

أكثر ما تخشاه الدويلة الصهيونية هو تغير الديموغرافيا، وبسبب تراجع الإحساس بالأمن، بات من المرجح تصاعد الهجرة المعاكسة، الأمر الذي أثر على سياسة الاستيطان وأضعف وتائره. تعد ظاهرة امتلاك الكثيرين من اليهود جنسية مزدوجة جزءاً من الشعور بالنفي الداخلي الذي يميز قطاعات كثيرة من التجمع الاستيطاني الإسرائيلي، إذ هناك إحساس بـأن هذا الكيان في طريقه الى التفكك ولا سبيل لمنع ذلك.[38]

تخلص هذه الدراسة إلى أن مسألة الاستقرار اليهودي في الأراضي المحتلة بدأ بالتزلزل منذ عقود خلت، وقد وصل إلى مرحلة الفورة السكانية. حيث يسطو الصهاينة على أرض فلسطين وهم متخلين عنها في آن. حيث أن انعدام الأمن يؤثر بطبيعته على الديمغرافيا والاقتصاد؛ فمع ارتفاع وتيرة الانتفاضات والثورات الفلسطينية وعمليات الطعن والاشتباكات الداخلية لم يعد يشعر الإسرائيلي بالطمأنينة في معيشته. بالإضافة إلى الأزمات السياسية التي ترخي بظلالها على الكيان، التي تجعل منه بؤرا للفساد وترتفع وتيرة الهجرة المعاكسة بدلات من نجاح سياسات الاستيطان التي لطالما عملت السلطات الإسرائيلية على تنفيذها.

[37] الهجرة العكسية ترعب "إسرائيل".. المغادرون لا يفضّلون العودة، الخليج أون لاين، 2017/5/18.

[38] "كفاءات إسرائيل" هجرة صاعدة إلى أوروبا- الحدث- فرح المصري

ومن الممكن تلخيص أسباب الهجرة المعاكسة بما يلي:

1- عدم الشعور بالانتماء إلى الأرض والبلد.
2- الاحساس بسيطرة الهوية العربية على الأرض.
3- عدم استغنائهم عن جنسياتهم الأصلية أو اللجوء إلى الحصول على جنسية أخرى.
4- قوة المقاومة الفلسطينية وتفعيل الانتفاضات وما تشكله من عوامل رعب.
5- انعدام الأمن لفترات طويلة وفقدان الأمل في إيجاد منظومة تسوية مع السلطة الفلسطينية والدول الإقليمية؛ لاسيّما المجاورة لفلسطين المحتلة.
6- غلاء المعيشة والتفكك المجتمعي وانتشار الجريمة داخل الكيان الإسرائيلي.
7- تغلغل التيار المتطرف في الوسط الإسرائيلي وتحكمه في مسارات الحياة وسيطرته على نحو 80% من الحركات السياسية والمجتمعية.
8- خوض حروب عسكرية كالتي شنّت على قطاع غزة عام 2014 وتفجر انتفاضة القدس، واستمرار فصولها منذ نحو عامين، ما أسهم في انعدام الأمن الذي يؤرق المستوطنين داخل كيان الاحتلال.
9- اشتداد أزمة السكن وتراجع مستوى الخدمات لاسيّما في قطاع الصحة.

في نهاية الحديث، يمكننا القول إن حمل جنسية مزدوجة يغدو خيارًا مرجحًا بالنسبة للإسرائيلي الذي فقد الثقة بـ "دولته العتيدة"، وراح نحو خيار الوطن البديل الذي وجده في انتماءٍ متعددٍ وهويةٍ متعددةٍ ووطنٍ متعددٍ أو "مزدوجٍ" بالحدّ الأدنى.

الفصل الرابع: الوعي الاسرائيلي

مفهوم: الإشباع المبكر في الحرب النفسية

لدى متابعة أخبار الكيان الصهيوني، سواء في أيام التهدئة أو في الأزمات، وسواء كانت هذه الأزمات داخلية أو خارجية، يبدو لافتًا مدى التهويل والتضخيم في قراءة الأحداث، ذلك أن أي طارئ على هذا الكيان، سواء كان تظاهرة احتجاجية لليهود المتطرفين، أو كان متعلقًا بالقدرة الصاروخية لحماس، يبدأ السياسيون والإعلاميون الصهاينة على حدّ سواء يلوّحون بـ "الخطر الوجودي" و "تفكك الكيان" و "الحرب الأهلية"، إلخ... للوهلة الأولى، سيستحسن المتابع العربي هذه الوقائع، ويستبطن أننا أمام كيان هش، يغرق في شبر ماء، فيتناقله الناشطون، ويبني عليه الفاعلون السياسيون، وبعد فترة، يقفون بذهول أمام التعافي المبكر، أو الوقائع المخالفة للتوقعات. يحصل ذلك بسبب "الإشباع المبكر"، الذي يمارسه الصهاينة أحيانًا بشكل متعمّد وأخرى عن غير عمد.يمكن تعريف "الإشباع المبكر" على أنه مفهوم يعني الاشتباه لناحية مدى تحقق التأثير في وعي العدوّ وقراراته وتبعًا في سلوكه، نتيجة الأعمال القتالية ضدّه، وذلك بفعل التعبيرات اللفظية المبالغ فيها والصادرة عن العدو في توصيفه لتأثير تلك الأعمال القتالية عليه وعلى أمنه وما ينجم عنها من إحباط.مثلًا، تحصل تظاهرة لدى المقدسيين على خلفية التهجير والاعتقالات القسرية، يبدأ الإعلام بالحديث عن "حرب أهلية"، يتشجّع المقدسيون ويعملون على زيادة الوتيرة ما يؤدي إلى اشتباكات مع جنود العدو، وتزداد وتيرة المواجهات بشكل تراكمي تدريجي، يستهدف تحقيق تنازل معيّن من العدوّ، فيبدأ العدو بالحديث عن "الأخطار الوجودية"، فيحصل شعور وهمي بتحصيل الاعتراف من العدوّ، فتخفّ وتيرة المواجهات وعمليات استخدام القوة. والواقع أنها لم تحصل إلا على فقاعات من التصريحات الإعلامية ولم تحصل على أي تنازل فعلي. يؤدي هذا الأمر إلى تشتيت الجهة الفاعلة، وزيادة نسبة الغموض لديها. كما يؤدي أيضًا إلى تراجع قدرة هذا الطرف على إقناع جمهوره بدفع تكاليف إضافية لاستخدام القوة، كما يمكن أن تؤدي إلى صدمات نفسية نتيجة اختلاف الصورة الذهنية المتأتية من الاعتراف اللفظي عن واقع عدم تنازل العدو.

مظهر آخر من مظاهر "الإشباع المبكر" يمكن ملاحظته بوضوح خلال عملية سيف القدس الجارية حاليًا. وهي الحرب الإعلامية الداخلية التي يشنها خصوم نتنياهو على تعاطي نتنياهو مع الأحداث، وقراراته بشأن محاكم حي الشيخ الجراح، أو استهداف الفصائل الفلسطينية في غزة.

قسم كبير من السياسيين والعسكريين والمراسلين ووسائل الإعلام المعادية بدأوا حربهم النفسية بهدف زيادة الضغط على نتنياهو وبهدف الاستثمار السياسي للأحداث. حتى أصبح الحديث عن فشل أهداف نتنياهو وفشل مناوراته، سيمفونية يعزفها هؤلاء في الإعلام والصحافة، ويتلقفها الفلسطينيون وأصدقاؤهم بنشوة النصر الذي لا يشوبه شائبه، وبغض النظر عما إذا كان نصرًا في كل التفاصيل، فإنّ أغلبه ليس إلا تصفية حسابات سياسية لإسقاط نتنياهو، وقد يكون الواقع مختلفًا عما يتم الحديث عنه من إيحاءات، فيحصل التلاعب بردود أفعال المراقب أو الطرف الفلسطيني أو صاحب الفعل العربي بشكل غير مباشر.

إذًا، يحصل "الإشباع المبكر" نتيجة أربع عوامل

1- عمليات حرب نفسية متعمدة من قبل كيان الاحتلال تستهدف خداع المقاومة.

2- حقيقة الشخصية اليهودية المذعورة وانعدام الشعور بالأمن لدى أغلبية المستوطنين في الكيان.

3- النزاعات الداخلية السياسية التي تؤدي إلى المبالغة في النقد لاستهداف الأحزاب والشخصيات على خلفيات سياسية.

4- الدعاية التعبوية التحريضية التي يمارسها قيادات الكيان الصهيوني من خلال تضخيم الخطر لتحفيز حالة القلق والاستنفار، دون الغفلة عن أنّ هذه الدعاية قد تنقلب إحباطًا وخوفًا هستيريًا.

الواقع أنه سواء كانت عملية "الإشباع المبكر" تحصل نتيجة التلاعب الإسرائيلي أو نتيجة انهزامه أو سواء كانت عملية تصفية حسابات داخلية، إلا أنه لا يمكن تجاهل أنها تحصل بشكل واسع، ولها تأثير كبير على مجريات الأحداث وردود الأفعال. وعليه، يجب الحذر لدى قراءة الأحداث والترتيب عليها، دون الوقوع في فخ "الإشباع المبكر". أما على مستوى حروبنا الإعلامية الخاصة، فإن استثمار نزاعات الأطراف في الكيان الصهيوني وتسليط الضوء عليها هو أمر مطلوب، كما أن تعزيز الشعور بالذعر لدى المستوطنين هو أمر مطلوب أيضًا، مع الالتفات إلى الدقة في التعابير وعدم الانسياق خلف دعاية العدو.